جـــــــــامعـــــــــــة الجـــــــــــــزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي

عملية سرفال وبرخان أنموذجا 2013-2017

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات اقليمية

إعداد الطالب | **إشراف**

تـــودرت عبد الكريـــــــــم | أ.د ســـــــاحل مخلـــــــــــوف

لجنة المناقشة:

د. لكحل علي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د ساحل مخلوف	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. بن يحي نبيلة	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
أ.د مكي محمد السعيد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
أ.د بوريشة عمر	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

ديسمبر 2017

ربيع الأول 1439

« ***La France n'est grande que lorsqu'elle monte sur le dos des africains*** »

Proverbe congolais

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح صدري، ويسر أمري وخفّف عني وزري وأحلل العقدة من لساني، وأفقه قولي ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين.

أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الدكتور الفاضل: **ساحل مخلوف**، الذي قدّم لنا العون، والتوجيه والنصح ولم يبخل علينا في ذلك، وحرصه لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

وإلى كل من ساهم بالمساعدة والعون، ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو من بعيد في سبيل انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

وأتقدّم بالشكر، كذلك، إلى جميع أساتذة وزملاء الدرب الحاضر والراحل في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي بالجامعة.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا وأشكره شكرا جزيلا أن أنار لي بصيرتي وشق لي طريق العلم وأبعدني عن طريق الجهل والظلام.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهن على وهن، وإلى منبع الحنان وفيض المحبة، إلى الإنسانة التي توجت بتاج ملكة الحنان والمحبة، إلى التاج المرصّع باللازورد، إلى المرأة الفاضلة: "**أمّي الغالية**"

إلى من علّمني أصارع الحياة ورباني على الفضيلة والأخلاق، إلى من كان دافعي للنجاح والمثابرة، إلى الكوكب الذي ينير بيتنا، إلى النهر الذي لا يجف، الرجل رمز العطاء: "**أبي الغالي**"

إلى كل من كانوا عوني وسندي في الحياة وأعزّ ما أملك في الدنيا، أختي وأخوتي.

إلى من شجّعتني بالعمل الجاد والمثابرة، والإيمان بقدراتي في أصعب الأحوال والتشبث بهذا الانجاز كتشبث الموج بالبرّ: زوجتي العزيزة وأمّ قرّة عيني ابنتي **ميليسا**.

كما أهدي ثمرة جهدي إلى الأصدقاء الصادقين في الجامعة وفي الوظيفة وفي الحيّ وكذلك الأصدقاء الأجانب الذي تعرفت اليهم خلال رحلاتي المهنية والعلمية.

الخطـــــــــــة المنهجيـــــــــــــة للدراســـــــــــــة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدخلات العسكرية الأجنبية

المبحث الأوّل: ماهية التدخلات العسكرية الأجنبية

المطلب الأوّل: مفهوم التدخل العسكري الأجنبي

المطلب الثاني: فواعل وعوامل التدخلات العسكرية الأجنبية

المطلب الثالث: نماذج التدخلات العسكرية الأجنبية

المبحث الثاني: أهداف ومآلات التدخلات العسكرية الأجنبية

المطلب الأوّل: التدخل العسكري ما بين الحتميات الجيوسياسية والتوقعات الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: دور التدخل العسكري في انشاء العمق الاستراتيجي

المطلب الثالث: التدخل العسكري كوسيلة لإنشاء قفل جيوسياسي

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للتدخلات العسكرية الخارجية

المطلب الأوّل: مستقبل التدخلات العسكرية الأجنبية

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن التدخلات العسكرية الأجنبية

الفصل الثاني: الاطار النظري الواقعي للتدخلات العسكرية الأجنبية

المبحث الأوّل: الواقعية الكلاسيكية والتنظير للتدخلات العسكرية

المطلب الأوّل: المدرسة الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

المطلب الثالث: تفسير الواقعية التقليدية للتدخلات العسكرية الأجنبية

المبحث الثاني: الواقعية البنيوية والتدخلات العسكرية

المطلب الأول: نظرة عن المدرسة الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: مرتكزات المدرسة الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية)

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الجديدة للتدخلات العسكرية الأجنبية

الفصل الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمجال دول الساحل الأفريقي الخمس

المبحث الأول: محددات التدخل الفرنسي في تفعيل دول الساحل الأفريقي الخمس

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المبحث الثاني: آليات التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون العسكري والتقني

المطلب الثاني: العملة الافريقية الموحدة Franc CFA

المطلب الثالث: منظمة الفرنكوفونية

المطلب الرابع: التدخلات العسكرية

الفصل الرابع: التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي

المبحث الأول: مرحلة الانتشار العسكري للتموقع الاستراتيجي ومواجهة التهديدات الأمنية

المطلب الأول: سرفال وبرخان عمليتان لهدف واحد

المطلب الثاني: التدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي من خلال مقاربة "بستل"

المبحث الثاني: استراتيجية التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي

المطلب الأول: من التفرد إلى تمرير المسؤولية

المطلب الثاني: من التدخل إلى هندسة الأمن في الساحل الأفريقي

المبحث الثالث: التدخل العسكري الفرنسي لإقفال الساحل الأفريقي

المطلب الأول: الساحل الأفريقي زمكان القوى الاقليمية والدولية

المطلب الثاني: الانتشار العسكري في استدامة المصالح الفرنسية في الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: تحويل الساحل الأفريقي إلى قفل جيوسياسي فرنسي

الخـــــــاتمة

مقدمـــــــــــــــــــــة

مقدمة

تعتبر التدخلات العسكرية الأجنبية من بين أهم مواضيع القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتدخل الأخيرة إلى جانب الحلفاء في أفغانستان بحجة الحرب على الارهاب المتمثل في طالبان والقاعدة، وحشان أنجبتهما كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وباكستان والسعودية.

بعد التدخل الأمريكي الدولي في أفغانستان، استيقظ العالم على وقع طبول الحرب في العراق بحجة، هذه المرة، القضاء على أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية والتي اتضح بعدها أن تلك الحجج لم تك تمن بشيء من الحقيقة وما هي إلا ذرّ الرماد في عيون الشعب الأمريكي والعالم لتبرير حرب صقور ادارة البيت الأبيض على المكانة والنفط.

إن التدخلات العسكرية الأجنبية ليست بالظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية وإنما تمتد مع امتداد ظهور الوحدات السياسية من قبائل وعشائر وممالیك وامبراطوريات ودول. وكثيرا ما لجأت اليها تلك الفواعل لتحقيق عدة مصالح ومكاسب قريبة المدى أم بعيدة.

للإحاطة بالموضوع، تطرق العديد من الباحثين والمنظرين والخبراء محاولة منهم فهم الخلفيات والتداعيات والمخرجات للتدخلات العسكرية الأجنبية وأثرها على الدول المستهدفة وشعوبها. لكن، انحصرت دراسة التدخلات العسكرية الأجنبية من جانب القانون الدولي الانساني بمعنى أن حماية الفرد من الانتهاكات التي يتعرض لها من قبل الحكومة الوطنية أو من قبل جماعات وعصابات ضد أقليات معينة.

إلاّ أن هذا الطرح كثيرا ما يتعارض مع الواقع المعاش ويخضع في كثير من الأحيان إلا مبدأ الكيل بمكيالين ونعني بتلك الأحيان الزمان والمكان الذي تتعرض اليه

مصالح دول مجلس الأمن للأمم المتحدة أو عند تعرض حلفاءهم الاستراتيجيين لتهديد أو خطر ما.

لهذا، ارتأينا إلى دراسة موضوع التدخلات العسكرية الأجنبية من الجانب الواقعي أو بوجهة نظر واقعية غير مؤمنين بالعامل الانساني كعامل محدد يدفع بصناع القرار إلى الزجّ بالقوات العسكرية خارج الحدود الوطنية وفي مسارح عملياتية تتسم بالخطورة العالية.

كما شكلت التدخلات العسكرية الأجنبية موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، وخضعت لانتقادات البعض وأصبحت قضية محورية في دوائر صنع القرار لما تقتضيه من تضحيات انسانية وخسائر مادية يحتسب لها الكثير خاصة وأن التدخلات العسكرية تكلف الخزينة العامة نصف، إن لم نقل أكثر، من مخزونها العام. هذا هو العامل الذي تتفق عليه كل الأطر النظرية، ألا وهو عامل العقلانية أي التقليص في التكاليف والخسائر مهما كانت طبيعتها. على الرغم من تشبثها بعامل السيادة الذي يعتبر عامل مركزي في أطروحات الواقعية إلاّ أنها لا تأبى له عندما يتعلق بتحقيق مصالح الدول العليا لأن حالة الصراع هي سمة ملازمة ومطابقة للعلاقات بين الوحدات السياسية. لهذا ترى على أن التدخلات العسكرية هي حالة عادية في العلاقات الدولية تلجأ اليها الفواعل خدمة وما يتماشى مع نظرتها ومصلحتها. أما البنيويون من أصحاب نظرية السلام الديمقراطي على سبيل المثال رأوا أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي استنادا إلى المنطق الكانطي حيث تم التأكيد على العوامل الثلاثة للأمن، وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية.

في هذا الاطار، اعتمدنا على دراسة حالة للتدخلات العسكرية الأجنبية مستعينين بالنظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد ومن أجل فهم أوضح، استعننا بالتدخلات

العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي في اطار العمليات العسكرية سرفال وبرخان في دول الساحل الأفريقي الخمس.

أهمية الدراسة:

يندرج البحث في إطار الدراسات الأكاديمية التي تسعى إلى فهم الموضوع قيد الدراسة من التحليل والتفسير حيث يستعين الباحث بفرضيات لها بعد نظري علمي تضمنته نظريات العلاقات الدولية بهدف ابراز السياسات والاستراتيجيات الفرنسية ودورها في منطقة الساحل الأفريقي، ومدى مقاربة تلك الفرضيات وقدرتها الاختزالية للظواهر الإمبريقية ضمن مفاهيم علمية تحليلية. ولبحث ذلك لابد من التطرق لثلاث محاور أساسية أعطت للموضوع أهميته الفكرية والجيوسياسية والعملية (الواقعية).

المحور الأول: يسعى إلى تحليل التدخلات العسكرية الأجنبية والأهمية التي تكتسيها في استراتيجيات الدول التي تتدخل ولا تضع حدودا لتصوراتها كقوة تحافظ على مصالحها وكقوة تسعى إلى بسط النفوذ في أقاليم تتجاوز حدودها السيادية لأن التاريخ يعلمنا أن كل شيء لا يتمدد يتقلص ولا نقصد هنا بالتمدد الجغرافي. بمعنى آخر، تسعى الدول بالتمدد من خلال البحث عن أسواق ومناطق نفوذ وإن لم تكن، تسعى الدول إلى انشاءها.

من جهة، تبرز أهمية هذا البحث في محاولة تحديد مصطلح التدخل العسكري، لماذا نتكلم تارة عن التدخل العسكري وتارة عن العمل العسكري. كما نحاول فهم ظاهرة التدخل العسكري الأجنبي، بمعنى لماذا هناك دول تتدخل وأخرى لا تتدخل رغم قوتها ونفوذها.

من جهة أخرى، أهمية هذا البحث تكمن في النظريات التي تعالج موضوع التدخلات العسكرية بكل موضوعية وواقعية وعقلانية دون الالتفاف والاختفاء وراء حجج أصبحت ظاهرة للعيان على أنها حجج ضعيفة وغير حقيقية مبرزة طبيعة النظام الدولي الذي خرج من حقبة الأحادية القطبية ويتوجه صوب اللاقطبية، صوب نظام اللامركزية والفوضوية العالمية.

المحور الثاني: تكمن أهمية هذا البحث في كون النطاق الجغرافي محل الدراسة امتداد وعمق طبيعي للجزائر حيث تسعى من خلاله احياء الدور الدبلوماسي والأمني كونه الفاعل الاقليمي المتميز لعلاج بؤر التوتر والاضطراب بحكم تجربته الخاصة والارتباطات الاجتماعية والاثنو–ثقافية التي تربطه بها. كما أن هذا الفضاء أصبح محل أطماع القوى العالمية التي تبحث بدون انقطاع وبشكل مستمر على المناطق ذات ميزة تفاضلية لموارد الطاقة التي تغذي بها اقتصادها المتنامي وتجعلها من الأمم الأكثر تطورا. هذا الاهتمام يبرز من خلال استراتيجيات الانتشار واعادة الانتشار على طول الساحل الأفريقي، أي من أقصى نقطة غربية من القارة؛ الخليج الغيني، إلى أقصى نقطة شرقية؛ القرن الأفريقي، بالتركيز على النقطة الوسطى؛ الشريط الساحلي الصحراوي.

وتعيدنا نقاط التحكم هذه إلى مرتكزات ومبادئ الجيوسياسة العالمية بمعنى آخر إلى نظريات حافة وقلب الأرض والذي يتحكم في كليهما، يتحكم في العالم. نعتقد أن ما يدور في الساحل الأفريقي هو لعبة الأمم على غرار لعبة الشطرنج الكبرى ل**زبيغنيو بريجينسكي**.

المحور الثالث: على غرار الأعمال الأكاديمية الأخرى، وبعد تطرقنا إلى الجانب المفاهيمي والنظري للتدخلات العسكرية الأجنبية وكذلك تطرقنا إلى الأهمية الجيوسياسية لمجال دول الساحل الأفريقي الخمس في نظر القوى الاقليمية والعالمية، نسعى إلى إسقاط

ما تقدمنا به على أرض الواقع وذلك لتسهيل الفهم وتبسيط المعنى وتقريب نظرتنا للموضوع قيد الدراسة.

بطبيعة الحال، في عالم أين تتشابك الآراء وتتصادم المصالح، ينتج عن ذلك التسابق، إن لم نقل ذلك الصراع، تعدد التدخلات العسكرية الأجنبية إما صوب المستعمرات التقليدية التي تشكل في الأصل أسواق تقليدية بهدف الحفاظ عنها أو بحثا عن أسواق جديدة كبديل أو استمرارية لسياسات التوسع والحفاظ عن المصالح الحيوية خارج الحدود السيادية.

في هذا الاطار، حاولنا اسقاط الجانب النظري على التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي في اطار عملية سرفال وبرخان لاعتقادنا أن هذا المثال لا هو الأفضل الذي يجسد، واقعيا، ماهية التدخلات العسكرية الأجنبية وأنها تجيب على كل التساؤلات الواقعية، بمعنى أن هدفها بعيد عن البعد المثالي الذي يحاول بعض المنظرين الترويج له من خلال تزييف حقيقة التدخلات العسكرية مثل: التدخلات الانسانية، التدخلات الديمقراطية والتدخلات من أجل توطيد الأمن والسلم...إلخ.

<u>موضوع الدراسة:</u>

يعتبر الساحل الأفريقي من بين المناطق التي بدأت تأخذ بعدا محوريا في الدراسات الاقليمية بعد تنامي الاهتمام بها لدى القوى العالمية الكبرى بحكم الاستراتيجيات والميزانيات التي تسطرها بذلك في ظل التحولات العالمية والاقليمية التي يشهدها العالم. وأصبحت منطقة الساحل الأفريقي تشكل البيئة الخصبة للدراسات الأكاديمية والعلمية.

على عكس الأقاليم الأخرى التي عرفت تحولات جذرية في النسق وفي السياق، لم تعرف منطقة الساحل الأفريقي نفس التحولات رغم الاهتمام الكبير الذي تبديه الدول

الكبرى تجاهها. بل، يعيش دائما على ايقاع التدخلات الأجنبية السياسية والعسكرية في شؤونه الداخلية.

ونحن بصدد دراسة الشق الثاني من التدخلات الأجنبية وبشكل أدق، دراسة التدخلات العسكرية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس بمعنى ذاك المجال المتكون من خمس دول أفريقية تقع على طول الشريط الساحلي الصحراوي، وهي: موريتانيا، بوركينا فاصو، مالي، النيجر والتشاد.

بينت التدخلات العسكرية الفرنسية الأهمية الجيوستراتيجية والجيواقتصادية للمنطقة من خلال السعي المتواصل لفرنسا إلى مضاعفة نفوذها عبر نشر وانتشار المزيد والمزيد من القوات العسكرية على طول الساحل الأفريقي بالإضافة إلى تلك القوات المتواجدة في القواعد العسكرية في أفريقيا كمحاولة منها إلى عسكرة الساحل الأفريقي لجعله، ليس أكثر أمنا كما تدعي، وإنما بهدف تأمينه واقفاله في وجه القوى التي تنتشر على حواف وفي قلب القارة السمراء. كجزء من قارة تعرف دينامية حصرية على المستوى العالمي، يعتبر الساحل الأفريقي كإحدى عجلات التنمية الاقتصادية التي ستساعد القوى الاقتصادية العالمية على مرافقة العولمة دون اضطرابات في التمويل الطاقوي. ولعل أهم عامل يفسر التدخلات العسكرية الفرنسية الأخيرة هو رغبتها في جعل من دول الساحل الأفريقي احدى ركائز القطبية الجديدة التي تدعم قوتها الاقتصادية المتلاشية في ربع العالم وفي أوروبا على وجه الخصوص.

كما أن بروز وعودة الجزائر كفاعل رئيسي في المعادلة الاقليمية بعد خروجه من نار الفتنة ومن نفق الاقتتال الداخلي بشكل أقوى من خلال محاولة انشاء تكتل أو مجمع اقليمي أمني وتفاعلها مع السياق الاقليمي، وهو نفس السياق الذي أحس فرنسا على أن دورها كقوة مؤثرة في القارة الأفريقية قد بدأ في التلاشي، ما جعلها تعيد النظر كرتين فيما يخص مكانتها ومصالحها في المنطقة.

أدبيات الدراسات :

تعرف الدراسات السابقة بأنها مجموعة الأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع الذي يبحث فيه الباحث بالنقاش، وقامت بدراسته، فيعمد الباحث إلى العودة إلى هذه الدراسات ومن ثم تحليلها ودراستها بشكل جيد وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين بحثه العلمي.

ورغم تكرار وتعدد ظاهرة التدخلات العسكرية الأجنبية في حقبات زمنية مختلفة غير أنّ الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كثيرا ما تحدثت عن العامل الإنساني والجانب القانوني للظاهرة والغوص في مصطلحات طوباوية لا أساس لها من الواقع المعاش على مستوى رقعة الشطرنج العالمية. كما أن عدم ايمان الباحث بالعامل القانوني على مستوى العلاقات الدولية كون هذه الأخيرة حلبة صراع أين تتصارع الدول، الكل حسب القدرات المتوفرة وحسب نطاق عملياته قصد تعزيز وحماية أمنهم الوطني.

ضف إلى ذلك، لم تعرف ظاهرة التدخلات العسكرية الأجنبية ثروة أكاديمية تسعى من خلالها اثراء مجال العلاقات الدولية، ما دفعنا لجمع مساهمات البعض والبعض الآخر من الباحثين والمساهمة إيجابيا في اثراء هذا الحقل الدراسي.

ومن بين الدراسات التي ارتكزنا عليها لمباشرة هذا العمل، هناك عمل الباحثة الأمريكية **مارتا فينمور** الصادر عام 2004 بعنوان "**الغاية من القوة: تغيير المعتقدات حول استخدام القوة**" أين تحدثت عن الأهداف والأسباب التي تدفع الدول بالتدخل عسكريا، منها: جمع الديون، التصدي للأزمات الإنسانية والتصرف ضدّ الدول المهددة للسلم والأمن الدوليين. وتوضح من خلال الدراسة أن هذه الحالات تؤدي كلها إلى الاستعمال المفرط للقوة المعيارية في السياسة الدولية والاستعمال غير العادل للقانون الدولي الذي تستنجد به بعض الدول المتدخلة لإضفاء الشرعية على السلوك العدواني ضد دولة ذات سيادة.

كما تبيّن في الآونة الأخيرة الثقل المتزايد للرأي العام بفعل الدمقرطة التي مست وسائل الاعلام والتواصل حيث أصبح للفرد (في الدول الغربية) ثقل سياسي وأصبح فاعل معتبر في عملية اتخاذ القرار والتأثير في سير العملية السياسية بما فيها القرارات المتعلقة بالتدخلات العسكرية خارج الحدود الوطنية وما يترتب عنه من نتائج وخيمة في صفوف القوات المسلحة المرسلة وفي صفوف المدنيين خاصة عندما تتدخل الدولة في الحروب الداخلية في دولة ما وتصبح طرفا ثالثا في الصراع الداخلي. في هذا الإطار، نذكر العمل الأكاديمي للألماني **توبياس روتيرشوف** الموسوم ب " **التدخل العسكري الأجنبي في الصراعات الداخلية: ما الذي يحدد مشاركة الطرف الثالث في الحروب الأهلية؟**" الصادر في 2010 عن **جامعة مانهايم** الألمانية.

وبما أن موضوع الدراسة يعني بالتدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي، هناك عمل الأستاذ عبد الحميد بسعة من جامعة الجزائر 3 بعنوان: "**التواجد العسكري الفرنسي في صحراء أفريقيا**". وتطرق الأستاذ بسعة خلال الدراسة إلى الآليات المتبعة من قبل فرنسا بهدف إبقاء السيطرة على المستعمرات الأفريقية السابقة. ومن بين النقاط المهمة في الدراسة، نجد تبعية القوات المسلحة الأفريقية المتواصلة لفرنسا والنتائج المترتبة عنها كالتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

كما نذكر عمل الباحثة **اليزابت شميدت** لعام 2013 تحت عنوان: "**التدخلات الأجنبية في أفريقيا: من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب**" مبرزة في عملها الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها القارة الأفريقية في سلم الاستراتيجيات للقوى العالمية. فكلما زادت أهمية أفريقية الاستراتيجية، تزايدت الانتشارات الجيوستراتيجية للقوى العالمية التقليدية والصاعدة ما يزيد ديناميكية الصراعات على القارة. حسب العمل المذكور، عرفت أفريقيا أربع فترات من التدخلات العسكرية الأجنبية. أولها، كانت في فترة عملية تصفية الاستعمار (1956-1975) وفي فترة الحرب الباردة (1945-1991) وبعدها

خلال حقبة انهيار الدولة (1991-2001) وفي الأخير خلال حقبة الحرب على الإرهاب (2001-2010).

اشكالية الدراسة:

يسعى هذا البحث في اتجاه تحقيق هدف أساسي وهو الوصول إلى بناء تراكمية معرفية في حقل التدخلات العسكرية الأجنبية وذلك، من خلال طرح اشكالية مستقاة من واقع زماني ومكاني محدد لذلك، ارتأينا صياغة اشكالية البحث كالآتي:

" إلى أي مدى ساهمت التدخلات العسكرية الفرنسية في الحفاظ على مصالحها ونفوذها في منطقة الساحل الأفريقي في ظل التحديات الداخلية والخارجية ؟ "

فرضيات الدراسة:

أ. تبقى التدخلات العسكرية الأجنبية العامل الأكثر انتهاجا للتأكيد على المصالح الوطنية والقومية الحيوية خارج الحدود الوطنية.

ب. تمثل التدخلات العسكرية الفرنسية العامل الثابت والرئيسي في السياسة الأفريقية لفرنسا للحفاظ على المصالح الحيوية العليا للدولة الفرنسية خارج الاقليم الأوروبي.

ت. تنتهج فرنسا القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة للحفاظ على المكاسب الحيوية في الساحل الأفريقي بشكل خاص وعلى القارة الأفريقية بشكل عام.

ث. كلما كان الساحل الأفريقي يشكل بيئة فوضوية مصغرة للتجاذبات والمنافسات الدولية، كلما زادت وتيرة التدخلات العسكرية الفرنسية للهيمنة على الساحل الأفريقي.

ج. كلما كانت لفرنسا تحديات وتهديدات لمصالحها الحيوية في الساحل الأفريقي، كلما أثرت على وضعيتها في المنطقة من القوة المهيمنة إلى القوة المنبوذة.

مما سبق، يمكن استخلاص الفرضية الرئيسية للموضوع محل الدراسة، ألا وهي:

" كلما كان الساحل الأفريقي يشكل بيئة فوضوية مصغرة للتجاذبات والمنافسات الدولية، كلما زادت وتيرة التدخلات العسكرية الفرنسية للهيمنة على الساحل الأفريقي."

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة موضوع " التدخلات العسكرية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس في اطار عملية سرفال وبرخان " ولكي لا نخرج من إطار الدراسة، سنقوم بتحديد إطارها الزماني والمكاني.

أ. **الإطار الزمني:** تعتبر عملية حصر موضوع التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا في اطار زمني محدد من المهام الصعبة كون فرنسا الفاعل الأجنبي الذي أثر ولا يزال يؤثر على سير الأمور الإفريقية. كما أن العامل الأفريقي يعتبر على أنه المتغير الثابت في السياسة الفرنسية العالمية. وتتمتع تلك السياسة بالاستمرارية والاستدامة مهما كانت التوجهات السياسية لرؤساء الدولة الفرنسية. إلا أن موضوع بهذا الحجم يتطلب دواوين للإحاطة به، الأمر الذي أدى بنا إلى اختيار فترة زمنية معينة، ألا وهي تاريخ انطلاق العملية العسكرية الفرنسية "سرفال" في 2013 إلى البدء العملية العسكرية "برخان" منذ 2014 إلى يومنا هذا وذلك، استجابة للمتطلبات المنهجية الأكاديمية المتعارف عليها والمتعامل بها.

ب. **الإطار المكاني:** ينحصر الاطار المكاني في منطقة جيوسياسية بدأت تأخذ بعدا عالميا بعدما كانت من بين المناطق الأكثر عزلة بسبب الأحكام المسبقة والمناخ القاس وبسبب كون المنطقة بمثابة الحديقة الخلفية الفرنسية دون أي منازع. لكن، بعد تنامي حركية الجماعات الارهابية وحركة الهجرة غير الشرعية، أصبح يحتسب لها

ألف حساب من قبل القوى الدولية والاقليمية, كما أن التهديدات الأمنية ليست فقط السبب وإنما الذريعة المثلى للولوج إلى تلك المنطقة.

إذا، تنحصر الدراسة في الاطار الجغرافي الذي يضم كل من الدول الخمس، وهي: موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر والتشاد.

المقاربة المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، استخدمنا في هذه الأطروحة بعض التقنيات بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها:

1. **المنهج التاريخي:** يسمح هذا المنهج من تتبع وتعقب التدخلات العسكرية الأجنبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، في محاولة منا لتحليل مختلف السياقات التي أدت بالدول للتدخل عسكريا في الشؤون الداخلية للدول ذات سيادة على ترابها الوطني. كما يساعدنا على مواكبة التطورات ورصد أهم المحطات في مظاهر السياسة العالمية. ويساعد هذا المنهج، كذلك، على تتبع مسارات الانتشارات الجيوستراتيجية للقوات الفرنسية على طول الشريط الساحلي الصحراوي.
2. **المنهج التحليلي المقارن:** ونسعى من خلال هذا المنهج إلى المقارنة بين واقعين أو أكثر من التدخلات العسكرية بهدف استخلاص قواعد علمية كمحاولة لاستصدار قالب عام من خلال استنتاج قواعد ونتائج علمية مرتبطة بالتدخلات العسكرية الأجنبية. كما أن جدوى المقارنة نحدها في النقاشات النظرية بين مدرستين أو بين اتجاهين داخل المدرسة الواحدة وهو الحال فيما يخص المدرسة الواقعية وبين الاتجاهيين الأساسيين، الواقعية الهجومية والدفاعية.

3. **المنهج التحليلي الوصفي:** وهو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع وتسجيل وتبويب البيانات بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث، ويستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة، ودراسات المناطق، وقياسات الرأي العام. ويلجأ اليه الباحث لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الاقليمية والدولية التي أفرزتها الحسابات الاستراتيجية لشتى الدول بعض الربيع العربي المشؤوم وانهيار نظام معمر القذافي والانفلات الأمني في شمال مالي بإرهاصاته على المنطقة برمتها.

4. **منهج دراسة الحالة:** وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فإضافة لكونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات البنية الأمنية في النظام الدولي، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق خصوصا عند التطرق للتدخلات العسكرية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس.

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

تتعدد وتتنوع اسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية ترجع إلى رغبة الباحث في الموضوع محل الدراسة والمؤهلات العلمية التي اكتسبها خلال مشواره الأكاديمي ودوافع موضوعية لها علاقة بالبيئة المحيطة بالباحث ولها تأثير كبير عليه.

أ. الأسباب الموضوعية:

- برزت أهمية التدخلات العسكرية الأجنبية كموضوع مركزي في السياسة العالمية والاقليمية، خاصة تلك المتعلقة بالإقليم الساحلي الصحراوي قبل وبعد التدخل العسكري الفرنسي في إطار عملية سرفال وبرخان. ومع اشتداد المفارقات والمقاربات حول الموضوع، قرر بالطالب في البحث في حيثيات التدخلات العسكرية الأجنبية. كما أن ازدواجية المعايير لدى الدول القوية المتدخلة حيث تتدخل في مسارح وتتوارى عن

التدخل في مسارح أخرى أي نلاحظ اختراق فعلي وحقيقي للقانون الدولي وأين ترتكب أبشع الجرائم ضد الانسانية والإبادات الجماعية.

- من هذا المنطلق، يرى الطالب أن الدول لا تتدخل من أجل حماية الشعوب أو من أجل منع اضطهاد الأقليات أو من أجل حماية الناس من الاعتداءات أو من أجل تطبيق قرارات وما تكليه نصوص القانون الدولي. بل، الهدف الوحيد للدول عندما تتدخل خارج حدودها السيادية هو حماية المصالح الوطنية بالانتشار خارج الحدود السيادية.
- من جهة أخرى، لاحظ الطالب أن هناك نقص حاد في الدراسات العلمية على مستوى الجامعة الجزائرية والمتخصصة في التدخلات العسكرية، وهذا كمحاولة متواضعة في اثراء المكتبة العلمية الجزائرية بهذا الموضوع.
- تنبأ كل من التدخلات العسكرية الفرنسية وزيادة التواجد الأجنبي في منطقة الساحل الأفريقي أن القارة الأفريقية برمتها سوف تعرف تنافسا وحشيا وحرب ضروسا بين القوى العالمية والاقليمية ما يؤدي، بدون أي شك، إلى تصادم شامل بين الدول المتنافسة ولما لا، قد تكون القارة السمراء السبب في اندلاع حرب عالمية ثالثة.
- الأهمية التي تمثلها التدخلات العسكرية في اعادة رسم معالم المنطقة وبعد أن أصبحت احدى المفاهيم المحورية في السياسة الدولية والاقليمية ومحاولة إيجاد تطبيقاتها على مستوى الأطر النظرية التي تمت دراستها بالشكل الذي يضفي على هذه الدراسة أهمية مزدوجة أكاديمية وتطبيقية.

ب. الأسباب الذاتية:

- يعتبر هذا الموضوع مكمل لمشروع شخصي بدأ العمل به منذ طور الماستر في التخصص دراسات اقليمية والمتوج بمذكرة بعنوان: " البعد الأمني في سياسة فرنسا

الأفريقية تجاه الساحل الأفريقي"، بالانتقال إلى مستوى أكثر تخصصا بالبحث في أسباب وأهداف التدخلات العسكرية بشكل عام والتدخلات الفرنسية بشكل خاص.

- اعتبار الدولة التي ينتمي إليها الباحث من دول الميدان Les Pays du Champ إذ ما يجعلها تؤثر وتتأثر بسياسات واستراتيجيات فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي.
- تمكن الباحث من اللغة الفرنسية والقيام بجل أبحاثه العلمية والأكاديمية باللغة الفرنسية، كما أن هذا عامل ايجابي حيث ساعده بالبحث في الموضوع وارتكازه أساسا على المراجع باللغة الأجنبية، وهذا راجع لندرة الكتب والدراسات التي تعالج هذه المواضيع باللغة العربية.

تحديد المفاهيم الأساسية:

- **التدخلات العسكرية الأجنبية:**

يعرف التدخل العسكري على أنّه أحد أنواع التدخلات التي تعتبر أداة لتنفيذ أجندة السياسة الخارجية للدول، كما يدل في أوسع معانيه على تدخل من جانب دولة واحدة أو مجموعة دول في شؤون دولة أخرى، وبالتالي انقطاع مؤقت للنمط العلاقاتي العادي الثنائي أو المتعدد بين المتدخل والمستهدف.

وتعرف كذلك على أنّها تدخلات دكتاتورية وقسرية من طرف أو أطراف خارجية في مجال اختصاص دولة ذات سيادة أو في مجتمع سياسي مستقل بمعنى أوسع.

- **الساحل الأفريقي:**

يعرف الساحل أنه منطقة شبه جافة تمتد من السنغال غربا الى شرق السودان. يمتد من المحيط الأطلسي غربا من شمال السنغال، موريتانيا والدائرة الكبرى لنهر النيجر بالمالي، بوركينافاسو (هوت فولتا قديما)، النيجر، نيجيري، التشاد حتى السودان. وتقدر مساحته بحوالي5.4 مليون كم²، وتضم هذه المساحة كثافة سكانية تقدر بحوالي 50

مليون نسمة. والساحل اليوم، يضم كل من: السنغال، موريتانيا، المالي، بوركينافاسو النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، الصومال، إثيوبيا وإريتريا.

ويعرف أن هناك ساحلين افريقيين، الأول جغرافي والثاني سياسي. فالساحل الجغرافي هو تلك المساحة الأرضية التي تمتد من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر مرورا بالصحراء الكبرى حتى الخليج الغيني. أما الساحل السياسي يضم كل الدول المجتمعة في إطار ما يسمى ب"الجمعية الدولية لمحاربة الجفاف في الساحل" CILSS التي أنشئت سنة 1971 والتي تضم: السينغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو. ولو أخذنا بعين الاعتبار تقدم الصحراء، يجب إضافة بدون شك، كل من ليبيا، السودان، الصومال، اثيوبيا وكينيا. أما التعريف الجيوسياسي للساحل الأفريقي يمتد على طول القوس الأزماتي الذي يربط السودان بموريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر والمالي والجزائري حتى الأطلسي.

- **دول الساحل الأفريقي الخمس:**

تعرف دول الساحل الأفريقي الخمس "G5 Sahel"، جغرافيا، بذلك المجال الذي يمتد على نطاق تقدر مساحته بأكثر من خمس ملايين كيلومتر مربع 5114431 كم² لتحتل بذلك مرتبة أكبر التجمعات الجيوسياسية على المستويين الأفريقي والعالمي. وتعتبر هذه الدول متجانسة من حيث الخصائص الفيزيائية والطبيعية، من مؤشراتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومتجانسة من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة أو حتى من الناحية الجيوسياسية.

أما سياسيا ومؤسساتيا، ويعرف بأنه الإطار المؤسساتي لتنسيق ورصد التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والأمن، الذي تم إنشاؤه في قمة موريتانيا المنعقدة من 15 إلى 17 فيفري 2014 من قبل خمس دول: موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر وتشاد.

خطة الدراسة:

استنادا إلى الاشكالية المطروحة وإلى الفرضيات الموضوعة، تمت معالجة هذا البحث وفقا للبناء المنهجي التالي والمكوّن من أربعة فصول:

تناولنا في الفصل الأول التأصيل المفاهيمي للدراسة أين تطرقنا لأهم النقاط التحليلية للتدخلات العسكرية الأجنبية ويقدم مستويات منهجية لضبط التفاعلات الدولية والاقليمية من خلال التطرق للتدخلات العسكرية عبر الحقب الزمانية والمكانية. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل حسب ما اقتضته البحوث وتحليل مضمون الدراسات السابقة في هذا الشأن إلى ثلاثة مباحث.

ونتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التدخلات العسكرية الأجنبية محاولة منا لتفسير هذه الظاهرة العسكرية المتصلة بالنظام الدولي عبر كل مراحله والتي واكبت جلّ الأنظمة السياسية من امبراطوريات وممالك ودول. كما نحاول السعي وراء العوامل والفواعل التي تؤثر على قرارات صناع القرار قبل وعند التدخل. وبعدها، نتطرق إلى تطور التدخلات العسكرية الأجنبية والهدف وراء استعراض الكم المفاهيمي يكمن في مدى القيمة المفتاحية في إدراك مفهوم التدخل العسكري. كما يعالج المبحث الثاني من الفصل الأول أهداف التدخلات العسكرية بين الحتميات الجيوسياسية والتوقعات الجيوستراتيجية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى أربع مقاطع متساوية المطالع. أما المبحث الثالث، نخصصه إلى استشراف التدخلات العسكرية الأجنبية وتقييمها من خلال ذكر ايجابياتها وسلبياتها.

أما الفصل الثاني، نعالج فيه مسألة البناءات النظرية التي تطرقت لموضوع التدخلات العسكرية بالتطرق أساسا إلى المدرسة الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد. كان من الممكن أن ندمج المدرسة الليبرالية والبنيوية حيث تكلمتا على التدخلات العسكرية الأجنبية، أين دافعت الأولى على مواقفها لأنها تساعد على نشر الأطر الديمقراطية وفتح الأسواق وتجسيد حقوق الانسان. أما البنيوية تركز على العامل الثقافي للتدخلات

العسكرية بحيث تعمل الأخيرة على الترويج ونشر مبادئ ثقافية من خلالها. لكن، أليس للنظريتين بعد واقعي يرتكز أساسا على القوة العسكرية وتحقيق مصالح مادية من خلال العوامل الاقتصادية والثقافية.

فيما يخص الفصل الثالث، نعالج فيه الأهمية الجيوسياسية لمنطقة مجال دول الساحل الأفريقي الخمس أين تتدخل القوات الفرنسية منذ عقود حيث لإظهار القوة القيمية والجيوستراتيجية للمنطقة والأهمية التي تكتسيها في العقيدة الأمنية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية. ويتعرض هذا الفصل إلى العوامل الجغرافية والعرقية والثقافية والأمنية من حيث التهديدات والأخطار المحدقة في المنطقة، هذا من جهة. من جهة أخرى، يعالج هذا الفصل آليات التواجد الفرنسي في المنطقة انطلاقا من اتفاقيات التعاون العسكري والتقني مرورا بالآليات المالية والثقافية.

أما الفصل الرابع والأخير، نسقط ما تم تناوله في الفصلين الأولين على التدخلات العسكرية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس إثر عملية سرفال وبرخان. كما سنتحدث خلاله على الاستراتيجيات التي تكلمت عليها المدرسة الواقعية وانتهجتها فرنسا بهدف التحكم والحماية والحفاظ على المصالح العليا للدولة واغلاق المجال الساحلي الصحراوي في وجه القوى الاقليمية والعالمية التي تحاول الانتشار في المنطقة التي تعتبرها فرنسا مجالها الحيوي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدخلات العسكرية الأجنبية

الفصل الأول: ماهية التدخلات العسكرية الأجنبية

تأخذ تدخلات الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في الحقبة ما بعد الحرب الباردة وخاصّة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مكانة كبيرة في الفكر الاستراتيجي والأمني لدى صنّاع القرار ودارسي العلاقات الدولية ومحلليها. كما أصبحت التدخلات الميزة الرئيسية في عالم ما بعد القطبية. لكن، يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى التدخلات العسكرية الأجنبية والأهداف/الغايات التي تحاول الدول المتدخلة تحقيقها من خلالها.

في هذا الإطار، نسعى وراء دراسة الغرض من التدخلات العسكرية بعيدا عن التدخلات الاقتصادية والدبلوماسية. بمعنى آخر، دراسة التدخلات العسكرية الخارجة عن الإطار التوافقي للتحرك بمعنى أنّ الدول المتدخلة تستعمل وسائلها اللوجيستكية والتقنية وليس القدرة عن استعمال القوّة.

في ختام الفصل، ننظر في مستقبل التدخلات العسكرية وتقييمها من خلال التجارب السابقة والحالية.

المبحث الأوّل: ماهية التدخل العسكري

منذ **مؤتمر وستفاليا** 1648 الذي تأسست من خلاله الدولة العصرية بعد حرب الثلاثين التي نشبت بين الامبراطوريات الأوروبية آنذاك[1]*، ظهرت معه سمات نظام دولي جديد مبني على أساس الاقليمية (Territorialité) والسيادة (Souveraineté). وفي إطار هذا النظام، كان من المفترض أن تتميّز الحياة الوطنية داخل الحدود بالنظام من خلال الوسائل التي تمتلكها الدولة والمحتكرة للعنف الشرعي، في حين تميزت الحياة الدولية بالفوضى والحروب بين الدول. سار النظام الدولي، والمتميز آنذاك بالتعددية القطبية أين موازين القوى كانت بين يدي قوى دولية متعدّدة، على حاله إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945 وخروج قوتين عالميتين احتكرتا القوّة والسلطة الشاملة وكانت حينها دخول العالم في حقبة سياسية–تاريخية جديدة أين تغيّرت معالم القوّة وظهور الثنائية القطبية، الغرب في صراع مع الشرق، الامبريالية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الامبريالية الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي.

في هذه الحقبة، ظهرت ما يسمى "الحروب بالنيابة" وذلك لتجنب تصادم القوتين مباشرة واللجوء إلى الخيارات القصوى واستعمال السلاح النووي. تتميّز هذه الحروب بأنّها حروب ما بين الدول لكن على مستوى أدنى غالبا ما تكون حروب تتميّز بالطابع الاقليمي عكس حروب الحربين العالميتين والحروب الأوروبية في القرن التاسع والثامن عشر. كما أنّها كانت حروب ايديولوجية أكثر تخفي غايات جيوسياسية.

* [1]مؤتمر وستفاليا هي سلسلة من المعاهدات، الأول كان في 6 أوت 1648 بمدينة أوسنابورك و الثاني في 08 سبتمبر 1648 بمدينة مونستر، و التي انتهت باعلان بين القوى الأوروبية المتحاربة في القرن الخامس عشر و الذي بموجبه وضعت هذه الأخيرة أسس النظام العالمي الجديد و مهدت لظهور الدولة الحديثة. لكن، الهدف الأسمى من خلال هذا المعاهدة هو تقسيم واضعاف الامبراطورية الألمانية (الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدّسة).

وضعت الحرب الباردة أوزارها بعد قمّة مالطا في ديسمبر 1989 بعد أسابيع من انهيار جدار برلين في شهر نوفمبر من نفس السنة. تميّزت هذه الفترة ببزوغ الولايات المتحدّة الأمريكية كقوّة عالمية لوحدها في تسيير وتحديد مجرى الأحداث العالمية نسبيا. كما أنّ في هذه الفترة، تغيّرت طبيعة الحروب وانتقالها من حروب ما بين الدول إلى حروب داخل الدول وتميّز النظام العالمي بالاستقرار في حين أصبح النظام الداخلي للدول أقل استقرار من النظام العالمي.

وهناك مثال يبرز هذا التغيير في المنظور في النظريات المفسّرة ل"الدول الفاشلة" أو الدول المنهارة التي أسس لها في الولايات المتحدة. فالحرب، من خلال هذه النظرية، لا تنشب بسبب قوّة الدول وإنّما بضعفها وفشلها في التحكم في كامل التراب الوطني الخاضع لسيادتها وتوزيع الثروة على كل فئات المجتمع. ساهم هذا التعريف إلى حدّ كبير، في السنوات الأخيرة، بالالتفاف جزئيا على مبدأ السيادة، بهدف إعادة بناء الدولة المنهارة.

وهكذا، تمّ تقديم على هذا الأساس الوضع في الصومال، وذلك قبل إطلاق عملية "**استعادة الأمل**" في ديسمبر من عام 1992[2] وأيضا في هايتي عملية "**استعادة الديمقراطية**" في عام 1994[3]. إلاّ أنّ في هايتي، لم يكن هناك حرب أهلية أو الظروف الإنسانية التي من شأنها تحفز قرارات مجلس الأمن كما في الشأن الصومالي أو البوسني. وعلاوة على ذلك، في كثير من الظروف، على الرغم من أن السلطات المحلية كانت فاشلة على الأقل في حماية شعبها، إلاّ أنّه لم يفعل أي شيء لوقف الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان كما كان الحال في الشأن الرواندي والشيشاني.

[2] Jean-Christophe MABIRE, « Somalie : l'interminable crise » (France : Hérodote, N°111, 4e trimestre 2003), p. 61-63.

[3]Jeremy Patrick WHITE, "Civil Affairs in Haiti" (USA: Center for Strategic & International Studies, International Security Program, 2006), p.1.

فاستنادا لما سبق، يمكن الجزم مسبقا على أنّ التدخلات العسكرية تخضع، هي كذلك، إلى مبدأ ازدواجية المعايير على المستوى الدولي حيث يخضع صناع القرار إلى عملية المساومة بين المواقف التي يسمح لها بالتدخل العسكري وفض النزاعات من خلال تدخل مجلس الأمن وبعض النزاعات يتم تسويتها تبعا لمصالح القوى التقليدية أو الجديدة. في هذا الصدد، يعتبر مثال التدخل العسكري المتعدد الأطراف في التيمور الشرقية وفي البوسنة من أبرز الأمثلة لفهم طبيعة النظام الدولي وتعامله مع التدخلات العسكرية.

المطلب الأوّل: مفهوم التدخل العسكري

لم يتم التشكيك في شرعية التدخلات العسكرية إلاّ ما بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 وظهور الدولة القومية بالمعنى الحديث حيث تنص المادة 119 من الدستور الفرنسي لعام 1793 أنّ الشعب الفرنسي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولن يسمح لهذه الأخيرة أن تتدخل في شؤونه المحلية[4]. تمّ الاعلان على هذه المادة بعد مباشرة العديد من الدول في التدخل على نطاق واسع وبعد قرن ونصف القرن من ذلك، حاول المحامون والسياسيون بدون جدوى على وضع معايير موضوعية يمكن من خلالها التمييز بين التدخل العسكري الشرعي وغير الشرعي. كما تمّ ادماج مبدأ عدم التدخل في المواثيق والقوانين الدولية إلاّ أنّ صناع القرار لم يتوقفوا على اللجوء اليه واستعماله إلاّ في الخطابات العامّة وبقي إلاّ حبر على ورق في المواثيق الدولية.

[4] Conseil Constitutionnel, « Constitution du 24 Juin 1793 : Des rapports de la République française avec les nations étrangères, Article 119», sur : http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/la-constitution/les-constitutions-de-la-france/constitution-du-24-juin-1793.5084.html (Consulté le 12.01.2015)

في ديسمبر من عام 1965، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان 2131 الذي ينص على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها[5]، وينص على أنّ "لا توجد أي دولة لها الحق في التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي سبب من الأسباب أيا كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى". كما "لا يسمح لأي دولة كانت تنظيم، ومساعدة، وإثارة، وتمويل، وتحريض أو تتسامح مع الأنشطة التخريبية أو الإرهابية أو المسلحة الموجهة للإطاحة بدولة أخرى، أو التدخل في حرب أهلية في دولة أخرى ". لكن الواقع يبيّن كلّ مرة عكس ذلك، حيث نشاهد في جميع أنحاء العالم عمليات انتهاك لكلّ القواعد المنصوص عليها في هذا الإعلان.

تعتبر التدخلات العسكرية الأجنبية في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة على أنّها الاجراء الأخير لحل الصراع القائم. ففي حال نشوب صراع داخل دولة، هناك خيارات أخرى تطرح على خلاف التدخل العسكري لحلها من الخارج، بما في ذلك الحلول والتسويات الدبلوماسية كجمع الفرقاء حول طاولة الحوار والحلول التجارية كتقديم مساعدات مالية أو وضع حزم من القيود أو فرض عقوبات اقتصادية. كذلك، التدخل المباشر من طرف ثالث كوسيط[6].

يمكن للتدخل العسكري أن يأخذ العديد من الأشكال. حتى العقد الماضي أو نحو ذلك، استخدمت الدول القوّة العسكرية في معظم الأحيان لتحقيق أهداف جيوسياسية لحماية و/أو لتعزيز أراضيها، السكان، الموارد الحيوية الأخرى في الدولة. ويقول

[5] Edward McWHINNEY, « La déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention dans les affaires intérieures des Etats et la protection de leur indépendance et de leur souveraineté », sur : http://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_2131-xx/ga_2131-xx_f.pdf (Consulté le13.01.2015)

6 Jean-Sébastien RIOUX, "Third-party Interventions in International Conflicts: Theory and Evidence", (Canada: Canadian Political Science Association, Halifax/Nova Scotia, 2003), p.3.

جيمس.ن.روزنو في هذا الصدد أنّ أدب السياسة الدولية قد عمت فيه النقاشات حول التدخلات العسكرية والتدخلات الدعاية (**Propaganda Interventions**)، التدخلات الاقتصادية، التدخلات الدبلوماسية والتدخلات الايديولوجية، ناهيك عن التدخلات الأخرى والأثر الذي تحدثه هذه الإجراءات في الدول المستهدفة.

كذلك، هذا ما توصلت اليه **مارتا فينمور** مؤلفة الكتاب في مجال التدخلات العسكرية بعنوان: "**الغرض من التدخل: تغيير المعتقدات حول مفهوم استخدام القوّة**" أين درست الباحثة ثلاثة حالات من التغيير الجذري في سلوك الدول في مجال التدخل:

- التدخلات لاسترداد الديون؛
- التدخل العسكري الإنساني متعدد الأطراف؛
- التدخلات بسبب تهديدات للسلم والأمن الدوليين.[7]

لكن على عكس ما ذكرت الباحثة **مارتا فينمور**، لقد عرفت التدخلات العسكرية تطوّر نوعي في مراحل العلاقات الدولية وكأنّما تحاول الدول التأقلم مع تطوّرات النظام الدولي وتحوّلاته بما فيه ذلك ظهور قوى أو فواعل سياسية تتحدّ القوى التقليدية في مناطق نفوذهم التقليدية.

فيما يخص التدخل العسكري الانساني يمكن أن يكون الدافع الحقيقي أسباب جيوستراتيجية كامنة بدلا من التهديد للأمن الانساني أو لتجنب مجازر في حقّ الانسانية. من المرجح أن يكون التدخل العسكري الأورو–أطلسي في كوسوفو سنة 1999[8] ؛ بعد القرار الأممي 1124 والذي امتنعت روسيا التصويت عليه، تدخل عسكري انساني لكن

7 Martha FINNEMORE, "The purpose of intervention: Changing beliefs about the use of force" (USA: Ithaca, Cornel University Press, 2004), p.3.

8 United Nations Council Security, "Department of Political Affairs, Security Council Resolution: 1160 (1998), 1199 (1998), 1203 (1998), 1239 (1999) and 1244 (1999)", 2010-1011, p.5.

رغم الاضطهاد الذي عان منه الشعب الكوسوفي الأمرين إلاّ أنّ التدخل كان فرصة للولايات المتحدة الأميركية من خلال حلف الناتو احتواء الجيش الروسي آنذاك وتقليص نفوذه في منطقة البلقان خاصّة وأنّ في نفس الفترة الزمنية، كان الجيش الروسي منغمسا في المأزق الشيشاني أو ما يسمى ب"الحرب الشيشانية الثانية" 1999/2006.[9]

لكن، هناك بعض التدخلات العسكرية يمكن ذكر على سبيل المثال البعض منها: التدخل العسكري الياباني في الصين وبالتحديد في اقليم منشوريا وبعدها في الأقاليم المجاورة في 1940-1941، التدخل الأمريكي في كوريا في 1950-1953، التدخل الألماني النازي في اسبانيا في أيام الرئيس **فرانكو** عام 1936. هذه التدخلات ليس لها علاقة لا باسترجاع الديون، ولا بالتدخل الانساني وليس من أجل احلال السلم والأمن الدوليين كما اتجهت اليه **مارتا فينمور** وإنّما الهدف كان التدخل من أجل الحفاظ على الوضع القائم والدفاع عن الحلفاء الاستراتيجيين في مناطق النزاع المحورية.

من جهة أخرى، يعرف التدخل العسكري على أنّه أحد أنواع التدخلات التي تعتبر أداة لتنفيذ أجندة السياسة الخارجية للدول، كما يدل في أوسع معانيه على تدخل من جانب دولة واحدة أو مجموعة دول في شؤون دولة أخرى، وبالتالي انقطاع مؤقت للنمط العلاقاتي العادي الثنائي أو المتعدد بين المتدخل والمستهدف. وفي الآونة الأخيرة، اكتسب مصطلح التدخل معنى عام ثاني الذي يشير إلى مجموعة من الإجراءات المتخذة في سبيل احلال السلم والأمن الدوليين. كما يمتز على أنّه محدود ومؤقت؛ زمانيا ومكانيا، وإلاّ سيصبح احتلال بعد حرب معلنة وشاملة.

في حقيقة الأمر، تطرح عملية التفرقة بين التدخل والحرب مشاكل مماثلة حيث نميل إلى التفكير أحيانا أنّ التدخلات أصغر حجما وأهدافها محدودة أكثر من الحروب، ومع

9 Global Security, "Second Chechnya War - 1999-2006", on: http://www.globalsecurity.org/military/world/war/chechnya2.htm (Read on 20.03.2015)

ذلك، عندما تكون أهداف التدخلات العسكرية تغيير واستبدال حكومات بأكملها مع دعم طرف لآخر، فمن الصعب علينا الاقرار بمحدودية الأهداف باستثناء اخضاع أو احتلال أو امتصاص أراضي الدول المستهدفة.[10]

وترى **مارتا فينمور** التدخل العسكري على أنّه عدسة مثيرة للاهتمام حيث يمكننا دراسة من خلالها الغرض من استعمال القوة بين الدول، لأنه يضع شروط لحدود العاملين المركزيين في العلاقات الدولية، السيادة والحرب.[11] كما ترى أنّ التدخل العسكري هو المصطلح المستخدم للإخلال بسيادة الدول الأخرى، استثنائي في بعض الأحيان، ولكن الخطوط التي تفرق وتشكل هذا الاستثناء ليست دائما واضحة وتعددت مع الزمن.[12] تعرف أيضا التدخل العسكري الأجنبي على أنّه انتشار للجيش خارج حدوده الوطنية المعترف بها بغرض تحديد هيكل السلطة السياسية للدولة المستهدفة. ترجح **مارتا فينمور** أنّ لفهم هذا التعريف يجب الرجوع إلى فترة الحرب الباردة عندما كانت القوى تقيم وتطيح بأنظمة ووضع أنظمة خادمة ولنصب حكومات عميلة (Puppet Governments) لمصالحها الايديولوجية والجيوستراتيجية. لكن العمليات السابقة لا تزال قائمة ويعمل بها إلاّ أنّ الدول تلجأ إلى أساليب وأسباب أخرى عندما ترى أنّ الحكومة الحالية لم تعد تصلح لحماية والسهر على مصالحها لسبب أو لآخر، حينها تلجأ عن طريق التدخل العسكري لغاية موضوعية من أجل تحقيق مكاسب شخصية. أبرز مثال على هذا حاليا، التدخل العسكري الفرنسي في ساحل العاج وجمهورية افريقية الوسطى.

أمّا **هيدلي بول**، يعتبر التدخل العسكري على أنّه تدخل دكتاتوري وقسري من طرف أو أطراف خارجية في مجال اختصاص دولة ذات سيادة أو في مجتمع سياسي مستقل بمعنى أوسع. واذا كان هناك مبدأ قد يتفق عليه المجتمع الدولي، وهو أنّ التدخل قانونيا

[10] Martha FINNEMORE, Op. cit, p.9.
[11] Ibid. p.7.
[12] Ibid. p.9.

وأخلاقيا غير شرعي. كما أنّ لكلّ دولة، بغض النظر عن قوّتها وحجمها، لها الحقّ في السيادة الداخلية وعلى جميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات سيادة.[13]

من جهة أخرى، يرى **ستانلي هوفمان** أنّ للتدخل عدّة مقاربات محتملة: قانونية، أخلاقية وسياسية. بما أنّ الدراسة تتناول التدخل العسكري سنركز، اذن، على المقاربة السياسية للتدخل بما فيه العسكري. فالتدخل العسكري هو استعمال قسري للسلطة ويرمي إلى تغيير سلوك الهدف. يمكن للتدخل أن يكون بدوافع لها علاقة بالمصالح الأنانية بالمعنى التقليدي أو يكون بدافع البحث عن القيّم النوعية المحدّدة أو الشاملة. إذا، فالتدخل العسكري هدفه تغيير أو تحويل بُنية السلطة والنظام القائم.[14]

إنّ غياب تعريف محدّد للتدخل العسكري وطبيعة التدخلات العسكرية التي تلجأ لها القوى الدولية والاقليمية، وذلك حسب وما تقتضيه المصلحة والأمن الوطنيين، يجعل هذا المفهوم يتغير من دولة إلى أخرى، وهو الشيء الذي يجعل هذا المفهوم ذات طبيعة حركية يصعب الاتفاق على تعريف واحد ومحدّد. فالتدخل العسكري ينطوي على (الجيش) القوّة كأداة من أدوات السياسة الخارجية من أجل حماية المصالح الوطنية المتصورة (متوسطة وبعيدة المدى) وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وبما أنّ التدخل العسكري هو استخدام آخر للقوّة ويمكن تمييزه عن الحرب المعلنة، فمن بين الشروط التي تميّزه عن الحرب التقليدية هو أنّ التدخل العسكري يتطلب التفاوت في القوة بين الطرف المتدخل

13 Hedley BULL, "Introduction in Intervention in World Politics", (United Kingdom: Oxford, Clarendon Press, Vol.7, N.4, 1985), pp.6-7.

14 Pierre HASSNER, Roland MARCHAL, « Guerres et Sociétés : Etats et violence après la Guerre froide » (Paris : Karthala Editions, 2003, CERI), pp.80-81.

والطرف المستهدف. علاوة على ذلك، يمكن إجراء تمييز محدد بين (الكلاسيكية) الحرب والتدخل العسكري.[15]

رغم هذا، من الصعب التفريق بين التدخل العسكري والمصطلحات أين تستخدم فيها القوّة العسكرية خارجيا كالاعتداء، الاحتلال، الانتقام أو مساعدة دولة في الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، يستخدم هذا المصطلح، عادة، للدلالة عن الإجراءات القسرية بهدف تغيير سياسة حكومة ما أو الحكومة نفسها كالتدخلات العسكرية في المجر (1956) وفي أفغانستان (1979) أو التدخل العسكري الأميركي في باناما (1989).

عمليا، يرمز مفهوم التدخل العسكري الأجنبي إلى حركية القوات المسلحة لدولة معينة داخل دولة أخرى في سياق جدل سياسي قائم أو نزاع مسلح محلي. وعندما ندرس ونحلل التدخلات العسكرية، تستبعد من الدراسة القوات والميليشيات شبه عسكرية، وقوات الأمن الخاصة وكل القوات غير النظامية. ويجب على التدخلات العسكرية أن يكون لها هدف معين ولا تأتي من قبيل صدفة ما وأن تكون محدودة ومؤقتة؛ زمانيا ومكانيا، وإلاّ سوف تصبح احتلال بعد حرب معلنة وشاملة ومن بين الشروط التي تميّزه عن الحرب التقليدية هو أنّ التدخل العسكري يتطلب التفاوت في القوة بين الطرف المتدخل والمستهدف .

كما يستبعد من الدراسة الجنود المتمركزين في القواعد العسكرية الأجنبية ما لم يغادروا قواعدهم والمشاركة في أعمال قتالية. كما يمكن ادراج المستشارين العسكريين فقط عندما ينخرطوا في مواجهات قتالية مباشرة مع العدو مثل المستشارين العسكريين الأمريكيين والأوربيين المرابطين على جبهات القتال في سوريا والعراق[16] .

15 Du PLESSIS, N. FUNKE, “The concept of foreign military intervention”, (Pretoria: University of Pretoria, Institute for Strategic Studies, Nov 1, 2000), p.15-17.

16 Emizet N. F. KISANGANI & Jeffrey PICKERING, “International Military Intervention: 1989-2005”, (USA: Kansas City, University of Kansas, January, 2008), pp.2-3.

فالتدخل العسكري يحدث على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، بمعنى يمكن لدولة معينة التي تواجه اضطرابات داخلية تؤدي إلى زعزعة استقرارها وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة، يمكن لهذه الدولة أن تستنجد بالقوات العسكرية الوطنية لوضع حد للفوضى الداخلية. لهذا النوع من التدخل تهديد للنظام المدني حيث يدفع تدخل القوات العسكرية الضباط العسكريين لاتخاذ اجراءات عسكرية ضد الحكام المدنيين وتجاه السياسيين خاصة المعارضين، فتنزلق الأوضاع أكثر مما كانت عليه ويحدث تحول في طبيعة النظام السياسي من مدني ديمقراطي إلى عسكري دكتاتوري.

أما التدخل العسكري في بيئة خارجية، فهو الذي يتم من خلال تدخل القوات العسكرية خارج حدودها السيادية بدعوة من حكومة محلية بحكم اتفاقيات التعاون التقني والعسكري المبرمة بين الدول، أو بعد اقرار مجلس الأمن باستعمال القوة في اطار أحكام المادة السابعة لميثاق الأمم المتحدة بعد تهديد "للسلم والأمن العالمي"، أو عندما ترى الدولة المتدخلة بأن مصالحها الحيوية في خطر.

صحيح، فالتدخل العسكري متعلق بنظرة الدولة لأمنها الوطني (هناك دول تعتبر أمنها له بعد قومي)، وهذا الأخير، أي المدلول الأمني، يمكن استيعابه من خلال أربع (4) مستويات:

1. **أمن وطني حيوي** : عندما تستتب الدولة أمنها في نطاقها المشروع أي في نطاق حدودها الوطنية المعترف بها و بالتالي تضمن بقاءها ، يكون هناك انتشار لبعض المصالح الاقتصادية أو الثقافية التي تدخل في تصورها للمصلحة الوطنية وبالتالي تدافع عنها بشتى الطرق. نعني بشتى الطرق، الطريقة السلمية أين يتم الاعتماد على الدبلوماسية لحلّ الاعتداءات والدفاع عن حقوق الجماعات (اثنية، دينية، لغوية) في دولة

المجاورة. كمثال لما سبق نذكر دفاع الحكومة الماليزية عن حقوق الأقليات الاسلامية في جنوب تايلاند دون التشكيك بالوحدة الترابية لهذه الدولة.[17]

في المقابل، تلجأ بعض الدول إلى العمل العسكري لحماية الأقليات المضطهدة في دول الجوار. يدخل هذا العمل في خانة التدخلات العسكرية من أجل حماية الأقليات لكن في هذا النوع من التدخل هناك بعدين يجب أخذهما باعتبار: البعد الثقافي والبعد الاستراتيجي. كمثال عما تقدمنا به، نذكر التدخل العسكري الروسي في الأراضي الأوكرانية وضمّ شبه جزيرة القرم إلى أراضي روسيا الفيدرالية بعد اجراء استفتاء شعبي لسكان الجزيرة المؤيد بانضمام الأخيرة إلى روسيا بعد انفصالها عن أوكرانيا. هناك قراءتين لهذا الحدث الذي يعتبر كسبب غير مباشر لإشعال فتيل حرب عالمية ثالثة. القراءة الأولى هي أنّ بعد شعور سكان القرم بإهمال الحكومة المركزية لهم طالبا بإجراء استفتاء عام في اقليم القرم للانفصال عن أوكرانيا، فتدخلت القوات الروسية المتمركزة في شبه جزيرة القرم منذ 1994 بموجب "**مذكرة بودابست**"[18] ووصول الدعم العسكري من روسيا. أمّا القراءة الثانية والتي تعتبر أكثر واقعية، وهي أنّ روسيا رمت بثقلها في شبه الجزيرة وعملت على انجاح عملية الانفصال والانضمام إليها. هناك غاية استراتيجية لضمّ شبه جزيرة القرم وبعض المناطق في أوكرانيا والدول المجاورة من المحتمل أن تعيد فيها روسيا السيناريو الأوكراني والغاية هي انشاء منطقة عازلة لحماية حدودها الغربية من اعتداء محتمل من طرف حلف الناتو وتوسيع حيّز السوق الأوراسية المشتركة أو الاتحاد

[17] أمحند برقوق، أستاذ محاضر، "محاضرة حول مستويات تحليل الأمن الوطني"، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.02.16)

[18] Jean-Baptiste Jeangène VILMER, « Crimée: les contradictions du discours russe », (France : Politique Etrangère, Janvier, 2015), p.165.

الاقتصادي الأوراسي، مشروع الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** الذي يمتد من حدود روسيا الغربية ودول آسيا الوسطى[19].

2. **أمن وطني محوري:**

في هذا المستوى من الأمن ترى الدولة أنّ لها امتداد اقليمي على مستوى المصالح المادية أو غير المادية أو الدور.[20]

3. **أمن وطني محيط:**

نعني هنا أنّ هناك بعض الدول لها قوّة تقلّ عن قوّة الدول المهيمنة على العالم والتي تنظر إلى العالم على أنّه رقعة شطرنج وأنّها قطة الملك في هذه الرقعة. فهذه الدول لا تجعل من العالم نطاق لعملياتها وإنّما تعمل على انشاء أعماق جيوسياسية خاصّة بها نوعا ما وتحاول السيطرة عليها من خلال عدّة عناصر من بينها: الجغرافية، الدبلوماسية، العسكري، التحالف ومن خلال الثقافة.

فمثلا فرنسا لها تصوّر لأمنها القومي بأنّه من هذا المستوى وتراه مرتبط بأربع عناصر حيوية:

- الاحتفاظ بامتدادها الجغرافي الممتد من غويانا غربا إلى كاليدونيا شرقا؛
- الاحتفاظ بدورها الدبلوماسي والاستراتيجي كعضو دائم في مجلس الأمن وفي نادي الدول النووية؛

19 Mikhail Klimentiev, « Union eurasiatique: 40 pays et organisations intéressés par des accords de libre-échange », sur : http://fr.ria.ru/world/20141231/203349294.html Consulté le 06.01.2015)

[20] أمحند برقوق، مرجع سبق ذكره.

- الاحتفاظ بالدور المحوري على المستوى الأوروبي إلى جانب ألمانيا التي تعتبر أنّها الدول القاطرة في الاتحاد الأوروبي سواء على المستوي المالي، الصناعي وكذلك السياسي؛
- الاحتفاظ بأحد مصادر القوّة الناعمة والتأثير في العالم من أجل استمرار البقاء كقوّة بالمعنى الحضاري والتاريخي في عالم يعرف تغيرات في العلاقات والارتباطات بعد ظهور قوى جديدة لها الامكانيات والمؤهلات لإبعاد فرنسا من مناطق نفوذها التقليدية. هذا العنصر هو الفرنكوفونية والحفاظ عليها من خلال المنظمة العالمية للفرنكوفونية.

4. أمن وطني عالمي:

يمكن القول بأنّ هذا المستوى من الأمن خاص بالولايات المتحدة الأمريكية كونها قوّة مهيمنة على جميع الأصعدة، على الصعيد العسكري–الاستراتيجي، الاقتصادي–المالي، السياسي–الدبلوماسي. أصدرت الولايات المتحدّة أوّل وثيقة استرايجية في 1992 بما يسمى بالوثيقة التوجيهية للدفاع أو "**عقيدة فولفوفيتز**" والتي تنص على أنّ هذه الأخيرة لن تقبل ببروز أي قوّة أو قطب قد يهدّد مكانتها ومصالحها[21] مهما كان صديقا. فهي تطبق مبدأ الزعيم البريطاني السابق في زمن الحرب العالمية الثانية **وينستون شرشل** الذي يقول: "أنّ في العلاقات الدولية ليس هماك وجود للصديق أو عدوّ دائم وإنّما هناك مصالح دائمة".

21 James Mann, The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet» (New York: Viking Editions, 2004), pp.208-215.

المطلب الثاني: عوامل التدخل العسكري

عند التعامل مع مسألة متى ومن هي الدول التي تتدخل خارج حدودها الوطنية، يجب الحفاظ على امكانية التحفظ عليها، في العموم لأنّنا لا نعلم إذا ما الدول ستمضي قدما في التدخل أم ستتراجع عليه. كذلك، للدول أسباب عديدة للتدخل ام لا. من الواضح أنّ صناع القرار يتخذون القرار بالتدخل أم عدم التدخل على أساس حسابات سياسية داخلية وأخرى جيوسياسية خارجية ويمتنعون عنها خاصّة إذا ما كانت احتمالات كبيرة للفشل. في هذه الحالة، سوف يتم اختيار بديل، وهو عدم التدخل. انطلاقا من هذا، يفترض **ريغان** ثلاثة شروط[22] التي يجب الوفاء بها قبل أن يقرّر صنّاع القرار التدخل عسكريا.

أولا، يجب أن يكون هناك توقع كبير لنجاح العملية أو العمليات العسكرية. إذا كان التدخل من المرجح أن يفشل، فهناك دوافع ضئيلة أو معدومة للدولة في التدخل. ثانيا، فإن الأفق الزمني المقرر لتحقيق الهدف من التدخل هو قصير إلى حد ما، لكن عندما تأخذ المهمة وقت أطول، فالتكاليف المادية والانسانية تزيد حين تبقى الفوائد المحتملة ثابتة أو منخفضة. وأخيرا، يجب أن يكون هناك دعم محلي في الدولة التي يتدخل فيها. إذا لم يكن هناك مثل هذا الدعم، تشهد الدواة المتدخلة زيادة في التكاليف دون زيادة في الفوائد.

أصبحت هذه الافتراضات النظرية مرئية وواضحة في كثير من التدخلات الأخيرة في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، بعد تجربتي الفيتنامية والصومالية، بدا أن الولايات المتحدة حريصة بشكل خاص لتلبية هذه الشروط. وبالتالي، فالتدخل العسكري في هايتي (1994) والبوسنة (1995)، اللذان أدرا باستخدام مكثف للقوّة، كان تحديد

22 Regan Patrick M, "Choosing to intervene: Outside Interventions in Internal Conflicts" (Cambridge: Journal of Politics n°60, 1998), pp.754 –779.

موعد صارم لإنهاء التدخل أحد المعايير التوجيهية الرئيسية للصناع القرار السياسيين وللقادة العسكريين الأمريكيين.

في المقابل، بدا الصراع في رواندا (1994)، الذي خلّف تقريبا مليون ضحية[23]، تحديا لا يمكن التغلب عليه أين كانت الرهانات عالية جدا وذلك بسبب شدة الاقتتال الدائر وبما أنّ لم يكن لدى الولايات المتحدة أي مصلحة استراتيجية في البلاد، تمّ اقرار مبدأ عدم التدخل. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الثلاثة لا تعول حصرا للتدخلات العسكرية، إلاّ أنّها تبدو أكثر أهمية من نشر القوات. فالتكاليف عادة ما تكون أقل إذا كانت هناك إجراءات دبلوماسية واقتصادية فقط، ولكن إذا ما تم إرسال الجنود في مسرح العمليات وإمكانية سقوطهم على أرض العمليات، سيكون في هذه الحالة اهتمام الرأي العام، وفي نهاية المطاف يتم سحب الدعم الشعبي أو دعم الرأي العام للتدخل العسكري.

يحدّد صناع القرار، عادة، تكاليف وفوائد التدخل العسكري في الخارج على مستويين: الأوّل محلي والثاني دولي، وتصور التكاليف والفوائد المحلية أساسا من حيث التداعيات السياسية الداخلية. على الرغم من أن هناك، بلا شك، تكاليف بشرية ومادية لهذا التدخل، فإنها كثيرا ما يمكن أن تندرج تحت التكاليف السياسية في نظر صناع القرار. على سبيل المثال، الولايات المتحدة مع أكبر جهاز عسكري في العالم لا تحتاج حقا للقلق بشأن أي تكاليف بشرية ومادية، ولكن إذا كانت تلك القضايا تخلق اهتمام وسائل الإعلام السلبي والسخط العام في الداخل، يمكن أن تعاني من مزيد من الضغط السياسي من ذلك بكثير.[24] وبالمثل، تتكون التكاليف والفوائد الدولية أيضا من تكاليف

---

23 Tirthankar CHANDA, « Rwanda : aux origines du génocide », sur : http://www.rfi.fr/afrique/20140406-rwanda-origines-genocide-habyarimana-kagame-tutsis-hutus-france/

24 Alexandros TEGOS, “Foreign Military Intervention in Intrastate Conflicts: What determines third-party engagement in civil wars?” (Germany: University of Mannheim, Chair for Political Science, Summer Semester, 2010), pp.7-8.

الجمهور على الرغم من أنها غالبا ما يوصف بأنه قضايا الأمن القومي أو السلام العالمي. إذا كان التدخل ناجح، ذلك يزيد من المنافع السياسية ويقلل من التكاليف السياسية، في حين إذا ما يفشل فسيحصل العكس. ولكن هذا لا يدفع بالدولة المتدخلة على التراجع عن خطواتها في التدخل، بل ستستمر في تدخلها لكن بشكل غير مباشر وتحدّد من الجانب العملياتي للتدخل؛ أي العمليات العسكري، وتعمل على تأطير وعمليات القوى الأمنية الجديدة والتدخل عن بعد أي جوّا من خلال الاستطلاعات، رصد الأهداف المحتملة وتدميرها بواسطة الطائرات بدون طيار وذلك بهدف تخفيف التكاليف والخسائر البشرية والمادية.

كما بات واضحا، أنّ التدخل العسكري في النزاعات داخل الدول هو نتيجة لحسابات عقلانية. من الناحية النظرية، يقرر صنّاع القرار التدخل أو لا استنادا على تقييم التكاليف السياسية والفوائد المحتملة بما في ذلك اعتبارات المخاطر والقدرات. فمن غير المرجح أن يقرر صانع القرار التدخل في صراع داخل الدول عندما لا يكون هناك توقع معقول من نتائج ناجحة أو تكاليف التدخل تفوق بشكل كبير الفوائد التي يمكن تحقيقها من التدخل. وبالتالي، فقرار التدخل هو نتيجة للعمليات الداخلية في الدولة المتدخلة ولم تتأثر بالضرورة عن حسن نية الإنسانية أو الضغط الدولي. وهذا يعكس، جزئيا عدم رغبة المجتمع الدولي لإصلاح مفهوم السيادة.

كذلك، يمكن لعملية تحديد سياسة التدخل أن تتخذ أساسا اتجاهين مختلفين: التدخل أم عدم التدخل. وهذا يخلق وظيفتين منفصلتين من الفائدة المحتملة. أولا، إذا كان يبدو من الممكن حل الصراع بالوسائل الأخرى بدون اللجوء إلى العمل العسكري، اذا تصبح الفائدة المحتملة من عدم التدخل عالية ومتابعة سياسة التدخل ليست بالخيار المطروح. وهذا يعني أنه عندما **(p)**؛ وهو الاحتمال المقدر لنجاح التدخل العسكري، يكون منخفض، فالدولة من غير المرجح أن تتدخل. ثانيا، إذا كانت الفائدة المحتملة من عدم التدخل

منخفضة بما فيه الكفاية، اذا من المرجح أن يتخذ صناع القرار التدخل. في هذه الحالة، **(p)** مرتفع. ويمكن التعبير عن وظائف على النحو التالي[25]:

$$EU_{ni} = q(U_s) + (1-q)\,(U_c) - \Sigma C_{ni}$$

و

$$EU_i = p(U_{sw}) + (1-p)\,(U_f) - \Sigma C_i$$

توصف الوظيفة الأولى الفائدة المحتملة من عدم التدخل **(EU_{ni})**، مع **q** يكون احتمال تسوية النزاع بدون تدخل عسكري أجنبي. يتم ضرب هذا مع **U_s**، أي فائدة تسوية ناجحة للنزاع دون تدخل ومن ثم إضافتها إلى الضرب من الاحتمال العكسي من **q** مع **U_c** وهو الفائدة من استمرار القتال دون تدخل. وأخيرا، **ΣC_{ni}** تكاليف عدم التدخل يجب أن تطرح (−). رغم أنه قد لا يكون هناك تكاليف مادية في حالة عدم التدخل، لكن يمكن أن يكون بالتأكيد تكلفة الفرصة أو تكاليف الجمهور المرتبطة بها، على سبيل المثال عندما جماعات الضغط معينة تدافع بشدّة عن التدخل. أمّا الوظيفة الثانية، فهي تصف الفائدة المحتملة من التدخل **(EU_i)**. **p** يدل على التقدير الشخصي لصانع القرار بأنّ سياسة التدخل المتبعة ستتوّج بالنجاح. يتم ضرب هذا مع **(U_{sw})**، الفائدة من نجاح عملية التدخل. ثم يتم إضافته إلى الضرب من الاحتمال العكسي ل **p** مع **U_f**، أي الفائدة من استمرار القتال بعد عملية تدخل فاشلة. أيضا، فإنّ تكاليف التدخل **(ΣCi)** على النحو المبيّن أعلاه يجب أن تطرح (−). منطقيا، بقدر ما يطرح على الطاولة قرار التدخل أو لا، وعندما يكون **($EU_{ni} - EU_i > 0$)**، في هذه الحالة، لن يتخذ قرار التدخل. وبالتالي،

[25] Tobias RÜTTERSHOFF, Op.cit. pp.9-10.

يمكن أن تُستَمد، من النموذج، ثلاثة عوامل مؤثرة على الفائدة المحتملة: التكاليف، والفوائد على النتائج والتقديرات من احتمال نجاح التدخل[26].

لفهم متى ولماذا تتدخل الدول، يجب أن ننظر إلى الظروف أين الفوائد من التدخل تفوق التكاليف المحتملة وكيف توزع احتمال تسوية الصراع مع أو من دون تدخل عسكري (**'p'** و **'q'**). على الرغم من وجود العديد من العوامل التي يمكن بلا شك التأثير على صانع قرار السياسات في محاولة لتحقيق أقصى قدر من الفائدة المحتملة لوطنه، هناك بعض القيود العامة التي تنطبق على الجميع. ويمكن أن تساعد في استخلاص الفرضيات لتحليل تجريبي.

من جهة أخرى، قد تكون التكاليف المحتملة للتدخل نوقشت بما فيه الكفاية ولو كان للتدخل فوائد أيضا فوائد يمكن أن تجنيها الدول المتدخلة. فبالرغم من أنّ الواقعيين عادة ما يكونوا حذرين من التدخلات العسكرية لأنّها تمثل خرق لأحد المبادئ أكثر قدوسيةً في تيارهم إلاّ أنّ في بعض الظروف يتغاضوا عنها وذلك للفوائد المستخلصة منها، حيث يسعى الواقعيون في هذه الظروف وراء تعظيم أمن الدولة، قوّة الدولة والحدّ من المعضلة الأمنية في النظام الدولي الفوضوي.

إذا كان التدخل العسكري الأجنبي لفض صراع داخل دولة يبدو واعدا في تحقيق أحد الأهداف المذكورة، تكون الفائدة من نجاح عملية التدخل (U_{sw}) مرتفعة جدا. على عكس المدرسة الواقعية، فالليبراليين أكثر انفتاحا على التدخلات العسكرية أين يعترفون بظهور مرارا شكل من أشكال التعاون الدولي والسعي وراء الثروة قد ما يسعون وراء الأمن.

[26] Tobias Rüttershoff, Op.cit, p.11.

كما أنّ حصر صراع داخلي عنيف قبل أن ينتشر أو وقف تدفق اللاجئين يمكن أيضا أن يزيد من الفائدة المحتملة من التدخل وتفوق عن تكاليف الحضور المحتملة المستمدة من الدوائر الدولية أو المحلية. من بين الأمثلة التي تبرز ما سبق، تدخل الولايات المتحدة في هايتي يعكس هذا النوع من فائدة. لم يكن هناك الكثير من المكاسب في مجال الأمن الوطني على الرغم من أنّ التدخل ساعد بالقضاء على الدكتاتورية في الفناء الخلفي للولايات المتحدة، ولكن الربح الرئيسي كان توقف الهجرة غير الشرعية على نطاق واسع في الولايات المتحدة.

إنّ قياس العوامل التي تحدد التقدير الشخصي من احتمال نجاح التدخلات العسكرية قد كون صعبة نوعا ما. إلى حدّ ما، احتمال نجاح التدخل يعتمد على استراتيجية خوض عمليات التدخل والتخطيط لها. عادة ما تكون التدخلات الواسعة أو سياسة العقوبات التأديبية أكثر فعالية من التدخلات الصغيرة، لأنّ لديها تأثير أكبر وأنه من الأسهل الحفاظ على القانون والنظام. ومع ذلك، فهذه الفرضية قد تكون خاطئة. من بين التجارب التي تبيّن لنا خطأ الفرضية، هم: التدخل الأميركي في الفيتنام والصومال وكذلك التدخل السوفييتي في أفغانستان. فشلت كلا الدولتان في تحقيق أهدافها رغم القوّة الهائلة المستخدمة آنذاك؛ أكثر من 135000 جندي للانتشار في مساحة تقدر ب 652000 يقطنها 20 مليون أفغاني.[27] لكن، تبيّن بعدها السبب الحقيقي لفشل الدخل العسكري الأميركي في الفيتنام والسوفييتي في أفغانستان، هو أنّ تلك الحقبة كانت حقبة صراع القطبين وأنّ في تلك الحقبة سعت كلتا القوتين على اضعاف الأولى للثانية. فغرق الأمريكان في المستنقع الفيتنامي سببه الدعم السوفييتي الشامل للحركات المقاتلة في شمال الفيتنام. في المقابل، كان الأمريكان وراء فشل السوفييت في أفغانستان بعد الدعم الأميركي للقبائل الأفغانية خاصّة بالصواريخ المضادة للمروحيات.

[27] Henri PARIS, « Echec soviétique en Afghanistan » (France : Géostratégique, N.27, 2ème Trimestre, 2010), pp.28-30.

تبقى التدخلات العسكرية الأجنبية عرضة للخطر في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تعرف على أنّها أشنع نوع الحروب في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتسويتها ليس بالأمر الهيّن وذلك راجع لدرجة العداء والكراهية ورغبة المتقاتلين في الانتقام. فهذا يؤثر سلبا على قرار التدخل كما أنّ نسبة نجاح التدخل العسكري قد تنخفض.

على هذا الأساس، تواجه الدولة قبل أن تتدخل خيارين: التدخل أم عدم التدخل، فهي تقدر احتمال نجاح التدخل وتدرس بشكل عقلاني التكاليف المحلية والدولية مقابل الفوائد المحتملة التي يمكن الحصول عليها. ويحدد نجاح أي تدخل عسكري أجنبي في هذا الصدد بوقف الأعمال العدائية بشروط مواتية للمتدخل بهدف تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. ومن المفترض أنّ تدخل الطرف الثالث لا يعمل على تفاقم أو توسيع القتال.

يمكن للدولة أن تسعى من خلال التدخل العسكري إلى تحقيق مجموعة واسعة من المصالح وراء التدخل، على سبيل المثال حماية مصالحها الاقتصادية والجماعات العرقية وضمان أمنها أو المصالح الجيوسياسية، الإيديولوجية أو الاستيلاء على الأراضي.

من جهة أخرى، يمكن لصناع القرار أن يقرروا اذا ما ينبغي للدولة أن تتدخل أم لا وهذا ينطبق بطبيعة الحال، نوعا ما، إلى الدول الديمقراطية والتي تراعي مختلف شرائح المجتمع من المواطن مرورا بالسياسي إلى أعضاء الأمن. في هذا الصدد ارتأينا إلى ادماج آلية تحليل عملية صناعة واتخاذ قرار منتقاة من علم التسويق.

يطلق على تلك العملية ب"**بستال**" **PESTEL** ويتم استخدام تلك الأداة لتحليل عوامل البيئية الكلية **Macro-Environmental Factors** التي تؤثر على اتخاذ القرار في شركة معينة. قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي، لا بد من تقييم تلك العوامل وتحليلها لتحديد استراتيجية التسويق الخاصة بها[28].

ونعني بمصطلح PESTEL ما يلي:

- P: العامل السياسي
- E: العامل الاقتصادي
- S: العامل الاجتماعي
- T: العامل التكنولوجي وفي هذه الحالة نعني به العامل اللوجيستي
- E: العامل المناخي وهنا نعني به المناخ أو المحيط الاستراتيجي
- L: العامل القانوني

فيما يخص عملية التحليل هذه، ارتأينا أن نطورها ونتعمق في فهمها أكثر من خلال التطرق إلى مثال حي وهو التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي أو بأكثر دقة في الساحل الأفريقي في اطار عملية سرفال وبرخان.

[28] Success Marketing, « Analyse PESTEL : facteurs importants pour toute décision stratégique », sur : http://www.succes-marketing.com/management/analyse-marche/pestel (Consulté le 20.05.2017)

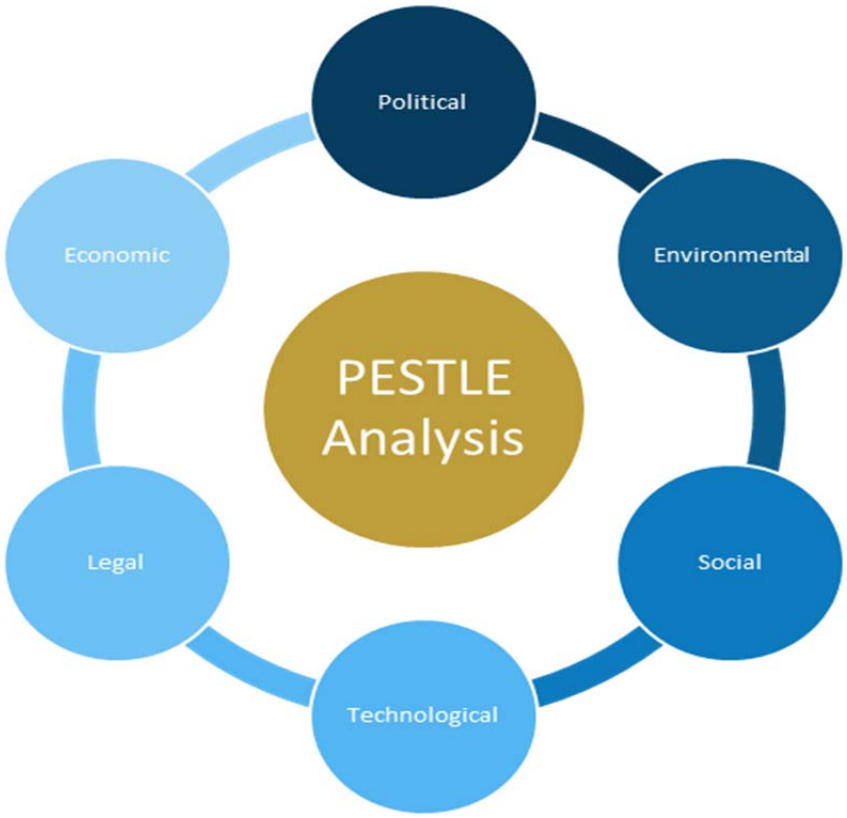

29

الشكل 1: *يمثل الشكل، في الأصل، دورة اتخاذ القرار في عملية التحليل والمتكونة من عدّة مراحل حيث سنحاول ادخالها على علم العلاقات الدولية واسقاطها على الموضوع قيد الدراسة.*

[29] Oxford College of Marketing, « What is a PESTEL analysis? » on: https://blog.oxfordcollegeofmarketing.com/2016/06/30/pestel-analysis/ (Consulté le 12.08.2018)

المطلب الثالث: نماذج التدخلات العسكرية

تطوّرت وتحولت التدخلات العسكرية الأجنبية مع التحوّل الذي طرأ على النظام الدولي فهي تحاول أن تتأقلم مع طبيعة النظام الدولي وعندما نقول تتأقلم نعني الدول هي التي تحاول أقلمت تدخلاتها تماشيا مع المعطيات الجديدة في الساحة الدولية. ظهرت التدخلات الأجنبية، أي التدخل باستعمال القوّة، منذ ظهور الوحدات السياسية في تاريخ البشرية ولا زالت قائمة إلى حدّ الساعة. لكن، من الملاحظ أنّها تحولت وتطورت وأخذت أشكالا مختلفة لتكون، نوعا ما، صالحة للحقبة الموافقة لها. سنتناول فيما يلي التدخلات العسكرية منذ قيام الدولة الوطنية أي بعد اعلان وتفاليا 1648.

1. نموذج التدخل الامبريالي:

تتدخل دولة قوّية في شؤون دولة أخرى بهدف الحصول على منافع، فرض مصالحه أو تمديد نفوذه بالدولة المستهدفة وعلى الساحة الدولية. يعتبر التدخل من أجل الهيمنة أحد متغيرات هذا النموذج أي عندما تتدخل دولة مهيمنة في مجال نفوذها من أجل تفادي تطوّر سلبي لمصالحها.[30]

2. نموذج التدخل الاستعماري:

فرضت الدول الاستعمارية الكبرى مصالحها الوطنية بالقوّة على الدول الضعيفة (المستقلة حديثا). من بين الأمثلة المعبرة على هذا النموذج : حرب الأفيون ضدّ الصين في 1839 ودبلوماسية البوارج ضدّ جمهوريات أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عاشر من قبل البحرية الألمانية والبريطانية. كذلك تدخل ألمانية النازية في تشيكوسلوفاكيا سابقة في اقليم السوديت سنة 1938 لحماية الأقليات الألمانية والتي كانت من أهداف الحملة الجرمانية التوسعية (pangermanistes) آنذاك إلاّ أنّ التدخل العسكري النازي في

[30] Martin ORTEGA, « L'intervention militaire et l'Union européenne » (Paris : Institut d'Etudes de Sécurité, Union de l'Europe occidentale, Cahier Chaillot, N.45, Mars, 2001), p.5.

السوديت لم يكن لحماية الأقليات فمن اضطهاد الحكومة التشيكوسلوفاكية بل لغايات استراتيجية المتمثلة في السيطرة على مناجم المنطقة لإنتاج البنزين الاصطناعي (essence synthétique).[31]

3. نموذج التدخل للحفاظ على ميزان القوى:

كانت العلاقات ما بين الدول الأوروبية يحكمها أساسا ميزان القوى الذي أدى عمليا إلى انتهاج سياسة عدم التدخل. غير أنّ تمّ استخدام التدخلات والحروب من أجل الحفاظ أو منع النظام العالمي السائد آنذاك، نظام التعددية القطبية، من التحوّل إلى نظام تهيمن عليه قوّة وحيدة.[32] إنّ التدخلات الأجنبية في اسبانيا خلال حرب الخلافة على العرش في بداية القرن الثامن عشر وكان الهدف منها منع فرنسا البوربونية من أن تصبح أكثر قوّة رغم المبررات المقدّمة والتي تدّل على حسن نية المتدخلين الذين أسسوا تحالفات عسكرية أوروبية.

4. نموذج التدخل الايديولوجي:

تسعى العديد من الدول لتغيير النظام السياسي أينما تتدخل لأسباب ايديولوجية. كمثال على هذا، تدخل الحلف المقدّس (روسيا، بروسيا والنمسا) من 1815 إلى 1830 لحماية المملكات من الثورات الديمقراطية في أوروبا بينما جرت بعض التدخلات من أجل الحفاظ على الديمقراطية كالتدخلات الأميركية في ثمانينات القرن العشرين[33]. يمكن ادراج التدخل العسكري الأميركي في الفيتنام ضمن هذا النموذج حيث تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لمنع تمدد الايديولوجية الشيوعية من شمال الفيتنام حليف الاتحاد السوفيتي إلى جنوب الفيتنام حليف الولايات المتحدة.

[31] Eric LAURENT, « La face cachée du pétrole » (France : éditions Plon, 2006), p.83.
[32] Martin ORTEGA, Loc.cit.
[33] Martin ORTEGA, Op.cit, p.6.

5. نموذج التدخل لتقرير المصير:

يمكن للدول أن تتدخل عسكريا في الحروب الأهلية لدوافع امبريالية توسعية أو ايديولوجية كما يمكن أن يكون لدعم مطالب الاستقلال للحركات أو الجماعات التحررية من قيود الاستعمار أو لمساعدة الشعوب في كفاحهم ضدّ السيطرة الاستعمارية.

6. نموذج التدخل لرد العدوان:

يمكن للدول أن تجيز استعمال القوّة خارج حدودها الوطنية بهدف الردّ على اعتداءات وهجمات مسلحة ضدّ دولة مجاورة لا تتحكم في مجرى الأمور وفي مواجهة العدوّ.[34] لا يقترح هذا النموذج، مدئيا، عدم الاطاحة بحكومة الدولة المستهدفة ولكن من أجل حماية ووقاية الدولة المجاورة من الانهيار. تدخلت اسرائيل خارج حدودها حسب هذا النموذج في ثمانينات القرن العشرين وتركيا في شمال العراق عند نهاية القرن العشرين.

7. نموذج التدخل الايديولوجي:

تدخلت القوّتين الرئيسيتين في حقبة الحرب الباردة في دوائر النفوذ لكلّ واحدة منهما أو في المناطق المتنازع عليها بدوافع توسعية أكثر من ايديولوجية. صادف هذا النوع من التدخلات فترة عملية تصفية الاستعمار التي جرت في بيئة دولية غير عادية تميّزت بالثنائية القطبية، في فترة ظهر فيها نوع جديد من التدخل العسكري خاصّ بالحقبة الزمنية ما بين 1945-1990.[35] تدخلات الاتحاد السوفييتي في المجر وفي أفغانستان، التدخلات الأميركية في الفيتنام وأمريكا اللاتينية وخاصّة التدخلات الفرنسية في نفس الفترة بإفريقيا من بين الأمثلة النموذجية لتقريب الصورة أكثر لهذا النموذج من التدخلات العسكرية.

[34] Ibid.
[35] Martin Ortega, Op.cit, p.7.

8. نموذج التدخل الانساني:

تتدخل دولة أو مجموعة دول باستخدام القوّة العسكرية على أرض دولة أخرى من أجل التخفيف عن آلام المدنيين في مناطق النزاع. في هذا الإطار، يجب التمييز بين نوعين من التدخلات[36]:

أ. حماية المواطنين في الخارج كالتدخل الاسرائيلي في أنتيبي بأوغندا سنة 1976 أو التدخل العسكري الفرنسي في كينشاسا بالزائير (جمهورية كونغو الديمقراطية) سنة 1991؛

ب. حماية المواطنين المحليين أو الأقليات في حالة الكوارث الانسانية التي تسببت فيها الحكومات المحلية. من الأمثلة على هذا النموذج: التدخل الأمريكي في شمال العراق في اطار عملية (Provide Comfort) سنة 1991 وتدخلات حلف الناتو في كلّ من البوسنة وكوسوفو في 1995 و1997.

9. نموذج التدخل الجماعي:

في هذا النموذج، يقرر المجتمع الدولي التدخل عسكريا في دولة ما من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. في هذا المستوى، هناك عامل يجعل هذا النموذج يختلف عن النماذج السابقة، أن قرار التدخل يصدر عن الهيئة الأممية أو عن هيئة اقليمية[37] مثل ما جرى في الصومال، التيمور الشرقية، كوسوفو، الصومال والعراق أو كتدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية في 2015.[38]

---

[36] Op.cit, p.8.

[37] Martin ORTEGA, Ibid, p.8.

[38] ظافر محمد العجمي، "الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتيجية لعاصفة الحزم" ، في: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015467496866497.htm (15.05.2015)

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا النوع من التدخل في استرجاع والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فلولا تنسيق الدول في اطار هيئة دولية أو اقليمية ذات صلاحيات واسعة لما كان موجودا.

10. نموذج التدخل العقابي:

تلجأ بعض الدول للتدخلات العسكرية من أجل معاقبة الدول المستهدفة للأضرار التي ألحقتها بمصالحها الوطنية الاستراتيجية والحيوية[39]. التدخل العسكري في ساحل العاج بهدف دعم شرعية الرئيس المنتخب أو التدخل الفرنسي في جمهورية افريقيا الوسطى بعد الصراع الذي نشب بين جماعتين تتبنى عقيدتين مختلفتين غير أنّ جوهر التدخل العسكري لم يكن لا هذا ولا ذاك في كلتا الحالتين وإنّما الهدف الجوهري هو ضمان استمرارية ولاء الأنظمة الافريقية لقصر الإليزيه (للمركز) والحقيقة التي تؤكد على ما تقدمنا به تتمثل في التدخلات العسكرية في شؤون الدول الافريقية المستعمرة سابقا من طرف فرنسا. أمّا المثال الذي يزال في الأذهان هو التدخل الفرنسي في ساحل العاج لإلقاء القبض وعزل الرئيس الأسبق **لوران غباغبو** في 11 أفريل 2011[40] على يد القوات الفرنسية المتدخلة في "الشأن الإيفواري الخاص" واقتداءه من القصر الرئاسي في واضح النهار. كان بإمكان القوات الفرنسية إمّا بمساعدة قوات الأمن الإيفواري بحلّ الأزمة لوجستيا وتقنيا أو التدخل في وسط الليل لإجلائه وحلّ الأزمة خفية. لكن تنفيذ العملية في هذا التوقيت ما هو إلاّ رسالة أنّ ساحل العاج لايزال ضمن الحديقة الخلفية الافريقية لفرنسا.

[39] Martin ORTEGA, op.cit, p.8.

[40] L'Express, « Quel rôle a joué la France dans l'arrestation de Gbagbo? », sur : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/quel-role-a-joue-la-france-dans-l-arrestation-de-gbagbo_981908.html (Consulté le 12.03.2015)

المبحث الثاني: أهداف ومآلات التدخلات العسكرية

اذا ما كان الاعتقاد السائد لدى العامّة أنّ الدول تتخل بدافع انساني ومن أجل وقف اراقة الدماء والدفع بعجلة المصالحة السياسية لتنمية الدولة المتضررة، لدى الباحث اعتقاد بالغ بأنّ الدول تتدخل عسكريا خارج حدودها السيادية بدافع واقعي وعقلاني وفق المبادئ الأساسية لها كتوطيد الأمن الوطني وتعظيم المصالح الحيوية العليا. أي هناك إمّا حتميات جيوسياسية للانتشار أو من أجل إنشاء عمق استراتيجي أو من أجل تعزيز النفوذ من خلال إنشاء قفل جيوسياسي.

المطلب الأوّل: التدخل العسكري ما بين الحتميات الجيوسياسية والتوقعات الجيوستراتيجية

عند التحدث عن الجيوسياسة يتهيأ في ذهن كلّ شخص من العامّة ومن ذوي الاختصاص أنّ هذا المصطلح مركب من كلمتين: الجغرافية والسياسة.

أما الجغرافية تتكوّن في الأصل من كلمتين اغريقيتين "جيو" والتي تعني "الأرض" و"غرافيا" بمعنى الوصف أي وصف الأرض. فهو العلم الذي يصف الجانب الطبيعي والبشري الحالي لسطح الأرض.

من جهة أخرى، هناك من يعرّف الجغرافيا كعلم يدرس العلاقة بين المجال والمجتمع أين المجال هو نتاج العلاقة الاجتماعية التي بفعلها يتحوّل هذا المجال إلى أرض منظمة. والأراضي المنظمة هي أساس الجغرافية السياسية. فمن خلال هذا التعريف يصبح المجال ملكية أين كلّ دولة تجعل من مجالها ملكيتها الخاصّة. ففي هذا الصدد

يقول أحد أخصائي الجيوسياسة الفرنسي "**إيف لاكوست**" أنّ الجغرافيا هي قبل كلّ شيء "القيام بالحرب"[41].

فمصطلح الجيوسياسة هو مزيج من الكفاءات الجغرافية إلى جانب الكفاءات السياسية في ادارة شؤون البلاد والعباد. وبالتالي، تتميز الجيوسياسة بالعامل السياسي كجوهر بدلا من موازي بالنسبة لمجال الدراسة الجغرافية.

من أيّام ألكسندر الأعظم إلى نابليون، مرورا **بالقيصر جوليوس** و**كورتاز**، شكلت الجيوسياسة حجر الأساس للعمليات العسكرية، وبالتالي للتدخلات العسكرية. ما الذي يقرّر بالتدخل عسكريا في دولة و عدم التدخل في دولة أخرى أو ما هي مصالح الدول بالتدخل هنا أو هناك لو لا الجيوسياسة هي التي تهيأ لصناع القرار من السياسيين والعسكريين بالمباشرة بالعمل العسكري.

تطوّر هذا العلم في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين رغم أنّه من الناحية التقنية كان معمول به منذ العصور الأولى من تنظّم البشر داخل المجتمعات. ففي 1897 طوّر الألماني **فريدريخ راتزل** مبادئ الجغرافية السياسية أين طرح فكرة **Lebensraum** أي المجال الحيوي[42] بالألمانية، ذلك المجال الضروري لبقاء واستمرار الدولة.

وإنّما يرجع ظهور مستحدث(Neologism) الجيوسياسة إلى السويدي **رودولف كييلين** أين طوّر أفكاره حول المفهوم الجديد سنة 1916 في كتابه: «**الدولة، كشكل**

41 Guillaume Landry, « L'évoConsultétion conceptuelle de la géopolitique » (Canada : Université de York, 2008), pp.23-24.

[42] محمد عبد الغني سعودي، "الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية" (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص.2.

الحياة" حيث عرّف فيه الجيوسياسة على أنّها تلك المعطيات الطبيعية و الجغرافية التي تحدّد سياسة الدول.

رغم الطفرة التي حققتها الجغرافية السياسية على يد **راتزل** و**كيبلين**، إلاّ أنّ جاء من بعدهم ثلاثة مفكرين أعطوا نفس جديد لنظريات الألماني والسويدي، وهم: الانجليزي **هارولد ماكيندر**، الأمريكي **نيكولاس جون سبيكمان** والألماني **كارل هاوسهوفر**.

من جهته، تطرق **ماكيندر** إلى فكرة المنطقة المحورية وقلب الأرض وأنّ من يسيطر على قلب الأرض **(Heartland)** يسيطر على الأرض بأكملها. لكن صعوبة الوصول إلى تلك المنطقة والتي تمتد من حدود أوروبا الوسطى الى الحدود الغربية لسيبيريا والتي على البحر المتوّسط، الشرق الأوسط، جنوب آسيا والصين، رجح أنّ بدلا من السيطرة على قلب الأرض من الأفضل التحكم في حافة الأرض**(Rimland)**[43]. وهذه النظرة تعكس واقع الاستراتيجية البريطانية آنذاك؛ أي في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي كانت تسعى جاهدة على استمرارية التفوق البريطاني وسيطرتها على المستوى البحري والقاري في وجه صعود عدوّ محتمل يقلب موازين القوى الأوروبية وهو ألمانية النازية.

أمّا **كارل هوسّوفر (جيوسياسي ألماني)**، طوّر من جهته أطروحات **كيبلين** لاسيما الأطروحات الألمانية المتعلقة بالمجال الحيوي وعلاقة الدم والأرض. أعلن في كتابه بعنوان: "**الحدود ومعناها**" أنّ غرض الجيوسياسة هو دراسة التشابكات الحيوية الكبيرة للإنسان الحالي في المجال الحالي...وغايتها هي ادماج الفرد في وسطه الطبيعي[44]. رغم اهتمامه وإعجابه بأفكار **ماكيندر**، إلاّ أنّ أفكاره كانت مؤسسة لمجابهة الاستراتيجيات البريطانية الامبريالية التوسعية حيث فهم أنّ من أجل كسر بريطانيا فعلى ألمانيا مهاجمة

[43] Yves LACOSTE, « Le pivot géographique de l'histoire : une lecture critique », sur : https://www.cairn.info/revue-herodote-2012-3-page-139.htm (Consulté le 20.05.2015)

[44] Frank TETART, « Géopolitique de Kaliningrad : Une île russe au sein de l'Union européenne élargie », (France : Collection Mondes Contemporains, 2007), pp.49-50.

أقرب نقاط الارتكاز البريطانية؛ أي المناطق الأوروبية، بدلا من التوسع في العالم وضربها في مناطق استقرار القوة البريطانية.

فيما يخص **سبيكمان**، فهو عمل على تطوير فكرة قلب وحافة الأرض مضيفا إلى ذلك، فكرة الاحتواء. فهو يؤكد على فكرة حافة الأرض والتحكم في الدول التي تحيط بالمنطقة المحورية وليس فقط بالبحار المحيطة بها. ولهذا السبب أصبحت كل من الهند– الصينية، تركيا ، مصر وكذلك المغرب واسبانيا ذات أهمية كبيرة لتواجدها في مناطق الممرات البحرية (مضيق ملاكا في جنوب شرق آسيا، مضيق جبل طارق بين اسبانيا والمغرب، قناة السويس بمصر ومضيق البوسفور بتركيا). ويرى **سبيكمان** أنّ الجيوسياسة هو التعامل مع الظواهر السياسية العالمية على أنّها ديناميكية و ليست ثابتة.

[45]

الشكل 2: *خريطة العالم مقسمة حسب نظرية سبيكمان إلى ثلاثة مناطق أساسية: قلب الأرض(Heart land)، حافة الأرض (Rimland) والعالم الجديد (New World)*

[45] Layman Geopolitics, on : http://www.laymangeopolitics.com/#!reading/cuy0 (Consulted on 22.05.2015)

مفهوم الجيوستراتيجية:

على غرار الجيوسياسة، تتكوّن الجيوستراتيجية من مفهومين، الأوّل هو الجغرافية والثاني الاستراتيجية. سبق وعرّفنا الجغرافية، يبقى تعريف الاستراتيجية وبعدها الخروج بتعريف واحد لمفهوم الجيوستراتيجية.

الاستراتيجية هي مصطلح قديم وهي كلمة يونانية بمفهوم "استراتيوجس" التي كان يقصد بها فنّ الحرب. من هذا المنطلق يمكن القول أن أصل كلمة الاستراتيجية هي كلمة مرتبطة بالحروب والغزوات بمعنى أن القائد من خلالها يريد أن يحصل على خطة تساعده على عملية النصر العسكري، هذا المفهوم قد طوره فيما يعد نابوليون في حروبه، وامتدّ إلى العديد من المجالات الأخرى: سياسية واقتصادية...إلخ، والتي تكون في خدمة الخطة العسكرية، كذلك يمكن التمييز بين الاستراتيجية والتكتيك وهي كلمة يونانية أيضا مشتقة من كلمة "تاسين" والتي تعني وضع خطة معينة من أجل النصر في معركة ما، أو طريقة تنفيذ حملة عسكرية وإدارته[46].

نعني بالضرورات الجيوسياسية كل المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية، ممّا يشكل دون قيد أو شرط لبناء وصيانة قوّة الدولة، ويسمح لنا بفهم دوافع أفعالها على الساحة الاقليمية أو الدولية. أمّا التوقعات الجيوستراتيجية ، نعني بها تلك العمليات الواعية والمحسوبة أين تحاول الدولة من خلالها التموقع في العلاقات الدولية ، وذلك من أجل وضع بعض المناطق في خدمة مصالحها السياسية والاستراتيجية[47]. فمن خلال هذه

46 نقلا عن منتديات طلاب جامعة سطيف الجزائر. تمّ التوثيق يوم 22,11,2014, على الساعة 16:24.
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/bouhezza/chapitre1.html#titre1.2

47 Théophile Mirabeau NCHARE, « Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain. Etude de cas : Golfe de Guinée (2001-2008) : une approche des usages géostratégiques de la diplomatie » (Cameroun : Université de Yaoundé 2, 2009), pp.53-54.

الزاوية، نحاول فهم لماذا تأتي دول لا تنتمي لا للمجال الجغرافي ولا للمجال السياسي وتتدخل في شؤون الدول باختراق سيادتها وباختراق العرف الدولي.

لفهم ما تقدمنا به، يستحسن أن نسقط الطرح النظري على الواقع العملياتي و لعل أحسن مثال على هذا هو التدخل الفرنسي المتكرر منذ عملية تصفية الاستعمار للقارة السمراء. لكن، نلاحظ في الفترة الأخيرة أنّ هناك رغبة من القوى الاستعمارية القديمة العودة إلى مستعمراتها إمّا من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة أو لإيجاد منفذ سياسي واقتصادي للأزمة التي تعيشها داخل حدودها الوطنية. هذا ما لمسناه في ليبيا بعد التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا **(فجر أوديسا)**[48] واسقاط نظام معمر القذافي في 2011.

لم تبقى ايطاليا بعيدة عن مسرح الأحداث بعدما أبدت استعدادها لقيادة التحالف الدولي للتدخل عسكريا في ليبيا ويعتبر هذا القرار دليل آخر على أنّ الدول تحاول إعادة توزيع نفوذها وأدوارها وأخذ ما تبقى لها من حصة في رقعة الشطرنج العالمية. والجدير بالذكر، تعتبر ليبيا مستعمرة ايطالية سابقة بعد انتصار الأخيرة على قوات الدولة العثمانية في "**الحرب الليبية 1911-1912**" أين سيطرت القوات الايطالية على الأقاليم العثمانية بليبيا: طرابلس (Tripolitaine)، برقة (Cyrénaïque) وفزّان (Fezzan) وكوّنت بعدها بما يسمى "أقاليم ليبيا الايطالية". لكن، بعد الهزيمة التي منيت بها القوات الألمانية والايطالية في حرب الصحراء سنة 1943، فقدت ايطاليا السيطرة عن مستعمراتها وتنازلت عنها اثر معاهدة باريس سنة 1947[49].

[48] الجزيرة.نت، "الأوديسا.. اسم حالم لعمليات عسكرية " ، على:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/21/الأوديسا-اسم-حالم-لعمليات-عسكرية

[49] Yolande MARTIN, « La Libye Nouvelles : Ruptures et continuité » (France, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, Éditions du CNRS, 1975), pp.33-50.

لكن، تجد الدول المنظمة تحت مظلة حلف بزعامة الولايات المتحدة الأميركية نفسها غير قادرة على التحرك بدون ابداء الحليف الأميركي رأيه بالقضية كما أنّ تحركها يدخل في الحسابات الأميركية المتمثلة في اعادة توزيع الأدوار على الحلفاء الاستراتيجيين قصد تحقيق ما نسميه "**الامبريالية بالوكالة**".

وتعتبر الولايات المتحدة القوّة العظمى في النظام الدولي حسب تقسيم **باري بوزان و ويفر**[50] **(**قوى عظمى، قوى كبرى وقوى اقليمية**)**، إلا أنّ تجد نفسها مرهقة ومنهكة من الحروب والعمليات العسكرية التي تقودها في كلّ أقطار العالم كما أنّها ليست قادرة بالانتشار في كل مكان في نفس الزمان. كبديل لها وسعيا بالانتشار العالمي، تسعى من خلال حلفاءها التموقع في المناطق الاستراتيجية في العالم.

الامبريالية بالوكالة تخدم الطرفين، الأميركي والايطالي، هذا سيسمح لايطاليا بالعودة إلى ليبيا القديمة خدمة لمصالحها الحيوية ومن ثم متطلباتها السياسية والاقتصادية والأمنية إن سيسمح لها بالتدخل عسكريا هناك. أمّا الولايات المتحدة يكون لها حليف يملأ الفراغ الليبي ويمنع قوى أخرى من الانتشار في ليبيا أكانت تقليدية كالصين، تركيا، ايران أو قوى غير تقليدية كالتنظيمات الارهابية المسلحة.

[50] Manoj GUPTA, "Indian Ocean Region: Maritime Regimes for Regional Cooperation" (London, Springer editions, 2010), p.50.

المطلب الثاني: دور التدخل العسكري في انشاء العمق الاستراتيجي

هناك العديد من العوامل التي تساعد الدول على انشاء بما يسمى العمق الاستراتيجي. فالعمق الاستراتيجي هو مجموعة من الموارد (الأرض والموارد والسكان) التي يمكن للفاعل الدولي الاعتماد عليها من أجل تنفيذ مهامه و تحقيق أهدافه. فكرة البحث عن عمق استراتيجي يبقى عامل مقلق خاصّة و في فترات الحرب[51]. ومع ذلك، فأهمية العمق الاستراتيجي لا تقل حتى في زمن السلم و لا تهمل، والذي من وظائفه تأسيس أو تعزيز منطقة الدفاع والأمن. فهو لا يعني حتما السيطرة، بصورة مباشرة، عن أرض ما وإنّما بناء مجموعة شبكات من العلاقات والشراكات في الخارج لضمان/حماية أمن ومصالح الدول.

كما أنّ العمق الاستراتيجي غير محدّد لا في المكان ولا في الزمان، فبإمكانه أن يطول في الزمان كما يمكن أن ينشأ بعيدا عن الحدود الوطنية للدولة. و كما ذكرنا سابقا، أنّ الوسائل و العوامل المستعملة لهذا الغرض مختلفة و متعددة: سياسية ودبلوماسية، أمنية وعسكرية، اقتصادية ومالية، ثقافية ودينية.

ونعني بالوسائل السياسية والدبلوماسية تلك الاجراءات السياسية التي تتخذها دولة تجاه دولة أخرى بهدف توطيد العلاقات والوقوف إلى جانبها والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية والمبادرات الدبلوماسية لحل الأزمات والصراعات داخل الدولة التي تشهد حالة من التوترات السياسية والأمنية. فهذه الوسيلة هي استثمار سياسي استراتيجي كما هو الحال مع قضية الصحراء الغربية وصراعها مع المغرب. فالدعم الجزائري لها يصب في نفس الاتجاه الذي تسري فيه السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. نفس الأمر مع دولة الجوار الجنوبي، أي دولة مالي أين كانت

51 Niagalé BAGAYOKO, Frédéric RAMEL, « Francophonie et profondeur stratégique » (Paris : IRSEM, n°26, 2013), p.6.

الجزائر أرضية المفاوضات لجمع الشمل المالي والتي خرجت باتفاق وقف اطلاق النار بين الحركات السياسية والقتالية في شمال المالي إلى جانب الحكومة المركزية المالية. كذلك نداء الجزائر لليبيين، فبعد انهيار نظام القذافي في 2011 بعد التدخل العسكري للحلف الناتو في اطار العملية العسكرية "**فجر أوديسا**"[52]، انزلقت ليبيا في دوامة العنف والاقتتال وهي على وشك التفكك بسبب عدم قدرة الليبيين على تأسيس حكومة ذات وفاق وطني. فالجزائر كانت المرشحة لاحتضان المحادثات والحوار الليبي–الليبي الشامل بعد اقبال دول أخرى على احتضان المفاوضات الأمر الذي يضعف ويقلص فرص التوصل إلى حلّ بسبب تدخل عدّة فواعل في عملية ادارة الأزمة الليبية.

فيما يخص الوسائل الاقتصادية والمالية فهي ذات علاقة وطيدة مع السياسية والدبلوماسية أي المتمثلة في الدعم المالي والغاء أو مسح الديون المستحقة يجعل من الدول تخلق بيئة أمنية في الجوار الاقليمي والحصول على امتيازات اقتصادية مقابل ذلك في عدّة قطاعات أهمها قطاع المحروقات. هناك عامل مالي يجب الاشارة اليه ألا و هو النقد. على غرار تعامل أكبر الاقتصادات والبنوك العالمية بالدولار الأمريكي وهذا ما يبقي على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إلى جانب قوّاتها العسكرية، عملت فرنسا على انشاء عملة فريدة من نوعها تبقي مستعمراتها القديمة تحت سيطرتها من خلال العملة وهي الفرنك الافريقي أو فرنك س.ف.أ (فرنك المجتمعات المالية الافريقية).

أمّا فيما يخص الوسائل الثقافية والدينية، لها دور كبير في انشاء العمق الاستراتيجي وعندما نتكلم هنا عن العامل الثقافي يمكن ابراز دور الفرنكوفونية كعامل للتوسع الفرنسي دون تحريك أي آلة عسكرية ولا جندي واحد في مناطق العالم. كما أنها عامل فعّال في ابقاء السيطرة على الدول الافريقية التي شكلت مجد الامبراطورية الفرنسية في القرنين

[52] La Documentation Française, « Libye : Opération militaire internationale Aube de l'Odyssée », sur : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/chronologies/libye-operation-militaire-internationale-aube-de-l-odyssee (Consulté le 24.03.2015)

التاسع عشر والعشرين. إلى جانب العامل الثقافي، للعامل الديني دور في تأسيس عمق استراتيجي يمتد لما وراء الحدود الوطنية.

إلى جانب العوامل المذكورة، تنتشر الدول من خلال التدخلات العسكرية في مناطق معيّنة لتحديد المساحات التي تريد أن تضعها ضمن استراتيجيتها التوسعية.

في هذا الاطار، ظهر نموذج استراتيجي مكمل لفكرة الجهاز الاستراتيجي الأمني الاسرائيلي بعد انتهاء الحروب المفتوحة **(Open Warfare)** مع الدول العربية في 1967 و1973 هدفها إنشاء "مناطق أمنية" أو "مناطق عازلة" على الهوامش الخارجية لإسرائيل[53]. ويمثل كل من جنوب لبنان والجولان السوري عمقين استراتيجيين مهمتهما اعتراض الهجمات المحتملة ضدّ اسرائيل على مسافة بعيدة قبل الوصول إلى العمق الداخلي وكذلك القدرة على امتصاص الضربات والمباشرة بالضربات الثانية. ورغم الطابع الوقائي للعمقين إلاّ أنّهما في الحقيقة حالتي احتلال غير مباشر لأراضي لبنان وسوريا. كما أنّ هذا المصطلح قريب من المصطلح القادم والمتمثل في القفل الجيوسياسي.

[53] Fabien GUILLOT, « Villes détruites, villes construites : réflexion sur les stratégies politiques et militaires à partir de l'exemple des conflits israélo-arabes (Liban, Israël, Palestine) », (France : Politique et Sociétés, vol. 27, n° 1, 2008), pp.55-79.

المطلب الثالث: التدخل العسكري كوسيلة لإنشاء قفل جيوسياسي

لقد حدّدنا فيما سبق ماذا نعني بالتدخل العسكري، بطبيعة الحال خارج الحدود السيادية الوطنية، لكن هذا الأخير يرتبط مع فلسفة جيوسياسية تدفع بالدول إلى التدخل عسكريا سواء تحت غطاء أممي أو بدونه في مناطق من العالم أين ترى أنّه تمّ المساس بمصالحها الحيوية والتي تهدد، في المستقبل القريب أو البعيد، مكانتها و أمنها بالدرجة الأولى.

يعتمد هذا الفكر الجيوسياسي على انشاء ما يسمى ب"القفل الجيوسياسي" والذي يعني تلك المساحة من الأراضي التي تنظّمها وتتحكم فيها الدولة بشكل أكثر أو أقل بهدف حماية عاصمتها ومراكزها الحيوية وبعض الأماكن الرمزية. كما يمكن للقفل الجيوسياسي أن يكون داخلي على حواف الحدود الوطنية، ويمكن أن يكون خارجي ليضم دول تابعة أو أقل استقلالية عن دولة المركز أو حلفاء مستقلين نوعا ما[54].

ومن بين أهم الأقفال الجيوسياسية التي ميّزت العلاقات الدولية في القرن العشرين ودورها في تخفيف التهديدات على القوتين العالميتين آنذاك، حلف الشمال الأطلسي (الناتو) للولايات المتحدة الأميركية الذي حقق قفل جيوسياسي أطلسي في أوروبا الغربية وحلف وارسو الذي كان يضم الديمقراطيات الشعبية واعتباره قفل جيوسياسي للاتّحاد السوفييتي.

ويمكن تعريف القفل الجيوسياسي على أنّه ذلك الزمان والمكان للمعلومات أكثر من مساحة للمناورات. على ذلك القفل، يختبر تصميم العدوّ، من مناوشات المراكز المتقدّمة حتّى المناورات واسعة النطاق. كذلك، من شأنه تعزيز ميزة الوقت التي تتمتع بها الدفاع: يأخر ويسمح برؤية ما هو آت. فالقفل الجيوسياسي هو عكس الفراغ أين ننتظر وصول

[54] Jean Paul CHARNAY, « La Russie en ses Glacis Continentaux » (Paris : Géostratégiques, n°.9, Octobre, 2005), p.1.

الخطر والعدوّ في الأفق بل يدفعنا باستباقه ووضع كلّ التكتيكات المتاحة على طاولة العمليات وإرساء عقبات يكون من الصعب تخطّيها[55].

لذلك، يمكن القول أنّ كلّ قفل جيوسياسي موضوع استراتيجية المحيط لخصم محتمل، اذا ،طبيعيا، هو موضوع أطماع ومنطقة نزاع أو تصادم. كما يمكن أن نسميه منطقة تماس مصالح قوى خارجية تتصارع عليها من أجل السيطرة والتّحكم في المجال الحيوي المستهدف.

واذا ما طبقنا ما سبق ذكره على التدخل العسكري الفرنسي بأفريقيا في كل من ساحل العاج، مالي، جمهورية افريقيا الوسطى، نلاحظ أنّ صناع القرار الفرنسيين يحاولون وضع قفل جيوستراتيجي على طول مساحة الساحل الافريقي، أي من منطقة القرن الافريقي إلى منطقة الخليج الغيني مرورا بالساحل الصحراوي.

كما يتعين ذكر دور التدخلات العسكرية الأجنبية في تجسيد القفل الجيوسياسي في مناطق النفوذ المحيطة بالحدود الوطنية للدولة. نأخذ مثال التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم وقبلها التدخل الروسي في أوسيتا الجنوبية، الاقليم المستقل بالأراضي الجورجية. باشرت روسيا الفيدرالية بما يسمى بالحرب الخاطفة "***blitzkrieg***" يومي 7 و8 أوت 2008 ضدّ القوات الجورجية التي هاجمت كتيبة للقوات الروسية في **تشيكنفالي**، عاصمة أوسيتا الجنوبية، المخوّلة من طرف الأمم المتحدة بحفظ السلم في الاقليم الجورجي. تدخل الفوج 58 للقوات الروسية[56] من أجل ارجاع المياه إلى مجراها وكانت رسالة قوية من القيادة الروسية على أنّ اقليم أوسيتا الجنوبية وبطبيعة الحال اقليم أبخازيا يعتبران على أنّهما جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الروسي وأنّ هذا التدخل هو، أولا، التأكيد على أنّ

[55] Franck DEBIÉ et al, « A quoi sert la géostratégie », sur: http://www.institut-strategie.fr/strat_050_DEBIEAQUOI.html (Consulté le 09.05;2015)

[56] Jules Le Gac, « Affrontements entre la Géorgie et la Russie en Ossétie du Sud », sur : http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-media/InaEdu04828/affrontements-entre-la-georgie-et-la-russie-en-ossetie-du-sud.html (Consulté le 09.05.2015)

الاقليمين يمثلان العمق الاستراتيجي لروسيا وثانيا أنّ روسيا تتحكم فيهما كقفل استراتيجي بالمنطقة.

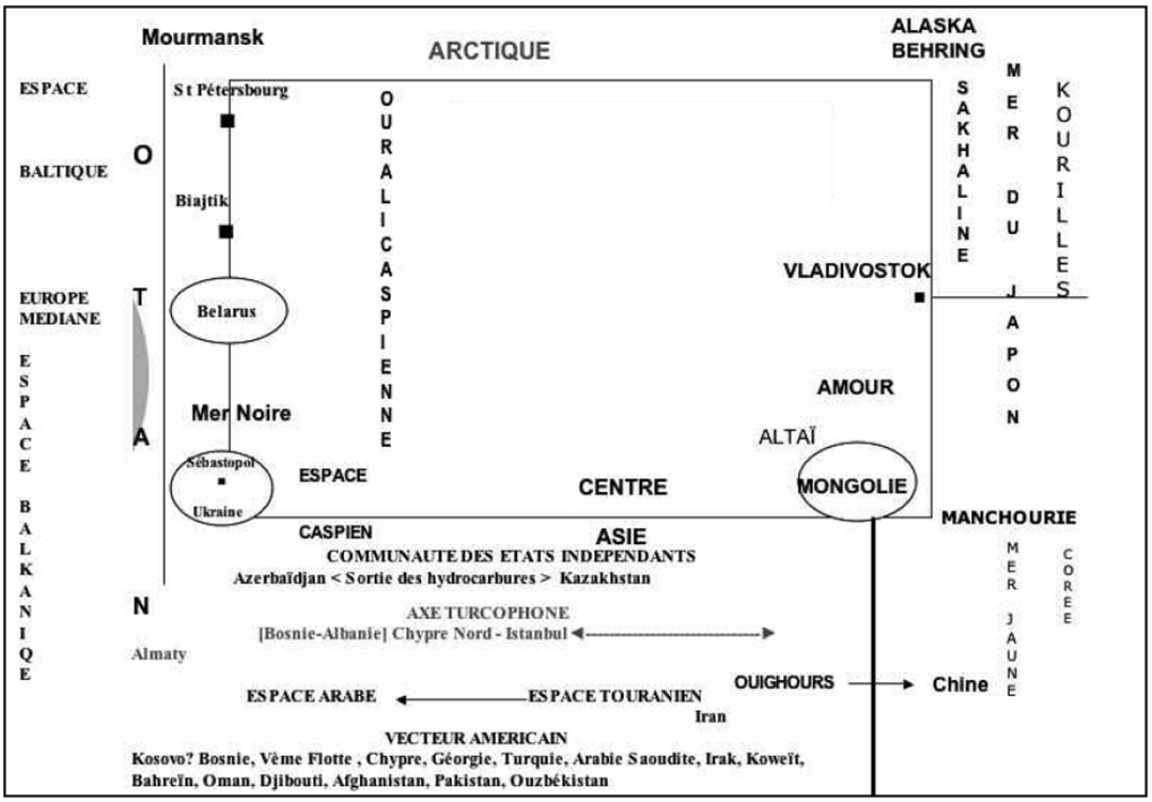

روسيا وأقفالها الجيوستراتيجية القارية

الشكل 3: *يبّين لنا الشكل دولة روسيا الاتحادية والأقفال الجيوستراتيجية القارية المحيطة بها حيث تعتبر الأخيرة على أنها دولة–قارة وأكبر دولة في العالم حيث تمتد مساحتها 17,098,242 كم^2* [57] *ولهذا نلاحظ تعدد الأقفال الجيوستراتيجية من الجزء السيبيري إلى البلقان ومن المحيط الشمالي إلى قزوين.*

[57] Index Mundi, « Superificie de la Russie », sur : http://www.indexmundi.com/g/r.aspx?v=5&l=fr (Consulté le 11.05.2015)

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للتدخلات العسكرية الخارجية

عرفت التدخلات العسكرية الأجنبية تطورا نوعيا على مرّ الزمان ما يسمح للدول المتدخلة تحقيق أهداف ومكاسب جيوسياسية بهدف حماية وتعزيز أمنها الوطني لكن كثيرا ما تتعارض هذه التدخلات مع القانون الدولي ويعتبر خرق لسيادة الدول. كما أن التدخلات العسكرية لم تتوقف مع تغيّر الأنظمة الدولية بل بقيت من بين العوامل التي ميّزت ولا تزال تميّز كل نظام دولي ما يعني أنها غير قابلة عن الاختفاء في السنوات القادمة مهما حاولت بعض الدول شجب هذا السلوك القسري الذي غالبا ما تنتهجه القوى العالمية والاقليمية الكل في نطاق تحركاتها.

وككلّ الظواهر الاجتماعية والعلمية، تخضع التدخلات العسكرية إلى التقييم من خلال النتائج التي تخرج بها عند انتهاء العمليات التجريبية بهدف التوصل إلى نتيجة مفادها هل حققت هذه التجارب مبتغاها والأهداف التي رسمت لها. نفس الشيء لدى التدخلات العسكرية، سنحاول تقييمها من خلال التجارب السابقة والحالية وبعدها نحاول استشراف مستقبلها في ضوء الأحداث والنتائج التي خلفتها.

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن التدخلات العسكرية:

بينما للتدخل العسكري بعض المزايا، هناك أيضا قدرا كبيرا من العيوب و بعض الآثار السلبية التي تخلفها التدخلات العسكرية. يبقى التدخل العسكري، و ذلك بعد نفوذ المبادرات السياسية والدبلوماسية، إجراء عنيف للغاية وجذري الذي ينبغي اللجوء اليه إلاّ عند الضرورة القصوى. للأسف، غالبا ما تفشل الحكومات إلى النظر في الخيارات السلمية وتقدم فورا للجوء إلى الحلّ العسكري. والسبب هو أنّ الدول المتدخلة خارج حدودها الاقليمية غالبا ما تعاقب من طرف القانون الدولي و ذلك رغم معارضة المجتمع

الدولي لهذا النوع من الاجراءات وحتّى المجتمع المدني المحلي . فغياب الدعم الدولي والمحلي يعني حتما غياب للمشروعية، وغالبا ما تنجح التدخلات العسكرية من تحقيق غايتها. الأمر الذي يخلف نتائج عكسية عند بقاء أو انسحاب القوات العسكرية الأجنبية.

بالفعل، فالتدخل العسكري هو صورة طبق الأصل للحرب والعمليات العسكرية هي نفسها، سواء في حرب معلنة أو في اطار تدخل عسكري مهما كانت غاياته. لا يوجد فرق فيما بينهما. فمخلفات ومخرجات العمليات العسكرية في اطار حرب معلنة (الحرب على الارهاب، استرجاع السيادة على الحدود، امتصاص مساحة أرضية) هي نفسها في اطار التدخل العسكري مهما كانت أهدافه وغاياته. فبدون غطاء وإطار دولي، فالقرارات والمسؤوليات غالبا ما تكون غير مرحب بها وعدم مراقبة هذا النوع من التدخلات ينتج مشاكل على المستوى المحلي تكون لها تداعيات اقليمية ودولية.

يمكن استنتاج واستخلاص العبر في التدخل الأمريكي في الفيتنام وفي الصومال أو التدخل السوفياتي في أفغانستان وقراءة النتائج العكسية التي خلفتها كلا الدولتين. فهذا راجع إلى كمية ونوعية السلاح والعتاد و كذلك إلى العدد الهائل من الجنود الذين زجّ بهم في مسرح العمليات والأحداث. في الحالة الفيتنامية، اذا ما عددنا نسبة الذين سقطوا من كلا الجانبين، وصل عدد القتلى إلى ما يقارب 1524335 شخص بين مدني وعسكري، كما تراوحت نسبة الخسائر المادية إلى ما يقارب حوالي 111 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الأمريكي الخام لسنة 1968[58].

أمّا التدخل السوفياتي في أفغانستان، أسفر هذا الأخير في حصد أرواح أكثر من 1600000 من كلا الجانبين. فحسب التقديرات، يتراوح عدد قتلى السوفييت حوالي

58 CACCF (Combined Action Combat Casualty File), Consulté le 06.01.2015 à 22:20. http://www.laguerreduvietnam.com/pages/statistiques-1/pertes-globales-sur-l-ensemble-du-conflit.html

13833 جندي[59] أمّا قتلى الجانب الأفغاني، وصل عدد قتلاه إلى حوالي 1500000 شخص، بين مدني ومقاتل[60].

على عكس المثالين السابقين، لم يكلف التدخل الأمريكي في الصومال حصيلة أكبر من التدخل الأمريكي في الفيتنام والسوفييتي في أفغانستان، لا في العتاد ولا في العباد، لكن من وجهة نظر الواقعيين كان تدخلا غير مجديا وغير نافعا وهذا راجع إلى مخرجات التدخل لأنّه لم ينهي حالة الصراع الدائر في الصومال. بل بالعكس، لأنّ الصومال أصبحت بعد التدخل الأميركي وخاصّة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، من أكبر المناطق المنتجة للأزمات في افريقيا بالخصوص وفي العالم بشكل عام. كما أنّ حركية الجماعات المسلحة والقراصنة أصبحت أكثر نشاطا خاصّة بعد التواصل الذي أقامته مع جماعات أخرى. نذكر على سبيل المثال، حركة الشباب المجاهدين وتفاعله مع جماعة بوكو حرام في نيجيريا، مع القاعدة في المغرب الاسلامي (الجزائر، مالي والنيجر) ومع جماعة الدولة الاسلامية في العراق والشام (العراق وسوريا). ناهيك على التفاعل بين الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة. فهذا الارتباط بين الجماعات والعصابات أصبح أمرا معروفا وتشابك علاقتهما وتفشيهما أخيرا، خاصّة بإفريقيا، أصبح يمثل مصدر قلق متزايد سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. والجرائم المنظمة العابرة للحدود تتخذ في إفريقيا، حالها حال بقية دول العالم، أشكالا متعددة تشمل الاتجار بالمخدرات، وتهريب الموارد الطبيعية، والتزوير، وتهريب السجائر، والاتجار بالأسلحة، وغسيل الأموال، والقرصنة البحرية وغيرها. وثمة اليوم قناعة متزايدة بأن معظم هذه الأشكال، إن لم نقل كلها، تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية والإرهابية في القارة، ويتفق هذا التوصيف مع ما تمخض عنه نقاش بمجلس

59 Henri Paris, «Echec soviétique en Afghanistan » (France : Géostratégiques, n° 27, 2e Trimestre, 2010), p.40.

60 Karen Ni & Kavita Shah, "Soviet invasion of Afghanistan 1979-1989", on: http://fr.slideshare.net/kni_205/soviet-afghan-war-final (07.01.2015)

الأمن التابع للأمم المتحدة في مايو/ أيار 2013 حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا[61]. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عن "قلقه إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة وبين تفشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى" وقد شدد المجلس على الحاجة "إلى تعزيز تنسيق الجهود على المستويات القِطرية وشبه الإقليمية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل مضاعفة السبل الكفيلة بالمواجهة العالمية لهذا التحدي وهذا التهديد الخطيرين للسلم والأمن في إفريقيا[62]".

تفشي هذا الوضع لم يكن على هذا المستوى لولا التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا في 2011 والذي بادرت اليه فرنسا مدعمة لوجستيا من طرف الولايات المتحدة الأميركية الذي خلق فوضى كبيرة في المنطقة وكان الدافع لما آلت اليه الأمور في كلّ المنطقة[63].

من بين الارتدادات العكسية للتدخل العسكري، نجد الفساد السياسي والمالي الذي تخلفه حالة الفوضى بعد سقوط الأنظمة أو حتّى اذا ما بقيت في السلطة. نذكر على سبيل المثال تقرير المراجع العام في مالي حول الفساد في الدولة في 2013 و2014 أي

[61] فريدوم سي أونوها وجيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، في: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372483419596750.htm (2015/04/30)

[62] Security Council of United Nations Organization, “Statement by the President of Security Council” , (S/PRST/2013/5, 05.13.2013), p.1.

[63] Bourdin Direct (BFM TV & RMC), Jean-Jacques BOURDIN, François BAYROU, « Attaque à Tunis : L’intervention militaire de la France en Libye a créé le chaos », BFM TV, France, (19 Mars 2015)

بعد عملية "**سرفال**". يذكر التقرير أنّ خلال هذه الفترة أضاعت الخزينة المالية 153 مليار فرنك افريقي أي ما يقارب 234 مليون أورو بسبب الفساد[64].

وصول الوضع إلى هذه الخطورة سببه هو أنّ الدول التي تدخلت كلّ مرّة، كان تدخلها أوّلا غير شرعي، خارق للقوانين والأعراف الدولية، كما أنّه نتيجة غياب نظرة استراتيجية ونتيجة عدم وضوح رؤية مستقبلية (الاستشراف) لصنّاع القرار من جهة وللعسكريين من جهة أخرى.

ضف لما سبق، تتسبب التدخلات العسكرية في حصد عدد كبير من الأرواح لدى كلا الطرفين وأكثر من ذلك، في طرف المدنيين أو ما يعرف في المجال العسكري ب"الأضرار الجانبية". عدد القتلى والمصابين وعدد النازحين المدنيين من ديارهم ومدنهم إلى خارج حدودهم الوطنية. كما يشكل هذا النزوح ثقلا كبيرا على الدول المجاورة من حيث النفقات والإدارة، وكثيرا ما تجد الدول المستقبلة للنازحين صعوبات لجمع الأموال لتمويل مراكز اللاجئين. صحيح ، لا يمكن تحميل عبئ النزوح على التدخلات العسكرية و لكن تساهم بنسبة ما من هجرة ونزوح المدنيين لأوطانهم على غرار ما تفعله الحروب والصراعات الداخلية. يساهم التدخل العسكري في تأجيج الصراع الداخلي وهذا ما يجعل الصراع ينمو بسرعة كبيرة وبشدّة خطيرة، ما يجعل المدنيين أكثر عرضة للإصابات وما يدفع بهم إلى هجرة أوطانهم. هذا ما أسفره التدخل السوفييتي في أفغانستان وما أدّى إلى نزوح حوالي خمس ملايين أفغاني إلى دول الجوار[65]. نفس النتيجة تحصل عليها التدخل

64 RFI, « Corruption au Mali: 153 milliards de FCFA détournés en deux ans », sur : http://www.rfi.fr/afrique/20150507-corruption-mali-150-milliards-fcfa-detournes-deux-ans/?ns_campaign=reseaux_sociaux&ns_source=FB&ns_mchannel=social&ns_linkname=editorial&aef_campaign_ref=partage_aef&aef_campaign_date= (08.05.2015)

65 Karen Ni & Kavita Shah, Op.cit.

الأميركي في العراق في 2003. كذلك التدخل العسكري الروسي في أوسيتا الجنوبية الذي خلّف أكثر من ألف قتيل وحوالي 158000 نازح[66].

كذلك، تعتبر عملية عسكرة دولة ما من بين الارتدادات العسكرية للتدخلات العسكرية حيث تسند شؤون هذه الدولة إلى القيادة العسكرية المحلية بالتعاون مع القوات المتدخلة كما تجذب العديد من المقاتلين إلى المنطقة وتسلحهم بكيفية وكمية خطيرة أين تخلل ليس فقط بأمن الدولة وإنّما المنطقة بأكملها. الأمر الذي حدث في لبنان بعد التدخل الاسرائيلي سنة 1982 تحت اسم "**السلام في الخليل**" بهدف القضاء على المجموعات الفلسطينية المسلحة واخراج القوات السورية من بيروت إلى الحدود اللبنانية–السورية أين تسلحت الفصائل الداخلية لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي اجتاح بيروت بقيادة الجنيرال **أرييل شارون**[67]. في هذه الفترة، تدفقت الأطنان من الأسلحة والذخيرة إلى لبنان لمواجهة اسرائيل بمساعدة عدّة أطراف التي كانت طرف مباشر وغير مباشر في الصراع. الأمر نفسه حدث في أفغانستان عند تدخل حلف الناتو بعد الهجمات الانتحارية ضدّ الولايات المتحدة الأميركية في 11 سبتمبر 2001. كذلك بعد التدخل الأمريكي–البريطاني في العراق الذي قضى على نظام **صدام حسين** في مارس 2003. دفع التدخل في كلتا المنطقتين إلى عسكرة الدولتين بوتيرة رهيبة وذلك رغم التواجد الهائل للأسلحة في مخازن الأنظمة التي سقطت اثر التدخل العسكري.

باختصار، يمكن أن نلخص الارتدادات العكسية للتدخلات العسكرية الأجنبية كما يلي:

- الألاف القتلى والجرحى والمعطوبين في صفوف المدنيين والعسكريين؛

[66] Jules Le Gac, Op.cit.

[67] Jean-Claude Lescure, « La guerre du Liban : l'opération Paix en Galilée », sur : http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-media/InaEdu00200/la-guerre-du-liban-l-operation-paix-en-galilee.html (Consulté le 08.05.2015)

- نزوح مئات الآلاف من المدنيين وحدوث بعض التجاوزات الأخلاقية في حقّ المدنيين؛
- انهيار وتدمير البنى التحتية (جسور، مستسقيات، مطارات وموانئ) والمؤسسات العامّة والخاصّة؛
- وصول الفساد السياسي والمالي إلى مستويات قياسية جراء الفوضى وحالة الاستنفار؛
- امكانية انهيار الدولة ومؤسساتها أكثر مما كانت عليه قبل التدخل؛
- عسكرة الدولة والمنطقة بأكملها بفعل ارتدادات النزاع وميوعة الحدود البرية؛
- تنامي حركة منظمات الجريمة المنظمة والحركات القتالية العابرة للحدود.

في خاتمة هذا الفصل، نلاحظ أنّ المقاربة القانونية للتدخلات العسكرية الأجنبية تركت على الجانب أو همشت أساسا. لم يكن لتهميش المقاربة القانونية أساسا لولا ميل الباحث للمقاربة الواقعية للعلاقات الدولية. كما أنّ واقع العلاقات الدولية في كلّ الفترات الزمنية يحتم علينا النظر إليها بأعين واقعية وهذا ما تبرره المحطات التاريخية وهذا ما نقله لنا المؤرخين والباحثين في هذا المجال العلمي.

نجد في كتاب "**السياسة بين الأمم**" الأسس النظرية والعملية التي بنى عليها الواقعيين نظرتهم للعلاقات الدولية في فترة زمنية أين انهارت فيها قوى ونهضت في مكانها قوى أخرى لتملأ الفراغ الذي تركته القوى المنهارة بحكم أنّ الطبيعة تمقت الفراغ. من بين الأسس التي ذكرها **مورغانثو** أنّ الواقعية السياسية ترفض المقاربات القانونية– الأخلاقية في السياسة الدولية. يتجسد هذا الأساس في عدم توافق أو عدم تلائم الحلول والأجوبة القانونية فيما يخص التدخلات العسكرية الأجنبية كما أنّها تخضع لقانونين مقدّسين بالفطرة في النظام الدولي كما هو الحال المعاملات الاجتماعية الطبيعية، أنّ، أولا، القوّي يفرض رأيه على الضعيف أي الغلبة للأقوى وليس للذي على حقّ و، ثانيا، ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا في النظام الدولي أي تتدخل الدول حسب

منطق العقلانية (أقل تكلفة من أجل ربح أكبر) ومن أجل الحفاظ على ميزان القوى؛ اقليمي كان أم عالمي، خدمة للمصلحة والأمن الوطنيين. في هذا الإطار، ينادي بعض الخبراء العالميين في القانون الدولي بتغيير القوانين الدولية التي تقيّد التدخلات العسكرية بهدف اعطاء الشرعية للدول أو للهيئات الاقليمية والدولية بالتدخل في مناطق النزاع بعيدا عن منطق ازدواجية المعايير.

رأينا في مستهل هذا الفصل أنّ الدول تتدخل حسب ما تقتضيه الحاجة والمصلحة الوطنية واختلاف الرؤى لدى الدول فيما يخص التدخلات العسكرية راجع لاختلاف المصالح. اذا كانت الدولة "أ" ترى أنّ مصلحتها تكمن بالتدخل في دولة معيّنة، فإنّ الدولة "ب" ترى أنّ تدخل الدولة "أ" هو مساس لمصالحها وأمنها الوطنيين. رغم أنّ الدول تتدخل عسكريا من أجل تحقيق عدّة مبتغيات إلاّ أنّ المبدأ واحد ألا وهو الاستمرارية.

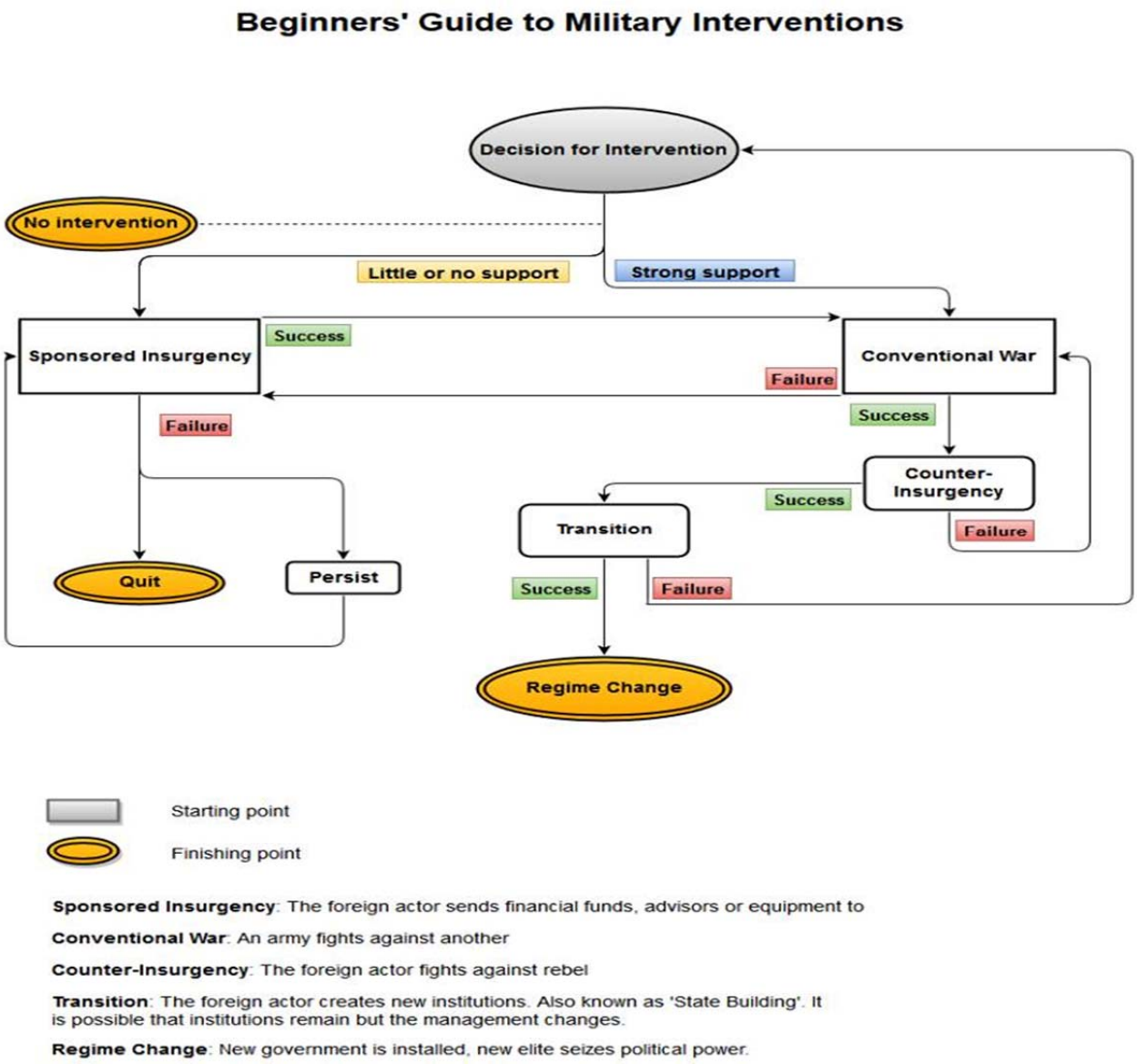

الشكل 4: ***دليل المبتدئين للتدخلات العسكرية أو دورة التدخلات العسكرية التي تبدأ من قرار التدخل إلى تحقيق الهدف أو الغاية منها وهي إما اخضاع أو تغيير النظام القائم***

المطلب الثاني: مستقبل التدخلات العسكرية

يرى **باسكال بونيفاس**، مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، أنّ هناك ثلاثة عوامل أساسية ستحدّد مستقبل التدخلات العسكرية الخارجية، وهم: الرؤى المعارضة للتدخل في الضفة الشمالية (أين تعتبر التدخلات على أنّها كرم الشمال تجاه سكان الجنوب) وفي الضفة الجنوبية (ينظر اليها، بما في ذلك الديمقراطيات الناشئة الرئيسية، كعنصر أو رمز للاستعمار الجديد)، نهاية احتكار الغرب للقوّة والسلطة، وأخيرا، الثقل المتزايد؛ لدى الغرب، للرأي العام في تحديد السياسة الخارجية[68].

1.الرؤى المعارضة:

في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم في مطلع سنة 2008، بدأ المجتمع الشمالي (الغربي) في رؤية التدخلات العسكرية على أنّها، ليست فقط كرمهم تجاه سكان الجنوب، و إنّما هو اهدار مال الخزينة العمومية لدولهم. كما أنّهم يرون أنّ المشاكل الداخلية للدول الأجنبية يجب أن تحلّ على المستوى الداخلي ثمّ الاقليمي، وعلى الغرب إلاّ مرافقتهم في مراقبة حوارات وعمليات السلام والأمن بدون المضي قدما في التدخل عسكريا في هذه الدول. لكن، كما هو معروف في العلاقات الدولية على أنّها علاقات مبنية على المصالح لا على الأخلاق، وبما أنّ المصالح تتعارض مع الأخلاق، فالكرم ليس له مكانة في السياسة ما بين الدول. اذا، هذه هي حوصلة التدخلات العسكرية الأجنبية خارج حدودها السيادية. فالمصلحة والقوّة هي التي تدفع الدول باللجوء إلى العمليات العسكرية وكأنّها في سباق مع الدول الأخرى ومع الزمن في آن واحد للتمركز والتموقع في مناطق النفوذ.

[68] Pascal Boniface, « Quelles conditions pour une intervention militaire ? », sur : http://www.la-croix.com/Articles-du-Forum/Les-conditions-d-une-intervention-militaire-2014-09-29-1213361 (10.05.2015)

أما في الجهة الجنوبية، فعندما يرن مصطلح التدخلات العسكرية يرن معه مصطلح الاستعمار الجديد وعودة المستعمر القديم إلى مستعمراته. لا تزال مخلفات الحقبة الاستعمارية السلبية قائمة لحدّ الساعة: تشتيت العائلات و القبائل، تشتيت الدول، نسبة القتلى والمصابين، النزوح القصري والمفقودين، طمس الهويات والثقافات، والصراعات ما بين الدول على أساس اثني وحدودي الناجمة عن السياسات الاستعمارية وتقسيم المناطق ما بين المستعمرين دون مراعاة التركيبات الاثنية، القبلية أو العرقية المحلية.

هذه الصورة السلبية التي تركها المستعمر القديم لا تزال في الذاكرة الوطنية للدول التي استعمرت ما بين القرن التاسع عشر والعشرين، الحقبة الزمنية أين بلغت نسبة وشدّة الاحتلال والاستعمار الأوروبي أوجها.

فيما يخص موضوع دراستنا، نلاحظ أنّه كلّما استعدت فرنسا بالتدخل عسكريا في افريقيا، يعود مصطلح الاستعمار الجديد أو شرطي افريقيا إلى الواجهة. لكن في حقيقة الأمر، هو أنّ فرنسا لم تتخلى عن افريقيا منذ عملية تصفية الاستعمار في ستينات القرن العشرين و بقيت في بعض الدول الافريقية كما سنراه في الفصل القادم من الدراسة.

2. نهاية احتكار الغرب للقوّة والسلطة:

في خطاب لوزير الخارجية الفرنسي **لوران فابيوس**، في اطار مؤتمر السفراء الفرنسيين السنوي، أثار ثلاثة نقاط أساسية ومحورية فيما يخص طبيعة العلاقات الدولية في الظرف الراهن، حيث قال في مستهل خطابه:

"اليوم، في عالم أصبح غير قطبي (القطبية الصفرية)، لا توجد دولة أو مجموعة دول قادرة على استقرار أو تثبيت الأزمات. ثانيا، نشهد نوع من تفكك واضمحلال القوّة, بمعنى أنّ بعض الدول لم يبقى لها سوى الاسم في حين تتمكن بعض الجماعات في تولي كلّ السلطات، كالدولة الاسلامية[69]. اذا، هناك، من جهة، بزوغ أكثر و أكثر لقوى

[69] Patrice GOURDIN, « Daesh restaure le Califat », sur : http://www.diploweb.com/Daesh-restaure-le-Califat.html (14.02.2015)

يصعب السيطرة عليها، و في المقابل، هناك أقل و أقل من القوى للتحكم فيها. و ثالثا، توزع وانتشار قدرات التدمير بفعل التكنولوجيا...الخ"[70].

- القطبية الصفرية:

عرف العالم عدّة قطبيات سياسية منذ اعلان وستفاليا حيث كانت القطبية الأولى هي التعددية، و ذلك ابتداء من 1648 إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945. تركت الأخيرة المجال السياسي العالمي مفتوح ومتاح لنشوء القطبية الثنائية التي بدأت من تاريخ سقوط الأقطاب التقليدية (ألمانيا، اليابان، فرنسا بريطانيا) في 1945 إلى غاية 1989، أي سنة سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين. عرفت هذه المرحلة بروز قوتين عالميتين مهيمنتين على العلاقات الدولية أين سعت كلّ واحدة منهما على تأسيس نظام عالمي يمشي على ايقاع السياسة الداخلية لكلّا القوتين. هاتين القوتين: الاتحاد السوفييتي بخلفية اشتراكية/شيوعية والولايات المتحدة الأميركية بخلفية رأسمالية/ليبرالية. بعد هذه الحقبة، عرف الاتحاد السوفييتي التفكك بعد عامين من انهيار جدار برلين أي في سنة 1991. بعد فترة اندثار الاتحاد السوفييتي، ظهرت قوّة وحيدة تلعب على المسرح الدولي حسب القوانين التي تمليها على الفواعل الدولية الأخرى، هذه القوّة هي الولايات المتحدة الأميركية.

70 Laurent FABIUS, « Déclarations officielles de politique étrangère du 25 Août 2014 », Paris : Ministère des Affaires Etrangères, sur : http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-doc/FranceDiplomatie/PDF/bafr2014-08-25.pdf (14.02.2015)

- تفكك وانتشار القوّة:

تعتبر القوّة من المسائل المركزية في العلاقات الدولية وبالخصوص عند منظري المدرسة الواقعية ك"**أرنولد وولفرس**" و"**هانس مورغانثو**" الذين جعلوا من مفهوم القوّة حجر الأساس في بنائهم التنظيري للعلاقات الدولية. الأمر نفسه عند منظري علم الجيوسياسة **(هاوسهوفر، سبيكمان وماكيندر)** الذين استخدموا مفهوم القوّة في مواجهة القوّتين البحرية والقارية[71].

يعرّفها "**ماكس فيبير**" على أنّها كلّ فرصة انتصار الارادة الشخصية داخل علاقة اجتماعية، حتّى ضدّ المقاومات بغض النظر على الأساس الذي ترتكز عليه الفرصة[72] ويعتبرها على أنّها العنصر الأساسي للدولة.

أمّا **ريموند آروند**، يعرف القوّة على أنّها قدرة وحدة سياسية على فرض ارادتها على الوحدات السياسية الأخرى. باختصار، هي ليست عامل مطلق وإنّما علاقة انسانية[73].

ووفقا ل"**مورغانثو**"، للقوّة ثمانية معايير قابلة جزئيا للقياس الكمّي: الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، التأهب العسكري، السكان، الطابع الوطني، الروح الوطنية ونوعية الدبلوماسية[74].

يرى **جوزيف ناي** أنّ القوّة هي قدرة أو امكانية التأثير على الآخر لتحقيق ما نريد ويمكن لحدوث ذلك بثلاثة طرق: بإجباره أو اكراهه على ذلك وهذا يسمى ب"العصا"، أو بإغرائه بالمال وهذا ما يسمى ب"الجزرة" أو عن طريق اقناعه وجذبه إلى غايتك وهذا ما

---

[71] Stéphane ROSIERE, «La puissance», sur: http://www.hypergeo.eu/spip.php?article391 (13.05.2015)

[72] Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, «Introduction à la sociologie politique» (Paris : De Boeck Supérieur, 3ème édition, 2010),p.17.

[73] Christian MALIS, « Raymond ARON et le concept de la puissance » (Paris : Ecole Supérieur Normal, 2012), p.4.

[74] Stéphane TAILLAT, « L'impuissance de la puissance ? » : l'action des militaires américains en Irak (2003-2008), Thèse doctorale (Université Montpellier III- PAUL VALERY, Ecole doctorale langues, littératures, cultures, civilisations, 2013), pp.10-11.

يسمى "بالقوة النّاعمة"[75]. لكن تصلح هذه فقط في بعض الحالات وهناك حالات أخرى تستعصي على حلّها بالقوّة الناعمة كمشكلة كوريا الشمالية النووية، توسع وامتداد حركة ما يسمى ب"الدولة الاسلامية في العراق والشام في الشرق الأوسط أو الحركات المسلحة المنتشرة في الساحل الأفريقي **(القاعدة في المغرب الاسلامي، أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا)**. لهذا، طوّر **جوزيف ناي** مفهوم القوّة الذكية، أي المزج بين القوّتين الصلبة والنّاعمة. والقوّة الذكية هي التي تصلح أكثر في عالم ما بعد القطبية، أي بعدما عرف العالم التعددية القطبية، القطبية الثنائية والقطبية الأحادية، أصبح اليوم عالم صفر القطبية. فالأقطاب تقاس بقوّة الفواعل المؤسسة لها وأين كانت القوّة العسكرية هي المعيار الرئيسي. غير أنّ عالم اليوم أصبح مختلفا تماما، حيث نشهد توزيع مختلف للقوّة على المستويات الثلاثة: المستوى العسكري، المستوى الاقتصادي والمستوى عبر القومي.

يمثّل المستوى عبر القومي كلّ الظواهر والتفاعلات العابرة للحدود والخارجة عن سيطرة الدولة كالفواعل غير التقليدية وغير الحكومية التي باتت اليوم مصدر تهديد مباشر وغير مباشر للمصالح الوطنية للدول ومن ثم للأمن الوطني والقومي.

لكن مع تنامي ظاهرة العولمة وانتشارها إلى جميع مستويات الحياة، لم تصبح القوّة العسكرية، الاقتصادية، الديمغرافية والثقافية المعايير الوحيدة لقياس قوّة الدولة في المسرح الدولي. في دراسة ظهرت أخيرا، ترجح أنّ قوّة الدولة في عالم معوْلم أصبحت تقاس من خلال قدرة ومقدرة الدول على بناء وتشكيل تحالفات واستقطاب الحلفاء لهم في الجوار الاقليمي وفي النظام الدولي وقدرة هذه الأخيرة التأثير على السياسات الدولية من خلال

[75] Joseph NYE, «The future of power», sur: https://www.youtube.com/watch?v=pHM9dyJAezw (13.05.2015)

خياراتهم الداخلية. من بين الدول التي ذكرت في الدراسة وتلعب هذا الدور، نجد كلّ من: روسيا، اليابان، الولايات المتحدة الأميركية، ألمانيا، الهند، الصين والسعودية[76].

في نفس السياق، يقترح **جوزيف ناي** تصنيف عوامل القوّة المعاصرة في الجدول رقم 1 التالي[77]:

عـــــــــــــــــوامل القـــــــــــــــــوّة	
العوامل المادية	**العوامل غير المادية**
الموارد الأساسية (الأرض والسكان) **القدرة العسكرية** **القدرة الاقتصادية** **الامكانات العلمية والتكنولوجية**	**التلاحم الوطني** **التأثير الثقافي** **قدرة التأثير على المؤسسات والهيئات الدولية**

الجدول 1

كما تسببت العولمة في تحويل معايير قياس قوّة الدولة واضمحلالها وجعلت العالم عالم اللاقطبية أين ظهرت فواعل غير حكومية، غير تقليدية غالبا ما تتوافق مع الفواعل التقليدية (الدول) وأحيانا تدخل في صراع وتتحكم فيها من خلال جماعات الضغط والتحالفات التي تنشأ فيما بينها. في بعض مناطق العالم، ظهرت فواعل غير تقليدية وانتزعت السلطة السياسية وقوّة الاكراه من الدولة المركزية، كما سعت إلى انهيارها تماما وتبني الدور الذي تلعبه الدولة في وضع القوانين، استتباب الأمن، توفير الأمن الغذائي وسك عملة نقدية لها كما يجري في العراق وسوريا مع ما يسمى ب"**الدولة الاسلامية في العراق والشام**".

[76] Walter Russell MEAD, «The seven great powers», sur: http://www.the-american-interest.com/2015/01/04/the-seven-great-powers/ (15.05.2015)
[77] Christian MALIS, Op.cit, p.11.

- انتشار قدرات التدمير:

لا نعني بانتشار قدرات التدمير أي انتشار الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل بالمعني التقليدي. وإنّما نعني بقدرات التدمير التي اكتسبتها بعض الجماعات المسلحة "الارهابية" والمستعملة في الحاق أضرار كبيرة ضدّ الدول والمؤسسات والبنى التحتية وكذلك الأضرار التي تخلفها في صفوف المدنيين العزل.

سبب انتشار قدرات التدمير يرجع إلى انهيار دور الدولة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية وقدرتها على حماية حدودها الوطنية المخترقة من قبل جماعات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة بفعل ميوعة الحدود وامتدادها الهائل.

إنّ انتشار قدرات التدمير يعرض الدولة لموقف الانكشافية أي بمعنى ليس هناك وجود مناعة دولتية في اتجاه الحركيات المنتجة للأزمات والتهديدات والمخاطر مع العلم أنّ كلّ دولة تتمتع بمناعة مطلقة ونسبية. المناعة الموجودة مرتبطة أكثر بمدى قدرة الدولة على تطوير مقاربة أمن وطني شاملة عقلانية، ولكن أكثر من ذلك، مرتبطة بتصوّر حكي للفعل وليس لردّ الفعل. وذلك لكون ردود الأفعال في حدّ ذاتها محبطة لمستوى العقلانية ومن ثمّ لا يمكن للدولة من ضمان أمنها الوطني بشكل مستدام[78].

وهناك أسباب بنيوية تمنع الدول من بسط سيادتها وسلطتها على كامل التراب الوطني وتجعل أمنها الوظيفي محدود وحتّى في بعض الحالات منعدم، ومن بين الأسباب:

- الفشل السياسي للسطلة والحكومة الوطنية؛
- غياب نظام ديمقراطي تمثيلي ومشاركاتي؛
- انهيار مؤسسات الدولة؛

[78] أمحند برقوق، "منهجية تحليل الأمن الوطني"، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماستر، تخصص دراسات اقليمية، 2011.02.16)

- النعرات، الصراعات والاحتقانات الداخلية على أساس مذهبي، طائفي، اثني أو لغوي؛
- الفساد السياسي والمالي؛
- الفقر والمجاعة بالإضافة إلى التدهور البيئي؛
- أزمات حادّة مع دول الجوار.

لو أردنا أن نضرب مثال على ما تقدمنا به، فالأمثلة متوفرة وعديدة وهي موجودة على مستوى القارات الخمس وهناك وحدات سياسية تعرف مشاكل كبيرة بفعل الانكشافية والتهديدات التي تنتجها البيئة الجيوسياسية المنتمية إليها. في افريقيا، نلاحظ درجة الخطورة التي وصلت اليها حركة "بوكو حرام" في شمال نيجيريا حيث استطاعت أن تسيطر على اقليم بورنو الشمالي أين تأسست الحركة على يد مؤسسها **محمد يوسف** في 2002 في **مايدوغوري** عاصمة الاقليم. عند بداية دورة العنف في جويلية 2009، كان عدد قتلى الحركة 900. عند تطرفها وامتدادها لم يتجاوز عدد الضحايا 500 قتيل. أمّا في سبتمبر 2014، بلغ عدد الضحايا 1319 وفي جانفي 2015، وصل حتى 2146 حيث جاء هذا مع اعلان الخلافة في شمال نيجيريا[79]. بالإضافة إلى عدد القتلى، نضيف عدد المختطفين، المعاقين والأضرار الملحقة بالبنى التحتية نتيجة الخراب والدمار. نفس الحال في دولة مالي وخطر انفصال الشمال عن الجنوب لولا تدخل الجزائر لفض النزاع القائم والتوسط في عملية المفاوضات من خلال أشواط تفاوضية توجت بتوقيع بالأحرف الأولى كلّ الأطراف لاتفاقية السلام، يوم 14 ماي 2015 ببماكو ما بين الحكومة المالية

[79] Jules GRANDIN,Flavie HOLZINGER et Delphine PAPIN, « La violence de Boko Haram expliquée en carte », sur : http://www.lemonde.fr/international/visuel/2015/01/22/boko-haram-en-cartes_4561643_3210.html (Consulté le 15.05.2015)

وتنسيقية حركات الأزواد[80]. تعود جذور الأزمة المالية الحالية إلى *2012، بعد اندلاع تمرد جديد عقب تحالف الحركات الطوارقية الانفصالية مع جماعات اسلامية مسلحة ومتطرفة. ثلاثة عوامل رئيسية غذّت أزمة شمال مالي. أولا، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين شمال وجنوب مالي واحساس سكان الشمال (الطوارق) بالتمييز ضدّهم من قبل الجنوب والتمتع ببرامج التنمية على حسابهم. ثانيا، هيمنة اثنية واحدة **(البومبارا)**[81] على مقاليد الحكم منذ الاستقلال رغم التنوّع والنسيج الاثني، ما عزّز لدى الاثنيات والأقليات المهمّشة شعور عدم الانتماء. ثالثا، التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا وتداعياته على الأزمة في شمال المالي حيث أصبحت ليبيا بعد انهيار نظام القذافي وانهيار الجماهيرية سوق مفتوح للأسلحة المختلفة؛ الخفيفة والثقيلة، وعودة الطوارق الذي خدموا بالجيش الليبي إلى مناطقهم لتعزيز صفوف اثنيتهم بالعتاد والعباد. لكن هناك عامل آخر جعل الأحداث تتسارع في شمال المالي وهو الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس **أمادو تورانى توري** من قبل عناصر من الجيش في 22 مارس 2012[82] الذي أرسل اشارات إلى الشمال بأنّ الحكومة المركزية أكثر ضعفا وانشقاقا وهشاشة وأنّها الفرصة المتاحة والمنتظرة للطوارق بالانفصال.

---

[80] Serge DANIEL, « Mali : Signature de l'accord de paix à Bamako, sans les principaux groupes rebelles », sur : http://information.tv5monde.com/en-continu/mali-le-gouvernement-signe-la-paix-mais-sans-la-rebellion-33304

*تمرد 2012 ليس الأول من نوعه حيث عرفت دولة مالي عدّة محاولات انفصال في تاريخ الدولة المعاصر أي منذ استقلال البلاد في 1960. كما شهدت الفترة ما بين 1990–2009 عدد كبير من محاولات انفصال الشمال عن الجنوب أي عن الحكومة المركزية بباماكو.

[81] وحدة تحليل السياسات، " أزمة مالي والتدخل الأجنبي" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، في: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad (15.05.2015)

[82] الشروق أون لاين، "الجزائر تدين الانقلاب العسكري في مالي"، في:
http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

3. الرأي العام من التدخلات العسكرية:

تعتبر السياسة الداخلية والخارجية وجهان لعملة واحدة وأنّ الأولى في الكثير من الأحيان هي التي تقود الثانية. كما أن السياسية الداخلية يتدخل في صناعتها فواعل رسيمة (الهيئة التشريعية، الهيئة التنفيذية، الهيئة القضائية، المؤسسة العسكرية والجهاز الإداري)[83] وفواعل غير رسمية (الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الرأي العام، المواطن، الظروف والأوضاع الدولية)[84] حسب الأنظمة السياسية التي تسير بها الدول. في هذا السياق، ينظر **هولستي** إلى تركيب وطبيعة النظام السياسي على أنّها من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات السياسية الخارجية، حيث تتركز عملية صنع القرار في الأنظمة السياسية الدكتاتورية في شخص واحد هو القائد، مما يقلل من القيود المفروضة على عملية صنع واتخاذ القرار بشكلٍ كبير، حيث يمكن للقائد في ظل هذه الأنظمة اتخاذ قرارات وسياسات مشددة مثل استخدام القوة العسكرية دون الخشية من المعارضة الداخلية أو احتمالية فقدانه لمنصبه السياسي، ولكن وفي المقابل فإن هذه القيود على عملية اتخاذ القرار تزداد في الأنظمة السياسية الديمقراطية والتعددية[85]. ففي الأنظمة السياسية البرلمانية مثل النظام البريطاني، نجد بأنّ هناك حزب سياسي واحد في الغالب هو الذي يسيطر على البرلمان، وبالتالي يكون قادراً على تشكيل الحكومة ومن ثم تتوافر لهذه الحكومة هامش كبير من الحرية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ولكن على الرغم من ذلك يبقى تأثير المعارضة السياسية فعالاً إلى حدٍ كبير في ظل هذه الأنظمة، كما أن سياسات الحكومة تكون مراقبة بشكلٍ مؤثر واحتمالية خسارتها في الانتخابات تبقى قائمة. كما أنّ

---

[83] ضمبري عزيزة، الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص ص.19-23.

[84] المرجع نفسه،ص ص.26-34.

[85] فيصل أبوصليب، "تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (مقرر السياسة الخارجية الكويتية)"، على http://www.abusulaib.com/?p=1185 (10.05.2015)

هناك في الأنظمة السياسية الرئاسية مثل النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات سياسية منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض وهي مؤسسة الرئاسة والكونجرس والقضاء. وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية تتولى إدارة السياسة الخارجية، إلا أن هناك سلطات دستورية ممنوحة للكونجرس تمكّنه من التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. ويكون في هذه الأنظمة المتفتحة للرأي العام ثقل وتأثير كبير في تحديد السياسة الخارجية خاصّة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوّة العسكرية وارسال الجنود إلى ما وراء البحار والحدود في مهام قتالية أين الخطر يكون أكبر.

في مجال التدخلات العسكرية، غالبا ما لا يتوافق الرأي العام مع موضوع التدخلات العسكرية ولا يدعمها حتّى انطلاقها فعلا. بعد ذلك، يتحوّل الرأي العام إلى داعم لقضية تدخل وطنهم عسكريا في الخارج. هذا ما يسميه الأنجلو–سكسون "**الالتفاف حول العلم**" **(rally around the flag)**. قبل أن تبدأ فرنسا حملتها العسكرية في ليبيا، لم تتجاوز نسبة الرأي العام 30%، لكن بلغت هذه النسبة 66% بعد بضعة أسابيع التي تلت التدخل العسكري[86].

نبقى دائما مع الرأي العام الفرنسي وهذا المرّة مع الأزمة السورية، تبيّن في استطلاع أجرته الصحيفة الفرنسية Le Figaro أنّ الفرنسيين غير متأكدين من الدور الفرنسي اذا ما تدخلت عسكريا في سوريا لكن كانوا مع تدخل قوات الأمم المتحدة لفضّ النزاع السوري–السوري. نلاحظ أن اليساريين (PS) هم أكثر اندفاعا للتدخلات العسكرية على عكس أنصار الجبهة الوطني(FN) وأنصار الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (UMP) كما يبيّنه الشكل الخامس[87] التالي:

[86] Jérôme FOURQUET, « 51% des Français favorables à une intervention militaire en Centrafrique », sur : http://www.atlantico.fr/decryptage/51-francais-favorables-intervention-militaire-en-centrafrique-jerome-fourquet-919886.html (10.05.2015)

[87] Alain BARCONSULTÉET, « Les Français sont mitigés vis-à-vis d'une intervention militaire en Syrie », sur : http://www.lefigaro.fr/international/2013/08/28/01003-

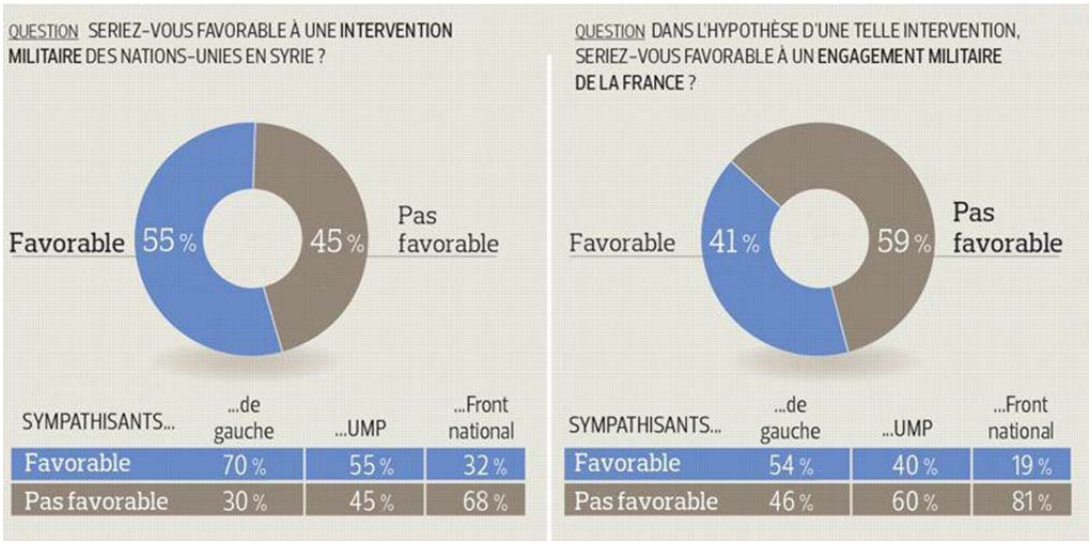

نفس الشيء فيما يخص التدخل العسكري الفرنسي بجمهورية افريقيا الوسطى يوم 5 ديسمبر 2013، كانت نسبة الرأي العام الفرنسي لا تتجاوز 51% في استفتاء أجرته الصحيفة الالكترونية Atlantico يومين بعد بداية العملية "**سنغاريس**" يومي 6 و7 ديسمبر 2015[88]. (أنظر الملحق)

عزوف الفرنسيين للتدخلات العسكرية راجع للوضع الاقتصادي المتدهور والمتردي في البلاد وخاصّة أنّ التدخلات العسكرية تكلّف الخزينة المالية مئات الملايين يورو سنويا وفي 2014 تمّ صرف تقريبا مليار يورو لتغطية عمليات التدخل العسكري الفرنسي بأفريقيا[89]. كما أنّهم منهكين من هذه التدخلات في الشؤون الأفريقية وأنّ على الأفريقيين أن يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم وعلى الفرنسيين تأطيرهم وتدريبهم في مواجهة التحديات الراهنة.

20130828ARTFIG00491-les-francais-sont-mitiges-vis-a-vis-d-une-intervention-militaire.php (10.05.2015)

[88] Jérôme FOURQUET, Op.cit.

[89] Jean-Baptiste NAUDET, « Surmilitarisée et sans vision : la politique française en Afrique éreintée », sur : http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20150507.OBS8615/surmilitarisee-et-sans-vision-la-politique-francaise-en-afrique-ereintee.html (13.05.2015)

رغم الثقل المتزايد للرأي العام الفرنسي في صناعة السياسة الخارجية إلاّ افريقيا تدخل في اطار ما يسمى ب "**المصلحة الوطنية العليا**" **La Raison d'Etat** حسب منطق الكاردينال الفرنسي **ريشليو** الذي وضع هذا المفهوم وعمل به إبّان التهديدات المزدوجة لدولته من طرف اسبانيا والامبراطورية الرومانية–الجرمانية المقدّسة أين أيّد الكاردينال الأمراء البروتستان لزعزعة استقرار الامبراطورية المقدّسة والحفاظ على مصالح الدولة العليا[90]. نفس المنطق يعمل به صنّاع القرار الفرنسيين في افريقيا وفي الدول التي تتدخل فيها عسكريا بهدف التحكم في زمام أمور الافريقيين وخلق حالة عدم استقرار عامّة في البلاد لمنع القوى الجديدة من الاستقرار في العمق الاستراتيجي الفرنسي في افريقيا.

[90] Nassim MOKRANI, « Les nouvelles diplomaties : Génèse, qualifications et accompagnement » (Alger : Editions Casbah, 2009), p.47.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتدخلات العسكرية الأجنبية

الفصل الثاني: الإطار النظري للتدخلات العسكرية الأجنبية

تكمن أهمية النظريات على أنّها تساعد الباحث في فهم العالم باعتبارها عدسات النظر إلى الواقع. فإذا كنت ترتدي نظارات بعدسات خضراء، سيبدو لك العالم أخضر، وإذا كنت ترتدي نظارات بعدسات زرقاء، سترى العالم باللون الأزرق.

اذا، فنظريات العلاقات الدولية هي الطرق المؤدية لفهم نفس القضايا ولكن من منظورات مختلفة. ومن هذا المنطلق لا تعتبر النظريات أمرا منفصلا عن العالم أو اقرارا لما هو عليه في الحقيقة وإنما هي محاولة لبناء (التركيب) ما نراه. فإذا اخترنا موضعا نظريا واحدا فسنرى الأمور تجري بطريقة معيّنة، أمّا اذا انطلقنا من موضع نظري آخر، فسنرى الأمور، بطبيعة الحال، بطريقة مغايرة تماما.

إن العلاقات الدولية، حسب **ألفريد زيمرن**، تمتد دراستها من حقل العلوم الطبيعية إلى حقل الفلسفة الأخلاقية وهي العلم الذي يعني بدراسة شؤون الدولة في النظام الدولي. ويرى **فريديرك دان** أنّه يمكن النظر إلى العلاقات الدولية أنّها تلك العلاقات الفعلية التي تتم عبر الحدود الطبيعية للدولة. أمّا **تريفور تايلور** يعرّفها على أنّها الفرع الدراسي الذي يحاول تفسير الأنشطة السياسية على طول حدود الدولة مهتمة بشكل أساسي بالعلاقات السياسية بين الحكومات والممثلين الرسميين للدول. أما **نيكولاس سبيكمان** يرى العلاقات الدولية على أنّها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد المنتمين إلى دول مختلفة.[91] ويرى **ستانلي هوفمان**، من جهته، أنّ العلاقات الدولية تهتم بالعوامل والأنشطة التي قد تؤثر على السياسة الخارجية وقوّة الدولة، كما تهتم أساسا بكل المبادلات والمعاملات

[91] Ekedegwa ODEH, « History and International Relations: The question of additional nomenclature », (Nigeria: Ilorin Journal of Sociology, V.4, N.1, December, 2012), pp.267-268.

والاتصالات والمعلومات والاستجابات السلوكية الناتجة عن وبين المجتمعات المنظمة والمنفصلة.[92]

يوجد في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية العديد من النظريات التي تأسست على يد مفكرين ينتمون إلى مدارس فكرية وفلسفية مختلفة جعلت من هذا المجال أن يتسم بإقدام كبير من النّاس الذي يريدون الانتماء إليه رغم الصعوبات والتساؤلات المطروحة من بعد: هل أنا أصلح بأن أكون ضمن هذا التيار الفكري أم ذاك؟ هل أفكار تلك المدرسة أو غيرها تناسب منظوري ورؤياي للقضايا التي أودّ دراستها والتطرق اليها؟ هل أنا ضمن هذه المدرسة على دراية أم مجرد انجذاب تلقائي؟...الخ.

يمكن ذكر بعض المدارس على سبيل المثال لا الحصر التي تحظى باهتمام كبير من قبل المدرسين والمتمدرسين: المدرسة الواقعية، الواقعية البنيوية أو الجديدة، المثالية، الليبرالية، الوظيفية، السلوكية، الماركسية، الجندرية، القانونية، التاريخية، مابعد الواقعية وما بعد السلوكية...إلخ.

من بين المدارس الفكرية المذكورة، تعتبر المدرسة الواقعية من أبرز المدارس المتخصصة التي وضعت أسس لمقاربات في تفسير العلاقات الدولية والظواهر المرتبطة بها، من الناحية الأكاديمية ومن الناحية العملياتية (الممارسة). كما أنّ لها مساهمات هامّة في تفسير التدخلات العسكرية وتفسّرها على أنّها شيء حيوي لاستمرارية وبقاء الدولة وتفوقها في جوارها الاقليمي وعلى المستوى العالمي، فهذا يتماشى وطبيعة الدولة ونظرتها لأمنها الوطني. فالأمن عند الواقعية هو هدف وغاية وشرط لتحقيق باقي الأهداف بغض النظر عن الوسائل والطرق لكن بعقلانية آخذة بعين الاعتبار العلاقة بين التكلفة والربح. كما ذكر **كنيث والتز** فإن:

"بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها".[93]

[92] Ekedegwa ODEH, Op. Cit.

يرى **جون مرشايمر** أنّ المدرسة الواقعية تنقسم إلى اتجاهين مختلفين وأنّ لكلّ اتجاه خصائصه التي تميّزه عن الغير في نفس المدرسة وعن نظريات العلاقات الدولية الأخرى التي حاولت ولا تزال تحاول في تفسير طبيعة العلاقات الدولية وكيفية نشأتها وإلى ما ستؤول اليه. يقول أنّ هاذين الاتجاهين هما: منظرو واقعية الطبيعة البشرية ومنظرو الواقعية البنيوية. بمعنى آخر، يعني أنّ الاتجاه الأوّل هو المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو التقليدية من أبرز مفكريها ومنظريها **هانس يواكيم مرغانثو**. أمّا الاتجاه الثاني هو المدرسة الواقعية الجديدة أو البنيوية. وينقسم الاتجاه الأخير إلى اتجاهين فرعيين ألا وهما: الواقعية الهجومية المقترحة من طرف **مرشييمر** والواقعية الدفاعية التي تنسب إلى **كينيث والتز**.[94]

وتستمد الواقعية كمدرسة أفكارها من المحيط، من الواقع الذي تعيش فيه الأفراد، النخب السياسية والدول في علاقاتها مع الدول الأخرى. لكن العلاقة في حدّ ذاتها ليست مستقرة على الدوام، إنّما تشوبها مراحل عدم استقرار والانزلاق في علاقة تصادمية بحكم أنّ المصالح لدى الدولة "أ" ليست نفسها عند الدولة "ب". فصديق الأمس قد يصبح عدوّ الغد والعكس صحيح، هذه هي الطبيعة البشرية وهذه هي العلاقات الدولية.

رغم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الواقعية بكلّ أطيافها إلاّ أنّ مقاربتها تقربّنا إلى الواقع المعاش أكثر من مقاربات المدارس الأخرى. أمّا فيما يخص التدخلات العسكرية الأجنبية، لم تنظر المدرسة الواقعية لها وإنّما سنتناول في هذا الفصل نظرات ورؤى أبرز

---

[93] لخميسي سيبي، " الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة – (1991–2008)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009)، ص. 26.

[94] جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، على: https://www.youtube.com/watch?v=gh6bYUsJY6g (في 25.10.2015)

المفكرين الواقعيين لنخرج في آخر الفصل بنتيجة تكون على شكل حوصلة لكلّ ما تطرق له من قبل الواقعيين فيما يخص التدخلات العسكرية الأجنبية.

المبحث الأوّل: الواقعية الكلاسيكية والتنظير للتدخلات العسكرية

تتفرع المدرسة الواقعية إلى عدّة فروع واتجاهات فلسفية لكلّ واحد منها تصورها الخاص لطبيعة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها في حالتي السلم والحرب. هناك اتجاهين أساسيين نظّرا بشكل أساسي للعلاقات الدولية، وهما: الواقعية الكلاسيكية (التقليدية) والواقعية البنيوية (الجديدة) كما أنّ هذه الأخيرة، ظهرا تيارين ثانويين، وهما: الواقعية الهجومية و الدفاعية. رغم اعتبار التيارين السابقين هما الأهم لدى النظرية الواقعية إلاّ أنّ مايكل ر.**دويل** قسّم النظرية الواقعية إلى أربع مدارس تفسيرية أساسية: الواقعية المعقدة، الواقعية الأصولية، الواقعية البنيوية والواقعية الدستورية.[95]

المطلب الأوّل: المدرسة الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية

تعود الجذور الفكرية للواقعية إلى حقبة تاريخية قبل ألفين سنة عند ظهور كتابات الفيلسوف الهندي **كوتيليا** الذي شغل منصب وزير في عهد **شاندراغوبتا** الحاكم الأوّل للإمبراطورية المورية. اشتهر **كوتيليا** بفضل الدور الهام الذي لعبه في سقوط **مملكة ماغادا** وصعود قوّة **المملكة الماورية**. أمّا أفكار الفيلسوف الهندي نجدها في كتابه "**آرثاشاسترا**" وتمحورت حول السياسة والاقتصاد والاستراتيجية العسكرية وفنّ الحكم

[95] Michael LAWRENCE, “Nietzsche, Morgenthau, and the Roots of Realism”, on: http://www.e-ir.info/2015/06/24/nietszche-morgenthau-and-the-roots-of-realism/ (30.06.2015)

وتسيير المماليك والدبلوماسية.[96] عندما نقرأ أفكار **كوتيليا** نستنتج أنّها كانت القاعدة الفكرية الأساسية التي انطلق منها كل من **سان تزو** و**مكيافللي** و**فون كلاوزفيتز**.

كذلك، هناك جذور فكرية تاريخية للفكر الواقعي الفيلسوف الصيني والاستراتيجي (العسكري) **الجينرال سان تزو** وكتابه "**فنّ الحرب**"، المؤرّخ الأثيني–الاغريقي **ثوسيديد** وكتابه "**الحروب البيليبونيزية**"، الايطالي **نيكولو ماكيافللي** وكتابه "**الأمير**"، الفرنسي **الكاردينال ريشليو** الذي وضع أساس "**منطق الدولة**" بمعنى **(La Raison d'Etat)** والبروسي–الألماني **كارل فون كلاوزفيتز** وكتابه "**من الحرب**" وصولا إلى الانجليزي **توماس هوبز** والألماني **ماكس فيبر**. معظم الأفكار الواقعية الحديثة والمعاصرة استنبطت من أفكار المفكرين الأوائل واستخدموها لوضع سلسلة من الحجج الوجودية المتعلقة بطبيعة القوّة، الانسان، الدولة والمحيط الدولي الذي تجتازه هذه العوامل. يترتب عن تفسيرات السياسات الدولية التي تهوّل الصراع المأساوي والأزلي على السلطة والقوّة ما بين الدول في ظلّ من الفوضى وانعدام الأمن أين لا مكان للأخلاق.

لكن يبقى مفكر لم يتم التطرق اليه كثيرا في أدبيات الدراسات الواقعية الكلاسيكية رغم الأثر الذي طبعه على مهندس المدرسة **هانس مورغانثو**، ألا وهو **فريدريك نيتشه**.[97] رغم هذا التأثير، تبقى أفكار **مورغانثو** الأساسية بشأن طبيعة الواقع تشكل اختلافا كبيرا عن أفكار **نيتشه** أين كانت أفكار الأخير القاعدة الأساسية للأوّل ونقده التي تولّدت منه منطلق الواقعية الكلاسيكية كما هي الآن. يكمن الاختلاف على مستويين.

أولا، إنّ أفكار **مورغانثو** تغفل أنطولوجيا السلطة وثانيا تتجاهل نظرية **نيتشه** للموضوع وإنتاج الموضوع. بمعنى آخر، تمّ تطوير الأفكار التي من شأنها أن تصبح حجر الزاوية للمدرسة الواقعية على أنقاض أفكار **نيتشه** ولكن من دون الإخلاص للرؤية المفاهيمية والفكرية في نصوصه الأصلية. فعمل على طمس موضوع أنطولوجيا السلطة بمفهوم **نيتشه** واستبداله بميتافيزيقا الهويات المتصارعة التي سبقت العمليات التأسيسية

[96] Roger BOESCHE, « The First Great Political Realist : Kautilya and His Arthashastra », (USA : New York, Lexington Books, 2002), pp.7-8.
[97] Michael LAWRENCE, Op.cit.

للسلطة. لكن يبدو أنّ موقف **مورغانثو** يعكس موقف سلفه الايجابي تجاه الكفاح والصراع كمؤسس للمجال السياسي، كما يوافق رأيه أنّ الحياة مليئة بالمآسي والشرّ.

تقوم الواقعية أساسا على القوّة والأمن كما ترى الدولة على أنّها الفاعل الرئيسي ولا ترى إلاّ قوّتها وأمنها لأنّها في منظومة قائمة على الدفاع الذاتي أين تبحث عن الأمن، عن الهيبة، وخصوصا على استقلالية قرارها لأنّ الدولة تغدو في عالم لا يمكن أن تثق فيه بأحد ولا تريد أن يكون مصيرها بيد غيرها. في هذا الصدد، يميل الواقعيون إلى التشكيك في الاعتماد المتبادل لأنّه بشكل بسيط؛ في الفكر الواقعي، من يريد الاعتماد على الآخر في عالم مليء بالأخطار والتهديدات. وفوق هذا، تؤمن الواقعية بأنّ صديق اليوم قد يكون عدوّ الغدّ. ذهب في نفس الاتجاه رئيس الوزراء البريطاني الذي تولى رئاسة الوزراء البريطانية في مرحلة تاريخية عسيرة، فترة الحرب العالمية الثانية، حيث قال مقولته الشهيرة:

"ليس هناك صديق دائم ولا عدّو دائم، وإنّما هناك مصالح دائمة"

وإلى أن تتأكد من نوايا تلك الدولة أو تلك، فالدولة العقلانية لا تعلم أبدا ما هي الدول التي تتربص بها أو من يخطط لإضعافها. بهذا التفكير، لا تكتفي الدولة أبدا من تعزيز قوّتها وقدراتها. لو نطرح السؤال التالي على أي صانع قرار أو قائد أمني: كم قدر من القوّة تحتاج اليها لحماية أمن الدولة؟ أم كم قدر من القوّة قد تحتاج اليه الدولة لمواجهة أي عدوان أم تهديد محتمل؟. لن يستطيع كلاهما الاجابة على هذا السؤال لأنّ بكلّ بساطة ليس هناك جواب فعلي. فعلى الدولة أن تتعزز وتقوّي نفسها لمواجهة أي عدوان وأي تهديد، أكان تماثلي أو لاتماثلي، في الأجل القريب، المتوسط أو البعيد.

كما أنّ الواقعية لا تؤمن بأخلاقيات المدينة الفاضلة التي ستهدينا السلام في هذا العالم اعتمادا على توافق المصالح بين الدول. على عكس ذلك، ترى الواقعية العالم مبني على المآسي، الشر والتصادم وأنّ أفضل ما يمكن أن تتمناه الواقعية هو أن يحدث شرّ أقل ومحاولة التعايش بأفضل الطرق الممكنة داخل عالم سيء.

كما ذكرنا أعلاه أنّ الواقعية لا تعترف بشيء اسمه المصالح المشتركة بين كلّ الدول. ولو كانت هناك فعلا مصالح مشتركة ما بين كلّ الدول لما نشأت كلّ تلك الحروب ما بين الأمم والدول. في مكان المصالح، هناك شكوك وخوف متبادل فيما بين الدول وأبرز مثال على هذا، الحروب البيلوبونيزية بين الأثينيين والأسبرطيين، كما جاء في كتاب المؤرخ الاغريقي **ثوسيديدس** والتي اندلعت بسبب علاقات القوّة والخوف في ميل ميزان القوّة لصالح الجانب الآخر وتمدد الأوّل جغرافيا على الثاني. على اثر هذه الحروب، عرفت العلاقات الدولية أولى نماذج التدخلات العسكرية الأجنبية.

معظم الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة كانت بحجة تصدير الديمقراطية والمطالبة باحترام حقوق الانسان لكن في حقيقة الأمر كانت تلك الحروب من أجل حماية المصالح الوطنية الأمريكية كما تراه الواقعية وليس كما تراه الليبيرالية. الواقع الحالي يبيّن لنا صحّة الكلام، أينما تدخلت أمريكا الحرب من أجل الديمقراطية فشلت في ارساء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الانسان وإنّما تمكنت من خلال تلك الحروب التموقع والانتشار في أماكن جيوستراتيجية للهيمنة والسيطرة عليها جزئيا وكليا.

للولايات المتحدة الأمريكية تاريخ طويل في هذا المجال حيث يرى **هنري كيسنجر** و**روسل ميد** أنّ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية يرون السياسة الخارجية من خلال أعين الكبار الأربعة: **ألكسندر هميلتون، وودرو ويلسون، توماس جيفرسون وأندروو جاكسون.**[98]

يشارك أنصار التيار الهاميلتوني فكرة مفادها أنّه يجدر على حكومة وطنية قوية وجيش قوي اتباع سياسة عالمية واقعية وبإمكان الحكومة تنمية التطور الاقتصادي والمصالح الأمريكية في الداخل وفي الخارج. أمّا أنصار التيار الويلسوني يتفقون مع الهاملتونيين فيما يخص الحاجة إلى سياسة خارجية عالمية، لكن يصرون على أنّ تكون تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان العناصر المركزية للاستراتيجية الأمريكية الكبرى. على

[98] Walter Russel MEAD, “Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk”, (New York: Knopf Books, 2004), p.39.

عكس التيارين السابقين، أنصار التيار الجيفرسوني يعارضون هذا الاجماع الذي ينظر من خلاله الأمريكيين للعالم، فهم يريدون من الولايات المتحدة الأمريكية أن تحد من التزاماتها الخارجية قدر المستطاع وتفكيك دولة الأمن القومي. فيما يخص أنصار التيار الجاكسوني، يعتبرون على أنّهم مزيج من التيارات الثالثة.[99]

فالواقعية ترى العالم من منظور هوبزي أي كما كان يراه الفيلسوف البريطاني **توماس هوبز**، بمعنى الكلّ شرير بطبعه، الكلّ ضدّ الكلّ وأنّ الانسان ذئب لأخيه الانسان في الطبيعة. وفي هذه الطبيعة، لا يوجد رقم استغاثة للاتصال بالأمن أو بالإسعاف. بمعنى آخر، ليس هناك حكومة عالمية تنظم الأمور وتسهر على مصالح الوحدات السياسية (الدول). فالنظام فوضوي ولا وجود لسلطة عليا وكلّ وحدة تسعى لتحقيق مصلحتها الخاصّة قدر المستطاع وبشتى الطرق.

يعتبر **هانس يواكيم مرغانثو (1904-1980)** من أبرز رواد النظرية الواقعية التقليدية. بطبيعة الحال هناك إلى جانبه **ايدوارد هالت كار**، **ريموند آرون** ، **رينولد نيبوهر** و**جورج كينان**...الخ. يبقى هؤلاء من المفكرين المعاصرين لكن المفكرين الذين وضعوا أسس الفكر الواقعي للتنظير للعلاقات الدولية هم بطبيعة الحال الفلاسفة والمفكرين القدامى.

في سياق آخر، يعتبر **موغانثو** السلطة أنّها كلّ شيء ينشأ ويحفظ سيطرة الانسان على الانسان وتكون السيطرة على عقول وتصرفات الآخرين. وفي هذا المجال، يتم تقديم السلطة على كلّ مستويات الميدان الاجتماعي، في اشارة إلى كلّ شيء يصدر من العنف المادي إلى العلاقات النفسية الدقيقة. ويضيف أنّ، بالتالي، الصراع على السلطة هو شامل ودائم في الزمان والمكان كما أنّه حقيقة لا يمكن لأحد انكارها. يمكن العثور على جذور هذه الأفكار في الطبيعة البشرية. في الواقع، جلّ المجال السياسي مبني على فكرة يسميها **مورغانثو** ب"**animus dominandi**"[100] أي الرغبة في السلطة بلا حدود والتي

[99] Walter Russel MEAD, Op. Cit.

[100] Alastair J.H MURRAY, "Reconstructing Realism: Between Power Politics and Cosmopolitan Ethics", (Edinburgh: Keele University Press, 1997), p.81.

تتواجد كقوّة داخلية عند الكلّ، وهي أحد عناصر النفس البشرية. ويوضح أنّه على الرغم من أنّ تلك الرغبة متأصلة في الطبيعة البشرية، إلاّ أنّ لا يمكن أن تتواجد في عزلة عن الآخرين. فهي جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية. بمعنى آخر، القوة النابعة من السلطة موجهة بالضرورة تجاه الآخرين، فصاحبها يسعى إلى امّا الحفاظ عليها، زيادتها أو إظهارها للآخرين. اذا، فالسلطة السياسية على الصعيد العالمي هي نتاج لعملية السلطة على مستوى الأفراد داخل المجتمع. تطرق **مورغانثو** لهذا في كتابه أين قال:

"تؤمن الواقعية أنّ العالم غير مثالي وبوجهة نظر عقلانية، إنّما هو نتيجة القوى الكامنة المتأصلة في الطبيعة البشرية. ومن أجل جعل العالم مكان أفضل، يجب التعامل مع هذه القوى وليس ضدّها. بما أنّ العالم هو عالم المصالح المتضاربة والصراعات الناتجة عنها، لا يمكن للمبادئ الأخلاقية أن تتحقق بل يمكن التقريب فيما بينها عن طريق توازن المصالح المؤقت وحلّ النزاعات الهشّ. ويجب النظر إلى الإنسان والعلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات السياسية كما هي وليس كما يجب أن تكون باسم بعض المثل العليا. اذا، فالواقعيون يعارضون تقديم الانسان بأفكار مثالية وإنّما يريدون رأيته كما. الإنسان أناني بطبعه، فبالتالي العلاقات بين الأفراد لا تستطيع أن تكون إلاّ متضاربة شأنها شأن العلاقات ما بين الأمم والدول أين الكلّ يريد الحصول على حصّة الأسد. فالدول في بحث دائم عن القوّة, وهذا السباق هو في حدّ ذاته تعبير عن السباق للحفاظ على المصالح الوطنية. وعندما يتعلق الأمر بالمصلحة الوطنية، تجد الدول نفسها ملزمة باللجوء إلى استخدام القوّة حفاظا على أمنها".[101]

ويعتبر **مورغانثو** أنّ جوهر السياسة العالمية هو امتداد لجوهر السياسة الوطنية والمتمثل في الصراع من أجل السلطة. وبما أنّ هناك صراع في هذا العالم، يوجد بطبيعة الحال مصالح متناقضة ومتنازع عليها، لذا لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية كليا ولكن بالاقتراب منها بأفضل شكل عبر التوازن المؤقت دائما للنزاعات. يقول **مورغانثو** في هذا

[101] Haans J.MORGENTHAU, "Politics among nations, the struggle for power and peace" (USA: Alfred .A.Knoff, New York, Fourth Edition, 1948), p.3.

الصدد: "إنّه لأمر خطير أن يكون المرء مكيافيللي وإنّه لأمر كارثي أن يكون مكافيللي بدون فضيلة".[102]

أسهم المفكر الأمريكي عالم اللاهوت البروتستانتي **رينهولد نيبهور** (1892-1971) في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية. يؤكد **نيبهور** أنّ الإنسان ملطخ بالخطيئة الأولى وعليه فأنّه مهيأ للشرّ، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد، والأخير هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والتقييد.[103] والإنسان عند **نيبهور** مسيّر ومخيّر، فهو وإن كان ملطخا بالخطيئة الأولى، ويسعى نحو القوّة ، إلاّ أنّ له جانب الخير والشرّ، ومع أنّ إرادته في الحياة قد تقوده للهيمنة على الآخرين فإنّها أيضا قد تتحوّل إلى السعي نحو تحقيق الذّات، والشكل الاسمي في تحقيق ذلك هو – وهنا التناقض الظاهري– عدم الأنانية، وهذا يعني أن إرادة الحياة لدى الإنسان قد تقوده للاختيار بين سلوك أو آخر.

و في هذا المعنى ،أضاف **نيبهور** قائلا:

"أنّ الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري، وربّما حتّى نهايته ..أنّ الصالحين والحكماء قد يسعون إلى تجنب الكارثة، لكنهم لن يستطيعوا أن يجاروا المخاوف والطموحات التي تدفع الجماعات إلى المواجهة"[104]

رغم اعتبار **هانس مورغانثو** مؤسس المدرسة الكلاسيكية إلاّ أنّه لم يكون الوحيد المنتسب اليها، بل هناك مفكرين آخرين ساهموا في اثراء المدرسة الواقعية الكلاسيكية ومحاولاتها في التنظير لعالم أقل استقرار أين تتغير البراديغمات بتغيّر الفواعل، العوامل والأنماط. من أبرز المنظرين، نجد كلّ من:

---

[102] Cameron G. THIES, "Progress, History and Identity in International Relations Theory: The Case of the Idealist–Realist Debate" (USA: Louisiana State University, European Journal of International Relations, V.8, N.147, 2002), p.166.

[103] أحمد نوري النعيمي، "الواقعية العصرية في العلاقات الدولية"، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013)، ص ص.3-4.

[104] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره.

منظروا الواقعية الكلاسيكية:

كوينسي رايت (1890-1970):

يري كوينسي الظواهر الدولية على أنّها متعددة الاختصاصات وشاملة المراجع أين تزيد من مجهودها لتجميع الدراسات التي تمثل أهمية بالنسبة للعلاقات الدولية وهو، في النهاية، مجهود قريب من مهمة تجميع كل الاختصاصات سواء أكانت انسانية أو اجتماعية أو طبيعية. كما يرى أن العلاقات الدولية ليس بعلم منفصل بل متكامل، فهو في نفس الوقت تاريخ وفلسفة وفن.

ستانلي هوفمان:

يتفق **هوفمان** مع رائد المدرسة الواقعية التقليدية على أنّ المجتمع الدولي هو مجتمع لامركزي وذو بيئة فوضوية مقسّم إلى وحدات متميزة عن بعضها البعض. لكن يختلف الاثنان عندما يقول **هوفمان** بأنّ هناك اختلاف جذري بين الوسط الداخلي والوسط الدولي لأنّ المجتمع المحلي يدمج بين الجماعة والسلطة في آن واحد عكس المجتمع الدولي الذي لا يمتلك لا جماعة ولا سلطة مركزية. ويضيف على أنّ علم السياسة الداخلي هو علم بنية السيطرة بينما علم السياسة الخارجي هو علم غياب السلطة (القطبية الصفرية) أو علم تعدد السلطات (القطبية الثنائية أو القطبية المتعددة).

هنري كيسنجر:

تأثر كيسنجر كثيرا بمنظومة **ميترنيخ** وسياسة **بيسمارك** الأمر الذي جعله يتأثر ويؤمن بفضائل توازن القوى. كما يرى أنّه لا يمكن تثبيت توازن دائم بين الأمم عن طريق إبراز مميزات السلام وإنّما يجب التوصل لذلك عن طريق موافقة عالمية من أجل إنشاء مبدأ شرعية مقبولة من كلّ أطراف اللعبة الدبلوماسية شأنه شأن نظامي **ميترنيخ وبيسمارك.**

من بين أفكار هنري كيسنجر الذي نظّر واشتغل في مجال العلاقات الدولية، يعتقد بقيام تدريجي مؤلف من الخمسة الكبار لكون القوّة الواحدة غير قادرة أبدا على حلّ الخلافات والمشاكل العالمية. يدفع بترجيح السياسة الواقعية على صعيد العالم وترجيح الفعالية الذرائعية على الأخلاق. نفسه نفس المفكرين السابقين، إذ يعتبر العالم مكانا غير آمنا مليء بالأخطار والكمائن مما يتعيّن بوضعه أما الأمر الواقع بدل الكشف عن نواياه مسبقا. يحذر كذلك من البيروقراطية والقرارات الادارية وتحبيذ الأسرار بقدر المستطاع في ادارة السياسة الخارجية.

فالمدرسة الواقعية تبرز لنا نظرية حالة الفطرة وترى أنّ الدول (الوحدة الأساسية في التحليل) على أنّها تخوض في علاقاتها مع الوحدات الأخرى في مجتمع فوضوي غير سلطوي. كما تركز على العوامل الفاعلة والأنماط المؤثرة في تحديد سلوكيات الدول كما تعتبر مصالح هذه الأخيرة أساس الدراسة والتحليل.

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

مبادئ المدرسة الواقعية التقليدية:

حدد **هانس مورغانثو** في كتابه "السياسة ما بين الأمم" ستة مبادئ أساسية التي بنيت عليها فرضيات المدرسة الواقعية التقليدية[105] وتبنها معظم رواد هذه النظرية:

1. تعتقد الواقعية التقليدية أنّ السياسة، كالمجتمع بشكل عام، تحكمها القوانين الموضوعية التي لها جذور متأصلة في الطبيعة البشرية. من أجل تحسين المجتمع فمن الضروري أولا أن نفهم القوانين التي تحكم هذا المجتمع ويعيش فيها. والعمل بهذه القوانين المنيعة لخياراتنا تجعل الانسان يتحداها لكن إلاّ في حالة ما أحس بخطر الفشل.

2. الصورة الرئيسية التي تساعد الواقعية في ايجاد طريقها من خلال منظورات السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة التي تحددها القوّة. يوفر هذا المفهوم العلاقة بين الحقّ في محاولة فهم السياسة الدولية والحقائق التي يتعيّن علينا فهمها. كما يحدد السياسة باعتبارها مجال مستقل عن مجالات أخرى للعمل والفهم ، مثل الاقتصاد (المفهوم من حيث الفائدة التي تحددها الثروة)، والأخلاق، والجمال، أو الدين. فبدون مصطلح المصلحة فالنظرية السياسية، داخلية كانت أم خارجية، يتعذر علينا فهم وتمييز الحقائق السياسية عن الحقائق غير السياسة.

3. تفترض الواقعية أنّ مصطلح المصلحة الذي تحدده القوّة هو فئة موضوعية وصالح عالميا إلاّ أنّه غير جامد إلى الأبد بل، كجوهر السياسة، يتأثر ككلّ العوامل بالظروف الزمانية والمكانية. يقول **ثوسيديدس** في بيانه، من خلال تجارب اليونان

[105] Hans J. Morgenthau, “Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace”, (New York: Alfred A. Knopf, Fifth Edition, Revised, 1978), pp. 4-15.

القديمة، أنّ هوية المصالح هي أضمن الالتزامات سواء بين الدول أو بين الأفراد. تبنّ جورج واشنطن هذه الفكرة وجعلها مبدأ عام في أوّل حكومة أمريكية.

وسع **ماكس فيبر** الفكرة من خلال الملاحظة وتوصل إلى أنّ المصالح (المادية والمثالية)، وليس الأفكار، تهيمن مباشرة على تصرفات الانسان. مع ذلك، كثيرا ما تخدم صور العالم التي أنشأتها تلك الأفكار كمفاتيح تحديد لمسارات دينامية المصالح.[106]

يعتمد هذا النوع من المصالح، التي تحدد العمل السياسي في فترة معينة من التاريخ، على السياق السياسي والثقافي الذي يتم فيه صياغة السياسة الخارجية. كما يمكن للأهداف التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية على تشغيل سلسلة كاملة من الأهداف التي لم تنتهج من قبل أي دولة أو قد تتبعها أي وقت مضى.

نفس الملاحظات تنطبق على مفهوم القوّة حيث يتم تحديد مضمونها وطريقة استخدامها من قبل البيئة السياسية والثقافية. يمكن أن تشمل أي شيء يثبت ويحافظ على سيطرة الانسان على أخيه الانسان. وبالتالي تغطي، القوّة، جميع العلاقات الاجتماعية التي تخدم هذا الغرض، من العنف الجسدي إلى العلاقات نفسية التي من خلالها العقل على عقل آخر. تسمح كذلك القوّة من هيمنة الإنسان لأخيه الإنسان، سواء عندما تكون مضبطة بغايات أخلاقية وتسيطر عليها ضمانات دستورية، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية، وعندما تجد تلك القوّة الجامح والهمجية قوانينها في أي شيء ولكن تجد مبررا لقوتها الذاتية والوحيدة لها في تفخيمها.[107]

4. تدرك الواقعية السياسية الأهمية الأخلاقية للعمل السياسي. كما يترك أيضا التوتر بين حتمية الأمر الأخلاقي ومتطلبات العمل السياسي الناجح. وهي غير مستعدة لتعتيم وطمس هذا التوتر، وبالتالي تعمل على تعتيم، على حد سواء، الأخلاق والقضية السياسية

[106] Hans J. Morgenthau, Op. Cit.
[107] Ibid.

من خلال جعلها تبدو كما لو كانت حقائق بكل معنى الكلمة للسياسة، أكثر إرضاء أخلاقيا من ما هم عليه فعلا، والقانون الأخلاقي أقل تشددا مما هو عليه في الواقع.[108]

وتؤكد الواقعية أن المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات وسلوك الدول في صياغتها العالمية المجردة، ولكنها يجب أن تتم تصفيتها تبعا لظروف زمانية ومكانية محدّدة وحقيقية. قد يقول الفرد لنفسه: "**فلتكن العدالة، حتى لو هلك العالم**" (***Fiat justitia, pereat mundus***)[109] إلا أن ليس للدولة الحق في قول ذلك باسم الشعب. ويتوجب على كل من الفرد والدولة أن يحكما العمل السياسي وفقا للمبادئ الأخلاقية العالمية، مثل الحرية والديمقراطية. اذا، إذا ما كان يحق للفرد التضحية بنفسه دفاعا عن المبادئ الأخلاقية، فلا تمتلك الدولة هذا الحقّ الذي يسمح لها بالتعدي على الحرية من أجل نجاح العمل السياسي، في حدّ ذاته مستوحى من مبدأ أخلاقي لاستمرارية الدولة. بالتالي، لا يمكن أن تكون هناك أي أخلاق سياسية من دون حذر وحيطة ومن دون النظر في العواقب السياسية للعمل حتّى وإن بدا أخلاقيا. فالواقعية ترى أنّ الحيطة أو الحذر هي أسمى الفضائل في الحياة السياسية وأنّ الأخلاق تحكم على العمل السياسي من خلال القانون الأخلاقي؛ أي تحكم الأخلاق السياسية العمل حسب العواقب السياسية. قال **أبراهام لينكولن** في هذا الصدد: "أنّني أبذل قصارى جهدي فيما أعرف، وأقدم كل ما أستطيع، وسأواصل ذلك حتّى النهاية. فإذا كانت النهاية تحمل في طياتها النجاح المطلق، فإنّ كل ما يقال ضدّ ما أفعل لن يساوي أي شيء. وإذا كانت النهاية تحمل في طياتها الفشل الذريع، فإنّ اصرار الجميع على أنّني كنت محقا فيما أفعل لن يغيّر من الأمر شيئا"[110]

---

[108] Hans J. Morgenthau, Op. Cit.

[109] Oliver JUTERSONKE, "Morgenthau, Law and Realism", (New York: Cambridge University Press, 2010), p.144.

[110] Hans J. Morgenthau, Op. Cit.

5. ترفض الواقعية تحديد التطلعات الأخلاقية لدولة معيّنة مع القوانين الأخلاقية التي تحكم العالم. كما أنّ " الكلّ، إلاّ قلّة قليلة، تلبس تطلعاتها وتصرفاتها الخاصّة بغايات أخلاقية عالمية. يقول **مورغانثو**: أن نعرف أنّ الدول تخضع للقانون الأخلاقي شيء، في حين أن ندعي معرفة على وجه اليقين الخير والشر في العلاقات بين الدول هو شيء آخر تماما. هناك فرق شاسع بين الاعتقاد بأن تكون جميع الدول تحت حكم الله والاقتناع بأنّ الله ينحاز دائما إلى جانب دولة واحدة، وأن ما تشاء تلك الدولة لنفسها لا يمكن أن تفشل فيه إلاّ إن شاء الله ذلك".

من ناحية أخرى، مفهوم المصلحة المحددة من حيث القوة هي التي تحفظنا من كلّ التجاوزات الأخلاقية ومن الحماقة السياسية. لأنّ إذا نظرنا إلى جميع الدول ككيانات سياسية تسعى وراء مصالحها المحددة من حيث القوة، نستطيع تحقيق العدالة لها جميعا كما نستطيع تحقيق العدالة لها جميعا بمعنى مزدوج: نستطيع أن نحكم على الدول الأخرى كما نحكم على أنفسنا، وبهذه الطريقة، نكون قادرين على انتهاج سياسات تحترم مصالح بعض الدول مع حماية وتعزيز مصالحنا الخاصّة. اذا، فالاعتدال في السياسة لا يمكن أن يغفل عن أخذ بعين الاعتبار الاعتدال في الحكم الأخلاقي.

6. يرى مورغانثو أنّ الفرق بين الواقعية السياسية وغيرها من المدارس الفكرية يكمن في الحقيقة وهي عميقة. مهما سيء في فهم وتفسير نظرية الواقعية السياسية إلاّ أنّ ليس هناك جدال على موقفها الفكري والأخلاقي المميّز في تفسيرها للقضايا السياسية.

مرتكزات المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

1. العلاقات الدولية عند الواقعية الكلاسيكية هي صراع من أجل القوة في لأنه لا وجود لقوة فوقية وهذا هو جوهر السياسة الدولية، إمّا صراع من أجل القوّة أو صراع من أجل السلطة وبالتالي الهيمنة. ضف إلى ذلك، توزع أهداف السياسة الدولية على ثلاثة أقسام والتي تدور حول مدار القوّة:

- الحفاظ على القوّة؛
- الزيادة في القوّة؛
- إظهار القوّة.

تمثل القوّة متغير من المتغيرات الأساسية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية ويراها الواقعيون في الطرح المتمثل في الطبيعة البشرية، من بينهم مورغانثو، أنّ القوّة تشمل كل ما يحافظ ويثبّت قوّة المرء على المرء...من العنف الجسدي إلى العلاقات النفسية الناعمة أين يتحكم العقل في العقل. ويتمثل الجانب المادي الكثر أهمية للقوّة في حجم القوات المسلحة. كما هناك عوامل أخرى لا تقلّ أهمية كطبع الأمّة، الروح المعنوية لها ونوعية السلطة ونظام الحكم.

كما يرى مورغانثو أنّ السياسة تحكمها، على غرار المجتمعات عموما، القوانين الموضوعية التي تستمدها من الطبيعة البشرية. وحسب هانس مورغانثو، يعتبر الصراع من أجل القوّة على المستوى العالمي هو نتيجة الرغبة الملحّة للهيمنة (**Animus Dominandi**) والسيطرة على الآخرين.

رغم ذلك، يتجاوز مورغانثو الطبيعة البشرية وينتقل إلى المستوى الثاني من التحليل حيث يرى الدولة أنّها تفكير جماعي لرغبة الرجل السياسي للقوّة والوحدة من أجل تنفيذ دوافعها على المستوى الدولي. اذا، تمثل الدولة الموضوع المرجع (**Referent Object**)

في نظرية مورغانثو والفاعل الذي يسعى وراء القوّة في الشؤون الدولية باعتماده على مستوى التحليل للوحدة (**Unit–Level**).[111]

من جانب آخر، ترى المدرسة الواقعية الكلاسيكية أنّ الفوضى ليست السبب الرئيسي للصراع على القوّة وإنّما القوّة الحيوية المرخصة. كما أنّ غياب سلطة عالمية يعني أنّ ليس هناك قيود على الرغبات الأساسية للإنسان التي تنعكس على حالة السلوك الانساني بمعنى السيطرة على الغير.

لكن في نظام مبني على الترتيب الهرمي (**Hierarchical Order**)، البحث عن القوّة تلغي الرغبة على الهيمنة وتكون مقيّدة من قبل اللوفياثان العالمي (**Global Leviathan**). بالتالي، فالطبيعة البشرية لها رغبة فطرية للهيمنة والسيطرة على الآخرين والتي تمثل القوّة الدافعة لسلوك الدولة طالما يبقى النظام الدولي فوضوي.[112] ترجع هذه الفكرة إلى ما قبل الفيلسوف الألماني **نيتشه** وإنّما تعود لفيلسوف العقد الاجتماعي البريطاني **توماس هوبز** الذي طوّر فكرة مفادها أنّ الانسان في حالة الفطرة الطبيعية يبحث فقط على الصمود والبقاء على قيد الحياة بشتى الوسائل المتوفرة لديه (**Conatus Theory**). فالإنسان يخضع حسب **هوبز** إلى القانون الطبيعي، بمعنى لكلّ إنسان الحرية الكاملة في استعمال قوّته بأي وسيلة من أجل الحفاظ على نفسه وعلى أمنه وعلى مصالحه. ففي هذه الحالة، يكون المجتمع في حالة فوضى وحرب حسب صيغة "**حرب الكلّ ضدّ الكلّ**" **Bellum Omnium Contra Omnes**.

دائما فيما يخص القوّة، يقول **ادوارد هاملت كار** أنّ السياسة، في اتّجاه واحد، هي دائما سياسة القوّة واذا ما لم نستطع تعريف السياسة تعريفا صحيحا من حيث القوّة، فمن الأصح القول أنّ القوّة هي عنصر أساسي وحيوي في السياسة. وما ينطبق على السياسة

[111] Arash Heydarian PASHAKHANLOU, “Comparing and Contrasting Classical Realism and Neorealism” (July, 29, 2009), on: http://www.e-ir.info/2009/07/23/comparing-and-contrasting-classical-realism-and-neo-realism/

[112] Op. Cit.

المحلية ينطبق على السياسة الدولية حيث توفر نفس القوّة والمتمثلة أساسا في القوّة والقدرة والمقدرة العسكرية العملة الأساسية في العلاقات الدولية.[113]

في هذا الصدد، يفسّر **كار** أنّ المنطق الأساسي يكمن في الأهمية القصوى للوسيلة العسكرية أين يكون الخيار الأخير **(Ultima Ratio)** للقوّة في العلاقات الدولية هو الحرب...هي الحرب التي تتربص خلف كواليس السياسة الدولية كما تتربص الثورة خلف كواليس السياسة الوطنية المحلية. كما تمارس عملية توزيع القوّة تأثيرا حاسما على الدول لأنّ السياسة الخارجية للدولة لا تقتصر فقط على أهدافها وإنّما على قدراتها العسكرية، أو بعبارة أدق، على حجم قدراتها العسكرية مقارنة بالدول الأخرى.

يرى **جوزيف ناي**، رغم عدم اعتباره من المدرسة الواقعية، أنّ القوّة العسكرية كانت هي المعيار الرئيسي مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. أمّا اليوم يوجد توزيع مختلف تماما للقوّة على المستوى العسكري، المستوى الاقتصادي والمستوى عبر القومي.

على المستوى العسكري، فالولايات المتحدة الأمريكية، نظريا، هي القوّة العسكرية الوحيدة القادرة على الوصول لأي نقطة في العالم بحكم قدرات الانتشار التكتيكي والاستراتيجي. إلاّ أنّ عودة روسيا الفيدرالية إلى مسرح الأحداث الدولي بالخصوص في سوريا ضف إلى ذلك نمو قدرات الصين العسكرية وأنشطتها التوسعية في بحر الصين الجنوبي، يجعل من الولايات المتحدة اعادة حساباتها الجيوستراتيجية والسياسية في اطار العلاقات الدولية المتحوّلة.

على المستوى الاقتصادي، أصبح العالم عالما متعدد الأقطاب منذ حوالي عشرين سنة، بمعنى منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي وبروز التنين العملاق الصيني وانضمامه إلى

[113] Daniel H.Nexon, "The Struggle for Power in Early Modern Europe: Religious Conflict, Dynastic Empires, International Change" (USA: Princeton University, Princeton Studies in International History and Politics, 2009), p.29.

القوى الاقتصادية الكبرى دون نسيان بروز التجمعات الاقتصادية التي تهدد بشكل مباشر وغير مباشر المصالح الأمريكية في العالم. نذكر على سبيل المثال: مجموعة **البريكس** التي تضم كلّ من روسيا، الصين، برازيل، الهند وجنوب افريقيا أو الاتحاد الأوراسي، حلم الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** الذي يحاول اعادة بناء روسيا قوّية على أنقاض الاتحاد السوفييتي.

أمّا على المستوى عبر القومي، يرى **جوزيف ناي** أنّ كلّ الظواهر والتفاعلات العابرة للحدود والخارجة عن سيطرة الدول كالتغير المناخي، الارهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية والجريمة المرتبطة...إلخ.

فهذه المستويات الثلاثة، تعبر على غياب مسار واحد لانتشار القوّة في القرن الواحد وعشرين والأمر الذي يؤكد صحة الكلام هو التحوّلين الكبيرين للقوّة. الأوّل متعلق بالدول المتمثل في انتقال القوّة من الغرب إلى الشرق، بمعنى أنّ القارة الآسيوية تعود لتسيطر على الانتاج العالمي مع احتفاظها بالنسبة الكبرى من الكثافة السكانية بينما كانت نفس القارة بنفس القوّة في 1800 حيث مانت تضم أكثر من نصف سكان العالم وأكثر من 50% ممّا ينتجه العالم آنذاك. لكن انخفضت هذه النسبة ب20% في 1900 بسبب الثورة الصناعية التي انطلقت في أوروبا وأمريكا. اذن، يعبّر هذا التحوّل عن التحوّل العام للقوّة.

أمّا التحوّل الثاني، هو انتقال مركز القوّة من الحكومات الرسمية إلى فواعل غير رسمية الذي يحدث بسبب التسارع الرهيب لتكنولوجيات الاتّصال ممّا يجعل حواجز الدخول من أجل أن تلعب دورا محوريا في السياسة الدولية شبه منعدمة. كما أصبح بمقدور أي شخص التواصل مع العالم بأقل تكلفة. وانتشار القوّة بهذا الشكل سيمكّن فواعل غير رسمية القيام بأدوار لم يكن بمقدورها الحصول عليها من قبل.

اذن، هذا التحولين، انتقال وانتشار القوّة يحدثان في آن واحد الأمر الذي يقتضي على الفواعل الرسمية التعامل معها في وقت واحد.

2. تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، الفواعل الأساسية على الإطلاق في الساحة الدولية؛

3. تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة، أي أن دول في تصادم دائم ككرات البلياردو.

4. تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة. ويعتبر الأمن الشغل الشاغل لدى الدول إلى جانب الاستراتيجية وينتميان هذا العاملان إلى ميدان السياسة العليا (High Politics)، أمّا عاملا السياسة والاقتصاد ينتميان بدورهما إلى ميدان السياسة الدنيا (Low Politics)؛

5.الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها؛

6.تعتبر السيادة الوطنية عاملا محوريا في الفكر الواقعي، لدى اكتساب القوّة المطلقة يعمل على ردع أي عدو أو عدوان محتمل يهدد كيان وأسس الدولة. لكن، من مفارقات المدرسة الواقعية، فهي، من جهة، تنادي بحماية الدولة لسيادتها بكلّ ما أتيت من قوّة وقدرة ومقدرة. ومن جهة أخرى، تدافع على حقّ الدولة باستخدام القوّة العسكرية في التدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق وحماية مصالحها أو اذا وجد ما يهدد أمنها[114].

[114] خالد حنفي علي، "ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوّة والدواعي الانسانية"، على: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3498.aspx (في 30.08.2015)

يلخص **الشكل 6** البياني التالي منطق المرتكزات الرئيسية للمدرسة الواقعية الكلاسيكية:

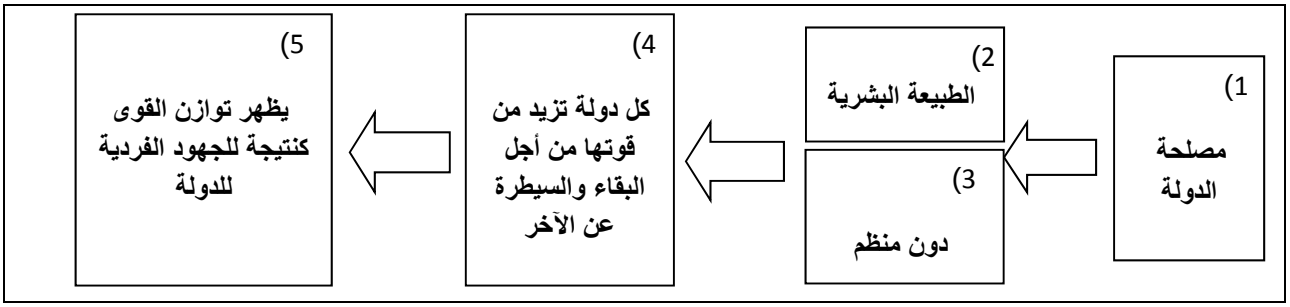

يمكن فهم من خلال مرتكزات المدرسة وهذا الرسم البياني أنّ من بين القضايا الأساسية لدى الواقعية الكلاسيكية أسباب نشوب الحرب وشروط اقرار السلم. كما تعتبر أنّ هيكل النظام الدولي ضروري لشرح الكثير من جوانب العلاقات الدولية. من جانب آخر، ترى الواقعية الكلاسيكية أنّ الفوضى البنيوية الناتجة عن غياب توازن القوى (**Unbalancing Power System**) أو غياب سلطة مركزية لتسوية النزاعات هي السمة الأساسية للنظام الدولي المعاصر وهذا ما يؤدي إلى نشأة **المعضلة الأمنية** (**Security Dilemma**).[115]

على الرغم من وجود متغيّرات أخرى، تمثّل المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني احدى ظواهر فوضوية النظام الدولي. قدّم عالم السياسة الأمريكي **روبرت جيرفيس** تعريفا أكثر منهجية للمعضلة الأمنية وآثارها على العلاقات الدولية حيث يرى أنّ العلاقات الدولية تمثّل قبل كلّ شيء نظام سياسي واجتماعي فريد بمعنى لا توجد سلطة شرعية عليا فوق الوحدات الأساسية (الدول) داخل النظام الدولي، ولا مؤسسات التي تستطيع تطبيق، بصفة منهجية، القانون الدولي. هو الأمر الذي يجعل من الدول أن تضمن

[115] Ole R. HOLSTI, « Theories of International Relations », p.4, on: http://polisci.duke.edu/people/ole-r-holsti?qt-faculty_staff_tabs=2#qt-faculty_staff_tabs (le 02.09.2015)

لنفسها أمنها بنفسها. ومع ذلك، كل ما تكسبه الدولة "أ" من قوّة جراء محاولتها لتعزيز أمنها من جهة، يعتبر كعامل تهديد يقلل من قدرات الدولة "ب" في تعزيز أمنها من جهة أخرى. وهذا ما ينتج المعضلة الأمنية.[116] من بين المظاهر أكثر وضوحا للمعضلة الأمنية: السباق نحو التسلح.

في نظام الدفاع الذاتي تبحث كلّ دولة على حدى عن الأمن وغالبا ما تترك أعداءها الحقيقيين والمحتملين في حالة اللاأمن. بما أنّ كلّ دولة تسعى وراء تحقيق الأمن المطلق، تترك الآخرين في نظام غير آمن وغير مستقر على الاطلاق وهذا ما يمكن أن يوفر حافزا قوّيا لسباق التسلح وأنواع أخرى من التفاعلات المعادية. ونتيجة لذلك، تصبح مسألة القدرات النسبية عاملا حاسما. تشكل جهود التعامل مع هذا العامل الأساسي في النظام الدولي القوّة الدافعة وراء علاقات الوحدات السياسية (الدول) داخل النظام، أمّا تلك التي تفشل على المواجهة تبقى مؤهلة للاندثار.

على عكس المدرسة المثالية والليبرالية العالمية، ترى المدرسة الواقعية الكلاسيكية أنّ النزاع ما هو إلاّ حالة طبيعية أكثر من نتيجة تنسب للظروف التاريخية أو للقادة الأشرار أو للنظم السياسية الاجتماعية المعيبة. كما تركز على الجماعات المتمركزة جغرافيا كفواعل مركزية في النظام الدولي. خلال الفترات التاريخية الأولى، شكلت الامبراطوريات والدول المدينة الكيانات الأولية في العالم ولكن أصبحت الدول السيادية هي الوحدات المهيمنة منذ معاهدة وتفاليا سنة 1648.

يتفق الواقعيون الكلاسيكيون أنّ سلوك الدول هو سلوك عقلاني حيث سترشد بمنطق المصلحة الوطنية والتي تحدد عادة بالاستمرارية، الأمن، القوّة والقدرات النسبية. على الرغم من اختلاف المصالح الوطنية وفقا لظروف معيّنة، تسمح تشابه الدوافع من اعادة

[116] Pascal VENNESSON, « Le Dilemme de la Sécurité : Anciens et Nouveaux Usages » (France : Espace-Temps Editions, Vol.71, N.71-73, 1999), p.49.

صياغة منطق صانعي القرار في سعيهم وراء المصالح الوطنية وتجنب السقوط في المغالطات أو اختيار الاحتمالات الهدامة ما يسميه **هانس مورغانثو** ب"**الفرضية العقلانية**".[117]

كما يمكن تصوّر الدولة على أساس أنّها فاعل وحدوي لأنّ المشاكل الأساسية تعرّف حسب طبيعة النظام الدولي أين تعتبر أفعال الدول، في المقام الأول، هي ردود أفعال لسلوك القوى السياسية الخارجية بدلا من القوى السياسية المحلية. فحسب **ستيفن كراسنير** يمكن للدولة، على سبيل المثال، التعامل معها على أساس أنّها فاعل مستقل يسعى وراء تحقيق الأهداف المرتبطة بتعظيم القوّة وتعزيز المصلحة العامّة للمجتمع.

[117] Ole R.HOLSTI, Op. Cit. p.5.

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الكلاسيكية للتدخلات العسكرية الأجنبية

يعتبر التدخل العسكري الأجنبي، على غرار الضغوط الدبلوماسية والمفاوضات وحتّى الحرب، وسيلة من احدى وسائل السياسة الخارجية للدول. فمنذ قيام الامبراطوريات والدول إلى يومنا هذا، ارتأت بعض الدول أنّه من المفيد التدخل في شؤون الدول الأخرى باسم مصالحهم العليا وحتّى ضدّ ارادة الدول[118] في اطار ميثاق الأمم المتحدة. بعبارة أخرى، رغم اعتماد الأمم المتحدة الاعلان الذي ينص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على استقلالها وسيادتها وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص:

"لا يحق لأي دولة التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى..."[119]، كما "لا يجوز لأي دولة تنظيم، مساعدة، اثارة، تمويل، تحريض أو تتسامح مع الأنشطة التخريبية أو الارهابية أو المسلحة بهدف الاطاحة أو التدخل في حرب أهلية لدولة أخرى". إلاّ أنّ العالم لا يزال يشهد انتهاكات من طرف بعض الدول للقواعد المنصوص عليها في الاعلان الأممي على نفس الوتيرة أو أكثر ممّا كان علية بالماضي. اذا، فمهما كانت الالتزامات القانونية التي تسمح أو لا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهي تخدم أغراض جيوسياسية وسياسية لدول معيّنة. فالجانب الأوّل على تشويه تدخل الجانب الثاني ويسمح

[118] Hans J. MORGENTHAU, "To intervene or not to intervene", (USA: Foreign Affairs, April, 1967), p.1.

[119] ميثاق الأمم المتحدة، " إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول "، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، سبتمبر، 1981. قرأ يوم 01.05.2017 على:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOCONSULTÉTION/GEN/NR0/402/39/IMG/NR040239.pdf?OpenElement

بتبرير تدخله. بالتالي، يعتبر مبدأ عدم التدخل مبدأ تمت صياغته في بداية القرن التاسع عشر لحماية الدول القومية الجديدة من تدخلات الأنظمة الملكية التقليدية في أوروبا.

مهما طال أو قصر الحديث على طبيعة وجدوى التدخلات العسكرية الأجنبية إلاّ أنّها لا زالت جزء من سياسات الدول الخارجية لإظهار مدى قوّة وقدرات الدول على اثبات ذاتها وقدرتها على البقاء كقوى في النظام الدولي. كما أنّ هناك بعض الدول تحاول مسايرة هذه القوى من أجل تجنب اختفاءها من مسرح السياسة الدولية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مسايرة بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية عندما تدخلت في بعض مناطق العالم كالتدخل في أفغانستان والعراق. رغم اعتبار الحديث عن نظرية المسايرة هو من شأن الاتجاه الواقعي الجديد (البنيوي) إلاّ أنّ ارتأينا ذكره في هذا المقام.

يقول **مورغانثو** في كتابه "**السياسة بين الأمم**" أنّ السياسة الخارجية لدولة ما هي إلاّ نتيجة لتقديرات علاقات القوّة الموجودة ما بين الأمم...والتطوّر المحتمل لقوّة هذه الأمم. لو ذلك، القوّة المقدرة من طرف الدول الأخرى هي العملة الأساسية للتأثير في السياسة الدولية. هناك طريقتين عند الدول لإقناع الدول الأخرى على أنّها غنية بعملة التأثير في السياسة الدولية. تكمن الطريقة الأولى في اظهار الدولة لقدراتها العسكرية واستعدادها لاستخدام تلك القدرات، وهو الأمر الذي لاحظه مورغانثو أي منذ أن أصبحت القدرات العسكرية المقياس الواضح في تحديد قوّة الدولة، يسمح اظهارها بالتأثير وزرع الشكّ في نفوس القوى الأخرى. أمّا الطريقة الثانية تكمن في اثبات الدول وقدرتها في التأثير على الدول القوية الأخرى لأنّها توفر دليل آخر على قوّة دولة ما.

ففي الحالة البريطانية، إذا ما اعتقدت الدول الأخرى أنّ بريطانيا تتمتع بالقدرة الكافية في التأثير على الولايات المتحدة، الدولة الأقوى في النظام، فهذا يضخم صورة القوّة البريطانية. أمّا في حال ما فشلت، سوف تبدو أقل تأثيرا، وبالتالي تنعكس الآية

وتظهر في وضعية القوّة الفاشلة في التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي في السياسة الدولية.

هناك أسباب للاعتقاد أنّ دولا في نفس الموقف كبريطانيا سيكون مفيدا لها بشكل خاص لعرض قدراتها العسكرية أو التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية. أولا، تشهد بريطانيا انخفاضا في القوّة النسبية وفوائد اظهار القوّة العسكرية قد يكون له أهمية معتبرة لهذه الدولة.[120] ثانيا، منذ انتهاء الحرب الباردة، وجدت بريطانيا نفسها في حالة أمنية مستقرة غير عادية بقدرات عسكرية نووية رادعة لكن بدون تهديد عسكري تقليدي. وتنص شروط الأمن على الدول السلوك اللازم في عرض القوة العسكرية كما يمكن أن يؤثر هذا السلوك على قرارات الدول الأخرى في تصوراتها لتراجع القوّة البريطانية. اذا، ينبغي على الدول أن تكون تصوراتها عالية من عدم عرض بريطانيا لقدراتها العسكرية عندما لا يكون لها الدليل القاطع من تراجع القوّة البريطانية لأنّه لا يمكن أن نقيس في هذه الحالة القدرات النسبية والحقيقية للدولة والاستعداد لاستخدامها إلاّ من خلال استعمال القدرات العسكرية المتوفرة.

في نفس الاطار، يذكر **ريتشارد ليتل** مثالين من قراءات **ثوسيديدس** و**مورغانثو** حيث يرى أنّ التدخلات العسكرية الأجنبية تخضع لنظرية المدّ والجزر أين يركز المدّ على دوافع الفاعل المتدخل بينما يشير الجزر إلى استجابة الفواعل الأساسية والناشطة في الدولة المستهدفة.[121] فالقوّة المعبر عنها في عملية المدّ أو الجزر يمكن أن تنقسم هي الأخرى بما يتوافق شكل التدخل العسكري أي في اطار التدخل العسكري الأحادي أو المتعدد الأطراف.

---

[120] Mark S.BELL, « THE BENEFITS OF DEMONSTRATING MILITARY POWER: EXPLAINING BRITISH POST-COLD WARMILITARY INTERVENTIONS» (Massachusetts: MIT-Political Science, Paper N°.2013-7, 2013), p.6-7.

[121] Richard CONNAUGHTON, "Military Interventions in the 1990's: A New Logic of War" (USA: New York's Routledge Edition, 2002), p.2.

نذكر مثالين من بين عدّة أمثلة من أجل تقريب الصورة أكثر لفهم هذه الحالة. حاولت روسيا، من جهة، التدخل في اسبانيا في 1820 وتدخلت فعلا بالمجر في 1848 بهدف التصدي وقمع الثورات الليبرالية التي كان هدفها اسقاط الأنظمة الملكية التعسفية والموالية لروسيا القيصرية. سارعت بريطانيا العظمى آنذاك بالتنديد وعارضت التدخلات الروسية في أوروبا لأنّها كانت ترى في توسع وتزايد القوّة الروسية في أوروبا تهديدا لمصالحها الوطنية. من جهة أخرى، تدخلت بريطانيا العظمى في اليونان باسم القومية وفي البرتغال باسم الحفاظ على الوضع القائم فيها لأنّ مصالحها اقتضت ذلك.

كما شهدت العلاقات الدولية نفس الحالة بعد الحرب العالمية الثانية وتبيّن أنّ التدخلات العسكرية ما هي إلاّ تقليد مستمر وقائم منذ قيام الوحدات السياسية على مختلف أشكالها (عشائر، قبائل، دويلات، امبراطوريات وممالك) إلى يومنا هذا لعرض القدرات العسكرية كما ليس هناك أي تغيير في العقيدة المعاصرة التي تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو في اللجوء الفعلي للتدخل باسم المصالح الخاصّة للدول.

وتعتبر التدخلات العسكرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية في كوبا في ستينيات القرن العشرين والاتحاد السوفييتي في المجر 1956 وفي أفغانستان 1979-1989 وما تقوم به كلّ من فرنسا في افريقيا والشرق الأوسط (**عملية Chammal**)[122]، بريطانيا وروسيا، السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة بالتدخل في المسرح السوري واليمني (**عملية عاصفة الحزم**) منذ مارس 2015 ضدّ الحوثيين[123] ما هو إلاّ استمرار لنفس

[122] Bénédicte CHERON, « Opération CHAMMAL : l'envers du décor de ces opérations aériennes discrètes », sur : http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2015/09/15/31002-20150915ARTFIG00121-operation-chammal-l-envers-du-decor-de-ces-operations-aeriennes-discretes.php (le 15/10/2015)

[123] بي بي سي، " اليمن: هل تحقق عملية "عاصفة الحزم" اهدافها؟ "، على:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/03/150325_comments_yemen_houthis (في 2015/10/15)

سلوك القوتين الروسية والبريطانية في القرن التاسع عشر. اذا، فالسلوك نفسه ولكن في بيئة دولية مختلفة (عوامل) ومع فواعل مختلفة، بمعنى أنّ طبيعة التهديدات والتحديات لم تبقى نفس التي كانت وإنّما انتقلت من مستوى إلى مستوى آخر أكثر تعقيدا وتداخلا بحكم التحوّل الذي طرأ على المنظومة الدولية بفعل العولمة وذلك على جميع المستويات.

الفرضية العقلانية الواقعية للتدخلات العسكرية:

فالواقعية الكلاسيكية ترى أنّ التدخلات العسكرية الأجنبية تخضع للفرضية العقلانية وذلك تجنبا للاحتمالات الهدامة غير المجدية والعواقب الوخيمة. فاذا ما أخذنا مثال التدخل الأمريكي في العراق 2003، لا يمكن أن نجزم على انطباع **هانس مورغانثو** وتنبؤاته فيما يخص هذا التدخل. لكن ما هو مؤكد، أنّ رائد الواقعية الكلاسيكية لم يكن موافق على التدخل الأمريكي في الفيتنام وعارضه وحذّر صناع القرار من عواقب هذا التدخل في أواخر الخمسينيات. كما عارض جلّ الواقعيين الأمريكيين، باستثناء **هنري كيسنجر**، الحملة العسكرية الأمريكية في الفيتنام. نفس الأمر حدث اثر التدخل الأمريكي–البريطاني في العراق حيث عارض كلّ الواقعيين هذا التدخل إلاّ **كيسنجر**. كما اتضح أنّ مؤيدي التدخل أصبحوا معارضين للتدخل لأنّهم استنتجوا بكلّ بساطة أنّ بلدهم عالق بشكل كبير وخطير في حرب لا نهاية لها في مسرح تتضارب فيه مصالح دول وطوائف وجماعات مختلفة وعديدة.

لا يمكن الجزم عن رأي **مورغانثو** من حرب العراق ولكن كون الحالتين متشابهتين لدرجة معتبرة وبما أنّ عارض التدخل الأول، فمن المرجح أن يكون قد عارض تدخل أمريكا في العراق.

أمّا الخلاف السائد حول ما اذا كان على الولايات المتحدة التدخل في العراق أم لا، كان بين النظرية الواقعية وتيار المحافظين الجدد حيث شكلت أفكار الأخير البنية التحتية

لعقيدة **جورج والكر بوش**. لكن، من أجل فهم موقف الواقعيين من الضروري عرض أفكار المحافظين الجدد.

يحمل تيار المحافظين الجدد في جوهره أفكار **المذهب الويلسوني** بحذافيرها وأفكار هذا التيار لها جانب من الأفكار المثالية وجانب من القوّة العسكرية. فهُمْ يعتقدون أنّ لدى الولايات المتحدة قوّة عسكرية مادية وانسانية مطلقة كما يعتقدون أن لم ولن تكون دولة على وجه الأرض تمتلك نفس القوة العسكرية كالتي تمتلكها الولايات المتحدة اليوم. والأهم من ذلك، يعتقدون أنّ الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تستخدم قوّتها لإعادة رسم معالم العالم ليتناسب مع مصالحها الوطنية. باختصار، إنهم يؤمنون ب"دبلوماسية العصا الغليظة" حيث يتم تفضيل القوّة العسكرية على الدبلوماسية. ونجد هذه السياسة الخارجية أساسا عند حزب الجمهوريين المعاكسة لسياسة الديمقراطيين التي يميل أكثر إلى القوّة الناعمة والذكية.

بالتّالي، هذا الإيمان بجدوى القوّة العسكرية يفسّر سلوك **إدارة بوش** الميال لصالح العمليات العسكرية الأحادية على العمليات متعددة الأطراف. إذا كانت الولايات المتحدة تركّز على الدبلوماسية أكثر من القوّة العسكرية، فلا يمكنها العمل بمفردها في غالب الأحيان، لأنّ الدبلوماسية من حيث التعريف هي عملية متعددة الأطراف. ولكن، إذا كانت الدولة لديها قوّة عسكرية كبيرة، ويمكن أن تعتمد بشكل كبير على قدرتها في القيام بالأعمال التجارية في النظام الدولي، فإنّها غالبا ما لا تحتاج إلى حلفاء. بدلا من ذلك، يمكن أن تعتمد بشكل شبه كامل على قوّتها العسكرية لتحقيق أهدافها. بعبارة أخرى، يمكن أن تتصرف من جانب واحد، على غرار ما قامت به إدارة بوش أثناء فترة الرئاسة الأولى.

سابقا، تم انتهاج نفس السلوك من قبل الامبراطورية البريطانية في فترة تفوقها الاستراتيجي البحري حيث كانت تعتمد على قوّتها العسكرية في شقّ الطرُقات التجارية في

اطار **شركة الهند الشرقية** والتي برهنت تفوقها على الامبراطوريات الهولندية، الفرنسية والبرتغالية.

نظرية توازن القوى والمسايرة: Balancing and Bandwagoning

إنّ الآلية التي تمكننا من خلالها في فهم لما كان المحافظين الجدد يفكرون بأنّ القوّة العسكرية هي الوسيلة المميّزة والفعّالة لتسيير العالم، تكمن في إيمانهم بأنّ السياسة الدولية تعمل بحسب **نظرية المسايرة (Bandwagoning)** المبنية والمنبثقة عن نظرية الدومينو. وهذه النظرية كانت العامل الحاسم في الدفع بالولايات المتحدة للتدخل عسكريا في الفيتنام. وتفترض هذه النظرية إذا ما سقطت الفيتنام في فكّ الشيوعية سوف تسقط بعدها كلّ دول جنوب شرق آسيا ودول أخرى في النظام الدولي وتصبح تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي تاركة الولايات المتحدة ضعيفة ووحيدة.

فالمحافظون الجدد يؤمنون بأنّه إذا كانت الدولة قوية، على شاكلة الولايات المتحدة، مستعدة على التهديد أو الهجوم على أعدائها، فبالتأكيد أنّ جلّ دول النظام الدولي – الأصدقاء والأعداء على السواء– سيفهمون بسرعة أنّها تعني ما تقول، وأنّ في حالة المواجهة سوف يكلفهم ذلك ثمنا باهظا.

بيت القصيد هنا، هو أنّ باقي دول العالم ستهاب الولايات المتحدة، ما يؤدي بها أو في من يفكر في تحديها أو تهديدها أو المساس بمصالحها إلى الاستسلام والانضمام إلى الاستراتيجية الأمريكية. هكذا أرادت الولايات المتحدة التصرف مع ايران وكوريا الشمالية قبل التدخل العسكري في العراق حيث كانت ترى ادارة البيت الأبيض المكوّنة من أعضاء المحافظين الجدد أنّ عندما يتم تصنيف كلا الدولتين في خانة محور الشرّ إلى جانب العراق، سينتهجان سلوكا مغايرا تماما على سلوك العراق ويفهما اذا ما سقطت العراق سيكونان الرقم الثاني والثالث على قائمة الدول المستهدفة. وبالتّالي، ولتجنب نفس مصير

العراق سيستسلمان وسينتهجان سياسة تعاونية مع الولايات المتحدة بدلا من السقوط والاعتزال أكثر.

أمّا الواقعيين كانوا يقولون للمحافظين الجدد أنّه اذا ما تمّ تصنيف ايران وكوريا الشمالية ضمن "محور الشرّ" إلى جانب العراق سيدفع هذا التصنيف بكلا الدولتين إلى التسلح أكثر ومضاعفة جهودهم في اكتساب التكنولوجية والأسلحة النووية لأنّ الواقعيين لا يعتقدون أنّ النظام الدولي يُسيَّر وفق نظرية المسايرة وإنّما يميلون إلى الاعتقاد بأنّه مبني على منطق التوازن الاستراتيجي للقوى وهذا ما حدث تماما حيث عملت ايران على اقتناء من روسيا أنظمة دفاعية وهجومية جديدة من بينها الصواريخ الباليستية كما لجأت إلى تطوير الصناعة المحلية لمواجهة أي تهديد محتمل من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها حتى كوريا الشمالية التي زادت في وتيرة اختبار الصواريخ الباليستية والقادرة على حمل رؤوس نووية بل سعت إلى تجريب القنابل النووية على أراضيها الأمر الذي أثار ذعر دول الجوار المعادية وقلق الصين الحليفة من تلك التجارب الخطيرة . وعلى هذا الأساس، عندما تحاول الدولة المتدخلة الاعتداء أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستهدفة، عادة ما لا تستسلم الأخيرة لأمر الواقع وتبحث عن وسائل مختلفة بديلة للدفاع عن نفسها التي من شأنها تؤدي إلى توازن القوّة ضدّ الدولة المتدخلة. وإن لم يتم تهديدها مباشرة، ستعمل الدولة المستهدفة على تهديد مصالح وحلفاء الدولة المتدخلة في المنطقة المعيّنة. فالواقعيون الكلاسيكيون يعتقدون أنّ نظرية الدومينو التي بنيت على أساسها نظرية المسايرة ليس لها أي أساس كون اعتقاد الواقعيين أنّ النظام الدولي مبني على توازن القوى وليس على تأثير الدومينو أو المسايرة، كما أنّ سقوط الفيتنام في الشيوعية لا يؤدي بشكل حتمي إلى سقوط دول جنوب شرق آسيا أو أي دول أخرى.

واستنتاجا لما سبق، لا يتوقع الواقعيون أنّ ترد إيران وكوريا الشمالية على التدخل في العراق بالتخلي عن برنامجها النووي، ولكن سوف تعمل بجد، أكثر من أي وقت

مضى، للحصول على عامل الردع النووي من أجل تحصين وحماية أنظمتها من القوّة الأميركية. وبطبيعة الحال، هذا هو بالضبط ما حدث خلال الأعوام الماضية، وليس هناك أي دليل على أنّ الدول المصنفة ضمن قائمة محور الشرّ أنّها استسلمت لتهديدات ادارة بوش ببساطة، ونحن نعيش في عالم يسوده التوازن. بل ما حدث في السنوات التي تلت التدخل العسكري بالعراق كانت نتيجة عكسية لما توقعه المحافظون الجدد، فالنتيجة كانت الزيادة النسبية في كميات تخصيب اليورانيوم والحيازة على تكنولوجية اطلاق الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى من قبل إيران وكوريا الشمالية. فإيران دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية وبالدول الأوروبية إلى المفاوضات التي توجت بانفراج الأزمة بين ايران والغرب واعادة فتح باب الاستثمارات الغربية بإيران. أمّا فيما يخص الشأن الكوري الشمالي، فواصلت في تطوير ومحاولات اطلاق الصواريخ حيث أجرت ثالث وآخر تجربة نووية في 2013.[124]

نبيّن في **الجدول 2** التالي متى تنتهج الدول سياسة التوازن وفي أي حالة تنتهج سياسة المسايرة من أجل التصدي لأي تهديد ومن أجل حماية مصالحها[125]:

[124] http://www.lemonde.fr/asie-pacifique/article/2013/02/12/pyongyang-procede-a-un-nouvel-essai-nucleaire_1830597_3216.html (16.10.2015)

[125] Stephen M. WALT, "Alliances: Balancing and Bandwagoning", on: http://www.ou.edu/uschina/texts/WaltAlliances.pdf (17.10.2015)

فرضيات التوازن Balancing	فرضيات المسايرة Bandwagoning
تتحالف الدول التي تواجه تهديد خارجي مع جول أخرى لمواجهة التهديد الخارجي.	تتحالف الدول التي تواجه تهديد خارجي مع القوّة أكثر تهديدا.
كلّما زادت قوّة الدولة المهدِدة، كلّما زاد ميل الدول الأخرى للمحاذاة ضدّها.	كلّما زادت قوّة الدولة المهدِدة، كلّما زاد ميل الدول للتحالف معها.
كلّما كانت الدولة الأقرب قوّية، كلّما زاد ميل الدول المجاورة للمحاذاة ضدّها. لذلك، نجد الدول المجاورة أقل احتمالا من التحالف مع الدولة القوّية من الدول المفصولة عنها، على الأقل، من قبل قوّة واحدة.	كلّما كانت الدولة الأقرب قوّية، كلّما زاد ميل الدول المجاورة للتحالف معها.
كلّما كانت للدولة قدرات هجومية، كلّما مالت الدول الأخرى للمحاذاة ضدّها. من المرجح أن تشكل الدول الأخرى تحالفات دفاعية لمواجهة الدولة التي تتمتع بقدرات عسكرية هجومية.	كلّما كانت للدولة قدرات هجومية، كلّما مالت الدول الأخرى للتحالف معها.
كلّما كان ادراك الدولة بالنوايا العدوانية، كلّما مالت الدول الأخرى أكثر للمحاذاة ضدّ تلك الدولة.	كلّما كان ادراك الدولة بالنوايا العدوانية، قلّما مالت الدول الأخرى أكثر للمحاذاة ضدّ تلك الدولة.
تختفي التحالفات التي انعقدت في أيّام الحرب عندما يهزم العدوّ.	تنتهي التحالفات التي تشكلت لمواجهة التهديد عندما يصبح التهديد أكثر خطورة.

من جهة أخرى، تعتقد الواقعية بأنّ الوطنية هي أقوى ايديولوجية سياسية على وجه الأرض وليس الديمقراطية إلاّ أنّ المحافظين الجدد يتجاهلون الوطنية في خطاباتهم ويركزون على الديمقراطية بشكل مستمر وقاطع لأنّهم يعتقدون أنّها العامل الفعّال والخيار الأمثل الذي يسهل لهم عملية التدخل في شؤون الدول ونشر ديمقراطيتهم. فالوطنية غالبا ما تكون مكلّفة جدّا للمتدخل أو الغزاة؛ جسديا وماديا، ومحاولتهم اعادة رسم الخريطة السياسية والمجتمعية أينما يحلّون خاصّة في شمال افريقيا، في الشرق الأوسط وفي شرق آسيا. يكمن سبب التكلفة الغالية في وعي شعوب المناطق المذكورة بفكرة تقرير المصير والذي هو جوهر الوطنية كما لا يحبذون تدخل الأجانب كالأوروبيين والأمريكيين في شؤونها. إنّ قوّة وروح الوطنية لدى الشعوب تفسر جزء كبير من سبب اندثار الامبراطوريات الأوروبية العظمى –البريطانية، الفرنسية، الهولندية، البرتغالية، النمساوية المجرية، الروسية والعثمانية.

المبحث الثاني: الواقعية البنيوية والتدخلات العسكرية

تطرقنا في المبحث السابق إلى الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للتدخلات العسكرية الأجنبية خارج الحدود السيادية للدولة. كما أشرنا أنّ كتاب **هانس مورغانثو** بعنوان "**السياسة ما بين الأمم**" الذي صدر سنة 1948، كان بمثابة انجيل المدرسة الواقعية. إلاّ أنّ ظهور مفكرين آخرين ينتمون للفكر الواقعي ولكن لهم توجه خاص في التعاطي مع مخرجات النظام الدولي وشاهدوا أنّ الواقعية الكلاسيكية فشلت في تفسير إلى ما آلت اليه العلاقات الدولية.

لكن، كباقي النظريات، حاولت الواقعية التأقلم مع الحاضر مستعينة بالماضي من أجل التنبؤ بمستقبل أفضل مما كان عليه الماضي وما هو عليه الحاضر.

المطلب الأول: نشأة ومحاور المدرسة الواقعية الجديدة

ينطلق الواقعيون، عموما، من ملاحظة الواقع بهدف صياغة نظريات عامّة إلاّ أنّ **كينيث والتز** (1924–2013) رفض هذه الأبستمولوجيا النوعية التي تسعى إلى صياغة المعرفة على أساس الملاحظة فقط (**Inductivism**)[126] ويجب أن تكون ذات مضمون كوبرنيكي، لأنّ هذا الأمر يعرض النظرية الواقعية لكي تكون مجرد سيكولوجية العلاقات الدولية أكثر من أن تكون نظرية حقيقية. كما حاول **والتز** ادخال أساليب علمية حقيقية

[126] Iver B. NEUMANN & Ole WAEVER, "The Future of International Relations: Masters in the Making?", (London: Taylor & Francis e-Library, 2005) p.76.

لدراسة العلاقات الدولية على أساس علم قائم وذلك بهدف تخطي التجريبية المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف ب**Atomistic Empiricism** .[127]

سميت بالواقعية "البنيوية" لأنّ الواقعيون البنيويون يعتبرون أنّ بنية النظام هي وحدة التحليل الأساسية ويعني بها **والتز** الفوضى السائدة في السياسة الدولية والتي قد تكون هي السبب في اندلاع الحروب. يقول **دونياسي:**

"يمكن للفوضى أن تهزم كلّ شيء حتّى أفضل نوايانا ".

في سنة 1976، أصدر المفكر **كينيث والتز** كتاب يحمل عنوان "**نظرية السياسة الدولية**" ويعتبر محاولة منه لإعادة مفهمة أطروحات **مورغانثو** وبالتالي كتوجه جديد داخل المدرسة الواقعية. صدور هذا الكتاب كان بمثابة المؤشر الذي أعطى اشارة الانطلاقة لتأسيس توجه جديد داخل البيت الواقعي لتحليل العلاقات الدولية. يتبنى **والتز** مقاربة جديدة لفهم السياسة الدولية من أجل فهم جذور الحرب بطريقة أكثر صرامة. علاوة على ذلك، سمحت له هذه المقاربة باسترخاء، نوعا ما، افتراض ما قبل العلمية (**Pre-Scientific**) حول الطبيعة البشرية التي كانت تشكل الأساس المنهجي والفكري لدى **مورغانثو.**

لا تؤمن الواقعية الجديدة بالطبيعة البشرية كمتغير أساسي للدور البارز للقوة في العلاقات الدولية وإنّما يميلون في تفسير سلوك الدول عن طريق مركزية علاقات القوّة في هيكلية النظام الدولي. رغم المواقف المتناقضة للمدرستين، إلاّ أنّهم يتفقون على أنّ القوّة وتوزيع القوّة هي المتغير الأساسي لفهم وشرح سلوك الدول ويتفقون على أنّ أفضل طريقة لإدارة النزاعات في النظام الدولي قد تكون من خلا توازن القوى عن طريق القوّة. واضافة

[127] Alexander WHYTE, "Neorealism and neoliberal institutionalism: born of the same approach?", on : http://www.e-ir.info/2012/06/11/neorealism-and-neoliberal-institutionalism-born-of-the-same-approach/ (21.10.2015)

لذلك، جلّ نظريات توازن القوى تفترض أنّ أفضل طريقة لمنع الحروب هي الاستعداد لها.[128] اذا يجب على الدول التأهب والاستعداد للتهديد بالقدرات أو استخدامها من أجل الحدّ أو التقليل من احتمال استخدام الدول لتلك القوّة ضدّها (**Si vis pacem, para bellum**).

في هذا الصدد، انتقد **والتز** المقاربة الكلاسيكية من خلال ثلاثة اعتبارات:

1. طرح **مورغانثو** حول الطبيعة البشرية هو افتراض لا يمكن التحقق منه تجريبيا لأنّ لا يمكن التعرف على الطبيعة الحقيقية للإنسان التي تتأثر بالعوامل الانسانية والمادية لمحيطه هي الأخرى غير مستقرة كونها مرتبطة بعوامل أخرى. وهذا بدوره يجعل من المستحيل عملية تقييم صحة الأطروحة؛

2. يعتبر الادراك الجوهري للطبيعة البشرية عند **مورغانثو** إشكالية في حدّ ذاته وذلك، لأنّ لا يمكن للثابت أن يفسّر المتغيّر. فاذا كانت الطبيعة البشرية سببا في اندلاع الحرب العالمية الأولى التي راح ضحيتها حوالي أربعين مليون شخص بين قتيل وجريح[129]، فهي نفس الطبيعة البشرية التي كانت سبب السلم في 1910؛

3. يرى والتز أنّ أطروحات **مورغانثو** تتميّز بالاختزالية وهذا راجع لمحاولة الأخير على تفسير الكلّ بالأجزاء. يطرح والتز السؤال التالي: لماذا تتكرر أنماط السياسية الدولية باستمرار بالرغم من التغيّر المستمر لعوامل وفواعل الأنماط السياسية.

أظهر **والتز**، أنّ أهمية الهيكل تكمن في أنّ الجهات الفاعلة المختلفة التجاور والائتلاف تتصرف بشكل مختلف وتعطي نتائج مختلفة اثر التفاعل. ويرجع ذلك إلى أنّ

[128] Robert H.DORFF, "Some basic concepts and approaches to the study of International Politics", (USA: U.S Army War College, February, 2001), pp.42-44.

[129] http://www.centre-robert-schuman.org/userfiles/files/REPERES%20–%20module%201-1-1%20-%20explanatory%20notes%20–%20World%20War%20I%20casualties%20–%20EN.pdf

الهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيدة على الفاعلين. وسواء أكان الهيكل نظاما سوقيا أم سياسيا، فإنّه يؤثر على السلوك بمكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أخرى. ومن خلال التنظيم الاجتماعي للفاعلين والتنافس فيما بينهم، توجه الهياكل سلوك الفاعلين في النظام. لذا فإن الهيكل يؤثر على نتيجة السلوك بصرف النظر عن نيات الفاعلين أنفسهم ودوافعهم.[130]

وهذا يعني أنّ **والتز** أضاف بعدا جديدا في التحليل الواقعي من خلال التركيز على بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية. فيرى **والتز** أنّ وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي. أمّا خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم **والتز** نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنّها اختزالية، كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص، وتضع القيود على سلوك الدول.[131]

ويستند **والتز** إلى نظريات الاقتصاد الجزئي، فهو يشبه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغير داخل بنية النظام الدولي (أي تغير وحداته) وتغير بنية النظام الدولي ذاتها. فتغير البنية هو تغير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها. وهكذا فإنّه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تتغيّر بنية الاتّحاد إلاّ مرة واحدة خلال أربعة قرون، وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. إن هذا التحول

---

[130] كاظم هاشم نعمة، "نظرية العلاقات الدولية" (ليبيا: دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس، 1999)، ص.53.

[131] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص.53.

أثر إيجابيا في الاستقرار والسلم الدوليين، لأن نظام القطبية الثنائية يقود اليهما أكثر من نظام تعدد الأقطاب.[132]

سعى **والتز** مستفيدا من نظرية احتكار القلّة إلى إثبات أنّ الاحتكار الثنائي أو الهياكل ثنائية القطب هي الأكثر استقرارا، وأورد كدليل على ذلك متانة المواجهة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعلّل **والتز** أنّ الغموض وسوء الحساب يسببان الحرب، وتكمن ميزة النظام الثنائي القطب في "اعتماد الطرفين على ضبط النفس ووضوح المخاطر واليقين بشأن من يواجهها: هذه هي خصائص سياسة القوى العظمى في العالم ثنائي القطب. وأشار **والتز** إلى أنّ الخطر الملازم للنظام المتعدد الأقطاب هو سوء الحساب: إنّ تسلسل الأحداث الذي أدّى إلى الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 عندما كان هناك خمس دول كبرى، نشأ عن سلسلة من سوء الحسابات التي أدّت إلى فقدان القوى الكبرى السيطرة على أفعال القوى الصغرى التي أصبحت القوى الكبرى شديدة الاعتماد عليها.[133]

من جهة أخرى، أقر **والتز** بأنّ الخطر الملازم للنظام ثنائي القطب هو إفراط إحدى القوتين العظميين في رد الفعل على الأحداث (مثل التدخل الأمريكي في فيتنام، وهي منطقة ليست ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة). واستدل **والتز** على أنّه ليس هناك هيكل يضمن الاستقرار. هناك معضلة واحدة: ما الأسوأ سوء الحساب أم الإفراط في رد الفعل؟ من المرجح أن يسمح سوء الحساب بوقوع سلسلة من الأحداث التي تهدد بحدوث

[132] ريتشارد لينل، ترجمة هاني تابري ، "توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج" (لبنان: دار الكتاب العربي، بيروت،2009) ، ص.197.

[133] أحمد علي سالم، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، (لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية العدد٢٠ ، بيروت ، 2008) ، ص ص.120-121 .

تغيير في توازن وتوصل القوتين إلى الحرب والإفراط في رد الفعل هو الشرّ الأهون لأنّه يكلف المال فحسب وخوض حروب محدودة.[134]

من ناحية أخرى، يقول **والتز** بأنّ الأنظمة الثنائية القطب أكثر استقرارا وأقل تعرضا للتحولات المفاجئة من الهياكل المتعددة الأقطاب. ومن الإسهامات المفيدة جدا في تحليله إلى أن كثيرا من التشكيك بشأن مزايا ثنائية القطب تنشأ عن التفكير في أن النظام يكون ثنائي القطب إذا تشكلت كتلتان داخل عالم متعدد الأقطاب.[135]

وتبعا لذلك، يرى والتز أن هناك ثلاثة مستويات لتحليل ظواهر العلاقات الدولية:

الأول هو مستوى الأفراد صناع القرار، من حيث ماهية الآثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار السياسي واتخاذه. والثاني هو مستوى البناء السياسي المحلي. والثالث مستوى النظام الدولي، وما هو تأثير اختلاف توزيع القدرات بين الدول، ووجودها في عالم فوضوي، وتأثير ذلك في سلوكها الخارجي وطريقة تعاملها مع باقي الوحدات الدولية الأخرى.[136]

محاور المدرسة الواقعية الجديدة:

بنت المدرسة الواقعية الجديدة أفكارها على أنقاض الواقعية الكلاسيكية محاولة استدراك النقائص وتسعى إلى ذلك من خلال طرح أربعة محاور أساسية:

---

[134] روبرت غيلبن، "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، ترجمة سعيد الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009)، ص ص.116-117.

[135] المرجع نفسه.

[136] روبرت غيلبن ، مرجع سبق ذكره، ص.117.

السمة الفوضوية للنظام الدولي:

تعتبر الواقعية الجديدة أنّ الفوضى Anarchy عكس الهيراركية Hierarchy هي السمة الأساسية والمبدأ التنظيمي للنظام الدولي التي تنشأ بسبب غياب سلطة مركزية من شأنها تؤسس وتطبق القوانين لإدارة وتسوية النزاعات التي تعتبر عاملا لا مفر منه في نظام الفرد ونظام الدول القومية. وترى أنّ كلّ الدول تمتلك قدرات عسكرية متفاوتة ولها خيار التهديد بها أو اللجوء اليها فعلا.

وفي هذه الحالة، يجب على الدول أن تكون على يقين بالقدرات العسكرية للدول الأخرى لأنّ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تجعل من الدول الانتقال من مستوى التهديد إلى مستوى التطبيق عن طريق ضرب دولة ما عسكريا أو التدخل عسكريا بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ينشأ هذا السلوك نظام يغلب عليه طابع الشك، الريبة ومن ثم الاحتراس من الآخر. بالتالي، كلما عززت الدولة "أ" من قدراتها العسكرية، قلما شعرت الدولة "ب" أو مجموعة من الدول بالأمن والأمان. وهذا الشعور يؤدي مباشرة إلى خلق بداخل النظام "**المعضلة الأمنية**" وما يبرز أثر هذه المعضلة هو سباق التسلح. فهذه الحالة "لا تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها، طالما انه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية".[137]

القوّة في النظام الدولي:

وفيما يخص تفسير **والتز** والواقعيين الجدد للقوّة، يعتبرون على أنّها أكثر من تراكمية في الموارد العسكرية والقدرة على استخدام هذه القوة في الإكراه والتحكم في الدول الأخرى العضو في النظام الدولي. إذ يرى **والتز** والواقعيون الجدد القوة كمجموعة من القدرات المركبة للدولة. وبالتالي تتمايز الدول في النظام بوساطة قوّتها وليس بوساطة وظيفتها.

[137] Robert JERVIS, « Cooperation Under the Security Dilemma », (New York: Cambridge University Press, World Politics, Vol. 30, No. 2, January, 1978), p.167.

وتعطي القوّة مكانة للدولة أو موقعا في النظام الدولي، الذي بدوره يحدّد سلوك الدولة ودورها في السياسة الدولية. فخلال الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي متموقعتان كقوتين عظميين، بحيث أدّى مثل هذا التموقع إلى تفسير التشابه في سلوكهما. كما يساعد توزيع القوة في تفسير بنية النظام الدولي، ما دامت تبحث عن تحقيق موقعها أو مكانتها في النظام الدولي. إلاّ أنّ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قد قلبا ميزان القوى، وأدّى ذلك إلى زيادة الشك وعدم الاستقرار في النظام الدولي. وعندئذ، يلتقي **والتز** مع الواقعيين التقليديين عندما يقول أن الآلية المركزية للاستقرار في النظام الدولي هي توازن القوى بحيث أن إعادة تجديد والتأكيد على أهمية قوّة الأمم المتحدة وحلف الناتو وتدخلاتهما في الأزمات عبر العالم، يكمن أن يكونا مؤشرا على بحث القوى العظمى الحالية عن الاستقرار في النظام الدولي. في الوقت نفسه، يتحدى **والتز** الليبراليين الجدد المؤسساتيين الذين يعتقدون بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية تأييد القوى العظمى. إدارة عملية العولمة بوساطة بناء المؤسسات الدولية الفعالة فحسب، إنّه يرى أنّ فعاليتها تتوقف على تأييد القوى الكبرى.[138]

فالتصور البنيوي للقوة لدى الواقعيين الجدد هو في غاية الأهمية، فلا يكتفون فقط بالافتراض أنّه يمكن حساب مقدار القوّة لدى أي من الدول، بل يفترض أيضا أن هذا التقدير يتوقف حتما على مقدار القوّة التي تملكها الدول الأخرى في النظام. وهذا يعني أنّه كلّما ازداد عدد الدول في النظام لابد أن يتدنى مستوى القوّة التي تملكها كل دولة. ولا داعي طبعا للافتراض أنّ القوى الكبرى في النظام لديها جميعا مقدار القوّة نفسه، لكن ما يريدون التشديد عليه هو أنّ القوّة التي تملكها أي دولة تتحدد بنيويا على ضوء القوّة التي تملكها الدول الأخرى في النظام.[139] وبالتالي فإنّ مقدار قوّة أي دولة لا يمكن التعبير عنه

[138] أحمد نوري النعيمي، مرجع ساب الذكر، ص46.

[139] أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه.

إلاّ في صورة نسبة مئوية من مقدار القوّة الإجمالي الكائن داخل النظام. وهكذا إذا زادت القوّة لدى دولة ما فإنّ قوّة الدول الأخرى ستنقص بالضرورة بمقدار متناسب. ويتطابق انتقال **والتز** من صياغة مفهوم سلوكي للقوّة إلى مفهوم بنيوي مع التغيير الذي يطرأ على المعنى عند ربط القوّة مجازيا بتوازن القوى. في هذا الصدد، يقارن جون ميرشايمر هذا الحقل مع حقل الاقتصاد السياسي ويرى أنّ ما يعنيه المال بالنسبة للاقتصاد، تعنيه القوّة بالنسبة للعلاقات الدولية. فالقوّة هي أساس وجوهر العلاقات الدولية وعملة سياسية للأطراف الدولية.

يجب أن نفرق بين نوعين من القوّة، القوّة الكامنة والقوّة الفعلية. تعتبر قوّة الدولة الكامنة قائمة على عاملين: حجم سكانها ومستوى رفاهيته حيث يشكل عامل السكان مورد الجيوش المقاتلة. أمّا القوّة الفعلية للدولة تقوم بشكل أساسي على جيشها والقوات العاملة. نستنتج أن الجيش يعد مقياس مركزي في تحديد قوّة الدولة العسكرية بحكم أنّها أداة رئيسية للسيطرة والهيمنة والتحكم.[140]

الواقعية الجديدة الدفاعية والهجومية:

تنقسم الواقعية الجديدة الى تيارين أساسيين، الواقعية الدفاعية من روادها **كينيث والتز**, والواقعية الهجومية أين نجد **جون مرشييمر** من أحد روادها.

أ. الواقعية الدفاعية:

يفترض **والتز** أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة؛ وإنما هي مدفوعة بواسطة السعي الحثيث وراء أهداف الحفاظ على البقاء القومي وتحقيق الأمن في بيئة مليئة بالريبة واحتمالات القابلية الشديدة للعطب. ومن ثم السلوك الدولي في كثير من الأحيان هو نتيجة أو مخرجة لطبيعة البنية الدولية القائمة

[140] John J. MEARSHEIMER, "The Tragedy Of Great Power Politics", (NewYork, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 42 - 43.

التي تتفاعل ضمنها الدول. فبنية النظام الدولي تجبر الدول على النظر بعناية لميزان القوى ومراقبة عمليات التسلح لدى الأطراف الأخرى بسبب خاصية الفوضى التي لا تمنح للدول الضعيفة طوق النجاة ويجب أن تدفع ثمن أي تهاون في مسائل أمنها؛ ومن ثم، تجبر الفوضى الدولية الأطراف الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة، لأن القوة هي أحسن الأدوات المستخدمة في الحفاظ على بقاء الدول وأمنها.[141]

في نفس الوقت يؤكد **كينيث والتز** أنّ النظام الدولي لا يدفع الدول أو لا يوفر المناخ المناسب الذي يجعلها تتصرف بشكل هجومي في العلاقات الدولية من أجل كسب القوّة أو الحصول على المزيد منها، وإنّما تتصرف بشكل دفاعي وحذر. على اعتبار أنّ خاصية الفوضى للنظام الدولي (والتي تعني عدم وجود قوة سلطة فوق الدول تفرض القانون عليها آما هو الحال سائد في النظام المحلي للدولة) تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي والمحافظة على ميزان القوى، وبالتالي الاهتمام الأوّل هو المحافظة على موقعها في النظام الدولي والإبقاء على الوضع القائم مستقرا.[142] يكون ذلك مترافقا مع وجود بواعث حقيقية للدول من أجل الحصول على القوة أآثر من خصومها وأنها تضع استراتيجية جيدة تتحرك على وفقها عندما يكون الوقت مناسبا. وأكد والتز على أنه عندما تتصرف الدول بشكل عدائي، فإن أول ضحية محتملة هو التوازن ضد المعتدي وإعاقة جهوده في الحصول على القوة، وهذا يعني أن توازن القوى سوف يميت الهجوم أو يقلص من فرص حدوثه. آما يجب على الدول أيضا أن لا تعتني بالحصول على كثير من القوة، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها،

[141] حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2012)، ص ص.20-22.

[142] المرجع نفسه.

وبالتالي تجعلها في حالة أسوأ من كبحها عن البحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وهذا بدوره يعكس مفهوم القوة النسبية الذي تركز عليه التحليلات الواقعية. وإحدى المبررات الأساسية للواقعية الدفاعية في تفسير السياسة الخارجية للدول، هي ميل الدول الدائم نحو المحافظة على الوضع القائم، بسبب عدم وجود أسباب عميقة للحرب في نظريته ولا توجد فوائد مهمة تجنى من الحرب؛ وأن الحروب هي نتيجة للريبة والحسابات الخاطئة. بمعنى آخر، إذا أدركت الدول بشكل جيد مصالحها وحساباتها حول الحرب والسلم، فإنها سوف لا تذهب إلى الحرب. تبرر كل هذه الإدراكات بواسطة خاصية العقلانية على افتراض أن الدول هي فواعل عقلانية[143].

التوازن الهجومي–الدفاعي:

إلى جانب الرائد الأساسي في صياغة أطروحات الواقعية الدفاعية، هناك أيضا **روبرت جيلبن وتوماس كريستانسن وجاك سنايدر**، الذين ركزوا الانتباه على المفهوم البنيوي المعروف "بالتوازن الهجومي–الدفاعي **« The Offense–Defense Balance »**.[144] فقد أكدوا على أنّ القوّة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إمّا هجومية أو دفاعية. فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم في تحقيق المكاسب وتقليل التكاليف، عندئذ يكون خيار القيام بالاستيلاء والإخضاع بواسطة القوّة العسكرية هو خيار صعب وأكثر كلفة؛ والنتيجة النهائية هي تدني باعث الدول نحو استخدام القوة العسكرية في الحصول على مزيد من أشكال القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. عندئذ، ستركز على حماية ما عندها من مكاسب، بمعنى أنها تتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي .وعندما يكون للدفاع امتياز، فإنّ حماية ما لديها ستكون مهمة

[143] حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سبق ذكره، ص.21.

[144] Thomas J. Christensen and Jack Snyder, “Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity”, (International Organization, Vol. 44, No. 2, 1990), pp.148-166.

سهلة نسبيا وقليلة الكلفة. والعكس بالعكس، عندما تقدّر الدول أن الهجوم هو أداة سهلة، فإن الدول حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع إرادة بعضها لبعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، وبالتالي ستكون حروب كثيرة في النظام الدولي. لكن مع ذلك، يرى الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الهجومي –الدفاعي هو عادة يميل بشدة نحو الدفاع، وبالتالي يقيّم الإخضاع على أنه جد صعب وعالي الكلفة. باختصار، التوازن المزدوج الكافي مع الامتيازات الطبيعية للدفاع على الهجوم هي أسباب كافية لإحباط سعي الدول وراء الاستراتيجيات العدائية وبالتالي تتحول إلى مواقع دفاعية. وتكون قرارات الذهاب إلى الحرب محكومة بمثل هذه الاعتبارات عند القيام بالحسابات العقلانية وانتقاء الخيار المناسب.[145]

اذا، يرى أنصار الواقعية الدفاعية أنّ الحرب أصبحت جد مكلفة للدول وتفوق مكاسبها وهذا راجع للتطور التكنولوجي المعقد الذي أدخل على الأسلحة الحديثة. ومن ثم أصبحت الاستراتيجية الأمنية القائمة على القوّة العسكرية للسيطرة والاخضاع استراتيجيا يرفضها قادة دول العالم وشعوبها في هذا العصر القائم على العولمة والاعتماد المتبادل[146]. ويطرح هذا الاتجاه التنظيري بدائل عن الحرب من أجل تحقيق الأمن من خلال انشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تجنب اللجوء الى الحرب عن طريق الأحلاف، معاهدات مراقبة التسلح أو اللجوء إلى المؤسسات التقليدية كمنظمة الطاقة الذرية ومجلس الأمن للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية[147].

---

[145] Paul R. VIOTTI and Mark V. KAUPPI, "International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity" (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 134 -35.

[146] عامر مصباح, نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية, الجزائر: دار الكتاب الحديث, 2010, ص.93.

[147] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره, ص.94.

ب. الواقعية الهجومية:

يقضي هذا المفهوم بأن الدول – وعلى وجه الخصوص القوى العظمى– لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، ومسؤولة إلى حد بعيد عن مخرجات النظام الدولي .ومبرر ذلك أن حظوظ آل الدول –القوى العظمى وأيضا القوى الصغرى –هي محددة ابتداء بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة عظمى على التأثير في العلاقات الدولية، لكن أيضا الأطراف الضعيفة لها تأثير على السياسة الدولية ضمن ما أصبح يسمى بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ورعاية الأمن الكوني.[148] مثل هذه الاستراتيجية قد أعطت أدوار إلى دولة مثل جيبوتي أو قطر أو إثيوبيا في تثبيت الاستقرار الأمني العالمي .فمثلا السياسة في أي منطقة تقريبا من العالم كانت متأثرة بعمق بواسطة المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ما بين عامي 1945 و1990. والحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة لهما نفس التأثير على السياسة الإقليمية حول العالم بسبب النفوذ الكبير لهذه القوى العظمى على الدول الصغرى التي تجد من مصلحتها مسايرة القوى الأكبر منها للحفاظ على بقائها القومي. هذه الأطروحة أخذت في التآكل أو التعديل بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في مفهوم الأمن والقابلية للعطب المتزايدة وحالة الاعتماد المتبادل الأمني الكثيفة. أمّا أن القوى العظمى هي قائمة بشكل كبير على قاعدة قوتها العسكرية. ولكي تكون قوة عظمى، يجب على الدولة امتلاك قوات عسكرية تجعل قدرتها على القتال موضع التنفيذ في الحرب التقليدية ضد الدول الأكثر قوة في العالم إن تتطلب الأمر ذلك. كما يرى **جون ميرشايمر** أنّ الترشح لهذه المكانة لا يحتاج قدرة على هزيمة الدولة الكبرى، ولكن يجب أن يكون لها توقع معقول لقلب النزاع إلى حرب منهكة بحيث تترك الدولة المسيطرة ضعيفة بشكل حقيقي، حتى ولو ربحت نسبيا الدولة المسيطرة الحرب. في العصر النووي يجب أن يكون للقوى

[148] John J. MEARSHEIMER, “The Tragedy Of Great Power Politics”, Op. Cit, pp. 04 - 05.

للعظمى ردع نووي الذي يجعلها باقية ضد حدوث أي هجوم نووي عليها بالإضافة إلى إمكانية القيام بالضربة الثانية، وأيضا لها قوات تقليدية جيدة. وفي هذا السياق، سوف لا يكون لتوازن القوى التقليدي فائدة إذا ظهرت الهيمنة النووية.

سياسات المساعدة الذاتية: Self-Help

يعني مفهوم المساعدة الذاتية ببساطة أنّ الدول -تحت ضغط الحاجة الأمنية- تسعى للاعتماد على قدراتها الذاتية في تحقيق الأمن، بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض.

يؤكد الواقعيون الجدد على أنّ فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتي (**Self-help**)، وانطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية، فإنّ الأوتاركية **Autarky** (الاكتفاء الذاتي) سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنّه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة يضيف **والتز**:

"على الوحدات الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة فوضوية... مبدأ "اللّهم-نفسي" هو مبدأ التصرف بشكل حتمي في النظام الفوضوي"[149]

[149] حكيمي توفيق، "الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، (الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسي ة والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008)، ص ص16-17.

في نفس السياق، يرى **جون ميرشايمر** أن الدول تخاف من بعضها البعض، بحيث تنظر لبعضها البعض بريبة، وقلقة من أنّ الحرب يمكن أن تندلع في أي وقت، وتتوقع الخطر، بالإضافة إلى أنّ هناك مساحة صغيرة للثقة بينها. يتغير مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا يمكن أن يتقلص إلى المستوى العادي. من منظور القوى العظمى والكبرى، كل القوى الأخرى هم أعداء محتملون. ويستشهد **ميرشايمر** على دعواه هذه برد فعل المملكة المتحدة وفرنسا إزاء إعادة توحد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فبالرغم من حقيقة أن هذه الدول الثلاث بينها تحالف وثيق لمدة 45 سنة تقريبا، إلا أن كل من المملكة المتحدة وفرنسا بدأت تقلق من المخاطر المحتملة للوحدة الألمانية عام 1989.[150] وأساس هذا الخوف هو أن العالم الذي توجد فيه قوى أخرى لها القدرة على مهاجمة بعضها البعض ومع إمكانية أن يكون لها دافع للقيام بذلك، فإن أي دولة مصممة على البقاء يجب أن تكون على الأقل متشككة إزاء الدول الأخرى ومقاومة للثقة فيها. وما يعقّد الأمر أكثر هو أنه ليست هناك آلية محددة متمثلة في أطراف ثالثة تعاقب المعتدي، لأنّه في بعض الأحيان من الصعب ردع المعتدين المحتملين، وبالتالي يكون للدول مبرر واسع لعدم الثقة في الدول الأخرى وهذا ما يدفعها للتحضير للحرب والاستعداد الدائم لها من وجهة نظر الواقعيين الجدد. فالخوف من احتمال الوقوع ضحية اعتداء معين، يعمل كمحرك قوي للسياسة الدولية ويقف خلفية مركزية في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية وانتقاء بدائل عندما تحدث معينة دون غيرها.

تعتقد الواقعية الهجومية أنّ الدولة تركز على البحث عن القوّة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وبقائها القومي, وهذا يعني أنّ على صنّاع القرار تنفيذ السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين وتزيد من قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى. نفترض أنّ العلاقات الدولية هي مباراة مأزق السجين ⊃حيث تعكس ذلك

[150] John J. MEARSHEIMER, Op. Cit, pp. 144-145.

التضارب في المصالح الدولية بشكل يعزز من الخاصية التنافسية بين الفواعل الدولية التي هي في حقيقة الأمر خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى. فهذا التنافس يحتم وجود صراع بدل من التعاون بين أطراف النظام الدولي.[151]

تقوم الواقعية الهجومية على خمس افتراضات أساسية:

1. الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية ولا توجد سلطة أعلى منها؛
2. كلّ الدول تتفاوت في امكانياتها وقدراتها العسكرية وهو الأمر القابل للقياس وتحديد أطره وحجمه ومداه؛
3. لا يمكن قياس النوايا لأنّها مجردة وتكمن في رؤوس القادة وصناع القرار؛
4. بقاء واستمرار الدولة هو أهم هدف على الاطلاق وهذا لا يمنع أن يكون للدولة طموحات وأهداف أخرى. إلاّ أنّه لا يمكن تحقيق الأخيرة اذا تهدد بقاء الدولة؛
5. الدول فواعل عقلانية تتميّز بالرشادة التي تجعلها قادرة على البقاء.[152]

تجبر هذه الافتراضات الدول على اتباع سلوك معيّن في نظام دولي يتميّز بالفوضى والمصلحة في هذا النظام مبدأ أساسي للدولة. وهو ما يجعل كل الدول تسعى لتحقيق البقاء وأنّ هذا الهدف لا يتحقق إلاّ بعد امتلاك القوّة. يقوم منطق الواقعية الهجومية على فرضية مفادها كلّما أصبحت الدولة قوية أمام منافسيها، كلّما قلّ الخطر الذي يهدد بقاؤها. وهو نفس المنطق الذي يدفع القوى العظمى لاستغلال كافة الفرص التي تحيل ميزان القوى لصالحها بالإضافة إلى منع الدول الأخرى من الوصول إلى نفس القدرات.

[151] نفس المرجع.

[152] John J.MERSHEIMER, « Structural Realism », on: http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/StructuralRealism.pdf (19.12.2015)

لذا، فإنّ الهدف النهائي لكي تصبح المهيمن هو أن تكون القوّة العظمى الوحيدة في النظام الدولي.[153]

ويقول **مرشييمر** أنّ أقصى ما يمكن أن تحققه الدولة العظمى هو الهيمنة الاقليمية. وفي حال ما استطاعت الدولة تحقيق الهيمنة الاقليمية، فإنّ هدفها في هذه الحالة يتحول إلى ضرورة منع أي دولة داخل النظام من تحقيق هيمنة اقليمية موازية على بقعة أخرى من العالم، لأنّ ذلك من شأنه أن يقتطع من سيطرة ومصالح الدولة العظمى على الدول الأخرى.[154] كما يرى أن السلوك الماضي للقوى العظمى هو أكثر انسجاما وتوافقا مع فرضيات الواقعية الهجومية. فخلال النصف الأول من القرن العشرين، نشبت حربين عالميتين أين حاولت ثلاثة قوى عظمى من اكتساب الهيمنة الاقليمية وفشلت، هي: الامبراطورية الألمانية، الامبراطورية اليابانية وألمانيا النازية. أمّا في النصف الثاني من القرن العشرين الذي هيمنت عليه الحرب الباردة، شهد بروز قوتين دخلا في سباق أمني حاد حيث اقتربا من اللجوء إلى الضربات العسكرية في أزمة كوبا 1962.[155]

[153] باسم راشد، "الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوّة الصينية في النظام الدولي"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أفريل، 2014)

[154] باسم راشد، مرجع سبق ذكره.

[155] جون ميرشايمر، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: فرضيات ومرتكزات المدرسة الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية)

تقوم المدرسة الواقعية الجديدة، كسابقتها وكباقي المدارس الفكرية التنظيرية، على فرضيات ومرتكزات عديدة التي تسمح لها ببناء قاعدة تنظيرية للعلاقات الدولية حيث تكون هذه القاعدة ميزتها الذاتية.

فرضيات المدرسة الواقعية الجديدة:

1. النظام الدولي هو نظام فوضوي، بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكية الدولة، كما هو موجود في نظامها الداخلي. يعرف **والتز** النظام الدولي بأنّه مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معا.[156] وعليه فإنّ النظام الدولي يتكون من ثالثة عناصر رئيسة هي:

- وجود هيكل أو بنيان ينظم قواعد التفاعلات بين الفاعلين الدوليين ويراد به القانون والأعراف الدولية؛
- الفاعلون الدوليون ويقصد بهم الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأشخاص الذين يقومون بأدوار ما فوق القومية؛
- التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين وتكون في جميع المجالات.[157]

---

[156] حسن محدان العليكم، "العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد"، (واشنطن: المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد.413، صيف/خريف، 1993)، ص. 6.

[157] أمينة رباحي، "تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العالقات الدولية "، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جوان، 2011)، ص.31 – 27.

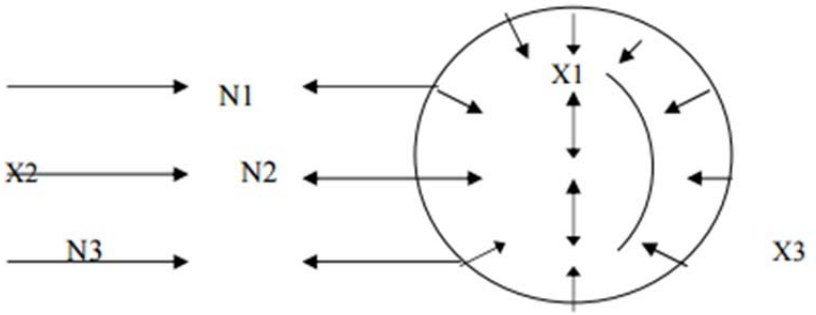

158

الشكل 7: تأثير البنية على سلوك وحدات النظام

2. للحفاظ على سيادة الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة. لكن، على عكس ما جاءت به الواقعية الكلاسيكية، لا تعتمد الواقعية الجديدة على القوّة العسكرية كعنصر أساسي فقط يبرز قوّة الدولة. وسع **كينيث والتز** مفهوم القوّة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية. إذ حاول الربط بين قوّة الدولة وامتلاك عناصر أخرى مثل المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد المادية والطبيعية، السكان، درجة النمو الاقتصادي، التطوّر العسكري، الاستقرار السياسي والكفاءة.[159]

3. الريبة والشك كمحدد أساسي في سلوكية الدولة تجاه نوايا باقي الدول، وبالتالي الاستعداد واليقظة أمر ضروري، فالريبة هي أمر متأصل في النظام الدولي.

4.بقاء الدولة واستمرارية وجودها وسيادتها هو أهم محدد مؤثر على سلوكها.

5. عدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصم، بسبب التضليل الذي يمارسه، وكذا بسبب شح المعلومات أو كثرتها ومن ثم تضاربها، يمكن أن يؤدي إلى سوء الإدراك وبالتالي الوقوع في مشكلة سوء تقدير القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم (خصوصاً في وقت الأزمات)، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية.

---

[158] حكيمي توفيق، مرجع سبق ذكره.

[159] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص.9.

6. بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي وبنيته الفوضوية المتينة، وهذا ما يؤدي إلى اتسام السياسات العالمية في المستقبل بالصراع كما كان في الماضي، وهذا ما ذهب إليه **ميرشايمر** في مقال كتبه عام 1990، حين أكد أن نهاية الحرب الباردة سوف ترجع بنا إلى نظام دولي يتسم بميزان قوى متعدد الأقطاب، تسود فيه النزعة القومية والتنافس الاثني كمقدمة لعدم الاستقرار والصراع، وفي تقييمه لفترة الحرب الباردة، فإنها فترة سلام واستقرار نتيجة لبنية القوى العالمية وميزان القوى الثنائي القطبية، وبانهياره سوف نرجع إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزقاً في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر.[160]

7. لا تتصف السياسات الدولية بالحروب المستمرة لكن هناك تنافس أمني شديد، يكون فيه احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً ومتوقعاً باستمرار.[161]

8. التعاون بين الدول أمر ممكن وقائم فعلاً، لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، فالسلام الدائم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل السيطرة، أمر لا يحتمل أن يتحقق.[162]

مبادئ المدرسة الواقعية الجديدة (البنيوية):

1. مبدأ الترتيب أو التنظيم حيث يحدّد هذا المبدأ حالة الفوضى التي تعمّ النظام الدولي. ويدعى بمبدأ الترتيب لأنّ من تلك الفوضى يبرز نوع من التراتبية (الهرمية) بين الدول ويكون النظام كنتيجة حتمية لها. في مبدأ التنظيم هذا، الذي يدعى بشكل متناقض "الفوضى العالمية"، تكمن فيه البنية العميقة للنظام والتي تحدّد سلوك الفواعل. في هذا السياق، أين يعتبر الاعتماد المتبادل مصدر ضعف وانكشاف، يبقى الاعتماد على الذات بالضرورة مبدأ الفعل والذي يعطي الأولوية للسياسيين بحكم المخاطر المترتبة. اذا كانت

[160] Arash Heydarian PASHAKHANLOU, Op. Cit.
[161] Ibid.
[162] Ibid.

السياسة المحلية من اختصاص السلطة، الادارة والقانون، فإنّ السياسة الدولية هي من اختصاص القوّة، الصراع والترتيبات. تمثّل القوّة في السياسة المحلية الوسيلة الأخيرة بينما هي عامل ردع في السياسة الدولية.[163]

2. مبدأ التمايز أو تحديد الوظائف بمعنى كلّ دولة تعمل بنفس الطريقة. للدول السيادية طابع واحد بمعنى أنّها تخدم نفس الأهداف ولها نفس المهام لكن ما يفرق بينهما هي القدرات وليس المهام التي تتمثل أساسا في الحفاظ على الأمن والمصالح الوطنية. يرى **والتز** أن توازن القوى ما هو إلاّ وسيلة لبلوغ الأمن. في الواقع، تمتلك الدولة وسيلتين لتحقيق الأمن، إمّا عن طريق استخدام مواردها الطبيعية أو الانخراط في تحالفات.

3. مبدأ التوزيع بمعنى أنّ الدول لها نفس الوظائف إلاّ أنّها لا تمتلك نفس القدرات المادية لإنجاز تلك المهام.[164] يخلق التوزيع غير العادل للقدرات هرمية للوحدات ويتغيّر شكل أو هيكل النظام عندما يتغيّر التوزيع. يدعم **والتز** فكرة أنّ الدول ،ضعيفة كانت أم قوّية، لا تختلف في وظائفهم وإنّما في وسائلهم. أمّ ما يفرق بين نظام وآخر هو عدد القوى الكبرى المتواجدة بداخله. إنّ هرمية القوى تسمح بالحدّ من الفوضى ومنع اندلاع العنف لأنّ ببساطة الأقوياء هم من يحددون القواعد وهم الأكثر حساسية لميزان الربح أو الخسارة عند استخدام القوّة.[165]

[163] Robert KEOHAN, "Neorealism and its critics", on:
magistere2006.free.fr/.../neorealismanditscritics_Keohane_Consultécile.doc (Consulted on 25.08.2015)
[164] Ibid.
[165] Robert KEOHAN, Op. Cit.

يلخص **الشكل 8** البياني التالي منطق المرتكزات الرئيسية للمدرسة الواقعية الجديدة[166]

:

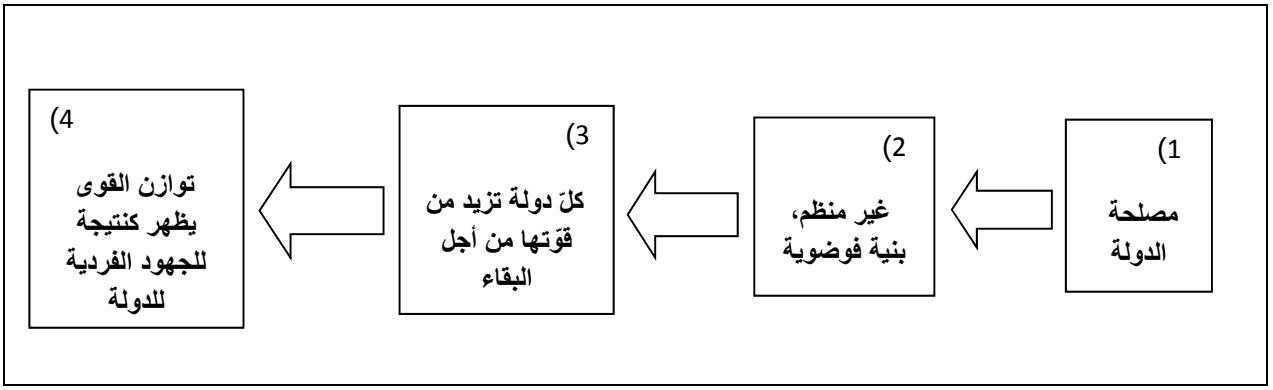

[166] MICHAL PARIZEK, Evil Human Nature as a Necessary Assumption of the Neorealist View on International Politics, OP.CIT.

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الجديدة للتدخلات العسكرية الأجنبية

تتعامل الواقعية الجديدة مع الدولة على أنّها فاعل عقلاني ووحدوي في محيط دولي فوضوي أين تبحث عن القوّة النسبية والمطلقة بهدف الدفاع وحماية عن مصالحها الوطنية من أي تهديد خارجي قد يكون له ارتدادات على الداخل. كما لا تثق الواقعية الجديدة السياسات المثالية التي تنص على نشر وتوطيد الديمقراطية في الخارج.

التدخلات العسكرية الأجنبية بأعين واقعية بنيوية:

من جهة، أشار **كينيث والتز** أنّ التدخلات العسكرية المتكررة للولايات المتحدة في الخارج كثيرا ما تؤدي بها إلى الخوض في التزامات باهظة ماليا وسياسيا لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء دول أخرى. عارض **والتز** حرب الفيتنام وحرب العراق الأولى التي قادتها الولايات المتحدة باعتبارها عمليات غير رشيدة وغير عقلانية.[167] من جهة أخرى، يشبه **والتز** التدخلات العسكرية بهدف نشر الديمقراطية في الخارج كالحروب الصليبية ويعتبرها مخيفة ومفلسة لأنّ الصليبيين يخوضون حملاتهم على أساس دوافع صحيحة التي يحددونها لأنفسهم ويحاولون فرضها على الآخرين.[168]

أمّا **جون ميرشايمر** و**كريستوفر كلاين**، فهم يرون أنّ عملية نشر الديمقراطية هي مهمة صعبة ومحفوفة بالمخاطر قد تقود إلى تدخلات عسكرية كارثية في الخارج وتراجع نسبي للقوّة الأمريكية. كما يرون أنّها ليست من الأولويات الدولية حيث يعتبرونها أنّها مسألة من الدرجة الثانوية يمكنها أن تعود إلى الواجهة فقط بعد التأكد من أنّ الأمن والمصالح الاقتصادية الحيوية ليست في خطر وعندما تكون الضغوطات غير محددة.[169]

---

[167] أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

[168] Daniela HUBER, "Democracy Promotion and Foreign Policy: Identity and Interests in US, EU and Non-Western Democracies", (Roma: Institute of International Affairs, Palgrave Macmillan, 2015), p. 31.

[169] Ibid.

ترى الواقعية الجديدة أنّ التدخلات العسكرية الأمريكية بالخارج مدفوعة، في المقام الأول، بالتوازن النسبي للقوى بين الدول السيادية في اطار فوضوي تنافسي شامل الذي يجبر جميع الدول البحث على الاستمرار في البقاء وأفضل وسيلة لضمان الاستمرار في البقاء تكمن في تحقيق أقصى قدر من القوّة وعادة ما تكون من خلال تنمية وتعزيز القدرات العسكرية. يعتبر التدخل العسكري الأمريكي في العراق في 1990-1991 محاولة لاحتواء طموح الهيمنة والتوسع العراقي الاقليمي الذي هدد الاقتصاد العالمي وبالتالي المصالح الأمريكية في الخليج الفارسي[170] خاصّة وأنّ في تلك الفترة عرفت العلاقات العراقية-السوفييتية تطورا في مجال التقني والعسكري حيث قبل انطلاق عملية عاصفة الصحراء كان يتواجد في العراق ما يقارب 1000 عسكري سوفييتي وبلغت آنذاك فاتورة التسلح، أي ما بين 1982-1989، إلى 23 مليار دولار أمريكي.[171]

يقول **ستيفن كراسنر** أنّه من رغم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقدرات عسكرية مادية وانسانية ضخمة إلاّ أنّ سياستها الخارجية المتمثلة في التدخلات العسكرية لم تسفر عنها أية نتائج ايجابية ومقنعة سواء للرأي العام العالمي والمحلي.[172] كما أنّه لم يستطع تحقيق النصر إذا كان النصر يعني إيجاد نسق حكم ديمقراطي نموذجي مستقر قادر على إدارة شئون إقليمه في أي من تلك البلاد. ويضيف **كراسنر** أنّ سبب فشل الجيش الأمريكي في تلك الدول لم يكن وليد الفشل في تأقلم الجنود أو سوء توجيه الموارد العسكرية، ولكن لأنّ الساسة المدنيين وصناع القرار في أمريكا تواضعوا على أهداف بعيدة المنال لا يمكن إحرازها. لقد كان الهدف متمثلا في وضع دول على الطريق

[170] Andrew T. PRICE-SMITH, "Oil, Illiberalism, and War: An Analysis of Energy and US Foreign Policy", (Cambridge: The MIT Press, 2015), p.78.

[171] Graham E.FULLER, "Moscow and the Gulf War", (USA: Foreign Affairs, Summer, 1991), p. 3.

[172] وكالة أنباء سي أن آ، " ستيفن كراسنر: على الساسة في أمريكا تغيير أهدافهم إزاء الدول التي فشلوا فيها "، على: http://onaeg.com/?p=2130669 (في 2015/11/20)

للحداثة، لدفعهم صوب نظام الدول ذات الحكم الجيد والرفاهية والديمقراطية. دول تحترم حقوق الإنسان وبها مجتمع مدني ناشط، وتساوي بين المرأة والرجل، ولديها صحافة حرة، ويسري فيها حكم القانون على كافة أعضاء المجتمع وتشجع النشاط الاقتصادي الموجه للسوق. لتجنب مثل هذه النتائج والتبعات، يدعو الساسة الأمريكيون إلى تغيير أهداف حملاتهم إزاء تلك الدول بحيث تتمثل الأهداف في إيجاد "نظم حكم جيدة بما يكفي" بما يضمن قدرة الدول على حفظ النظام داخل حدودها. ونوّه **كراسنر** في هذا الصدد عن إمكانية إقرار هذا النظام بشكل تعسفي ووحشي؛ ذلك أنّ حفظ النظام واستتباب الأمن وتوطيد الاستقرار في بعض الدول قد يتطلب من الجيش الأمريكي التدخل لإحداث توازن في القوى بين الأطراف المحلية المتناحرة .[173]

يضيف **كراسنر** أنّه لا يهم الدرجة العالية التي بلغتها القوات المسلحة الأمريكية في تدريبها ولا يهم الكفاءة التي تنفق بها دوراتنا ولاتهم درجة وعي قادتنا السياسيين وحرصهم. لا يمكن للتدخلات العسكرية الأمريكية أن تضع هذه الدول المستهدفة على طريق الحداثة. يقول أنّه يجب أن نغير اليوم أهدافنا ونحور سياساتنا إذا كنا نريد أن نعزز أمننا القومي ونسهم في تحسين ظروف عيش مواطني الدول التي نرسل إليها رجالنا ونساءنا من أجل القتال. ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرس أعداءها من الداخل، كما يجب أن يتركز هدفنا أيضا على العمل على تشجيع مبادئ الحكم الرشيد، وهو يعني التأكد من أن هذه الدولة أو تلك قدرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار والنظام داخل حدودها – بالقدر الذي يكفي أيضا احتواء أي خطر إرهابي عبر الحدود.[174]

---

[173] المرجع نفسه.

[174] ستيفن كراسنر، " أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية "، على: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13470/article/6096.html، (في 2015/11/20).

دائما في شأن التدخلات العسكرية الأمريكية، يرى **ستيفن والت**، أحد أقطاب الواقعية البنيوية، أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها سيخفضون نسبة التدخلات العسكرية الواسعة وسيكتفون قدر المستطاع بالتدخلات العسكرية المحدودة والمحددة. يعتبر هذا القرار المحتمل كاستنتاج من التجربة العراقية والتي كلفت الدول المتدخلة خسائر معتبرة في المال والأرواح. هذا ما جعل الولايات المتحدة وحلفاءها مترددين من التدخل عسكريا برّا في سوريا بحكم تشابه المشهد السوري والمشهد العراقي على مستوى البنية الجغرافية والبنية السياسية المحلية في الدولتين. استنتجت أمريكا العديد من الدروس من خلال التدخل العسكري في أفغانستان والعراق في اطار الحملة الحرب على الارهاب التي أطلقتها ادارة **جورج والكر بوش** وأثارت عند صناع القرار الأمريكيين والغربيين شعور بالتواضع فيما يمكن أن تحققه أمريكا من خلال التدخلات العسكرية في المستقبل.[175] اذا، التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية وخاصّة التي لها خاصيات اجتماعية واجتماعية–ثقافية مختلفة تماما يعتبر أمرا صعبا للغاية وهذا ما أكدته التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق. ولذلك، ينبغي على الدول أن تأخذ عبء التدخل فقط عندما تكون هناك مصالح وطنية حيوية على المحك وفي خطر حقا.[176]

[175] Stephen WALT by Max THOLL, "Iran is the main beneficiary of the Iraq War", on: http://www.theeuropean-magazine.com/stephen-walt--3/6617-ten-years-after-the-iraq-invasion (Consulted on 22.10.2015).
[176] Ibid.

التدخل العسكري الأجنبي واستراتيجيات سي بي أف:

بعيدا عن كل الدوافع التي تثيرها الدول عندما تتدخل خارج حدودها السيادية، يبقى أهم دافع هو ابراز والتأكيد على مكانتها ووضعيتها كلاعب رئيسي إمّا في النظام الدولي إن كانت قوة عظمى أو كبرى، إمّا في النظام الاقليمي إن كانت قوة عظمى أو كبرى أو اقليمية. لكن، تأسيس تلك الوضعية أو المكانة يتوقف على قوتها وقدرتها ومقدرتها في التفوق على اللاعبين الآخرين.

في الحقيقة، لا يمكن لكل اللاعبين الوصول إلى تلك الوضعية بسبب أولا وجود قوة عظمى في النظام الدولي والتي لا تسمح ببزوغ قوى أخرى تنافسها وثانيا عدم امتلاكها لعوامل القوة الأساسية التي تمهدها بارتقاء إلى مكانة الدولة الرائدة حتى التي كانت في الماضي قوى عظمى. لهذا تسعى الدول إلى العمل باستراتيجيات معيّنة لدرك النقص أو اضمحلال القوة التي كانت تمكنها من أن تكون قوة عالمية شاملة وتتمثل هذه الاستراتيجيات في: "**سي.بي.أف**" بمعنى: **سي** ل «**Chainganging**" و**بي** ل «**Buckpassing**" و**أف** ل"**Freeriding**"

استراتيجية Chainganging:

تعني هذه الاستراتيجية عندما تصبح الدول قريبة جدّا وتعتمد أيضا على حلفاءها وهي نتيجة مشتركة للميزة الهجومية المتصوّرة من أعضاء الحلف.[177] كما توصف الاحتمالات العالية لاشتعال الحروب ونشوب النزاعات ما بين الدول بسبب انضمام العديد من الدول إلى الأحلاف والائتلافات. وتضم هذه الأحلاف المبادئ المتفق عليها في أحكام الدفاع المتبادل والتي تنطلق في حين إذا ما واجهت دولة عضو هجوم عسكري من قوّة أو قوى معادية، فيتعيّن، في هذه الحالة، على الدول الأعضاء في الحلف اعلان

[177] http://wiki.dickinson.edu/index.php/International_Relations_Theory (Consulted on: 22.10.2015)

الحرب على القوى المعتدية وحماية الحليف. يعتبر ما تقدمنا به نتيجة التفاهم ما بين الأعضاء واحتمال نشوب نزاع دولي قد يؤدي بصفة شبه مؤكدة، سواء عن قصد أو غير قصد، إلى اندلاع نزاع متعدد الأطراف بالإضافة إلى الطرف المعتدي والمعتدى عليه.

يحق للدولة غير عضو في الحلف الرفض بالمشاركة في الحملات العسكرية وفقا للمعاهدات والاتفاقات المبرمة، لكن متى وافقت بالانضمام للحلف، تصبح ملزمة ببنود المعاهدة وتشارك في الحملة بما يسمح لها القانون الخاص بها بمجرد مواجهة حلفاءها لخطر أو تهديد.

حسب **كينيث والتز**، قد يؤدي انشقاق أو هزيمة حليف رئيسي داخل الحلف إلى زعزعت ميزان القوى، وبالتالي يجب على الدول الأعضاء ضبط وتقييد استراتيجيتها واستعمال قواتها من أجل تحقيق الأهداف ومواجهة التهديدات التي تتربص بالدول الأعضاء.[178] يعتبر قرار ايطاليا بالانسحاب خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 من الحلف الثلاثي مثال عملي لتوضيح هذه الاستراتيجية أين وجدت ألمانيا والامبراطورية النمساوية-المجرية إثر هذا الانسحاب نفسها محاصرة من كلّ جانب في أوروبا من قبل القوى الأوروبية.[179]

[178] Kenneth WALTZ, "Theory of International Politics", (New York: McGraw H.U Humanities, 1979), p.167.
[179] Ibid.

استراتيجية Buckpassing تمرير المسؤولية أو التهرب منها:

اصطلاحا، يقابل هذا المصطلح إذا ما ترجم حرفيا إلى العربية **التهرب من المسؤولية** أو **تمريرها لطرف آخر**. عمليا، تكمن هذه الاستراتيجية عندما تنتظر دولة ما في حلّ أو معالجة مشكل ما من قبل دولة أخرى وتشرع بعدها في التوازن ويتم العمل بهذه الاستراتيجية عندما تكون أحيانا لدى أعضاء الحلف الميزة المتصورة دفاعية.[180]

تتمثل هذه الاستراتيجية في نزعة الدول القومية التي ترفض مواجهة التهديد المتزايد على أمل أن تقوم دولة أخرى بتلك المهمة. يوضح **جون ميرشايمر** هذه الاستراتيجية والتي تنطوي على التهرب من المسؤولية أو تمريرها لدولة أخرى داخل الحلف يجعل ميزان القوى يميل لصالح تلك الدولة ويقول:

"ليس هناك شكّ من استفادة الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا في تأخير انزال النورماندي في 1943 حتى وقت متأخر من الحرب العالمية الثانية وترك الجيوش الألمانية والسوفيتية الاقتتال فيما بينها بهدف اضعافها وارهاقها قصد تفوق أمريكا واحكام سيطرتها على أوروبا في الفترة ما بعد الحرب."[181]

قبل اندلاع الحرب العلمية الثانية، رفضت كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التصدي بفعالية للخطر والتهديد النازي المتنامي كما تهربت ومررت مسؤولية المواجهة للاتحاد السوفييتي بعد التوقيع على **اتفاق ميونيخ** 1938 وبعدها تقريبا بسنة واحدة، وقعت كل من ألمانيا والاتحاد السوفييتي على اتفاق يقضي بعدم اعتداء الطرف

[180] http://wiki.dickinson.edu/index.php/International_Relations_Theory
[181] John MERSHEIMER, "The Tragedy of Great Powers ", Op. Cit. p.160.

الأول على الطرف الثاني في 23 أوت 1939 والذي عرف ب"**اتفاق مولوتوف-ريبنتروب**".[182]

[182] Le Pacte Germano-soviétique, sur : http://www.herodote.net/23_aout_1939-evenement-19390823.php (05/12/2015)

	المفهوم	سبب الحدوث	عوامل الحدوث	التأثير على اندلاع الحرب، شرط على سوء الفهم
Chain–Ganging	**التحالف غير المشروط، التوازن المفرط:** تربط الدولة "أ" نفسها مع الدولة "ب"، وعلى الرغم من أنّ الدولة "ب" متهورة، ويمثل بقاء الدولة "ب" أمر حيوي وهام لأمن التحالف ككل	ينظر إلى الهجوم كعامل لتحقيق مصلحة معيّنة	**العوامل البنيوية:** –القطبية بمعنى أنّ تعدد الأقطاب يعني أنّ الدول لديها قوّة متساوية نسبيا –التكنولوجيا –الجغرافيا	دوامة الحرب – ديناميات التحالف تضخم الخلافات المحلية، وينظر إلى التدخلات أنّها سهلة، لذلك إذا لم يتم حماية أو تأييد الحليف على الفور، سيتم غزوه. الحرب العالمية الأولى كمثال.
Buck–Passing	**التحالف الحرّ، فشل التوازن:** تمرر الدولة "أ" نفقات الحفاظ على التوازن للدول الأخرى في النظام	ينظر إلى الدفاع كعامل لتحقيق مصلحة معيّنة	**العوامل المحلية:** –العلاقات العسكرية–المدنية –الارهاق الحربي/التعلم النظري	فشل الردع يدفع بالمعتدي إلى تصعيد العدوان. الحرب العالمية الثانية كمثال.

الجدول 3

تعتبر الاستراتيجيتين حالات مرضية في الأحلاف لأنّها تعيق التوازن الفعّال للقوى ومنع نشوب الحرب ولا يصلحان في نظام القطبية الثنائية لأنّ القوى العظمى ليست بحاجة للارتباط بدول أخرى بحكم أنّها لا تعتمد على قوى من أجل البقاء ولا تحتاج إلى تمرير المسؤولية أو التهرب منها لأنّ القوى الصغرى داخل الحلف لا تستطيع مواجهة

القوى العظمى لوحدها. بل، تنشأ هذه الحالات المرضية في نظام التعددية القطبية عندما يكون سوء فهم لميزة الهجوم والدفاع وسوء الفهم أمر حاسم لاندلاع الحروب. فاذا كان هناك فهم جيّد لميزان الهجوم والدفاع، فهذه الاستراتيجيتين لا تؤديان إلى نشوب الحرب. بمعنى آخر، تندلع الحروب فقط لمّا يكون تضارب في ميزان الهجوم والدفاع.[183]

استراتيجية التفرد Freeriding:

نعني بهذه الاستراتيجية عندما تكون دولة ما تستفيد من الموارد الجماعية للحلف دون التبرع والتعاون مع الجهود والقواعد الجماعية.[184]

يرى **أولسن** و**زغهاوسر** أنّ تقاسم التكاليف في اطار الأحلاف غير المتماثلة قد تكون عملية صعبة في غالب الأحيان وأبرز مثال هو السلوك البريطاني في اطار الحلف الأمريكي البريطاني خلال التدخلات العسكرية بالخارج حيث تعمل بريطانية على مواكبة التدخلات الأمريكية من أجل الاستفادة من تقليص مصاريف الحملات العسكرية والحفاظ أساسا على وضعية القوّة الكبرى في النظام الدولي. تسمح لنا دراسة هذه الاستراتيجية بإلقاء الضوء على بعض حالات جرّ القوى للدخول في نزاعات لتتفادى الأولى المصاريف الضخمة كما هو الحال في محاولة جرّ بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شمال العراق وكوسوفو وليبيا منذ أن أصبح العمل بجنب أو تحت ظلّ الولايات المتحدة يوفر لبريطانيا المال. مع ذلك، لم توضح هذه الاستراتيجية في تفسير المصاريف التي أنفقتها بريطانيا في حربي العراق (1991 و2003) وأفغانستان 2001. كما أنّ التفرد على حساب جهود الولايات المتحدة الأمريكية لا يقدم لنا تفسير حول

[183] Thomas Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity" International Organization, vol. 44 (1990), pp.137-168. http://www.people.fas.harvard.edu/~plam/irnotes07/Christensen_Snyder_1990.pdf

[184] http://wiki.dickinson.edu/index.php/International_Relations_Theory

السلوك الأحادي لبريطانيا في بعض الحالات دون غيرها مثل التدخل البريطاني في سيراليون في 2000.[185] باختصار، بينما هناك بعض النظريات التي تفسر بعض القضايا بشكل جيّد، إلاّ أنّها لا تفسّر بشكل مقنع للسلوك البريطاني ما بعد فترة الحرب الباردة.

يجعل **جيلبين** هذه الحجة عند التفكير بأن الدول التي ترى أنّ قوّتها في انخفاض ينبغي لها أن تتبع سياسة "الهيبة"، التي تحدّدها تصورات الدول الأخرى فيما يتعلق قدرات الدولة وقدرتها واستعدادها على تفعيل قوّتها. دائما في الإطار البريطاني، تجد بريطانيا نفسها منذ انتهاء الحرب الباردة في وضع آمن غير مسبوق في النظام الدولي دون مواجهة أي تهديد عسكري تقليدي حقيقي ممتلكة ترسانة عسكرية نووية رادعة. تمنح ظروف الأمن للدول القابلية لإظهار قدراتها العسكرية لكن قد تزيد أيضا من تأثير بعض الدول التي تمتلك نفس ظروف الأمن وتخلق عندهم تصورات عن ركود القوّة البريطانية. يمكن أن نتوقع أنّ تأثير اظهار القوة العسكرية على تصورات الدول الأخرى تكون أعلى عندما يكون هناك عدم اليقين بشأن القدرات الحقيقية للدول، لأنّ الحرب هي وحدها التي تقيس القوّة الدولية النسبية وتبقى القدرات الحقيقية للدول ورغبتهم في استخدامها أقل يقينا في ظل الظروف الأمنية.[186]

[185]Walter GRADY ROBERSON, “British Military Intervention into Sierra Leone: A case study”, (Kansas: Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College in partial fulfillment of the requirements for the degree, 2007), p.2.
[186] Mark S.BELL, Op. Cit. pp. 7-8.

في ختام هذا الفصل وبعد تفصيلينا للاتجاهين الأساسيين في المدرسة الواقعية، يمكن استنتاج أنّ الواقعية الكلاسيكية لا تريد العيش في جوّ من الحروب والتدخلات العسكرية طوال الوقت وإنّما هي تنصح الدول بالحذر وباتخاذ كلّ الاجراءات الأساسية لتفادي أي عدوان أو تهديد قد يهدد مصالحها الوطنية وبالتالي أمنها الوطني. كما تنصح الواقعية الدول بأن تضع نصب أعينها أنّ احتمال الخوض في عمل عسكري هو احتمال مفتوح وقائم دائما في كلّ زمان وفي كلّ مكان، وذلك تماشيا وما تقتضيه الحاجة الوطنية، بما تقتضيه الغاية الوطنية وبما تقتضيه المصلحة الوطنية لضمان الديمومة، الاستمرارية والاستقرار للوطن وللأفراد.

كما يمكن القول أنّ الواقعيين التقليديين يروا التدخل العسكري خارج الحدود الوطنية مرتبط أساسا بما تقتضيه المصلحة الوطنية بناءا على حسابات عقلانية أكثر ممّا تتطلبه الالتزامات الايديولوجية. إذا، يجب على الدول التدخل أينما تتطلبه المصلحة الوطنية وأينما تسمح به القوّة المتوفرة لدى الدولة المتدخلة. فخيار التدخل أم عدم التدخل لا تحدده الالتزامات الايديولوجية الراديكالية والاعتماد الأعمى أو الثقة المفرطة في القوّة المقدرة عند الدول بل مثل هذه القرارات تمليها الحسابات الدقيقة للمصالح المتواجدة والقوّة المتوفرة. بالتالي، اذا ما طبقت الدول هذه المعايير، سوف تكون أقلّ تدخلا وأكثر نجاحا.

تركيزنا على النظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد يرجع لما لاحظناه في السنوات الأخيرة أنّ الدول المصنفة كقوى عظمى، كبرى واقليمية تخلّت نوعا ما عن القوّة الناعمة والذكية وأصبحت تميل أكثر إلى القوّة الصلبة (القوّة العسكرية) بما يعني رجوع نوعي إلى الفكر الواقعي التقليدي الذي يركز أساسا على القوّة العسكرية كوسيلة وكغاية من أجل توازن القوى وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع المصالح العليا للدولة. في هذا الصدد، صرح بعض الخبراء، اثر انعقاد ملتقى الخبراء الاستراتيجيين والاقتصاديين والجيوسياسيين الروس، أنّ نظرية القوّة الناعمة التي اعتمدتها العديد من الدول لنشر نفوذهم وتحقيق

طموحاتها عن طريق التوسع الثقافي والاقتصادي والقيم، بدأت تفقد تأثيرها وفي المقابل بدأ العالم عودته إلى مقاربة "القوة الخشنة" التقليدية (أي الاعتماد على القوة العسكرية).[187]

عودة القوّة الخشنة أو الصلبة إلى واقع النظام الدولي واصطدام مصالح قوى كانت في الماضي المتوسط أعداء لدودين ونشوب صراعات بالوكالة كما كان في نفس الماضي إلى الواجهة ما هو إلاّ برهان أنّ الواقعية بشقيها كلاسيكي والبنيوي لم تكن تصلح فقط في حقبة زمنية معيّنة وإنّما تتأقلم مع الأنظمة الدولية لتصلح في كلّ مكان وزمان. كما أنّ إنسان الأمس هو إنسان الحاضر وسيكون على نفس الطبيعة والحالة السيكولوجية في المستقبل. سلوك الدول الذي ما هو إلاّ انعكاس لسلوك صناع القرار المتمسكين بمصلحة وأمن الدولة كعاملي الاستقرار والبقاء.

يمكن أن نستنتج من خلال تطرقنا للتدخلات العسكرية الأجنبية بصفة عامّة، أنّ الدول التي تنتمي إلى الدوائر الثلاث متحدة المركز للقوّة (**Three Concentric Circles of Power**) تتدخل باستمرار خارج حدودها الوطنية لعدّة أسباب ودوافع مختلفا بحثا عن القوة، المصلحة والأمن.

كما أنّ ظهور قوى جديدة على رقعة الشطرنج الاقليمية قد يهدد أمن ومصالح القوى العظمى والكبرى وينافس القوى الاقليمية الأخرى عن الصدارة والزعامة في المنطقة، فتدفع بعدها الدول بجنودها وبترساناتها الحربية من أجل إمّا تأمين مصادر الطاقة الاستراتيجية أو من أجل اعادة الاستقرار للمنطقة من خلال توازن القوى الاقليمية أو من أجل التأكيد وحماية عمقها الاستراتيجي من منافسين محتملين أو يمكن للدول أن تتدخل في اطار ما

[187] روسيا اليوم، "القوة الخشنة ترسم ملامح مستقبل مضطرب"، http://arabic.rt.com/news/802150-روسيا-المستقبل-المضطرب-خبراء/ (في 09.12.2015)

يسمى بإعادة توزيع الأدوار على رقعة الشطرنج الاقليمية والعالمية. بالإضافة إلى أنّ القوى العظمى والكبرى تتدخل في نطاق جغرافي دولي واسع، فهي تسعى كذلك من خلال تدخلاتها العسكرية الاقليمية، أي في أقاليم معيّنة، الحفاظ على المستعمرات القديمة كعمق استراتيجي وقفل جيوسياسي.

هذا ما سنتطرق اليه في الفصل المقبل أين سنتناول التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا بمنطقة الساحل الافريقي وبالخصوص التدخل العسكري في اطار كل من عملية سرفال وبرخان على طول الشريط الساحلي الصحراوي.

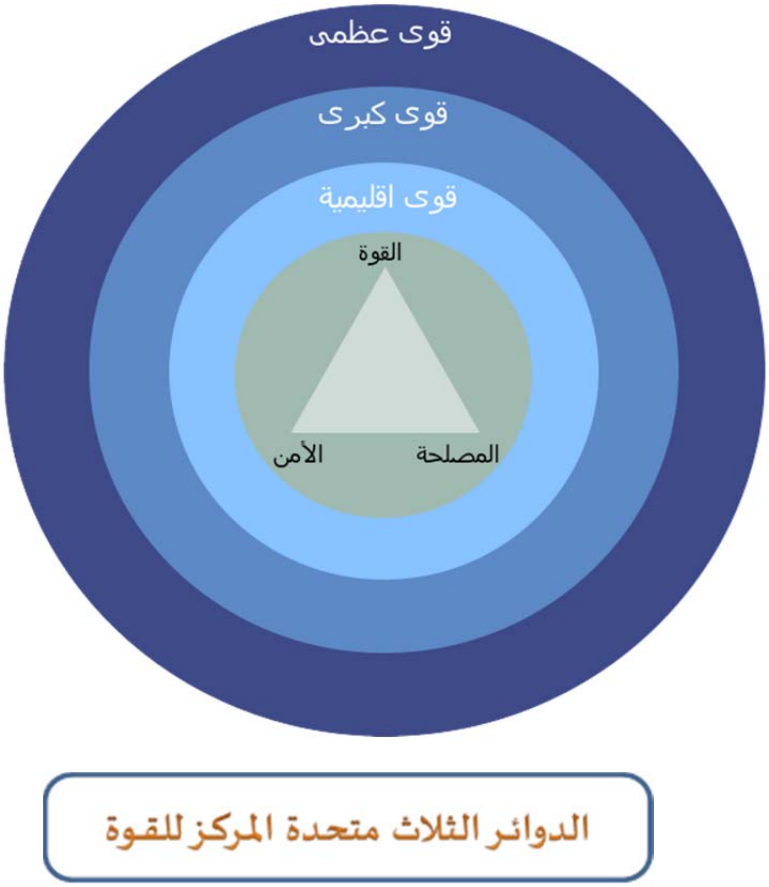

الشكل 9: *يعبر عن الدوائر الثلاثة المتحدة المركز للقوة والتي تدور، كلّها، حول المثلث المقدس للدولة، وهي: القوة، المصلحة والأمن. يعني كل تحركات الدول أساسها الاستمرارية والبحث المتواصل على مصادر الأمن والقوة للحفاظ على مصالحه*

الفصل الثالث

الأهمية الجيوسياسية لدول الساحل الأفريقي الخمس

الفصل الثالث: الأهمية الجيوسياسية لدول الساحل الأفريقي الخمس

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المنطقة التي تنتمي اليها الدول الخمس محل الدراسة ألا وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو والتشاد بالإضافة إلى أهميتها الجيوسياسية بمعنى سنحاول دراسة العوامل المحددة للتدخل الفرنسي كالعوامل الجيوستراتيجية (الموقع، الثروات الطبيعية، المجالات الجغرافية المتاخمة...إلخ.) والاقتصادية (الاستثمارات، المصالح الاقتصادية، العملة الموحدة...إلخ.) والجيوأمنية (التهديدات الأمنية اللاتماثلية كالتهديد الارهابي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، الصراعات الاثنية، أزمة بناء الدولة...إلخ.) في تلك المنطقة بالإضافة إلى الآليات التي تسمح لفرنسا على فرض سيطرتها على دول المنطقة وبالتالي على المنطقة بأسرها، نذكر منها: اتفاقيات التعاون التقني والعسكري، الفرنكوفونية، العملة الموحدة والتدخلات العسكرية.

المبحث الأول: محددات التدخل الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية

قبل التطرق للأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة دول الساحل الأفريقي الخمس، يجدر بنا التذكير أن هذه المنطقة تنتمي إلى منطقة الساحل الأفريقي أو الساحل الصحراوي الأفريقي، كون المنطقة ذي أهمية كبرى على المستوى الإقليمي، القاري والعالمي، سوف نتطرق إلى التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي والتمكن من معرفة الوحدات الدولية الحكومية وغير الحكومية الفاعلة فيها ما يمكننا إدراك، بعد ذلك إلى جانب الأهمية الجيواقتصادية، أبعاد التدخل الفرنسي في إطار عملية **سرفال** وامتدادها إلى عملية **برخان**.

في حقيقة الأمر، ليس هناك تعريف موحد وشامل لمنطقة الساحل الإفريقي حيث يخضع تحديد هذا النوع من المناطق الجغرافية إلى حسابات جيواقتصادية، جيوسياسية، جيوأمنية بالإضافة إلى استراتيجيات الدول العظمى التي تعتبر أن هذه المناطق ما هي إلا ارثها الاستعماري وأخرى على أنها مناطق تضمن لها أمنها القومي وهذا لما تمتلكه من موارد طبيعية ثمينة كالنفط، الغاز، اليورانيوم وحتى المياه (المياه الجوفية الضخمة).

كثيرا ما كانت تعتبر الصحراء منطقة تباين ما بين حقلين جيوسياسيين منفصلين: شمال إفريقيا أو إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء. ذكرت منطقة الساحل الإفريقي في النصوص العربية القديمة أنها الفضاء المتواجد بين المغرب وبلاد السودان. ويعتبر الساحل الأفريقي الخط الحدودي الذي يفصل بين البحر المتوسط وإفريقيا مابعد الصحراء[188].

يعرف الساحل الأفريقي أيضا: "منطقة شبه جافة تمتد من السنغال غربا إلى شرق السودان أي يمتد من المحيط الأطلسي شرقا من شمال السنغال، جنوب موريتانيا، مرورا

[188] Mehdi Taje, « Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse », Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, Juin, 2010, p.1.

بالدائرة الكبرى لنهر النيجر بالمالي، بوركينافاسو (هوت فولتا قديما)، جنوب النيجر، شمال شرق نيجيريا، وسط جنوب التشاد، حتى شرق السودان[189].

تقدر مساحته بحوالي5,4 مليون كم²، و تضم هذه المساحة كثافة سكانية تقدر بحوالي 50 مليون نسمة.

ويعرف الساحل الأفريقي: هناك ساحلين إفريقيين, الأول جغرافي والثاني سياسي. يعتبر الساحل الجغرافي أنه المساحة الأرضية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، مرورا بالصحراء الكبرى. أما الساحل السياسي يشير إلى كل الدول المجتمعة في إطار ما يسمى ب"الجمعية الدولية لمحاربة الجفاف في الساحل" CILSS التي أنشئت سنة 1971 والتي تضم كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، جزر الرأس الأخضر وغينيا ببيساو. أما اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقدم الصحراء، يجب إضافة بدون شك، كل من ليبيا، السودان، الصومال، إثيوبيا وكينيا. أما التعريف الجيوسياسي للساحل الأفريقي يعرفه على أنه يمتد إلى القوس الأزماتي الذي يربط السودان بموريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر والمالي والجزائر وعمقه المغربي حتى الأطلسي[190].

مما تقدم يمكن تقسيم الساحل الإفريقي إلى أربع مجالات مترابطة ولكنها تستجيب إلى خاصيات جيوسياسية خاصّة:

- المجال السوداني يضم مصر والقرن الإفريقي :

يتكوّن هذا المجال من عدة دول التي تطمح –كل واحدة منها أو تقريبا– أن يكون لها دور الدولة المحورية في المنطقة، خاصة وأن كل دولة تتحكم في بعض الخصائص المادية والتاريخية للعب هذا الدور القيادي. فالمجال السوداني يضم كل من: جنوب مصر

[189]Encyclopedia Britannica, « Sahel », Consulté le 30.03.2017 sur : http://www.britannica.com/EBchecked/topic/516438/Sahel

[190] Abdcelem Ikhlef, « Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ? », (Algérie : Géostratégie Horizon, 2010), p.4.

مما يعني مصر بأكملها، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا، الصومال الذي هو كذلك مهدد بالانقسام (حكومة أرض الصومال في الشمال) ودولة جيبوتي[191].

هذا الإقليم إذا ما أقصينا الصومال، معروف بثروته المائية، حيث تتقاسم الدول المذكورة طول نهر النيل الذي يمتد من دول المنبع السبع في وسط إفريقيا وهي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وبوروندي ورواندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية، إلى دول المصب: السودان ومصر, فهذا الأخير –أي نهر النيل– كان سبب العديد من الخلافات في هذه المنطقة، الأخيرة كانت الأزمة الدبلوماسية بين جمهورية مصر والدول السبع من أجل ابرام اتفاق جديد من أجل توزيع وتقسيم عادل لمياه النيل. الى جانب الثروة المائية، تمتلك السودان لوحدها نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي الخصبة، مما يمكن أن تأمن لوحدها الأمن الغذائي لكل دول الساحل الإفريقي أو على الأقل لسكان المنطقة. لا ننسى بذكر الثروة البترولية والغازية التي تزخر بها المنطقة، فالسودان وجنوب السودان يمتلكان حقول بترولية ضخمة (1.5 مليار برميل و3.5 مليار برميل على التوالي)[192] العامل الذي أجج الانقسام إلى جانب العامل الديني والاثني.

والذي يميز هذه المنطقة الشرقية للساحل الإفريقي كونها منطقة جيوستراتيجية بإطلالها على مناطق العبور والإمدادات المتمثلة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

رغم كل الثروات والميزات التي تزخر بها المنطقة إلا أنها تعيش في محيط أزماتي يعج بالتناقضات المصلحية والصراعات الحدودية إلى جانب التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه الدول، يجعله يواجه في المستقبل المتوسط خطر "**البلقنة**" الذي يمكن أن يقسم المزيد من دول المنطقة التي تتخبط في أزمات داخلية[193].

---

[191] Mehdi Taje, « Sécurité et Stabilité dans le Sahel africain », Rome : Collège de Défense de l'OTAN, Decembre, 2006, pp.15-16.

[192] U.S EIA, « Country Analysis Brief: Sudan and South Sudan », (USA : Energy Information Administration, September, 2014), p.5.

[193] Sonia Le GOURIELLEC, « Trois projets de sécession dans la Corne de l'Afrique ». sur :

- مجال القوة التشادية:

عندما نتكلم عن هذا المجال، نذكر بالأساس فاعلين أساسيين في المنطقة: التشاد و ليبيا. التشاد دولة بمساحة 1 284 000 كم² تقع في قلب القارة الإفريقية[194] على خط احتكاك إفريقيا البيضاء المسلمة وإفريقيا السوداء المسيحية، منعزلة و محور التقاء المغرب العربي، الساحل الإفريقي وإفريقيا الاستوائية. تحتوي على مخازن معتبرة من المواد الأولية والمعادن، أبرزها: البترول واليورانيوم خاصة بالشمال، فهي تنتج سنويا حوالي 3190 طن من اليورانيوم و 1500 مليار برميل من احتياطي البترول حسب إحصاءات **مؤشر موندي**.

الفاعل الثاني في هذا المجال هي ليبيا، دولة فاصلة وواصلة ما بين كتلتين جغرافيتين تجمع بينهما عوامل عديدة (الدين اللغة والتاريخ) إلا أن السياسة فرقت بينهما، وهما المغرب والمشرق العربيين. تقدر مساحتها ب 1 759 500 كم² حيث تغطي الصحراء 99% من أراضيها إلا أنها غنية بحقول البترول حوالي 48 مليار برميل[195] والغاز بمخزون يقدر بحوالي 1548 مليار متر مكعب. في عهد معمر القذافي، لم يخفي رغبته في لعب الجماهيرية الليبية دور الرائد في المنطقة وإنشاء منطقة نفوذ له في الصحراء الكبرى، هذا ما أدى الى تصادمه مع مصالح بعض الدول الإقليمية والدولية خاصة فرنسا, التي ساعدت وسلّحت بعض قادة الانقلاب في طرابلس[196].

http://geopol-soppelsa.over-blog.com/article-trois-trajectoires-de-secession-dans-la-corne-de-l-afrique-101685782.html (Consulté le 30.03.2017)

[194] Fiche pays Soudan, sur : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/tchad/presentation-du-tchad/ (Consulté le 02.04.2017)

[195] Adem MEBTOUL, « Le pourquoi du faible impact de la situation en Libye et en Irak sur les cours du pétrole », Alger : Le Quotidien Liberté, sur : https://www.liberte-algerie.com/contribution/le-pourquoi-du-faible-impact-de-la-situation-en-libye-et-en-irak-sur-les-cours-du-petrole-209080/print/1 (Consulté le 02.04.2017)

[196] Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans le Sahel africain », Op. Cit, p.43.

- الشريط الساحلي الإفريقي الأفقي:

هذا الفضاء الجغرافي يضم كل من: النيجر، مالي، الجزائر، موريتانيا والصحراء الغربية. القاسم المشترك بين هذه الدول هو غناهم بالثروات الطبيعية والمواد الأولية باحتياطات ضخمة، حيث لم يتم استغلال كل المخازن الطاقوية لهذه الدول.

تغطي هذه الدول مساحة كبيرة وتعتبر، استراتيجيا، بأنها المركز العصبي لكل الساحل الإفريقي.

- مجال الغرب الأفريقي أو مجال الخليج الغيني:

سبب اضافت هذا المجال للتقسيم يرجع للأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسيها هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الفرنسية وكونها مصدر طاقوي مهم جدّا. يمكن تحديد هذا المجال ضمن نطاق المنظمة الدون إقليمية لغرب أفريقيا المتمثلة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO/ ECOWAS[197]. يضم كل من: السنغال، ساحل العاج، غينيا، سييراليون، ليبيريا، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا، الغابون، الكاميرون وبوركينافاسو. يحتوي هذا المجال على ربع مخزون القارة الإفريقية من البترول المتمثل في 8% من الاحتياط العالمي[198]. كما يعتبر بترول خليج غينيا ذات ميزة نسبية أفضل من بترول آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية حيث نقطة الاستخراج قريبة من العالم الغربي مما يسهل التوجيه والإيصال وكونه بعيد عن "الممرات الملزمة" كالمضايق والممرات. كذلك فيما يخص الغاز, يحوي الخليج الغيني تقريبا نفس احتياطي البترول، فهو يحتكر ربع احتياطي القارة الإفريقية المتمثل في 8% من إجمالي الاحتياط العالمي.

[197] Théophile Mirabeau NChare Nom, « Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie », (Yaoundé : Université de Yaoundé2, DEA Sciences Politiques,2009), pp.62-64.

[198] Théophile Mirabeau NChare Nom, Op.Cit.pp.11-12.

- مجال دول الساحل الخمس:

تقع دول الساحل الخمس وهي: بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد في منطقة تشمل أكبر تجمع للتهديدات الأمنية للسلم والتنمية أو ما يسمى بالقوس الأزماتي الساحلي.

استنادا للتقسيم، تنتمي الدول الخمس إلى ثلاثة مجالات والتي باتت تشكل لوحدها مجال مستقل عن المجالات الأربع المذكورة بعد التدخل العسكري الفرنسي في اطار عملية سرفال وبرخان.

يمتد مجال دول الساحل الأفريقي الخمس على نطاق تقدر مساحته بأكثر من خمس ملايين كيلومتر مربع 5114431 كم² لتحتل بذلك مرتبة أكبر التجمعات الجيوسياسية على المستويين الأفريقي والعالمي.

الشكل 10: *يمثل الرسم البياني خريطة لمجموعة الدول الساحل 5 والتي تضم كل من: موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر والتشاد*[199]

[199] جريدة الأخبار، " خمس دول تناقش بنواكشوط خريطة طريق مشتركة مع الأمم المتحدة" http://www.alakhbar.info/?q=node/1719 (في 06.04.2017)

كما تعتبر هذه الدول متجانسة من حيث الخصائص الفيزيائية والطبيعية، من مؤشراتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومتجانسة من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة أو حتى من الناحية الجيوسياسية.

تأخذ الناحية الجيوسياسية حصة الأسد بحكم أهمية المنطقة في سلم الاستراتيجية الفرنسية وهذا راجع لتوسطها القارة الأفريقية حيث يمكن تشبيهها بقلب أفريقيا The Africa's Heartland.

خلافا لنظرية قلب الأرض التي تعتبر كل قوة تمتلك شرق ووسط أوروبا سوف تنفرد بالسيطرة العالمية باعتبارها مركز التشابكات والتفاعلات الاستراتيجية العالمية المقبلة، ترى فرنسا في أفريقيا أو بالأحرى في الساحل الأفريقي مستقبلها الاستراتيجي والذي تحارب من أجله مهما كلفها الأمر لأن الساحل الأفريقي المتمثل ليس فقط في دول الساحل الأفريقي الخمس وإنما كل المجال الذي يمتد من القرن الأفريقي إلى الخليج الغيني.

الجدير بالذكر، هو أن فرنسا تعمل على مستوى الأفريقي باتباع كلتا النظريتين بمعنى تعمل على التحكم في قلب الأرض الأفريقية Africa's Heratland وحافتها Africa's Rimland.

يمثل مجال دول الساحل الأفريقي الخمس نقطة التقاء جيوستراتيجية Geostrategic Junction Point أين تلتقي المجالات الجيوسياسية الأفريقية الأكثر دينامية ومحل صراعات علنية وخفية بين القوى الاقليمية والعالمية: المغرب العربي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا وامتداده إلى القرن الأفريقي.

كما سوف نرى في المطلبين التاليين، ما يزيد مجال دول الساحل الأفريقي الخمس أكثر أهمية كونها أصبحت نقطة الانتشارات الجيوستراتيجية للقوى غير التقليدية في المنطقة بحكم الأهمية الجيواقتصادية باعتبارها منطقة غنية بالثروات الطبيعية وتنامي

حركة التهديدات اللاتماثلية من مضاعفة التنظيمات الارهابية إلى الجماعات القتالية المحلية مرورا بتنامي كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

تتجلى هذه الأهمية في ما جاء بالكتاب الأبيض للدفاع والأمن الوطني حيث يذكر أهمية الساحل الأفريقي في النظرة الاستراتيجية الفرنسية:

"*منطقة الساحل، من موريتانيا إلى القرن الأفريقي وأجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هي أيضا مجالات ذات أولوية بالنسبة لفرنسا، بحكم التاريخ المشترك وتواجد الرعايا الفرنسيين إلى جانب القضايا والتهديدات التي يواجهونها*."[200]

المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية

لا تقتصر الأهمية الجيواقتصادية على الموارد الطبيعية التي يزخر بها المجال فقط وإنما تتعداها لتشمل الاستثمارات الفرنسية في الدول الخمس سواء أكانت في مجال الموارد الأولية، البنى التحتية، الاتصالات، الصناعات والتجارة البينية بشتى أنواعها حيث تعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرنكوفونية، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي.

تعرض الخريطة الجيوسياسية البترولية الأفريقية عدة مناطق ذات مصالح اقتصادية واستراتيجية. من بين المنتجين الأساسيين: نيجيريا، ليبيا، الغابون، الجزائر، أنغولا، غينيا الاستوائية. دول أخرى بدأت انفتاحها على العالم البترولي كموريتانيا، التشاد، جزر ساو– تومي وبرنسيب، جمهورية أفريقيا الوسطى[201].

بعد عشرية كاملة من التنقيب، أصبحت موريتانيا رسميا عضوا في نادي الدول المنتجة للنفط في 2006. تحتوي موريتانيا على حوضين أساسيين، الأول ساحلي

[200] « Livre Blanc sur la Défense et la Sécurité Nationale 2013 », (Paris, Ministère de la Défense, 2013), pp.54-55.

[201] Etanislas NGODI, « Pétrole et géopolitique en Afrique centrale », (Paris : Edition l'Harmattan, 2008), p.36.

Offshore والثاني داخلي **Onshore** **حوض تاودوني** يغطي مساحة قدرها **500 000** كم² في الجنوب الشرقي لموريتانيا ويمتد إلى الأراضي المالية. رغم الأرقام المخيبة حتى الآن لهذا الحوض باحتياط يقدر ب20 مليون برميل، إلا أن الآمال لا تزال قائمة كما يدل على ذلك التوقيع على مجموعة من العقود للتنقيب والاستخراج من قبل العملاقة الفرنسية **توتال** منذ 2011 لاستكشاف **حوض تاودوني**[202]. أما في الحالة النيجرية، تعود أول اكتشافات النفط إلى 1975 وعرف القطاع انتعاشا كبيرا خصوصا في أوائل التسعينيات بعد علميات التنقيب بفضل تنفيذ برنامج التفسير الواسع للبيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية[203]. وأصبحت النيجر من بين الدول المنتجة للنفط منذ شهر سبتمبر 2011 حيث تنتج **20 000** برميل يوميا[204].

فيما يخص التشاد، بدأت عمليات التنقيب في 1960 التي أوقفت لتعود من جديد في 1993 قبل أن تعلق من جديد سنة 1999. بعد عودة عمليات التنقيب سنة 2001، قدر احتياطي التشاد في **حوض دوبا** بمليار برميل حيث سمح استغلال هذا الحوض باستخراج **250 000** برميل يوميا[205].

على عكس الدول الثلاثة، تعتبر كل من مالي وبوركينافاسو من الدول غير المنتجة للنفط لكن هذا لا يضع الأولى على المحك حيث تدار عدة عمليات التنقيب لاستكشاف احتياطي النفط في مالي بالخصوص في الشمال المالي في الأحواض التالية: **غرابن، غاوو، إلومادان، تامسما** و**خندق نارا**. لكن أهم حوض وهو الذي يمتد إلى الجارة موريتانيا **حوض تاودوني**[206]. أما بوركينافاسو، فهي تعوض افتقارها للنفط من خلال

[202] Claire KUPPER et Margaux VAGHI, « Cartographie du Pétrole en Afrique de l'ouest », (Bruxelles : GRIP, Janvier, 2014), p.9.
[203] KUPPER et VAGHI, Op.Cit.
[204] Agence Reuters, « Le Niger veut exporter du pétrole à partir de 2016 », Paris : Les Echos, Décembre, 2013, sur : https://investir.lesechos.fr/marches/actualites/le-niger-veut-exporter-du-petrole-a-partir-de-2016-938127.php# (Consulté le 07.04.2017)
[205] Etanislas NGODI, Op.Cit, p.14.
[206] KUPPER et VAGHI, Op.Cit, p.11.

الجارة الجنوبية سال العاج الذي يمولها عبر أنبوب نفطي من أبيجان مرورا بمدينة ياماسوكرو حتى واغادوغو.

أما فيما يخص قطاع استخراج اليورانيوم، يعتبر قطاع الطاقة النووية محور تواجد النفوذ الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس إلى المحاور التي تم ذكرها كون هذا القطاع مصدر الطاقة الأكثر دخلا والأكثر نفعا لدى فرنسا بحكم التسهيلات التي تستفيد منها الشركة الفرنسية التي تستغل وتستخرج اليورانيوم من حقول التشاد الشمالية.

بالفعل، تمثل الكهرباء المزود بالطاقة النووية حوالي 73.3% من اجمالي الطاقة المستهلكة والتي يولدها 58 مفاعل نووي موزع على التراب الفرنسي. من بين أبرز مواقع استخراج معدن اليورانيوم، هنالك موقعي **أكوكان** و**أرليت** بالنيجر وموقع **فاليا** القريب من العاصمة المالية باماكو[207] وهو محل جدال كبير بسبب الاشعاعات الضارة خاصة وأن الموقع قريب من العاصمة باماكو.

رغم الصورة النمطية لفرنسا في الساحل الأفريقي والتي ترى فرنسا تهتم لهذه الدول بقدر اهتمامها للموارد الطبيعية الاستخراجية التي تحتكرها الشركات الفرنسية (**Areva, GDF Suez, Total**)، إلا أن فرنسا تبقى المستثمر الأول في تلك المنطقة خارج قطاع الصناعات الاستخراجية وتتمثل الاستثمارات الفرنسية في قطاع البنوك (**BNP PARIBAS, Société Générale**) والاتصالات (**Bouygues Télécom et Orange**) والتجارة المتعددة والزراعة والبناء **(Lafarge, Bolloré)** وفي قطاع الخدمات عبر شركات النقل اللوجيستي...إلخ.

في هذا الاطار، صرح الرئيس الفرنسي فورنسوا هولاند، اثر الدورة السادسة لقمة الأمن والسلم في أفريقيا التي انعقدت في 6 ديسمبر 2013 بقصر الاليزيه أنه يريد زيادة المساعدات المقدمة من أجل التنمية عن طريق تخصيص 20 مليار يورو في شكل منح

[207] Martin CAPITAINE, « Le Sahel, nouvelle cible économique de la France », sur : http://reseauinternational.net/sahel-nouvelle-cible-economique-france/ (Consulté le 31.03.2017)

وقروض حيث يسمح هذا الدعم لضمان الدعم الدبلوماسي والاقتصادي لفرنسا. كما صرح وزير الخارجية **لوران فابيوس** أن بلاده تأمل مضاعفة التدفقات التجارية بين فرنسا والقارة الأفريقية على أن تبلغ 120 مليار يورو خلال خمس سنوات المقبلة[208].

بهدف التأكيد على قيمة السوق الأفريقي في أعين صناع القرار الفرنسيين وفي محاولة استمالة القادة الأفارقة لأهمية الشريك الفرنسي في القارة السمراء، خصصت فرنسا 20 مليار يورو.

في حوار مع قناة فرانس 24، صرح المدير العام للوكالة الفرنسية لتنمية، **ريمي رييو**، أن أفريقيا هي أكبر صفقة للوكالة منذ القدم وذات أولوية قصوى حيث يصل حجم الأعمال حوالي أربع مليارات يورو ما يعادل نصف حجم الأعمال للوكالة حل العالم. وقدمت الأخيرة منحة تتجاوز 600 مليون يورو للاستثمار في قطاعات عدة[209].

مهما تعددت الاستثمارات الفرنسية في مجال دول الساحل 5 إلا أنها تراجعت بكثير مقارنة بالاستثمارات الأجنبية وأصبحت محل جدال كبير عند صناع القرار الفرنسيين الذين تربكهم المعطيات الجديدة والتي تخل بالميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح القوى الجديدة.

بما أن لم يعد بمقدار فرنسا مواجهة الانتشار الجيواقتصادي والناعم للقوى العالمية الجديدة في العمق الاستراتيجي الفرنسي بأفريقيا، لا يبقى سوى الخيار الأخير وهو الرجوع إلى العهد القديم من خلال التدخل عسكريا باستغلال العامل الأمني للحفاظ على المكانة الفرنسية بالمنطقة.

---

[208] Caroline CHAVET, « Retour de la France en Afrique par les enjeux sécuritaires », Chine : Epoch Times, Edition Francophone, Consulté le 02.04.2017 sur : http://www.epochtimes.fr/archive/front/13/12/12/n3509145.html

[209] https://www.msn.com/fr-fr/video/actualite/r%C3%A9my-rioux-le-directeur-g%C3%A9n%C3%A9ral-de-lagence-fran%C3%A7aise-d%C3%A9veloppement-est-linvit%C3%A9-du-journal-de-lafrique/vi-BBzOPhO

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تواجه القارة الأفريقية عامة واقليم الساحل الأفريقي خاصة تهديدات عدة ومتشعبة وذات طبيعة مختلفة تميّزها عل الأقاليم الجيوسياسية الأخرى، تبدأ من التهديدات السياسية والأمنية مرورا بالتهديدات ذي طابع طبيعي بيئي إلى التهديدات الصحية من أمراض وأوبئة فتاكة.

ارتأينا إلى التركيز على التهديدات الأمنية اللاتماثلية لأنها مرتبطة ارتباطا عضويا بالتدخل الفرنسي في المنطقة بعد أن كانت تتدخل قبل ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مستعمراتها القديمة من أجل الاطاحة واقامة الرؤساء الموالين لها حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية الفرنسية العليا في أفريقيا.

وما يميز التهديدات الأمنية اللاتماثلية ويعطيها خصوصية نوعية هي أنها[210]:

- عابرة للحدود الوطنية؛
- فواعلها غير دولتية؛
- لها تأثيرات على جميع المستويات (الفرد، المجتمع، الدول، الأقاليم)؛
- قادمة في الغالب من الجنوب نحو الشمال.

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي على أنها معبر الموت الدولي وموطن استفحال الثلوث المميت أو ثلاثي الموت: الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. تعتبر في ثلاث تهديدات أمنية لاتماثلية أساسية للمصالح الفرنسية وفي العمق الفرنسي والتي تأثر على مكانة فرنسا الدولية والأوروبية:

[210] Philip MARCHESIN, « Les Nouvelles Menaces : Les Relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours » (Paris : Editions Karthala, 2001), p.33.

1.التهديد الارهابي؛

2.الجريمة المنظمة؛

3.الهجرة غير الشرعية.

ورغم التركيز على العامل الأمني كمحدد للتدخل الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس، لا بأس إن ذكرنا بعض الأزمات التي تعاني منها تلك الدول الخمس والتي نعدها مرتبطة ارتباطا عضويا فيما بينها وما بينها وبين التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

أزمة الهوية والاندماج الوطني:

تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة. فالكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة أنه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة الى الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة. فالمجتمعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة، إذ أن الولاء للوطن يجب ان يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة...إلخ.

من مميزات المجتمعات الأفريقية أنها متعددة الأشكال والأنماط من حيث الاثنيات واللغات والديانات. فعلى الصعيد اللغوي القاري، يوجد أزيد من ألف لغة ولهجة. لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للديانات سماوية (الاسلام، المسيحية واليهودية) كانت أم وثنية والتي هي متنوعة ومتشعبة بقدر تنوع وتشعب الجماعات الاثنية[211]. اذا كان الأمر يخص

[211] شحماط مراد، "تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الأفريقي وحدوده"، "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الأفريقي"، تحرير وتقديم بلهول نسيم، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016، ص ص.68-69.

القارة الافريقية بأكملها، فهو لا يختلف بتاتا على مستوى إقليم دول الساحل الأفريقي الخمس.

لا يختلف اثنان عند التطرق للصراعات الاثنية كونها ذات طبيعة عادية في المجتمعات التي لا زالت تتبع القوانين القبلية التقليدية. لكن، انتقلت تلك الصراعات من المستوى القبلي إلى المستوى الوطني الإقليمي الأمر الذي يزيد الطين بلة ويغذي النزعات الانفصالية في منطقة مهددة بالتفكك بعدما قسمت القوى الاستعمارية الأوروبية الأقاليم الأفريقية بما يخدم مصالحها وبدون مراعاة الخاصية الاثنية للمجتمعات المحلية. وعليه، فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة.

الجماعات الاثنية في مالي:

يعيش في الشمال الغربي جماعات لغوية واثنية مختلفة بقدر اختلاف تطلعاتها الانتمائية، ففي الشمال الغربي يتواجد **البيرابيش** ذات الأصل العربي اليمني، **المغاربة** و**الكونتا** من الأصل الأمازيغي ومعربين منذ زمن بعيد. **الطوارق** والتي تتفرع إلى ثلاثة اتحادات: **كال أدرار** (في الاقليم الاداري لكيدال)، **كال أتارام** التابعة للايوالمدن (في الاقليم الاداري لغاو) و**كال انتصار** أو **كال أنصار** (في الاقليم الاداري لتومبكتو)، جماعة **البول** (الاقليم الاداري لموبتي)، **الصونغهاي** (الاقليم الاداري لغاو أن أسسوا مملكة لهم بين القرنين 15 و16) و**التوكولور** (المقيمين في الاقليم الاداري لكاياس منذ القرن 19). أما في الجنوب، تشكل كل من اثنية **ماندينغ** و**بامبارا** و**الصومونو** 36% من سكان مالي خاصة في الاقليم الاداري لباماكو وسيغو. جماعتي **مالينكي** و**صولينكي** (في الاقليم

الاداري لكاياس وباماكو). جماعتي **البوبو** و**السينوفو** (في اقليمي سيغو وسيكاسو). **الدوغون** فرع من اثنية ماندينغ المقيمين في اقليم موبتي[212].

الجماعات الاثنية في النيجر:

على شكل مالي، تتنوع الاثنيات في النيجر وتتعدد معها الطلبات بالاعتراف الرسمي لكل اثنية المكونة للسكان. من بين أكبر اثنية عددا، نجد جماعة **الهاوسا** التي تشكل نحو 47.2% من اجمالي سكان النيجر. تليها جماعة **زارما** بنسبة 18.2% و**البول** بنسبة 8.3%. أما **الطوارق** أو **كال تاماشق** يشكلون؛ حسب بعض الدراسات، 4.6%[213] وفي دراسات أخرى، يشكلون قرابة 12% من سكان النيجر[214]. يجدر الاشارة إلى أن ما يقارب 24 اثنية في النيجر بين أمازيغ وعرب والسود بمختلف تفرعاتهم[215].

الجماعات الاثنية في التشاد:

لا تمثل التشاد استثناء مقارنة بالجارة مالي حيث تتعدد فيها الجماعات الاثنية وكل جماعة بفروعها ويمكن شملها في تسعة جماعات متباينة تقطن في أقاليم متباينة، من أهمها: **السارة** التي تقطن في الجنوب وتمثل حوالي 36% من النسبة الاجمالية لسكان التشاد. أما **العرب** ثاني أكبر جماعة بنسبة 14% وتتوزع في الوسط بالإضافة إلى

[212] Patrice GOURDIN, « Géopolitique du Mali : un Etat failli ? », France : Diploweb, Septembre, 2012, Consulté le 04.04.2017 sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html

[213] Daniel BARRETEAU et Ali DAOUDA, « Systèmes éducatifs et multilinguisme au Niger. Déscolarisation et formations alternatives », (Niger : Niamey, Université Abdou Moumouni de Niamey, 1998), p.224.

[214] Association Timidria, « Caste In Niger », (United Kingdom: Thomas Clarkson Edition, August, 2002), p.4.

[215] Maman MALLAM GARBA, «Éducation bilingue au Niger : entre convivialité et conflits linguistiques» dans Penser la francophonie. Concepts, actions et outils linguistiques », (Paris : Éditions des archives contemporaines, 2004), pp 455-471.

الجماعات الأخرى التي تقطن في الأقاليم الأخرى مثل: **مابا، توبو-غوران، حاج راي، بلالاة، كانامبو**...إلخ[216].

الجماعات الاثنية في موريتانيا:

ينقسم المجتمع الموريتاني على المستوى الاثني-اللغوي إلى صنفين متباينين: المغاربة بنسبة 70% والأفارقة السود بنسبة 30%. يتكون الصنف من قسمين وهما: المغاربة البيض المنحدرين من الفاتحين الأمازيغ-العرب بنسبة 30% يطلق عليهم اسم "البيضان" والمغاربة السود المنحدرين أساسا من العبيد بنسبة 40% ويطلق عليهم ب"الحراتين"[217]. أما الأفارقة السود، يشكلون 30% من اجمالي سكان موريتانيا: توكولور 16.5%، صونينكي أوصاراكولي 8.7%، البول 4.8%، ولوف وبومبارا 0.4%. أما الطوارق أم كال تاماشق يشكلون حوالي 2.6% ويتواجدون بأقصى جنوب-شرق موريتانيا على الحدود مع مالي[218].

الجماعات الاثنية في بوركينافاسو:

أبرز الاثنيات عددا وأهمية في بوركينافاسو نجد اثنية **موسي** المتمركزة في وسط البلاد بنسبة 53% من اجمالي السكان. شرقا، نجد اثنية **الغورمنتشي** بنسبة 7%. نجد في اقليم الشمال اثنية **البول** بنسبة 7.8%. أما في الجنوب، تتمركز كل من اثنية **البيسا** بنسبة 3% و**الغورونسي** بنسبة 6%...إلخ[219].

---

[216] Gérard-François DUMONT, « Géopolitique et populations au Tchad », (France : Outre-Terre, N°.20, Mars, 2007), pp.271-272.

[217] Geneviève DÉSIRÉ-VUILLEMIN, « Histoire de la Mauritanie : des origines à l'Indépendance », (Paris : Éditions Karhala, 1997), p.652.

[218] Op. Cit.

[219] Burkina Faso, « Données Démolinguistiques », sur : http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/burkina.htm Consulté le 06.04.2017.

أزمة الشرعية:

ما نعنيه هنا بأزمة الشرعية هي الشرعية السياسية وما ينتج عنها من قضايا تتعلق ببناء الدولة وفشل المؤسسات الحكومية في التعاطي مع تلك القضايا لفقدانها للشرعية التي تستمدها الدول الديمقراطية من الشعب[220]. كثيرا ما تنتقل السلطة من رئيس دولة لآخر من خلال التدخلات العسكرية الأجنبية حيث يأتي كل تدخل برئيس جديد بما يخدم مصالح القوة الأجنبية الأمر الذي يؤثر سلبيا على المجتمع بأكمله. أولا، لأن الرئيس الجديد لم ينتخبه الشعب وثانيا، بما أن التركيبة الاجتماعية لتلك الدول يغلب عليها الطابع الاثني أين الولاء يكون للقبيلة الأصلية وليس للوطن. هذا العامل يفقد التواصل مع الفئات الاثنية الأخرى التي تعمل على اقصاء الاثنيات الأخرى من أن تكون ضمن الحكومة أو تهميشها على جميع المستويات وبالتالي يفقد التواصل مع كافة فئات المجتمع. ينتج عن فقدان الشرعية بعد محلي واقليمي ودولي تستخدمه القوى المتدخلة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول[221].

تعيش دول دول الساحل الأفريقي الخمس على وقع الانقلابات العسكرية والتدخلات العسكرية لحماية الحكومات غير الشرعية أو لحماية الحكومات التي تخدم مصالح الدول المتدخلة. فيما يخص دولة مالي، رغم الانقلابات العسكرية التي عقبتها تصفيات جسدية واعتقالات جماعية، إلا أنها لم يتم معاقبة الانقلابيين بفضل تواطؤ القوة الاستعمارية الفرنسية وغض النظر على التجاوزات. على سبيل المثال لا الحصر، الانقلاب العسكري الذي أدى إلى ازاحة الرئيس **أماود تومانو توري (1991-2012)** من قبل زمرة من

[220] المرجع نفسه، ص.70.

[221] أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2010)، ص.20.

ضباط الجيش المالي[222] ووضع رئيس الدولة بالنيابة **دياكوندا تراوري** قبل انتخاب **ابراهيم بوباكار كايتا** على هرم السلطة. للتذكير، نفس السيناريوهات وقعت للرؤساء السابقين حيث جيء بهم عبر انقلاب ضباط الجيش بمباركة فرنسية عقب كل المراحل السياسية لدولة مالي.

أزمة التغلغل:

هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ الى كافة انحاء اقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول الى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول الى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان. فهي تمثل فشل الدولة ومؤسساتها على بسط سيطرتها ونفوذها على كامل التراب الوطني مما يسمح ببروز النعرات والانشقاقات الوطنية[223]. ينتج عن هذه الأزمة ظهور تشكل كيانات ذات نزعات انفصالية وتكاثر جماعات الجريمة المنظمة والارهابية لتستوطن في الأقاليم التي فشلت مؤسسات الدولة التغلغل اليها. تتمثل الأسباب الرئيسية في بروز هذا النوع من الأزمات في: أسباب جغرافية (اتساع وشساعة مساحة الدولة وتضاريسها الوعرة) وأسباب عرقية (التصدعات الاثنية والصراع الطائفي...إلخ).

[222] AFP, «Amadou Toumani Touré a officiellement démissionné », Paris : Jeune Afrique, Avril, 2012. sur : http://www.jeuneafrique.com/152352/politique/mali-amadou-toumani-tour-a-officiellement-d-missionn/ (Consulté le 03.04.2017)

[223] خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير،2011)، ص.69.

أبرز مثال يبرز الأزمة بشكل كامل، بروز **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** في شمال مالي وتطفل الجماعات الارهابية ك**القاعدة في المغرب الاسلامي وأنصار الدين**...إلخ في مجن الشمال: تمبكتو، غاو وكيجال[224].

أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:

تتعلق أزمة التوزيع أساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع. وهذه المنافع تشمل الثروة، الدخل الفردي، الأمن الوظيفي، التعليم، الخدمات الصحية، التشغيل...إلخ. فهذه الأزمة مرتبطة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة كما أن الطبيعة المناخية والجغرافية للدولة تلعب دور في التوفيق في مهمة توزيع الثروات وغيرها من الموارد على نطاق كل الأقاليم المحلية.

على مستوى دول الساحل 5، كثيرا ما نلاحظ الفوارق بين العواصم أين تتمركز النخب السياسية ورجال الأعمال، عكس المدن الشمالية الأكثر فقرا وتخلفا على جميع المستويات، خاصة ما يتعلق بالبنى التحتية والمرافق العامة.

شكلها شكل أغلب الدول الأفريقية، عملت الدول الأفريقية على الاستغلال الأمثل لطاقاتها المعطلة وإنهاء التبيعة لأوروبا ومن أحل تحقيق الأهداف المسطرة، تبنت هذه الدول استراتيجيات متباينة بين التخطيط المركزي وتبني النظم الليبرالية منسوخة من النظم الغربية دون مراعاة الواقع المحلي. وبعد ثلاثة عقود من الاستقلال وتنفيذ الاستراتيجية المذكورة، يكشف اختبار أداء الدولة لهذه الوظيفة عن مدى الفشل الوظيفي الذي عانت

[224] Adib BENCHERIF, « Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation », (Canada : Université des Sciences Sociales de Laval, 2013), p.3.

منه مؤسسات الدولة الأفريقية[225]. كما تبين فشل الأداء الوظيفي للدولة في ايجاد حلول للأوضاع الاقتصادية إذ بالرغم من الاستثمارات الأجنبية في شتى المجالات إلا أنها تبقى ضعيفة فيما تتطلبه الأسواق المحلية. الذي يبرز هذا العامل في مجال الأعمال هو تمركز تلك الدول في ترتيب البنك الدولي لمحيط الأعمال في المراكز الأخيرة: موريتانيا 160، بوركينا فاسو 146،مالي 141، النيجر 150 والتشاد 180.[226]

أزمة الفساد:

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015، تعتبر الدول الأفريقية من أكثر الدول فسادا على المستوى العالمي أما على المستوى القاري تعتبر الدول المنتمية لمجال الساحل 5 أقل فسادا من الدول الأفريقية الأخرى الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أين تتمركز الدول الخمس على النحو التالي: بوركينا فاسو ،72 النيجر 101، مالي 116، موريتانيا 142، التشاد 159.[227]

مما لا شك فيه أن الأزمات التي تم ذكرها تعمل على ظهور منابع الانفلات الأمني حيث تشير الدراسات الميدانية أن هناك علاقة عضوية بين انخفاض المستوى المعيشي والحرمان المادي والمعنوي وانتشار منابع الانفلات الأمني من تطرف وارهاب بشتى الأوجه والجريمة المنظمة كما أن هاذين العاملين أصبحا متكاملين إلى جانب الهجرة غير الشرعية فيما يسمى بالجريمة المرتبطة.

[225] جمال محمد توفيق، " مؤتمر أفريقيا 1993: تطورات النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلية السياسة الدولية، العدد.113، جويلية، 1993، ص.249.

[226] http://francais.doingbusiness.org/rankings Consulté le 03.04.2017

[227] https://www.transparency.org/country/NER Consulté le 03.04.2017

1.التهديد الارهابي:

لا يختلف اثنان أن انهيار نظام معمر القذافي أدى إلى اشتعال مسرح الساحل الأفريقي بنيران الارهاب والاقتتال القبلي في المنطقة حيث كان العقيد القذافي يعمل على كبح وتفعيل هذه العوال حسب ما كانت تقتضي رؤيته الخاصة لشؤون المنطقة وذلك بفضل الروابط التاريخية والعائلية التي كانت تربطه مع الاثنيات والطوائف المنتشرة على حدود دول الساحل الأفريقي.

يمكن فهم العلاقة التي كانت تربط بين القذافي والطوارق الاثنيات الأخرى بالخصوص اثنية **التوبو**، من خلال فهم تاريخ قبيلة القذاذفة وعلاقتها مع الجماعات الأخرى. فرغم عددها المتواضع (000 150) إلا أنها كانت تسيطر على منطقة استراتيجية تعتبر ملتقى الشمال والجنوب من مدينة سرت الساحلية إلى مورزق الصحراوية[228]. ساعد هذا العامل التاريخي والقبلي معمر القذافي على تأسيس **الفيلق الأخضر** أو الاسلامي المكون من الطوارق بهدف تغذية تمرد الطوارق في كل من النيجر ومالي والذي كان يطمح من وراء هذا المشروع إلى اقامة الفيدرالية الصحراوية.

بالفعل، جمع معمر القذافي سنة 2005 القادة الطوارق للدول المجاورة في المدينة الحدودية "**أوباري**"، للتعبير عن رغبته بتأسيس لهم فيدرالية على الحدود الجزائرية–المالية–النيجيرية، بدعم ليبي كامل، حسب ما جاء في تصريحه: " ليبيا هي موطن الطوارق، قاعدتهم ودعمهم". وفي 2006، اثر فعاليات الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بالمدينة المالية تمبكتو، ناد القذافي سكان الصحراء، الطوارق بالخصوص، للاتحاد وتكوين فيدرالية من أجل تحقيق مشروع "الصحراء الكبرى"، تجمع جغرافي واثني يضم: الطوارق،

[228] Yidir PLANTADE, entretien avec Bernard CONSULTÉGAN, « La nouvelle géopolitique post-Kadhafi explique les problèmes actuels" au Mali », Paris : Le Monde, 12 .03.2012, sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/03/12/la-nouvelle-geopolitique-post-kadhafi-explique-les-problemes-actuels-au-mali_1652756_3212.html (Consulté le 08.04.2017)

العرب، التوبو، الصونرابيس، البامباراس، سكان النيل، سكان السودان والسيناء، سكان الأردن وشبه الجزيرة العربية[229].

مع تسلسل الأحداث من انهيار نظام القذافي وعودة أعضاء الفيلق الأخضر إلى مالي وعدم قدرة الحكومة المالية بالتحكم في كامل ترابها الوطني وبروز حركة الأزواد الانفصالية أكثر قوة بفضل السلاح الليبي، أدى هذا التسلسل إلى هشاشة الأوضاع الأمنية في شمال مالي وانهيار المنطقة بالكامل في جحيم الحركات الارهابية أكثر تنظيما وسلاحا.

يشكل الساحل الأفريقي أو بالأحرى مجال دول الساحل الأفريقي الخمس وامتداده الجيوسياسي الاقليمي، فسيفساء الجماعات القتالية الارهابية ذات مستوى عملياتي وتكتيكي يحتذى به لدى القوات العسكرية القتالية بحكم القدرة التي تتمتع بها في المناورة والقتال والتمويه والاختفاء في مسرح عملياتي يمتاز بالميوعة والشساعة.

من بين المنظمات الارهابية التي تتمتع بحركية شبه كاملة في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس:

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وجماعة المرابطون (الموقعين بالدم)، حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، بوكو حرام والدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى.

1.1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:

يعتبر هذا التنظيم امتداد للجماعات الارهابية الناشطة في الجزائر من بين أسلافها **الجماعة الاسلامية المسلحة** التي تحولت إلى **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** حيث أعلنت هذه الأخيرة انضمامها إلى **تنظيم القاعدة** سنة 2006 لتحمل اسم **تنظيم القاعدة**

[229] Mounir Boudjema, « Al-kadhafi, les Touaregs et le « Grand-Sahara » : Le guide libyen appelle les tribus à se fédérer dans le sud », Alger : Le quotidien Liberté, 12.04.2006. sur : http://www.liberte-algerie.com/imp.php?id=55895 (Consulté le 08.04.2017)

في بلاد المغرب الاسلامي في 2007/01/24[230] ويترأسها **عبد المالك دروكدل** المدعو **أبو مصعب عبد الودود.** من عملياته الأولى في الساحل الأفريقي، الهجوم على ثكنة عسكرية مريتانية في 2007 مخلفا من القتلى 17 عسكري ما أدى إلى اعلان، بعد العملية، تأسيس فرع له في موريتانيا تحت تسمية **أنصار الله المرابطون.**

[230] محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل، 2012)، ص.2.

ينتشر في الساحل الصحراوي أربع كتيبات تابعة للتنظيم، هم كالتالي حسب الترتيب الزماني لتأسيسهم[231]:

أ. **كتيبة طارق بن زياد**

ب. **كتيبة الفرقان**

ت. **كتيبة الأنصار**

ث. **كتيبة يوسف بن تاشفين**

2.1. جماعة المرابطون:

خرجت جماعة المرابطون إلى العيان بعد الانشقاقات التي طالت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وانتقاد **مختار بلمختار** المدعو **أبو العباس** لقرارات المجلس المركزي في منطقة القبائل والوصايا على منطقة الجنوب. كما نادى هذا الأخير إلى تأسيس فرع جديد للتنظيم في الشريط الساحلي بالاحتذاء بنموذج القاعدة في الجزيرة العربية تحت مسمى القاعدة في الساحل الاسلامي[232]. اتخذ مختار بلمختار **MBM** مدينة غاو المالية كقاعدة لعملياته في الساحل الأفريقي أين كان ينظم من خلالها عمليات كالتي وقعها مع **الموقعين بالدم** ضد المنشأة الغازية **تقنتورين** في العمق الجزائري بمدينة عين أميناس.

نشأت جماعة المرابطون بعد التقارب الذي طال جماعة الملثمون والحركة الجهادية للوحدة والقتال ثلاثة أشهر بعد العملية التي نفذتها الجماعتين ضد الشركة الفرنسية AREVA في **أغاديز** و**آرليت** في 23 ماي 2013.

---

[231] Marc MEMIER, « AQMI et Al-Mourabitoun : Le djihad sahélien réunifié ? », (France : Institut Français des Relations Internationales, Janvier, 2017), p.16.

[232] Marc MEMIER, Op.Cit, p.22.

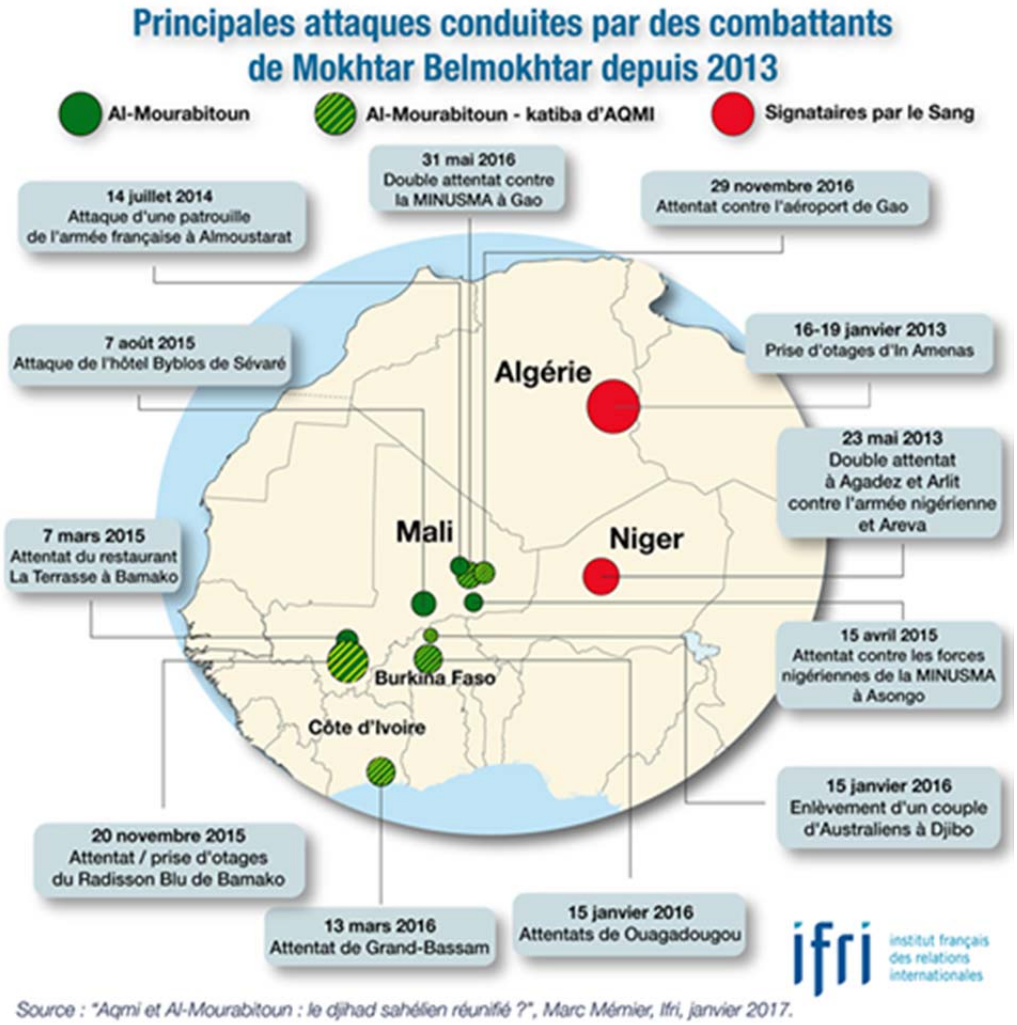

233 *Source : "Aqmi et Al-Mourabitoun : le djihad sahélien réunifié ?", Marc Mémier, Ifri, janvier 2017.*

الشكل 11: *يمثل الرسم البياني الهجمات التي قادتها كتيبات مختار بلمختار في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس حيث تبين النقاط الثلاثة اسم الكتيبة التي نفذت العملية بالزمان والمكان مع تطور المشهد الميداني للمنطقة.*

3.1. حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا:

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في 2011 من قبل الموريتاني **حمادى ولد محمد خيرو** بعد انشقاق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الناجم عن خلافات بين حمادى خيرو والمجلس المركزي. سبب الخلاف هو انتقاد **خيرو** للأمير **درودكال** بتفضيل العناصر الجزائريين والتوزيع غير العادل لأموال الفديات. تتخذ الحركة من مدينة غاو المالية مقرا لها بعدما طردت عناصر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في

[233]Marc MEMIER, Op.Cit.

31 مارس 2011. اشتهرت أكثر في أواخر أكتوبر 2011 عندما اختطفت ثلاثة أوروبيين[234].

كما سلف وذكرنا أن حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا اتحدت مع حركة الملثمون ل**مختار بلمختار** وأسست فيما يعرف بجماعة المرابطون.

من أهم العمليات التي قامت بها[235]:

- استهداف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني الجزائري بمدينة ورقلة في 2012؛
- اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو المالية في 2012.

4.1. حركة أنصار الدين:

تعتبر حركة أنصار الدين السلفية من بين أخطر الحركات التي تنشط على طول الشريط الساحلي–الصحراوي بحكم سيطرتها على مساحة شاسعة وبحكم الأفراد المنخرطين فيها من بينهم مرتزقة عملوا تحت امرة معمر القذافي وطوارق متمرسين وجنود سابقين في الجيش المالي وأعضاء أخرين من شتى دول الساحل الأفريقي.

ونشأت الحركة في أواخر سنة 2011 كنتيجة حتمية لانفلات الأمن في شمال مالي عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس **تومانو توري** من قبل نخبة من ضباط الجيش[236].

---

[234] Julia DUFOUR et Claire KUPPER, « Groupes armés au nord-Mali : état des lieux. », (Bruxelles : GRIP, Juillet, 2012), p.6.

[235] فول مراد، "الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن "، "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الأفريقي"، تحرير وتقديم بلهول نسيم، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص ص.96-97.

[236] المرجع نفسه، ص.97.

على رأس الحركة شخصية بارزة في شمال مالي، **إياد آغ غالي**، زعيم المتمردين الطوارق في بداية التسعينيات على هرم **الحركة الشعبية للأزواد**. دعم ميثاق السلم الوطني في 1992 ليصبح، بعد انحلال الحركة، الأمين العام لتحالف 23 ماي الديمقراطي للتغيير، حركة طوارقية سياسية وسلمية[237].

عمل **إياد آغ غالي** على تأسيس هذه الحركة بعد أن رفضت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد انضمامه لها الأمر الذي مهد ظهور الاسلام الراديكالي ضمن الطوارق الذين عرفوا حتى الآن بتطبيق اسلام معتدل وغير مسيّس.

5.1. حركة بوكو حرام:

رغم ظهور هذه الحركة في منطقة خارجة عن نطاق مجال دول الساحل الأفريقي الخمس إلا أن تطورها رمى بإرهاصاتها على كامل منطقة الساحل الأفريقي وخاصة بما يسمى بحيرة التشاد الاستراتيجية حيث تتشارك فيها أربع دول: النيجر، التشاد، الكاميرون ونيجيريا.

يعود أصل ظهور جماعة بوكو حرام إلى 2002 في **مدغيري**، عاصمة ولاية بورنو الشمالية، حيث كانت تسمى ب**جماعة أهل السنة وللدعوة والجهاد** التي أسسها **محمد يوسوف**. قاد الأخير في 2009 تمرد ضد الحكومة في أكبر مدن البلاد التي لم تنفك عن تهميش الشمال ذات الأغلبية المسلمة لصالح الجنوب ذات الأغلبية المسيحية وقوبل التمرد بهجوم عسكري شامل وتم القضاء على **محمد يوسوف** في نفس السنة[238].

في 2010، تولى مساعده **أبوبكر شيكاوو** مهمة تأسيس حركة جديدة باسم **بوكو حرام** الذي انتقل إلى العمل العسكري ضد السلطات النيجيرية لكن لم يستطع الجيش، هذه

---

[237] Op.Cit, p.5.

[238] Marc-Antoine Pérouse de MONTCLOS, « Boko Haram et le terrorisme islamiste au Nigeria :insurrection religieuse, contestation politique ou protestation sociale ? », (France : CERI, N°40, Juin, 2012), pp.25-26.

المرة، من قمع حركة بوكو حرام. بلغت هجمات الحركة ذروتها في 2015 بارتكابها عدة مجازر في **اقليم باغا**. وفي نفس السنة، أعلنت الحركة على لسان قائدها **أبوبكر شيكاوو** المبايعة والولاء لتنظيم الدولة الاسلامية. لم يكن هذا الولاء على قناعة وإنما هو تحالف استراتيجي بهدف حصول الحركة على الدعم المالي والعسكري والتقني خاصة أن الحركة فقدت قدراتها ومناطقها بعد انتخاب الرئيس **محمدو بخاري** في مارس 2015[239].

6.1. الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى:

تأسس تنظيم الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى بعد انشقاق زعيمه، **عدنان أبو الوليد الصحراوي**، عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي واعلان المبايعة لتنظيم الدولة الاسلامية في ماي 2015[240] باسم حركة المرابطون الأمر الذي نفاه **مختار بلمختار** مجددا ولاءه للتنظيم الأم.

وجب الانتظار سنة ونصف ليحصل أبو الوليد الصحراوي على رسالة من تنظيم الدولة في 30 من أكتوبر 2016 مؤكدا على ولاء التنظيم الجديد في الساحل الأفريقي[241].

فرغم العدد الضعيف لمقاتلي التنظيم في الصحراء الكبرى إلا أن الزخم الاعلامي الذي تابع مبايعة الأخير والحصول على ولاء تنظيم أبوبكر البغدادي قد يدفع مقاتلي الجماعات المنتشرة في المنطقة والمقاتلين الأجانب إلى الالتحاق بالتنظيم فيتنامى ويصبح مصدر قلق تهديد حقيقي للجماعات الارهابية والدول الاقليمية.

---

[239] Margaux SCHMIT, « Boko Haram : face à sa régionalisation », France : Diploweb, Mars, 2016, Consulté le 12.04.2017 sur : http://www.diploweb.com/Boko-Haram-face-a-sa.html

[240] Madjid ZERROUKY, « Un groupe lié à l'Etat islamique revendique une première attaque dans le Sahel », (France : Le Monde, Septembre, 2016), Consulté le 13.04.2017 sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/09/05/un-groupe-lie-a-l-etat-islamique-revendique-une-premiere-attaque-dans-le-sahel_4992882_3212.html

[241] Marc MEMIER, Op.Cit. p.28.

7.1. جماعة نصرة الاسلام والمسلمين:

نشأة هذه الجماعة في الوقت الذي كانت تكتب أفكار البحث الحالي وعلى مقربة زمنية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 7 ماي 2017 والتي تعتبر أكبر تجمع للجماعات الارهابية التي تطوف في الصحراء الكبرى وتعم الساحل الصحراوي قتلا وطغيانا.

يعتبر ولوج هذه الجماعة تحقيقا آخر لاستراتيجية التوسع والانتشار على كافة تراب الساحل الصحراوي للجماعات الارهابية وتمثل كذلك قدرة تلك الجماعات على التأقلم مع الوضع وأنها تثابر على اعادة ترتيب صفوفها وانشاء آليات التنسيق جديدة على الرغم من التهديدات التي تثيرها العمليات العسكرية الموجهة وكذلك التدخلات العسكرية خاصة الفرنسية.

ظهرت جماعة نصرة الاسلام والمسلمين في شهر مارس 2017 وعلى رأسها **إياد أغ غالي**، زعيم حركة أنصار الدين[242]. واثر الفيديو الذي ظهر فيه زعماء الجماعات الارهابية المنطوية تحت راية جماعة نصرة الاسلام والمسلمين ومبايعة زعيمها، أظهر فيها، كذلك، غياب **مختار بلمختار** وظهور في مكانه **عبد الرحمن الصنهاجي** الذي كان يتبوأ منصب مساعد هذا الأخير في جماعة المرابطون. ويرجع غياب بلمختار الملقب ب"الأعور" إلى الاصابة البالغة والخطيرة اثر الغارة الفرنسية الأمريكية التي تعرض لها في ليبيا[243].

[242] Florence RICHARD, « Terrorisme au Sahel : Macron hérite du bourbier malien », Paris : France 24, le 19.05.2017, sur : http://www.france24.com/fr/20170518-mali-france-emmanuel-macron-sahel-terrorisme-gao-barkhane-fidh?ref=fb_i

[243] Karim ZEIDANE, « Terrorisme : Mokhtar Belmokhtar écarté par son groupe au profit de Abderrahmane Al-Sanhadji », le 12.05.2017 sur : http://afrique.le360.ma/algerie/societe/2017/05/12/11786-terrorisme-belmokhtar-ecarte-par-son-groupe-au-profit-de-abderrahmane-al-sanhadji-11786

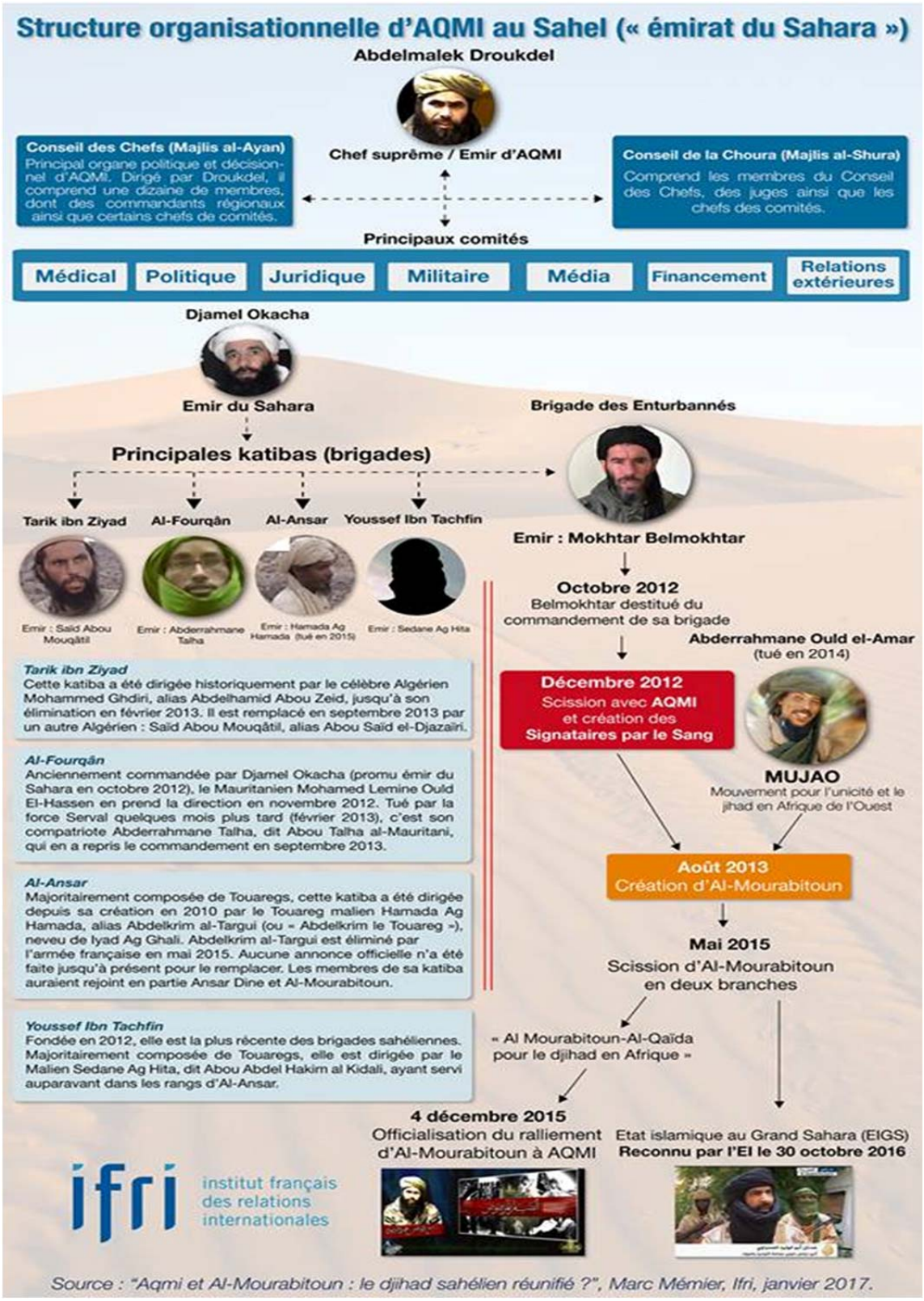

الشكل 12: *يمثل الرسم البياني الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في الساحل الأفريقي (امارة الصحراء) على رأسه عبد المالك دروكدال*[244]

[244] Marc Mémier, Op.Cit.

2. الجريمة المنظمة:

استطاعت الجريمة المنظمة الانتشار والتطور على نطاق واسع في الساحل الأفريقي بكل أنواعها لاسيما تجارة الأسلحة والمخدرات. وتعود أسباب تدهور الوضع إلى عوامل وظيفية واجتماعية–اقتصادية، من بينها: انعدام الأمن، ضعف الأدوات القانونية، ضعف قدرات مراقبة والقيام بدوريات في المجال الجوي والمياه الساحلية، فشل الدول من بسط سيادتها على كامل التراب الوطني واستتباب الأمن، ميوعة الحدود ما بين الدول، الفقر المدقع والبطالة وهشاشة البنى التحتية وانعدامها في بعض الأماكن تماما[245].

بالإضافة إلى العاملين، هناك عامل جغرافي يزيد الطين بلة حيث يقع الساحل الأفريقي في وسط الطريق الرابط بين أمريكا اللاتينية وأوروبا موفرة قطبا مثاليا لحركة مرور جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (Transnational Organized Crime Groups) مستغلة بذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الهشة في المنطقة.

من جهة أخرى، ترتبط الجريمة المنظمة وتجار الأسلحة أو كما يطلق عليهم بأمراء الحرب (War Lords) بالتنظيمات الارهابية ارتباطا وطيدا وعلاقة مربحة للجانبين حيث تعمل المجموعات الثلاثة في اطار حلقات متداخلة فيما بينها : التعايش والتعاون والتقارب. يشكل هذا النوع من الترابط بين الجماعات ما يسمى في أبجديات الدراسات الأمنية ب**الجريمة المرتبطة.**

[245] Office des Nations Unies contre la Drogue et le Crime, « Programme régional pour l'Afrique de l'Ouest (2010-2014) », (Viennes : UNODC, 2011), pp.3-4.

نعني بالتعايش أي تحتل وتعمل تلك الجماعات بمحل الصدفة في نفس الاطار المكاني والزماني. والتعاون نعني به عندما ترى تلك الجماعات أن المصالح المشتركة محل تهديد أو تكون قد أشبعت. أما التقارب ترى أن احدى الجماعات تبدأ بالانخراط في سلوك الأخرى الأكثر ميلا لنشاطها ولمصلحتها.[246]

في نفس الصدد، جاء في تقرير لمجلس الاستخبارات القومي الأمريكي لسنة 2011، أن التقارب والارتباط بين الجريمة المنظمة والارهاب هو مصدر تهديد رئيسي للأمن القومي الأمريكي:

"سوف ينتقل الارهابيون والمتمردون بشكل متزايد إلى الجريمة المنظمة من أجل تمويل تنظيماتهم والحصول على الدعم اللوجيستي من قبل جماعات الجريمة المنظمة. وفي بعض الحالات، يلجأ هؤلاء إلى القيام بالأنشطة الاجرامية بأنفسهم...وأفادت المخابرات الأمريكية والأجهزة العسكرية أن 40 منظمة ارهابية أجنبية لها صلات بتجارة المخدرات."[247]

ويشير تقرير الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة والمخدرات لسنة 2013 أن الاضطرابات التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي ليس سببها الارهاب والاضطرابات السياسية وإنما ترجع إلى العلاقة التي نشأت بين التنظيمات الارهابية المنتشرة وأمراء الحرب والجريمة المنظمة[248].

[246] Eric ALDA & Joseph L.SALA, « Links Between Terrorism, Organized Crime and Crime: The Case of the Sahel Region», Consulté le 13.04.2017 sur: http://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.ea/

[247] U.S. National Intelligence Council, «The Threat to U.S. National Security Posed by Transnational Organized Crime», Consulté le 13.04.2017 sur: https://www.dni.gov/files/documents/NIC_toc_foldout.pdf

[248] UN Office of Drugs Crime, «Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment», Consulté le 13.04.2017 sur: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013.EN.pdf

فيما يخص التجارة بالأسلحة وبعد انهيار نظام معمر القذافي عمت فوضى السلاح وفتح باب استفحال الجريمة والارهاب على مصراعيه. قدرت المراكز المتخصصة عدد قطع السلاح نتيجة فتح مخازن الأسلحة الليبية ب45 مليون قطعة سلاح مهرب[249] خارج الحدود الليبية ويقدم البعض رقم 20 مليون قطعة سلاح[250] التي لا تزال في ليبيا بما فيها 10 آلاف قطعة من نوع الدفاع الجوي المحمول.

أما فيما يخص تجارة المخدرات، وبحكم اعتبار منطقة الساحل الأفريقي مركز عبور وتهريب أساسي نحو أوروبا والشرق الأوسط، تشير احصائيات واردة في تقارير الأمم المتحدة إلى أن تجارة وتهريب المخدرات عبر هذه المنطقة يتجاوز أحيانا ما لا يقل عن 20 مليار دولار سنويا وأن 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جوا[251]. ولعلى أبرز مثال عن هذا هو هيكل طائرة المحترقة بوينغ 727 على مدرج مطار مدينة سينكرباكا المالية القادمة من فينزويلا والمسجلة في غينيا–بيساوو والتي كانت محملة، حسب المحققين الدوليين، بما لا يقل عن 11 طن من مادة الكوكايين وغيرها من المخدرات[252].

[249] عبيد إمجين، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2014 قرأ يوم 14.04.2017 على:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

[250] اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، (الجزائر: مجلة استراتيجيا، العدد 1، السداسي الأول)،ص.77.

[251] المرجع نفسه.

[252] ALDA & SALA, Op.Cit.

3. الهجرة غير الشرعية:

من بين أهم وأكبر مراكز العبور للهجرة غير الشرعية في العالم، نجد منطقة الساحل الأفريقي الذي يسلكه كل يوم مئات الأشخاص القادمين من أعماق أفريقيا ومن دول الساحل الأفريقي التي تعاني من ويلات الأوضاع المتردية. يعبر الساحل، من ليبيا والجزائر نحو أوروبا ما يقارب 50 أو 60%[253].

تعتبر الهجرة غير الشرعية رهان وتحدي في الوقت ذاته سواء على دول مجال الساحل 5 أو على دول الجوار أو حتى على الدول الأوروبية بالخصوص فرنسا. رهان لأن على المجتمع العالمي أخذ هذه الظاهرة بمحمل الجد بما تمثله من مأساة على الأشخاص الذين أجبرتهم الأحوال الاقتصادية والأمنية المتدهورة على مغادرة ما هو أغلى وأعز لهم: الأرض والأهل. بالفعل، إن عدم الاستقرار الذي يعتبر ميزة منطقة الساحل الأفريقي الناتج عن اسباب سياسي، اقتصادية، مناخية وثقافية كالحروب الأهلية وانتهاكات حقوق النسان بسبب الانتماءات العرقية والدينية[254]، هي عوامل رئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على مغادرة موطنهم والشروع في التيه نحو وجهة غير معروفة اين نسبة كبيرة من المرشحون للهجرة يلقون حتفهم في الصحراء الكبرى. في كل أسبوع، يلقى ما يقارب 10 اشخاص مصرعهم[255].

وتعتبر تحدي لأن الهجرة غير الشرعية عرفت طفرة نوعية في عدد المهاجرين وكونها ترتبط ارتباطا وثيقا بظواهر لا تقل خطورة على الأمن الوطني بجميع أنواعه ومستوياته كالتهريب، تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، تجارة الأعضاء والقصر.

---

[253] Guilhem DELTEIL, « Sahel: renforcer la Consultétte contre le terrorisme et l'émigration clandestine », Consulté le 14.04.2017 sur : http://www.rfi.fr/afrique/20150514-sahel-g5-renforcer-Consultétte-terrorisme-immigration-clandestine-cazeneuve

[254] فول مراد، مرجع سبق ذكره، ص.100.

[255] Frédéric POWELTON, « Niger : l'immigration clandestine fait toujours pConsultés de victimes », Consulté le 14.04.2017 sur : http://sahel-intelligence.com/8133-niger-limmigration-clandestine-fait-toujours-pConsultés-de-victimes.html

ومع تنامي واستفحال التنظيمات الارهابية والانتقال إلى طرق عملياتية أين تدمج عناصرها ضمن قوافل المهاجرين للالتحاق بأماكن تنفيذ هجمات ارهابية أو المكوث فيها كخلايا نائمة، الأمر الذي يشكل تهديد مباشر على الأمن الوطني في العمق الاستراتيجي للدول.

في تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، ذكر أن منطقة الساحل الأفريقي عرفت معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين من المرحلة الممتدة من 2011 حتى الآن. وتتراوح عائدات التجارة بالبشر (الهجرة غير الشرعية) بين مليار إلى ملياري دولار أميركي، تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500 إلى 700 مليون دولار أميركي[256].

[256] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أوت، 2015)، ص.6.

المبحث الثاني: آليات التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

يعتبر الساحل، من موريتانيا إلى القرن الافريقي، منطقة المصالح الفرنسية الأولية وذلك، بحكم التاريخ المشترك، الرعايا الفرنسيين المقيمين بالإضافة إلى التحديات والتهديدات التي تواجهها فرنسا هناك.

ورغم السباق الذي تشهده فرنسا من قبل الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين داخل حديقتها الخلفية إلا أنها لا تأبى أن تترك مكانتها التاريخية والاستراتيجية وتسعى جاهدة على الاستمرار في التواجد بالساحل الافريقي من خلال آليات قديمة جديدة سواء أكانت عقلانية أو منافية للمبادئ التي تدافع عنها في المحافل الدولية: الديمقراطية، الحرية، الشفافية، العدالة والانسانية...إلخ.

يمكن حصر الآليات التي تسعى فرنسا من ورائها للحفاظ على المكانة التاريخية والاستراتيجية في منطقة الساحل الافريقي في ثلاثة آليات أساسية وهي:

أ. اتفاقيات التعاون العسكري والتقني

ب. العملة الافريقية الموحدة Franc CFA

ت. الفرنكوفونية

ث. التدخلات العسكرية

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون العسكري التقني

حتى وإن لا زالت الدول الافريقية المعروفة بالمستعمرات التقليدية الفرنسية تحت وطأة الاستعمار غير المباشر، إلا أن يمكن تقسيم العلاقات الفرنسية الافريقية إلى ثلاثة مراحل أساسية متمثلة في مرحلة الاستعمار، مرحلة تصفية الاستعمار وفي الأخير مرحلة التعاون.

1. **مرحلة الاستعمار:**

لم ينطلق، في حقيقة الأمر، الاستعمار الأوروبي لإفريقيا بعد **مؤتمر برلين 1884-1885** أين اتفقت القوى الأوروبية بالشروع في تقسيم القارة الافريقية إلى مناطق استعمار ونفوذ. بل، شرعت فرنسا في احتلال المناطق الافريقية بعد اتفاق فرساي عام 1783 وذلك، باحتلال أراضي السينغال[257] واحتلال بعدها الأنهار الجنوبية (غينيا حاليا) عام 1859 وبعد ذلك سواحل الغابون في 1862. و فيما بين 1880-1895 تم" انشاء السودان الفرنسي وتأسيس، من بعد، منطقة افريقيا الغربية الفرنسية في 1904، وفي 1910 أسس الفرنسيون منطقة افريقيا الاستوائية الفرنسية. وقبل ذلك، في 1898، تمّ ادماج جيبوتي إلى منطقة الساحل الصومالي الفرنسي[258].

فيما يخص افريقيا الفرنسية الغربية تمثل الحكومة الفيدرالية الكولونيالية والتي كانت تضم كل من: السينغال، موريتانيا، السودان الفرنسي (مالي حاليا)، فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، غينيا الفرنسية، النيجر، ساحل العاج، داهومي (البنين حاليا).

أما افريقيا الفرنسية الاستوائية كانت تمثل فيدرالية الأقاليم الفرنسية الأربع المتمثلة في: الغابون، كونغو المتوسطة (كونغو-برازافيل حاليا)، أوبانغي-شاري (افريقيا الوسطى

[257] Yves Jean Saint-Martin, « Le Sénégal sous le second empire », (Paris : Les éditons Karthala, 1989), p.94.

[258] Jules Duval, « Les Colonies et la Politique coloniale de la France », (France : Arthus Bertrand, 1864), p.26.

حاليا) والتشاد. أما كينيا، اندمجت ضمن الفيدرالية سنة 1946 بعد التعديل الذي أجرته الحكومة الفرنسية المنظم للمستعمرات الافريقية[259].

أخيرا، كانت كل من جيبوتي ومدغشقر وجزر القمر تنتمي إلى فيدرالية اقليم الساحل الصومالي الفرنسي.

الشكل 13: *تمثل الخريطة أعلاه الأقاليم الاستعمارية الفرنسية في افريقيا قبل تصفية الاستعمار وهي مقسمة إلى ثلاثة أقاليم: اقليم افريقيا الفرنسية الغربية، اقليم افريقيا الفرنسية الاستوائية واقليم الساحل الصومالي الفرنسي* [260]

[259] Odile BIYIDI et Autres, « La France Coloniale d'Hier et d'Aujourd'hui », (Paris : Imprimerie Bambel, Octobre, 2006), p.8.

[260] http://cenamax.wordpress.com/2010/06/27/les-colonies-francaises-dafrique/

2. مرحلة تصفية الاستعمار:

تمت عملية تصفية الاستعمار الفرنسي لإفريقيا بطريقة تدريجية ومنظمة بقانون "**غاستون ديفر**" عام 1956[261] الذي أعطى نوع من الاستقلالية لمناطق ما وراء البحار (DOM-TOM). وبعد عودة "شارل ديغول" إلى السلطة، حاول تأسيس **الجماعة الفرنسية** أين نادى المستعمرات الافريقية إلى الاندماج وتمهيد الطريق نحو الاستقلال . رفضت غينيا المشروع واستقلت بعد ذلك[262]. و في 1960، استقلت أربعة عشر (14) دولة افريقية من بينها الدول الواقعة في الساحل الافريقي اليوم.

يجدر الاشارة أنّ هذه المرحلة تعتبر من أخطر وأحس مرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة والتالية حيث ورثت الدول المستقلة عدّة مشاكل نتيجة التقسيم الذي لم يراعي الميزات الاثنية، القبلية والعرقية مما أنتج صراعات وكوارث انسانية واقتصادية وأنتج تبعية المحيط للمركز.

3. مرحلة التعاون:

تبقى عملية تصفية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا عملية رمزية لأنّه لم تتنح فرنسا فعليا ولم تنسحب من دول القارة الأفريقية، بل هي لاتزال حية ترزق. فقبل الموافقة على عملية تصفية الاستعمار، اتفقت فرنسا مع الحكومات التي وضعتها وأتت بها إلى سدّة الحكم بالتوقيع والموافقة على اتفاقيات التعاون الاستراتيجية في شتّى المجالات حتّى لا تفقد مكانتها المميّزة ونفوذها في القارة السمراء لتبقى الشريك المميّز. بالخصوص أنّ تلك الفترة، اذا ما ترك فراغ سياسي في منطقة ما، باشرت القوى الاقليمية (مصر) والعالمية (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية) آنذاك على ملئ الفراغ.

---

[261] Association pollens, « La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ? », Consulté le 24.03.2017 http://www.eleves.ens.fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index.htm.bk

[262] « La France face à la décolonisation de 1945 à 1962 ». Consulté le 24.03.2017, sur : http://www.cndp.fr/crdp-reims/cinquieme/decolonisation.htm

من بين الاتفاقيات الموقع عليها: اتفاقيات الدفاع. في سنة 2012، استطاعت فرنسا التوقيع على ثمانية اتفاقيات في مجال الأمن والدفاع، من بينها: برنامج تعزيز قدرات حفظ السلم في افريقيا (ReCaMP)، برنامج المساعدة العسكرية التقنية (AMT) الذي تطوّر فيما بعد إلى برنامج المساعدة العسكرية العملياتية (AMO).

بالفعل، غداة عملية تصفية الاستعمار الفرنسي، باشرت فرنسا إلى ابرام العديد من الاتفاقيات، التي أعطيت لها تسميات تقنية مختلفة، مع الدول الأفريقية حديثة النشأة أو التي أنشأتها حديثا آنذاك. من بينها:

اتفاقيات الدفاع:

مع جمهورية افريقية الوسطى (15 أوت 1960)، مع الغابون (17 أوت 1960)، مع ساحل العاج (24 أفريل 1961)، مع توغو (10 جويلية 1963) ومع الكاميرون (21 فيفري 1974) [263].

اتفاقيات التعاون العسكري التقني:

مع الغابون (17 أوت 1960)، مع بوركينافاسو (24 مارس 1961)، مع ساحل العاج (24 أفريل 1961)، مع جمهورية افريقيا الوسطى (8 أكتوبر 1966)، مع جمهورية كونغو الديمقراطية (22 ماي 1974) مع البنين (27 فيفري 1975)، مع التشاد (6 مارس 1976)، مع النيجر (19 فيفري 1977)، مع غينيا الاستوائية (9 مارس 1985)، مع غينيا (7 أفريل 1985)، مع مالي (6 ماي 1985) ومع موريتانيا (27 أفريل 1986).

اتفاقيات التعاون في مجال الدفاع:

مع السينغال (29 مارس 1974)

[263] https://www.monde-diplomatique.fr/2008/02/A/15570

اتفاقيات متعلقة بحفظ النظام:

مع ساحل العاج (9 فيفري 1962)

اتفاقيات محددة لقواعد الدعم اللوجيستي للقوات المسلحة:

مع الكاميرون (21 فيفري 1974)، مع افريقيا الوسطى (10 سبتمبر 1965)، مع الغابون (25 أوت 1965)، مع التشاد (6 مارس 1976)

في نفس الدينامية، جددت فرنسا بعد صدور الكتاب الأبيض للدفاع والأمن لسنة 2008 اتفاقيات الدفاع مع 8 دول افريقية: كاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، الغابون، السينغال والتوغو. وتعتبر هذه الاتفاقيات اتفاقيات من الجيل الثاني. باستثناء الاتفاق مع دولة جيبوتي، تبقى الاتفاقيات المبرمة مع الدول السبع اتفاقيات شراكة وتعاون وليست اتفاقيات الدفاع بأتم معنى الكلمة حيث العلاقات بين فرنسا وهذه الدول أقل كثافة.[264]

من الملاحظ أن تجديد اتفاقيات الدفاع لم تمس الدول الخمس المشكلة لدول الساحل الأفريقي الخمس ألا وهي: مالي، النيجر، التشاد، بوركينافاسو وموريتانيا. إنما الدول الخمس هذه لا زالت مرتبطة بفرنسا باتفاقيات الدفاع التعاون العسكري التقني.

رغم الاختلاف في التعامل مع كل من دول دول الساحل الأفريقي الخمس والدول الثمانية الأخرى، إلا أن لكل هذه الدول أوجه تشابه على كل مستويات التحليل: مستعمرات فرنسية تقليدية، أنظمة سياسية ديكتاتورية، اقتصادات هشة، نظام مالي تابع للخزينة الفرنسية، مشكلة تغلغل لدى الحكومة المركزية، فريسة المجاعات والأوبئة، اختراق أمني وطني وتربع الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة في ربع الوطن، مشكلة الجفاف

[264] Jean-François GUILHAUDIS, « Les accords de « défense » de deuxième génération, entre la France et divers pays africains (Inf.8/1-7) », paru dans PSEI, Numéro 4, Chronique sécurité et insécurité internationale en 2016, Les accords de « défense » de deuxième génération, entre la France et divers pays africains (Inf.8/1-7), mis en ligne le 25 juillet 2016, URL : http://revel.unice.fr/psei/index.html?id=1132.

والتصحر بالإضافة إلى الانتداب العسكري من خلال التواجد العسكري الخارجي على أراضيها والتدخلات العسكرية الأجنبية.

تعتبر منطقة الدول الساحل 5 ذات أهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي الفرنسي وذلك لتواجد فاعل وحيد قوي يتميز بحركية كبيرة يهدف إلى تأسيس مركب أمني اقليمي أين بإمكانه التمتع بالريادة والقيادة لهذا المركب، ألا وهو: الجزائر.

واذا ما تمكنت الجزائر من انشاء المركب الاقليمي المنشود، فكل الاتفاقيات العسكرية المبرمة سابقا، سوف تصبح قديمة بفعل تمركز الجزائر على عرش **مركب دول الميدان.**

بالفعل، يعتبر الساحل الأفريقي العمق الاستراتيجي الطبيعي للجزائر وتتأثر بكل الديناميكيات المرضية **Poli-Pathologiques** التي تعاني منها دول المنطقة[265]، ولمواجهة هذه التهديدات، عملت الجزائر على انشاء قطب اقليمي أمني مكون من أربع دول ساحلية افريقية (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) باسم "دول الميدان" Les pays du champs والذي يتخذ من الولاية الجزائرية بتمنراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة **CEMOC**. كما يمكن لهذا القطب أن يتوسع الى دول أخرى كالتشاد، نيجيريا وبوركينافاسو[266]. فهي مبادرة اعتمدتها الجزائر في أفريل 2010، قائمة على فكرة الأمن الجهوي في الساحل، والتي تدعمت بوجود وزراء خارجية الدول السبع، كما أن هناك اعتراف دولي وجهوي بالريادة الجزائرية لمعالجة الملف الأمني في الساحل

[265] Mhand Berkouk par Hassan Moali, « Il faut revoir notre concept de sécurité nationale », (Alger : Le quotidien El Watan, 27.07.2010), http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/concept_securite_nationale.htm (Consulté le 23.03.2017)

[266] Algérie Press Service, « Sécurité au Sahel : les pays du champ ont réussi à créer le cadre qu'il faudra rendre opérationnel (ministre nigérien) », sur : http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=22426 (Consulté le 23.03.2017)

الأفريقي[267]، حيث أقر نائب وزير الشؤون الافريقية الأمريكي **كارسون** أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في نوفمبر 2009 بأنّ الجزائر تلعب دورا ايجابيا ومحوريا في هندسة الأمن بالمغرب العربي والساحل الأفريقي. فهذا التجمع الأمني يرفض كل تدخل عسكري خارجي في المنطقة، وهذا ما أكد عليه الرئيس الموريتاني **محمد ولد عبدالعزيز** فيما يخص الوضع في شمال مالي[268]، ويدخل ضمن التصور الجزائري الجديد لمفهوم الاعتماد الأمني المتبادل[269].

اذا، كإجابة مضادة للحسابات الجيوستراتيجية الجزائرية في المنطقة، سارعت فرنسا إلى انشاء تكتل آخر بدفع الدول الخمس إلى تأسيسه في 16 فيفري 2014 بالعاصمة الموريتانية نواكشط أين يتخذ منها مقعدا.

---

[267] محند برقوق, لا يمكن تجاوز دور الجزائر في ادارة أمن الساحل و اسرائيل دخلت كلاعب جديد في المنطقة, (الجزائر, النصر, 19.09.2010)

http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4989:2010-09-19-19-58-45&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

[268] R.I /Agences, « Le président mauritanien rejette toute intervention militaire de son pays », Alger, Liberté, 07.08.2012 à 09 :50. Sur :
http://www.liberte-algerie.com/international/le-president-mauritanien-rejette-toute-intervention-militaire-de-son-pays-mali-183253 (Consulté le 23.03.2017)

[269] ظريف شاكر, البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقي: التحديات و الرهانات, الجزائر: جامعة الحاج لخضر –باتنة–, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, 2008–2010), ص.111.

المطلب الثاني: العملة الأفريقية الموحدة Franc CFA

تعتبر منطقة الفرنك هي منظمة مالية، نقدية واقتصادية، وباريس هي القلب النابض والمسيّر. كما تعتبر العملة الافريقية الموحدة والمعروفة ب **Franc CFA** احدى أدوات التأثير والسيطرة السياسية والاقتصادية على بعض دول الساحل الإفريقي، حيث تبث فرنسا من خلالها سياستها واستراتيجيتها تجاه الساحل الافريقي على وجه خاص وافريقيا بشكل عام.

تمثل منطقة الفرنك وعملتها، النظام المالي الاستعماري الوحيد الذي نجى من عملية تصفية الاستعمار في إفريقيا والذي لا يزال قائم إلى يومنا هذا. فالتطبيق التدريجي لهذا النظام هو نتيجة الخيارات الاستراتيجية لضمان المصالح الاقتصادية والسياسية الفرنسية في إفريقيا حيث قام بإلغاء العملات الإفريقية المحلية وإنشاء البنوك الخاصة للمستعمرين لكي تسيطر عليها فرنسا.

إثر الأزمة الاقتصادية لعام 1929، تراجعت فرنسا نحو مستعمراتها لحماية اقتصادها وتجارتها الخارجية من تداعيات الأزمة. ووفرت منطقة الفرنك اثر إنشاءها في عام 1939 وسيلة للحفاظ على هذه الاستراتيجية. كما أنّها تمنع التبادل التجاري مع الدول خارج منطقة الفرنك والتي تكرّس وتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فرنسا ومستعمراتها. أمّا، فيما يخص عملة الفرنك للمستعمرات الفرنسية بإفريقيا، تم إنشاءها في 25 ديسمبر 1945 بموجب المادة 3 من قرار رقم 45-0136 والذي نشر في الجريدة الرسمية الفرنسية 26 ديسمبر 1945[270] بهدف عدم تأثر قيمة الفرنك الفرنسي على أسواق الممتلكات الإفريقية لفرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وهكذا، تحتفظ فرنسا بقيادتها للتجارة الخارجية لمستعمراتها والتأكيد على سيادتها الكاملة والشاملة.

[270] Philippe MAKINALOK, « La fin du franc CFA annoncée à l'horizon 2020 pour toute l'Afrique de l'Ouest », sur : http://info241.com/la-fin-du-franc-cfa-annoncee-a-l-horizon-2020-pour-toute-l,1494#zOvd0tiSvSTQ30M4.99 (Consulté le 25.03.2017)

وبعد عملية تصفية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا، قررت تقريبا كل الدول البقاء داخل الحظيرة الفرنسية بالإمضاء على اتفاقيات التعاون المالي والانضمام لمنطقة الفرنك. وفي 1958 تمّ اعادة تسمية الفرنك إلى فرنك الجماعة الفرنسية بإفريقيا.

تضم منطقة الفرنك 15 دولة والتي تنقسم إلى فئتين حيث تنتمي كل فئة إلى اتحاد نقدي مختلف. الفئة الأولى هي الاتحاد النقدي لأفريقيا الغربية وتضم: البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال وتوغو. أما الفئة الثانية تعرف باسم الاتحاد النقدي لأفريقيا الوسطى: كاميرون، كونغو برازافيل، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية افريقيا الوسطى والتشاد بالإضافة إلى اتحاد القمر[271].

مبادئ نظام الفرنك:

يرتكز نظام الفرنك CFA على أربعة مبادئ:

- مركزية احتياطي النقد الأجنبي في الخزانة العامّة الفرنسية؛
- حرية حركة رؤوس الأموال بين فرنسا ومنطقة الفرنك الإفريقي؛
- تثبيت التكافؤ بين اليورو والفرنك CFA ؛
- حرية التحويل من الفرنك CFA إلى اليورو.

[271] اجتماع وزراء المالية لمنطقة الفرنك، "مبادئ التعاون النقدي بمنطقة الفرنك"، (باريس: 3، أفريل، 2008)، ص.1.
https://www.banque-france.fr/sites/default/files/principes_de_cooperation_monetaire_en_zf_0.pdf

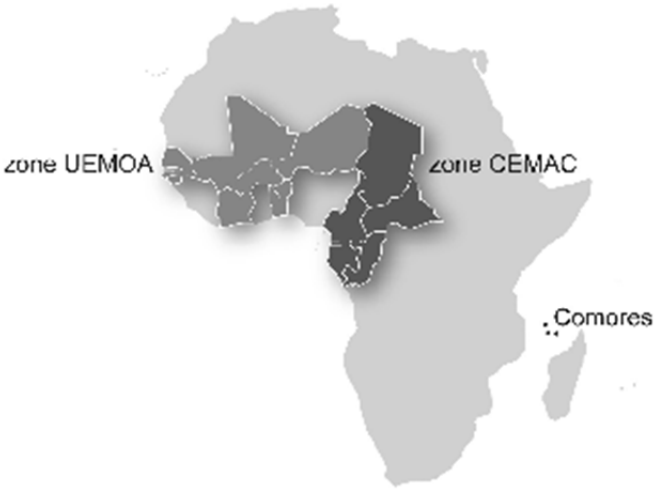

الشكل 14: *تمثل الخريطة المجموعات المالية الأفريقية المشكلة لنظام عملة الفرنك الأفريقي*[272]

إلى جانب هذه المبادئ، تشارك فرنسا بمسؤوليها ومبعوثيها في الهيئات الادارية للبنوك المركزية الإفريقية محور نظام الفرنك لكي تضمن تطبيق المبادئ الأربعة المذكورة.

نستنتج ممّا تقدم أنّ فرنسا من خلال سياستها المالية في دول الساحل الإفريقي، تعمل على عرقلة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول الأمر الذي يؤثر سلبا على أمنهم، خاصّة وأنّ هناك علاقة عضوية بين التنمية والأمن حسب ما نص عليه "الاجتماع الدولي حول الشراكة والأمن والتنمية" بالجزائر في سبتمبر 2011. كما أنّها تقلّل من القدرة التنافسية الأفريقية في القارة وفي العالم، لكن أكثر من ذلك فهي تحدّ من سيادة هذه الدول. ما يدعم هذا التحليل هو شهادة شاهد من أهلهم حيث ذكر **ادوارد بالادور:** " أن العملة ليست موضوع تقني وإنما سياسي لأنه يمس بالسيادة وباستقلال الأمم"[273].

[272] اجتماع وزراء المالية لمنطقة الفرنك، مرجع سبق ذكره.

[273] Philippe SIMONOT, « Les Tragédies du Franc », (Paris : Le Monde, 9, Février, 1996. Consulté le 25.03.2017).

في نفس الصدد، يرى **سمير أمين** أن هذه العملة تلغي كل الاحتمالات لتشييد سياسة وطنية لإدارة الائتمان المصرفي كما يفترض، من جهة، سعر الصرف يدعى أنه ثابت ولكن تم خفضه في السابق ويمكن أن يخفض في المستقبل. ومن جهة أخرى، يعتبر سعر الصرف الحالي سعرا مبالغ فيه، فبالتالي، يعيق صادرات الدول الأفريقية. لكن، سعر الصرف هذا يناسب ويعطي ميزة للطبقات المحلية المالكة التي تستفيد من عمليات الاستيراد السهلة غير المنضبطة للمواد ذات الأهمية الثانوية. في الأخير، فهي تعتبر أداة ما يسمى بالاستعمار الجديد[274].

المطلب الثالث: الفرنكوفونية

من بين العوامل المكونة للقوة التي تتمتع بها دولة معينة إلى جانب العامل العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، هناك عامل الثقافة. واذا ما جمعنا القوى الأربع في عامل واحد، سوف تتجسد القوة الذكية التي تسعى من خلالها القوى الدولية للتحكم في الشعوب بدون أضرار جانبية مادية وخيمة.

على هذا الأساس، يعتبر المتغير الثقافي في العلاقات الدولية أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والتعبئة السياسية للشركاء والتي أصبح الفكر الاستراتيجي يعتبرها من أهم مقومات القوة الرخوة في ظل النظام الدولي الجديد[275]. فالسلوك الثقافي الخارجي

[274] Samir AMINE, « Le colonialisme, c'est l'abolition formelle de la souveraineté nationale », Paris : RFI, Magazine Invité Afrique, 13, Mars, 2017. Consulté le 25.03.2017. http://www.rfi.fr/emission/20170313-samir-amin-france-anticolonial-tiers-monde-ua-independances-colonisation-imperiali

[275] شمسة بوشنافة، "دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.287.

يعطي للدولة فرصة الاشعاع الدولي إلى جانب الانتشار الجيوستراتيجي للقوات العسكرية كضرورة للحفاظ على مكانة الدولة في السرح الدولي.

في هذا الاطار، تبرز أهمية العامل الثقافي الفرنسي الذي يتجلى في الفرنكوفونية والذي تسعى فرنسا بواسطته لعب دور فعال في العلاقات الدولية والحفاظ على مكانتها خاصة في مستعمراتها القديمة ويتسنى لها بالتغلغل الاقتصادي والسياسي في أنحاء العالم.

قبل أن ينطلق العمل بمفهوم الفرنكوفونية في القرن العشرين، عملت فرنسا على تنظيم انتشارها الثقافي عبر العالم من خلال انشاء شبكة متنوعة من القواعد أبرزها "**الرابطة الفرنسية**" سنة 1883 أين يتم إلقاء المحاضرات في شتى الدول. كما أرسلت فرنسا عبر العالم ما يقارب خمسين ألف مبعوث فرنسي بهدف انشاء شبكة من المدارس لتدريس الأطفال وبأفريقيا على وجه الخصوص[276].

ويعود المفهوم الأصلي للفرنكوفونية أو كما يطلق عليها **ليوبولد سيدار سنغهور** "**الكومنويلث على الطريقة الفرنسية**" إلى الجغرافي الفرنسي **أونيزم ريكلوس** في كتابه: "**فرنسا، الجزائر والمستعمرات**" (1886) أين أقحم مصطلح الفرنكوفونيون "كل الذين هم أو يعتقد أن مصيرهم هو المشاركة في لغتنا"[277]

[276] Jean-François De RAYMAND, « L'Action Culturelle Extérieure de la France », (Paris : La Documentation Française, 2000), pp.15-16.

[277] Kevin DENZLER, « Francophonie: les étapes de la construction du Commonwealth à la française », Paris : RFI, Publié le 20-03-2017 Modifié le 20-03-2017, sur : http://www.rfi.fr/afrique/20170320-francophonie-etapes-construction-commonwealth-francaise (Consulté le 27.03.2017)

في الحقيقة، ظهرت فرضية نشأة تجمع للدول الناطقة بالفرنكوفونية بعد خطاب **شارل ديغول** في 1944 بالعاصمة برازافيل الذي ذكر فيه الادارة المستقبلية لشؤون الدولة المستعمرة الخاصة[278].

على أرض الواقع، تجسد الطابع المؤسساتي لفكرة انشاء المنظمة الفرنكوفونية في 20 مارس 1970 بعد أن مهد الآباء المؤسسون لها الطريق، وهم: **حبيب بورقيبة** (رئيس تونس 1959-1987)، **حماني ديوري** (رئيس النيجر 1960-1974)، **نورودوم سيهانوك** (ملك كمبوديا 1975-1976) وبطبيعة الحال **ليوبولد سيدار سنفهور** (رئيس السينغال 1960-1980). وتضم المنظمة العالمية للفرنكوفونية حتى الوقت الحالي 54 عضوا، 26 دولة بصفتها عضوا مراقبا و4 دول منتسبة ما يساوي حوالي 900 مليون نسمة[279] ومن بينهم 247 مليون ينطقون باللغة الفرنسية سواء كاللغة الأم أم كلغة ثانية.

في هذا الصدد، يقول **دومينيك وولتون** في كتابه "**غدا الفرنكوفونية !**": " لقد بنت فرنسا أقدم سياسة ثقافية خارجية، التي في تراجع مستمر مع العولمة، لذلك يجب تعزيزها وتوسيعها"، ولهذا تعتبر اللغة الفرنسية اليوم ردة فعل ثقافي لفرنسا[280].

---

[278] Op.cit.

[279] Direction de la Communication de l'OIF, « 16ème Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernements des Pays ayant le français en partage », Madagascar : Antananarivo, 26 et 27, Novembre, 2016. sur : https://www.francophonie.org/IMG/pdf/som_xvi_membres_oif_vf.pdf (Consulté le 28.03.2017)

[280] David MBOUOUPDA, « La mentalité française à travers la coopération France-Afrique », (Revue mondiale des francophonies), publié le 17.10.2009, sur : http://mondesfrancophones.com/espaces/afriques/la-mentalite-francaise-a-travers-la-cooperation-france-afrique/ (Consulté le 28.03.2017)

تسعى فرنسا من خلال المنظمة العالمية للفرنكوفونية إلى تحقيق الأهداف التالية[281]:

- توثيق الروابط الثقافية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها بين أعضائها، فهي وسيلة لتقوية المركز الفرنسي في المفاوضات التجارية؛
- التصدي للمد المعاكس المتمثل في الكومنويلث؛
- تحقيق غايات وأهداف جيوسياسية المتمثلة في حماية المصالح الوطنية الفرنسية في العالم على وجه الخصوص وفي إفريقيا خصيصا.

أما أهداف الفرنكوفونية على مستوى القارة الأفريقية، تتمثل فيما يلي:

- محاولة فرنسا لعب الورقة الأفريقية لمواجهة تحديات النظام الدولي وتعزيز نفوذها في القارة بما يدعم مكانتها واستقلاليتها كقوة كبرى في النظام الدولي؛
- محاولة فرنسا إعادة هيكلة نفوذها وإعطاؤه صبغة شاملة وخلق ميكانزم أفريقي تلعب فيه دور الدولة الرائدة من خلال طرح تصورها كبديل للعولمة؛
- ضمان الحصول على المواد الخام من القارة أما تقلص مناطق النفوذ الفرنسي خاصة بعدما انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين؛

تشير الدراسات الاستشرافية في المجال الديمغرافي إلى انفجار نسبة الأشخاص الناطقين بالفرنسية في العالم أين سيتضاعف العدد من 274 مليون إلى 700 أو 800 مليون نسمة في 2050 وأين سيكون للقارة الأفريقية حصة الأسد بحوالي 80 بالمائة. اذا، تعتبر الفرنكوفونية حصان طروادة لفرنسا للحفاظ والانتشار في الأسواق الأخرى.

[281] جميل مصعب محمود، "تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية"، (الأردن: دار مجدلاوي، ،ط. 1، 2006)، ص 99.

كما تتجلى أهمية الفرنكوفونية في كونها الفضاء الجيوسياسي السادس من حيث السكان ومن الممكن أن ترتقي إلى المرتبة الرابعة بحلول 2050. كما تمثل الدول الفرنكوفونية 16% من الناتج المحلي العالمي حيث بلغ متوسط معدل النمو بنسبة 7% و14% من احتياطات المعادن وموارد الطاقة العالمية في حين أن الناطقين بالفرنسية 4%[282]. وفي هذا الصدد، تعتبر القارة الأفريقية أكبر مخزن ومصدر للناطقين بالفرنسية في العالم حيث تضم 53% حسب ما يبينه الرسم البياني التالي:

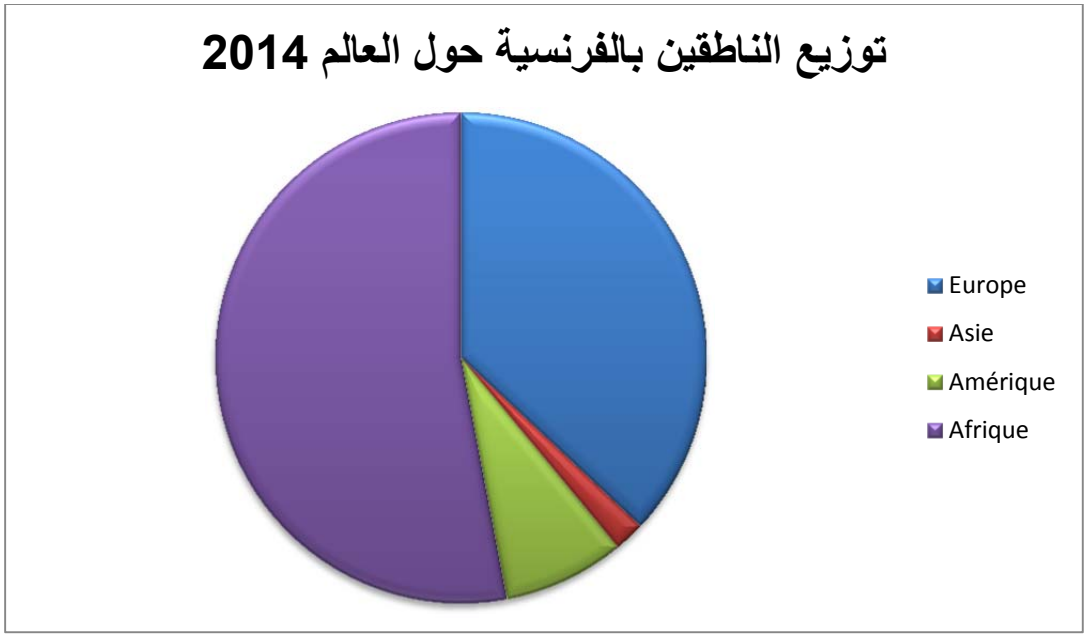

الشكل 15: *يمثل الرسم البياني نسبة الناطقين بالفرنسية حول العالم ويشير اللون البنفسجي إلى القارة الأفريقية أين تتمركز أكبر نسبة الناطقين باللغة الفرنسية.*

تطرح نظرية الاقتصاد اللغوي فرضية مفادها أن انتشار اللغة هو عامل من عوامل التنمية الاقتصادية. ويذهب منظري "الجاذبية" في هذا الاتجاه وإثبات أن سكان دول مختلفة الذين يتشاركون نفس اللغة، يزيد حجم المبادلات التجارية بشكل كبير فيما بينها

[282] Jacques ATTALI, « La Francophonie et la Francophile, Moteurs de Croissance Durable », (Paris : Rapport à François HOLLANDE, Président de la République Française, Août, 2014), Synthèse.

والذي ينعكس ايجابيا على نموها الاقتصادي[283]. مثلا، اذا ما كانت لدى دولتين روابط لغوية، يصل حجم المبادلات بينها إلى 65% عكس التي لا تتشارك روابط لغوية[284]. كامتداد لهذه الفرضية، يمكن القول أن العامل اللغوي بتكون من بعدين أساسيين ألا وهما: البعد الثقافي والبعد الاقتصادي.

رغم التنوع الاثني واللغوي الحاضر في الدول الخمس المكونة لدول الساحل الأفريقي الخمس، إلا أن الفرنكوفونية تعتبر القاسم المشترك بل وأكثر من كونها القاسم المشترك هي اللغة الرسمية باستثناء موريتانيا التي تتخذ اللغة العربية لغة رسمية. حسب التقديرات الأخيرة، يضم هذا الفضاء الجيو–لغوي **Géolinguistique** ما يقارب 73 مليون نسمة[285] ويقدر الناتج المحلي العام للدول الخمس بحوالي 49.5 مليار دولار.[286]

الدول / **حجم المبادلات (مليون يورو)**	**مالي**	**النيجر**	**التشاد**	**بوركينا فاسو**	**موريتانيا**
الصادرات	334	179	171	296	180
الواردات	11	495	40	42	49
الميزان التجاري	−323	+316	−131	−254	−131

الجدول 4: *يمثل حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ومجموعة دول الساحل 5 بهدف تبيان الأهمية الاقتصادية للعامل اللغة في المبادلات التجارية بين الفواعل المذكورة حيث نلاحظ أن الميزان التجاري في كل الحالات يميل لصالح فرنسا بحكم حجم الصادرات المرتفعة باستثناء النيجر. السبب الوحيد في تفوق ميزان الصادرات النيجرية على الواردات يرجع إلى تصدير مادة اليورانيوم المتواجدة في الشمال النيجري والذي تستخرجه الشركة الفرنسية* ***AREVA.***

[283] Jacques MELITZ et Farid TOUBAL," Native language, spoken language, translation and trade", (Journal of International Economics, janvier 2013), p.356.

[284] Jeffrey Frankel, Ernesto Stein et Shang-jin Wei, « Trading Blocs and the Americas », (Journal of Development Economics, vol. 47, 1995), p.73.

[285] http://www.diplomatie.gouv.fr

[286] Op.cit.

المطلب الرابع: التدخلات العسكرية

لا يعتبر التدخل العسكري الفرنسي في القارة السمراء بوليد الأمس وإنّما بدأت هذه التدخلات مع نهاية حقبة تصفية الاستعمار الفرنسي أي منذ ستينات القرن العشرين أين تجاوز عدد التدخلات خمسين (50) تدخلا. ابتداء من عهد **شارل ديغول،** أي منذ قيام الجمهورية الرابعة، مرورا بفترة حكم **جورج بومبيدو،** وبعده **فاليري جيسكارد ديستان،** و**فرانسوا ميتران،** وبعده جاك **شيراك، نيكولاس ساركوزي** وأخيرا فرانسوا **هولاند.** لم يتغير نهج القيادة الفرنسية بالتعامل مع الحالات المرضية الافريقية المستعصية وإنّما حتّى طريقة التدخل في الشؤون الداخلية الافريقية تعدّ من الثوابت المتأصلة عند صنّاع القرار الفرنسيين.

نبرز فيما يلي خرائط تفاعلية تبيّن لنا التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا في كلّ حقبة رئاسية للرؤساء المذكورين أعلاه مبرزين اسم العمليات، تاريخ ومكان مسرح العمليات العسكرية الفرنسية. هناك بعض الدول لا تنتمي إلى الساحل الافريقي جغرافيا وإنّما وبحكم الامتداد الجيوسياسي للساحل الافريقي، ستدمج ضمن الخرائط التفاعلية[287]:

[287] Vincent DUHEM، 1960-2013 : 53 ans d'interventions françaises en Afrique، sur : http://www.jeuneafrique.com/infographies/2013/carte-interventions-francaises-afrique/ (Consulté le 24.03.2015)

في عهد شارل ديغول:

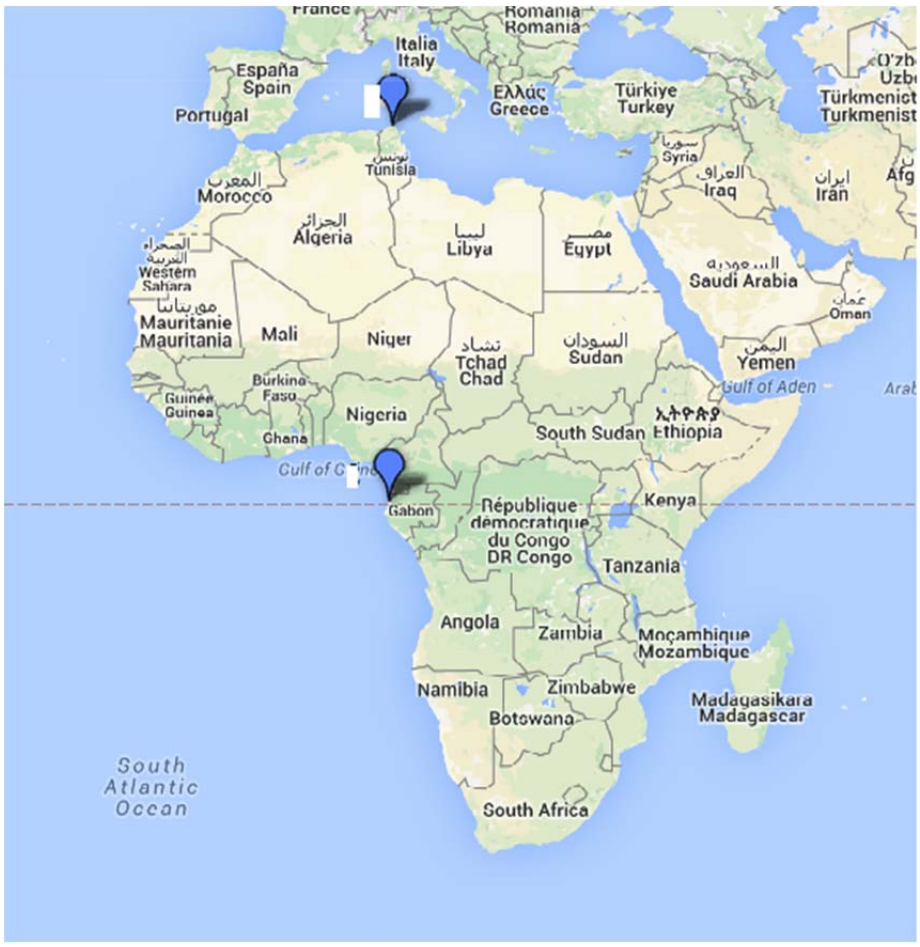

الشكل 16[288]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
تونس	18 جويلية 1961	بولدوغ
الغابون	18 فيفري 1964	/

الجدول 5

[288] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد جورج بومبيدو:

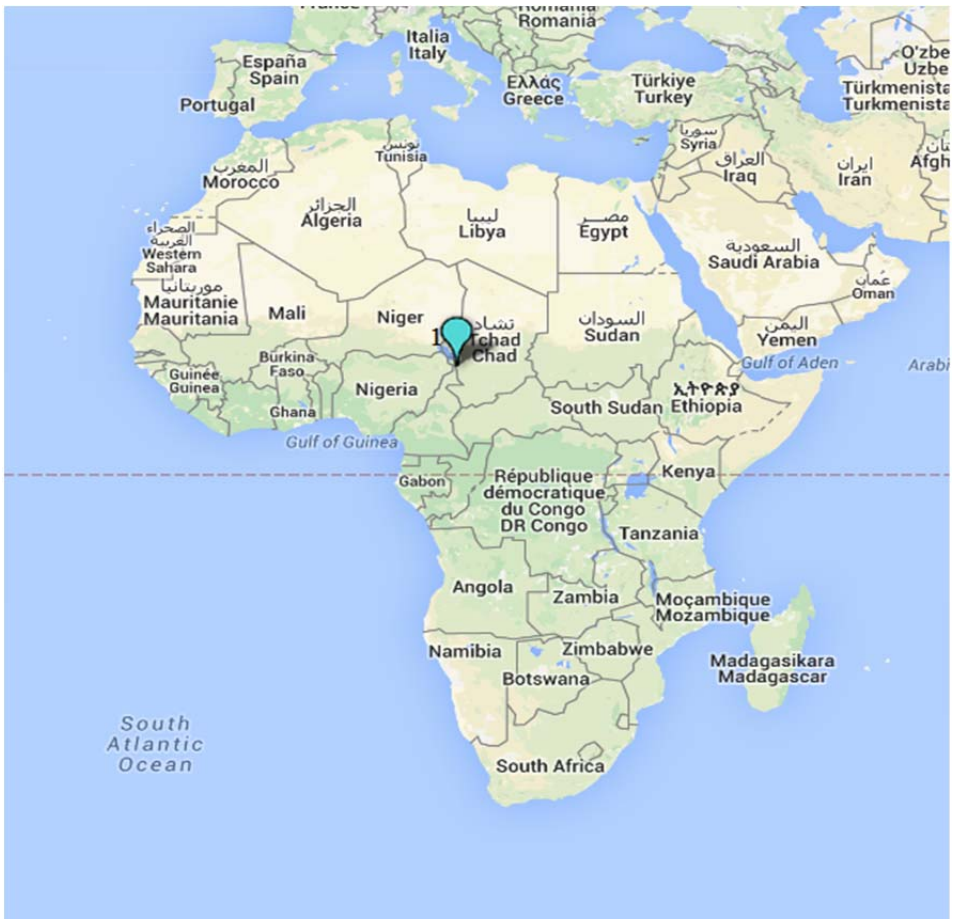

الشكل 17[289]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
التشاد	مارس 1969	ليموزان

الجدول 6

[289] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد فاليري جيسكارد ديستان:

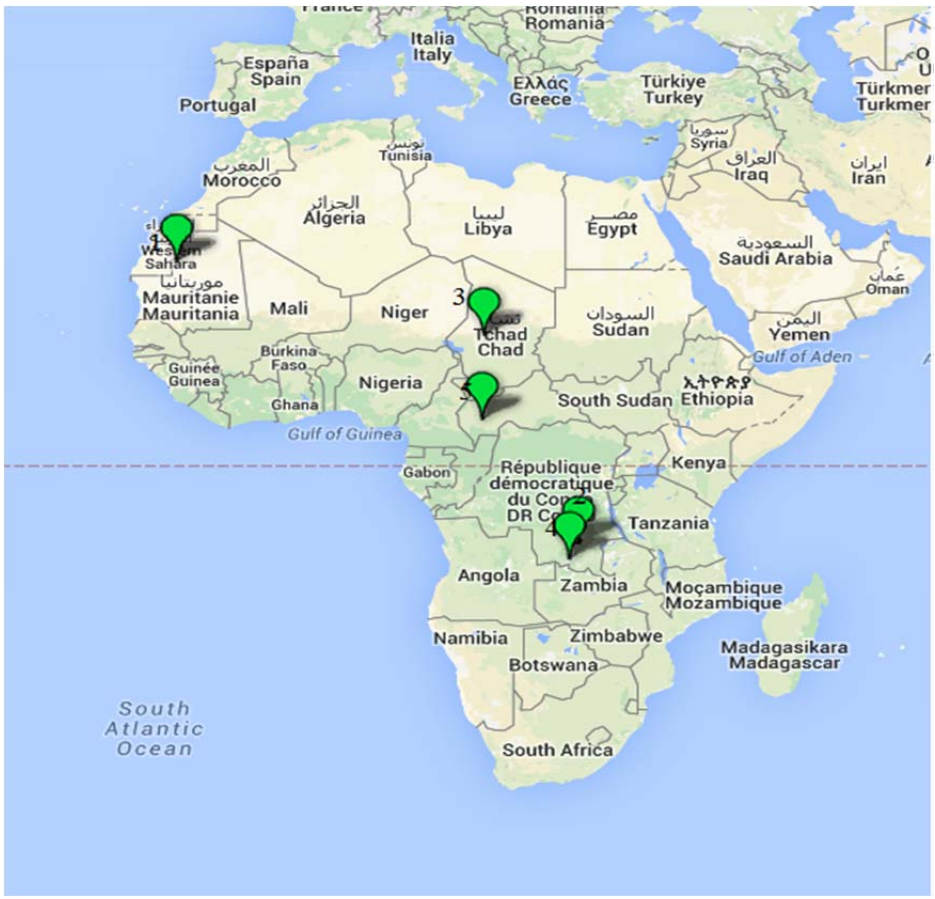

الشكل 18[290]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
الصحراء الغربية	ديسمبر 1977	لامونتان
التشاد	مارس 1978	تاكود
جمهورية افريقيا الوسطى	سبتمبر 1979	باراكودا
جمهورية كونغو الديمقراطية (زائير سابقا)	ماي 1977	فرفاين
جمهورية كونغو الديمقراطية (زائير سابقا)	1978	ليوبارد

الجدول 7

[290] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد فرانسوا ميتيران:

الشكل 19[291]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
التشاد	18 أوت 1983	مانتان
جزر القمر	07 ديسمبر 1989	أوسيد
التشاد	15 فيفري 1986	ايبرفيي
توغو	1986	/
جيبوتي	26 ماي 1991	غودوريا
الصومال	ديسمبر 1992-أفريل 1993	أوريكس
رواندا	1994	توركواز
جمهورية كونغو الديمقراطية	28 جانفي-14 فيفري 1993	باجوايي
الغابون	1990	القرش (روكان)
رواندا	1990	نوروا
رواندا	1993	بركان (فولكان)
غينيا بيساو	1998	ايروكو

الجدول 8

[291] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد جاك شيراك:

الشكل **20**[292]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
ساحل العاج	25-31 ديسمبر 1999	خايا
ساحل العاج	سبتمبر 2002	ليكورن
الكاميرون	16 فيفري 1996	أراميس
جمهورية كونغو الديمقراطية	أوت 1998	مالاشيت
جزر القمر	سبتمبر 1995	أزالي
جيبوتي	1999	خور أنغار
جمهورية كونغو الديمقراطية	جوان 2003	أرتميس
جمهورية افريقيا الوسطى	1996-1997-1998	ألماندان 1، 2 و3
جمهورية افريقيا الوسطى	1997	مينوركا
جمهورية افريقيا الوسطى	2007	/
التشاد	2006	ايبرفيي
غينيا بيساوو	1998	ايروكو

الجدول **9**

[292] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد نيكولاس ساركوزي:

الشكل 21[293]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
جيبوتي	2008	/
التشاد	2008	/
ساحل العاج	2011	/
ليبيا	2011	أرماتون

الجدول 10

[293] Jeune Afrique.Op.Cit

في عهد فرانسوا هولاند:

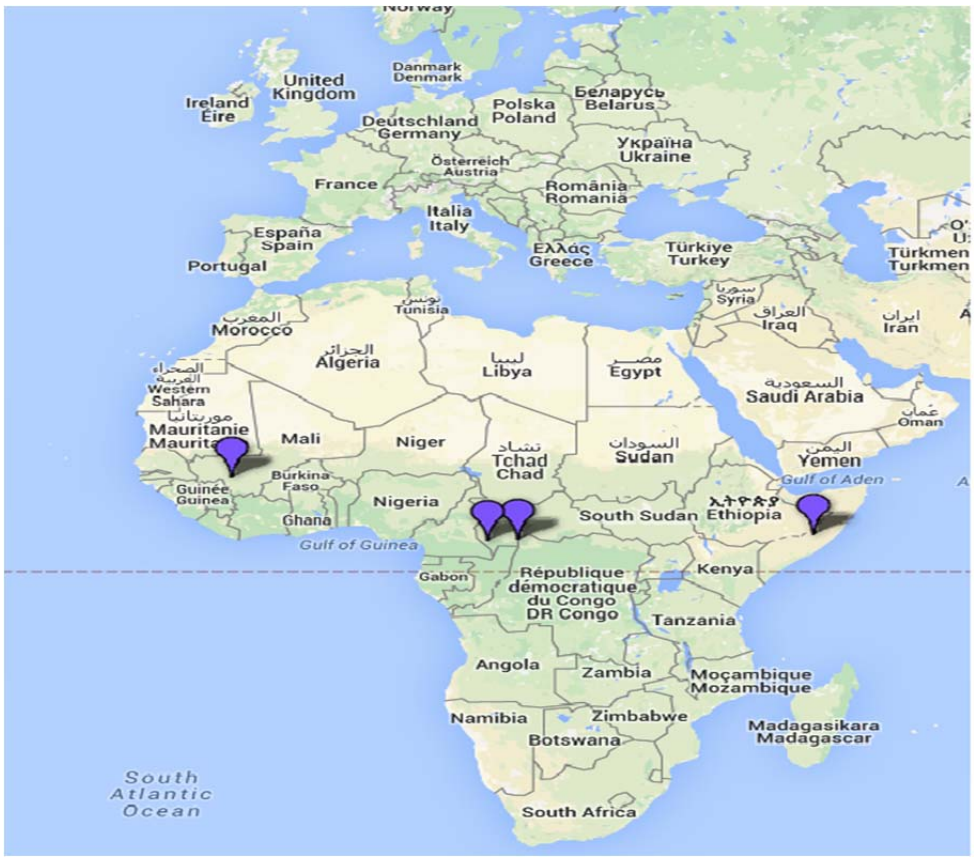

الشكل 22[294]

الدولة	تاريخ التدخل العسكري	اسم العملية
مالي	2013	سرفال
جمهورية افريقيا الوسطى	2013	سنغاريس
جمهورية افريقيا الوسطى	2013	بوالي
الصومال	2013	/

الجدول 11

[294] Jeune Afrique.Op.Cit

تعتبر التدخلات العسكرية في أفريقيا بأنّها من بين التقاليد الوطنية الفرنسية لكلّ رئيس يصل إلى قصر الاليزيه وفي اللاوعي الشخصي تدخل عسكري في المستعمرة القديمة.

سرفال، سنغاريس، بوالي و**بركان** ما هي إلا أسماء لآخر التدخلات العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي وما بعدها، بتفويض أممي أو بدونه، فلم ولن تكف فرنسا من التدخل في شؤون دول الشريط الساحلي الصحراوي وذلك، رغم الجيش القاري (القبعات الزرقاء) الأفريقي الذي يعتبر الفاعل المخوّل لخوض وضمان عمليات حفظ السلم والأمن الأفريقيين، بالطبع، في حال اذا ما كان هذا هو الغرض الذي يدفع بالفرنسيين للاعتناء بالأفريقيين. جدير بالذكر، أن نقول بأنّ في السنوات العشر السابقة، كلّ التدخلات العسكرية الأجنبية في القارة الأفريقية كانت تدخلات عسكرية فرنسية. **الشكل23**

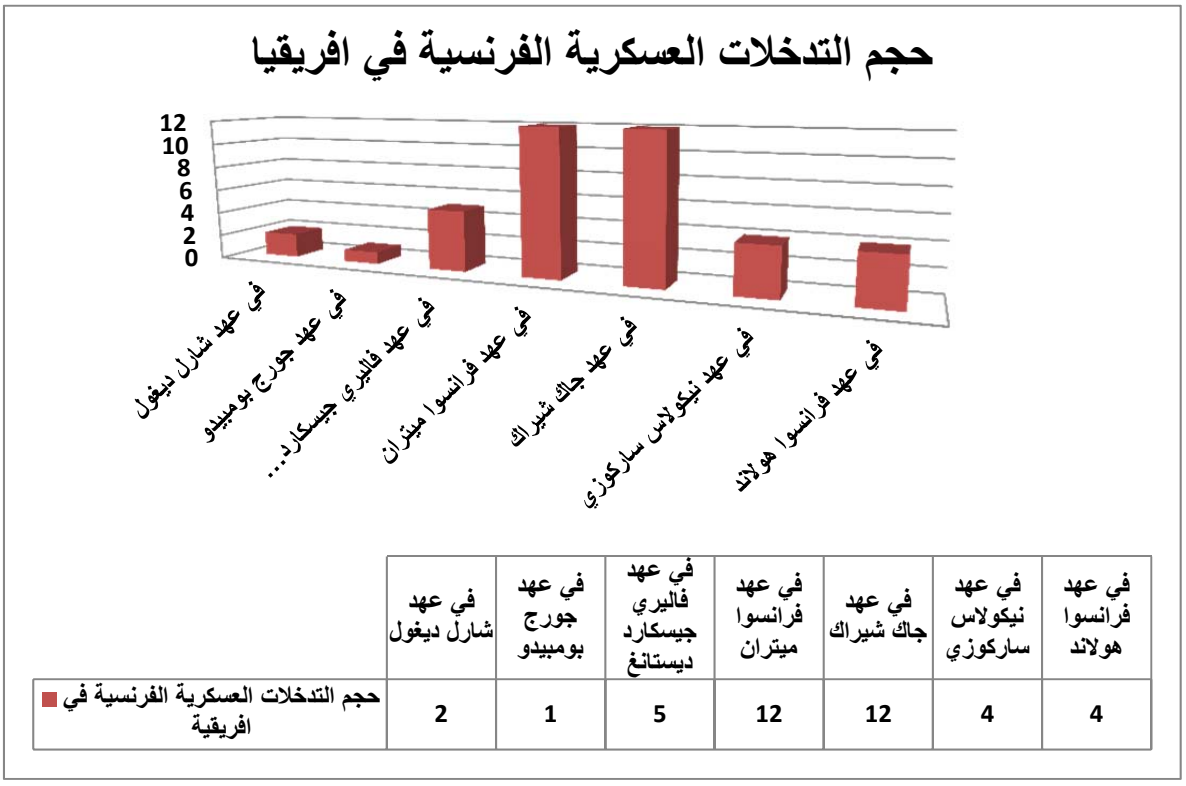

	في عهد شارل ديغول	في عهد جورج بومبيدو	في عهد فاليري جيسكارد ديستانغ	في عهد فرانسوا ميتران	في عهد جاك شيراك	في عهد نيكولاس ساركوزي	في عهد فرانسوا هولاند
حجم التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقية	2	1	5	12	12	4	4

إن الساحل الأفريقي ومجال دول الساحل 5 أصبح يشكل أكبر مركز مصلحاتي في القرن الواحد والعشرين ليس فقط لفرنسا، القوة التقليدية في المنطقة، وإنما لجميع القوى الكبرى والصاعدة التي تبحث عن مصادر طاقوية بتكاليف تفاضلية.

كما أن المنطقة أصبحت منبع التهديدات اللاتماثلية (جماعات ارهابية وجماعات الجريمة المنظمة) التي تهدد دول المجال والدول الاقليمية بالإضافة إلى الارهاصات التي تطال دول أوروبية حيث تستعين تلك التهديدات بالصحراء الكبرى كقاعدة لوجستية تنطلق منها وتمولها كذلك بكلّ ما تحتاج اليه الجماعات المختلفة والمنتشرة في المنطقة من دعم مادي ومالي وبشري.

لا يمكن الفصل بين تلك الجماعات واستراتيجيات الدول الاقليمية والأجنبية التي تسعى من خلال التهديدات الأمنية تبرير وجودها في المنطقة وبعدها، التدخل عسكريا كحلّ وحيد لتصفية عناصر الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة. ما يبرر هذا، هو تصادف وتزامن انهيار الوضع الأمني في المنطقة مع تسابق القوى العالمية والفواعل الاقليمية على ثروات القارة السمراء.

الفصل الرابع

التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

الفصل الرابع: التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

في مستهل هذا الفصل نذكر ما قاله **مالك بن نبي** في سبعينات القرن العشرين:

"من بين أهداف السباق الخطير ما بين الشعوب المتطوّرة، هي التحكم في الشعوب وفي المساحات التي تمتلكها الأجناس أقلّ تطورا. وهذه الأخيرة، ممزقة داخليا من طرف الأحلاف التي تربط بعض أفرادها عسكريا أو سياسيا بالأجناس المتطوّرة". [295]

من جهة، مما لا شك فيه وما يشكل احدى البديهيات في العلاقات الدولية وخاصة في العلاقات التي تربط فرنسا بمستعمراتها الأفريقية القديمة، أن الأولى غير مستعدة على التنازل عن المصالح التي سعت وراء الحفاظ عليها منذ عملية تصفية الاستعمار في ستينيات القرن العشرين.

من جهة أخرى، روج للتدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي أو على طول الشريط الساحلي الصحراوي أو ما يسمى بمجال دول الساحل الأفريقي الخمس في اطار عملية سرفال وبرخان أنهما عمليتان منفصلتان إلا أن الواقع أظهر أنها، في حقيقة الأمر، وجهان لعملة واحدة وامتداد لسياسة قديمة متأصلة في أروقة قصر الرئاسة الفرنسي.

[295] Malek BENNABI، « Le problème de la Culture »، (Alger : Dar Samar، 2ème édition، Septembre، 2012)، p.146.

المبحث الأول: مرحلة الانتشار العسكري للتموقع الاستراتيجي ومواجهة التهديدات الأمنية

المطلب الأول: سرفال وبرخان عمليتان لهدف واحد

دائما ما كانت للأداة العسكرية مكانة خاصة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول. وفي هذا الاطار، تفسح فرنسا كل المجال المتاح في سياستها الخارجية لتلك الأداة وذلك باللجوء إلى التدخلات العسكرية خارج حدودها الوطنية. وتعتبر من بين الدول الغربية الأكثر اندفاعا لاستخدام تلك الأداة للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية على الساحة الدولية وعلى الساحة الافريقية بصفة خاصة.

في هذا الاطار، يحدد الكتاب الأبيض للدفاع والأمن ثلاثة أهداف أساسية للتدخل العسكري الخارجي المتمثلة في:

- حماية المواطنين الفرنسيين في الخارج؛
- الدفاع عن المصالح الاستراتيجية؛
- ممارسة مسؤوليات فرنسا الدولية.

ويوفر الأمن (من خلال التدخل العسكري) عمق استراتيجي لفرنسا كحاجة ماسة، وذلك لمنع تفاقم أزمة ما أو لإنهاء حالة صراع مفتوح على مصرعيه التي يمكن أن تهدد سلامة المصالح الفرنسية.[296]

هذا ما سعت من أجله فرنسا من خلال التدخل العسكري في مالي في اطار العملية العسكرية "سرفال" التي قرر تفعيلها بعد تدهور المحيط الاستراتيجي الساحل-الصحراوي كنتيجة حتمية للأزمة الليبية وانهيار نظام معمر القذافي وما خلفه من تبعات فتاكة وهدامة للأمن الاقليمي وتهديدا للمصالح الفرنسية في المنطقة.

[296] Livre Blanc, Op.cit. p.81.

على غرار التدخلات العسكرية الفرنسية المتعددة، يطلق المركز الفرنسي للتخطيط ولتنفيذ العمليات العسكرية التابع لهيئة الأركان العامة أسماء رمزية **Code Name** على تلك العمليات وهي تعتبر منهجية في فن قيادة وادارة العمليات. أهم مبدأ في اختيار اسم العملية هو "الحياد" والابتعاد عن كونها تدخل يحمل في طياته أهداف ايديولوجية أو نيوكولونيالية. لهذا، يتجنب المركز من اختيار أسماء تسيء لسمعة سكان الدولة أو تثير الاشمئزاز لدى السكان أو حتى لدى الرأي العام الفرنسي. كما تعمل فرنسا على اختيار أسماء لها علاقة مع الدولة التي تتدخل فيها مثل أسماء الحيوانات: **سرفال** (البج) في مالي، **سنغاريس** (نوع من الفراشة) في جمهورية أفريقيا الوسطى...إلخ. أو اسم لظاهرة مناخية كاسم **أرماتان** في ليبيا والذي يشير إلى الرياح الساخنة القادمة من غرب إفريقية أو اسم منطقة أم تضاريس جغرافية كعملية **بامير** (سلسلة جبلية) في أفغانستان[297].

العملية العسكرية "سرفال" أو استراتيجية الانغماس الانتقائي:

نعني باستراتيجية الانغماس الانتقائي أن الدولة لا ينبغي عليها التدخل أو الانغماس إلا في المناطق الدولية والإقليمية التي تؤثر مباشرة في أمنها وازدهارها، أي تلك المناطق التي تعتبرها وتنظر لها الدولة على أنها موضوعات أمن قومي، أما غير ذلك فإنه سيصبح خطأ استراتيجيا فادحا[298].

[297] Anne-Laure FREMONT, « Comment sont choisis les noms des opérations militaires », France : Journal Le Figaro, le 15.12.2013. sur : http://www.lefigaro.fr/international/2013/12/05/01003-20131205ARTFIG00662-comment-sont-choisis-les-noms-des-operations-militaires.php (Consulté le 25.04.2017)

[298] محمد الحمامصي، "التغييرات الخارجية تفرض على مصر مراجعة استراتيجياتها"، مقابلة مع الباحث أحمد أبو زيد ، (مصر: صحيفة العرب، العدد. 9708)، ص. 6، نشر في: 15.10.2014 قرأ يوم 18.06.2017 على: http://www.alarabonline.org/?id=35451

انتظرت فرنسا قبل الزج بقواتها في شمال مالي أن يكون هناك قرار أممي يؤكد تدهور الوضع الأمني في الدولة واصدار قرار يتيح ادخال قوات أجنبية بطريقة شرعية في دولة أخرى وهذه الحسابات التكتيكية في كواليس الأمم المتحدة سوف تضفي، من بعد، المصداقية الكاملة للتدخل العسكري الفرنسي بمالي.

بالفعل، أصدر مجلس الأمن، بالإجماع، بتاريخ 20 ديسمبر 2012 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار رقم 2085 والذي يرمي إلى انشاء مهمة دولية لمساعدة مالي **MISMA**[299].

في مدة لم تتجاوز شهر بعد القرار الأممي، تدخلت القوات الفرنسية في 11 جانفي 2012 بطلب من الحكومة المالية علما أن البلدين يربط بينهم اتفاق تعاون عسكري تقني. لكن هذا الاتفاق، لا ينص ولا يسمح المساعدة الفرنسية اذا ما تعرضت مالي لاعتداء أجنبي أو نشوء أزمة داخلية. وتؤكد الفقرة "د" من المادة "2" لهذا الاتفاق بعدم سماح للمكونين العسكريين الفرنسيين، تحت أي ظرف، المشاركة أو تنفيذ عمليات عسكرية، أو حفظ السلام، أو حتى استتباب النظام واستعادة الشرعية في مالي[300] الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة حول طبيعة وأهداف التدخل الفرنسي.

من أجل تصحيح هذا الوضع والسماح للقوات العسكرية بالمشاركة في العمليات القتالية، عملت كلا الدولتين على تنقيع اتفاق التعاون العسكري التقني بالإمضاء في 16 جويلية 2014 على **ميثاق التعاون في مجال الدفاع**.

[299] Conseil de Sécurité, « Le Conseil de sécurité autorise le déploiement d'une force internationale au Mali », New York : ONU, CS/10870, 20, Décembre, 2012. sur : http://www.un.org/press/fr/2012/CS10870.doc.htm (Consulté le 25.04.2017)

[300] Youssouf Diallo, « Mali : Karim Kéita à propos du Traité de coopération en matière de défense : La base de Tessalit ne sera cédée à aucune puissance », Consulté le 25.04.2017 sur : http://maliactu.net/mali-karim-keita-a-propos-du-traite-de-cooperation-en-matiere-de-defense-la-base-de-tessalit-ne-sera-cedee-a-aucune-puissance/

مع ذلك، أعلنت كلا من فرنسا والحكومة المالية أن التدخل تتمثل أهدافه المعلنة والرسمية في مساندة القوات العسكرية المالية الشرعية في محاربة الجماعات الارهابية في الشمال، في تأمين العاصمة باماكو وفي استعادة وحدة الأراضي المالية.

جنبا إلى جنب، عملت القوات الفرنسية مع القوات العسكرية المالية والتشادية في منطقة الأزواد وبالخصوص في **أدرار ايفوغاس** أين استطاعت على قتل وطرد المقاتلين. وفي 28 فيفري من نفس السنة، صرحت هيئة الأركان الفرنسية بمقتل **عبد الحميد أبو زيد** بالإضافة إلى 43 عنصر من كتيبته[301].

وفي هذا الصدد، أشارت بعض المصادر الأمنية إلى أن القوات الإفريقية والفرنسية والمالية ركزت نشاطها العسكري في 4 مواقع رئيسية تشتبه في أنها آخر معاقل الجماعات الارهابية، وهي منطقة **تيغارغارا** الجبلية القريبة من مدينة **تساليت**، التي قُتل فيها عبد الحميد أبو زيد. وتنتشر في هذه المنطقة قوات تشادية ومالية بمساندة الطيران الفرنسي، ثم منطقة **إجلهوك** التي تسيطر عليها قوات مالية مع وجود قوات فرنسية بين الحين والآخر. وفي قمة مرتفعات **إيفوغاس** تنتشر قوات مالية تساندها قوات من التوغو ومن السنغال. وفي منطقة **إيزوغاك**، وهو واد جاف بتضاريس شديدة الوعرة يخترق الحدود المالية النيجرية، تنتشر قوات نيجرية لمراقبة المنطقة، تساندها قوات تشادية ومالية[302].

[301] A.Z, « La France s'engage militairement au Mali », Alger : El Watan, 30.12.2013, sur : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=240378 (Consulté le 25.04.2017)

[302] محمد بن أحمد، "القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية"، الجزائر: جريدة الخبر، 19.06.2014، على : http://www.elkhabar.com/press/article/48498/

تعد قوام القوات الفرنسية التي شاركت في التدخل العسكري "سرفال" بأربعة ألاف جندي بالإضافة إلى 6300 من القوات الأفريقية المختلطة[303]. رغم الزخم الاعلامي الذي أثارته وسائل الاعلام الفرنسية الحكومية والخاصة المحسوبة على الحكومة، إلا أن عدد القوات المنتشرة مقارنة بالمساحة الشاسعة التي ينبغي للقوات أن تغطيها، تفند ما قدمته الحكومات الفرنسية والمالية من نجاحات على أرض الواقع.

على هذا المستوى، نلاحظ حسب التقارير والتصريحات أن عمليات الجماعات الارهابية لم تنتهي وإنما زادت من حدتها مع تغيير استراتيجيتها والتي تتمثل في حرب العصابات أي حرب الكر والفر. وأن تلك العمليات تصادف مواقع انتشار القوات الفرنسية المتواجدة في البلدات الشمالية.

بعدما أصبح لفرنسا موطأ قدم من جديد في مالي، ها هي تتمدد إلى دول الساحل الأفريقي الأخرى بحجة أن مصدر الارهاب لا يكمن ولا يمكن حصره في منطقة جغرافية لدولة واحدة وبما أن التهديد الارهابي أصبح عابر للحدود ما على فرنسا إلا التأقلم مع هذه الحقيقة وتصبح هي كذلك، على غرار الجماعات الارهابية، قوة عابرة للحدود. أو يمكن القول أن فرنسا تحاول أن تواكب محاربة الجماعات الارهابية التي أصبحت ذي طابع اقليمي إلى أقلمة التدخلات العسكرية بمعنى اضفاء الطابع الاقليمي لتدخلاتها العسكرية على طول الشريط الساحلي الصحراوي.

رغم الانتقائية التي ميزت عملية سرفال كمرحلة أولى للانتشار الشامل في منطقة الساحل الأفريقي ورغم الأهداف التي حققتها، برزت بعض نقاط الضعف لهذه العملية وبالتالي نقاط الضعف للقوة العسكرية الفرنسية.

[303] Ministère de la Défense, « L'offensive Serval », sur : http://www.defense.gouv.fr/actualites/operations/l-offensive-serval#.UaWbpPkyMKU.twitter (Consulté le 26.06.2017)

من الأهداف المحققة هي وقف زحف القوات المعادية للحكومة المركزية نحو العاصمة باماكو وإن لم يكن كذلك، لكان الحال قد فات ولا انزلقت المنطقة في مأزق جيوسياسي لا يحمد عقباه.

رغم هذا الهدف الوحيد، تبين أن العملية كانت تكون فشلا ذريعا لعدة أسباب:

- الضغط السياسي المتواصل من باريس خاصة بعد سهر الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولاند** وزير الدفاع **جون ايف لودريون** شخصيا على سير العمليات وكذلك التسويق السياسي والاعلامي لصالح الشركاء الاقليميين **(ECOWAS)** والدوليين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية[304]؛
- عدم التنسيق الفعال مع الفواعل الاقليمية على العمليات الأرضية خاصة وأن وصلت بعض العمليات إلى اختراق الحدود السيادية لدول الجوار؛
- الاستخفاف بقدرات الجماعات المقاتلة في شمال مالي والتجربة العسكرية التي يتمتع بها زعماء الجماعات بحكم تاريخهم القتالي في ليبيا والجزائر وفي الساحل الصحراوي بالإضافة إلى الروابط العائلية والمصلحية التي تجمع بينهم وبين الطوارق؛
- العتاد العسكري المتدني والغير مخول للعمل في بيئة وعرة كالبيئة الصحراوية (عربات عسكرية قديمة، مروحيات عاطلة، عتاد شخصي غير مناسب...إلخ.)[305].
- عانت القوات الفرنسية من مشاكل متعلقة بالمواصلات المتواصلة مع القيادات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية وذلك بسبب افتقارها لمحطات الاتصال المتنقلة على مسارح العمليات[306].

---

[304] Antoine d'EVRY, « L'opération Serval à l'épreuve du doute : vrais succès et fausses leçons », France : IFRI, Revue Focus Stratégique, N°. 59, Juillet 2015, p.30.

[305] Laurent LARCHER, « Succès et fragilités de l'opération Serval au Mali », sur : http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Succes-et-fragilites-de-l-operation-Serval-au-Mali-2013-05-05-956515 (Consulté le 27.06.2017)

[306] Antoine d'EVRY, Ibid.

العملية العسكرية "برخان" أو استراتيجية الانغماس الشامل (استراتيجية التفوق):

تمثل استراتيجية الانغماس الشامل أو التفوق نقيض استراتيجية الانغماس الانتقائي وتتمثل في امتلاك القوة من أجل تحقيق المكانة، وتركز هذه الاستراتيجية بالأساس على وجود وضع معين للقوة، قوة متفوقة ومهيمنة على المنطقة تكون هي الضمان الوحيد لتحقيق وتأمين المكانة. حيث سيضمن اختلال وتباين توازن القوى لصالح فرنسا، الذي سيمنع أية قوى إقليمية من تحديها والتوازن ضدها وتعزيز سيطرتها.

فبعد تدهور المسرح الجيوسياسي للشريط الساحلي الصحراوي، قدّرت القيادة الفرنسية أن العملية العسكرية **سرفال** لم تعد تصلح بسبب عاملين أساسيين: عامل الجغرافيا وعامل القدرات (الماديةـاللوجيستية والانسانية) بمعنى أن انتشار الجماعات الارهابية في كل دول المنطقة وامتدادها جعل من فرنسا التفكير في أقلمة (**To Regionalize its device**) هي كذلك جهاز التدخل وتوسيع تدخلاتها إلى أربع دول أخرى بالإضافة إلى دولة مالي وهي: موريتانيا، التشاد، النيجر وبوركينافاسو.

في هذا الصدد، عملت القيادة العسكرية الفرنسية بالبدء، في اطار التدخلات العسكرية المتواصلة، عملية جديدة ذات نطاق اقليمي في الأول من شهر أوت 2014 تحت اسم "**عملية برخان**"[307]*

تهدف العملية العسكرية "**برخان**" لمكافحة الارهاب، حسب السلطات الفرنسية، إلى القضاء على الجماعات الارهابية التي لا تعترف بالحدود الوطنية للدول وما يضفي عليها طابع التهديد الاقليمي استنادا إلى العمليات النوعية التي تلجأ إليها تلك الجماعات.

لبلوغ الهدف المنشود، زجت فرنسا بجيش نظامي قوامه 3000 جندي مزود بالأدوات اللوجستية التالية: 20 طائرة عمودية، 200 عربة لوجستية، 200 عربة

• برخان أو الكثبان الهلالية هي أكثر أشكال الكثبان الرملية انتشارا. لها عموما شكل الهلال مع واجهة منحدرة تحدها القرون التي تشير باتجاه الريح. وتتشكل أساسا عن طريق رياح تهب في اتجاه واحد, وبالتالي فهي مؤشرات جيدة لمعرفة طبيعة اتجاه الرياح السائد عند تشكيلها للكثبان.

مصفحة، 6 طائرات حربية، 3 طائرات من دون طيار وعشرات طائرات نقل استراتيجية[308].

قبل بدأ فرنسا العمل بجهاز برخان وما يخولها الانتشار إلى مسارح عملياتية أخرى استجابة لتوسع رقعة التهديدات، كان على فرنسا أن تأسس لاطار اداري دولي لدعم الانتشار الاقليمي للقوات العسكرية الفرنسية. في هذا الاطار، تم انشاء مجموعة دول الساحل 5 في فيفري 2014 وبعد حوالي سبعة أشهر، أُعلِن على انطلاق عملية برخان في أوت 2014[309].

ومن أهداف عملية برخان التي سطرتها القيادة العسكرية الفرنسية:

- منع ظهور تهديدات لجماعات مسلحة جديدة؛
- منع ظهور ملاذات آمنة جديدة على طول الشريط الساحلي الصحراوي؛
- الحدّ من قدرات التجديد للجماعات المسلحة؛
- قطع التدفقات اللوجستية للجماعات المسلحة؛
- منع من امتداد نشاط الجماعات المسلحة من الشريط الساحلي الصحراوي **B2S** (**Bande Sahélo-Saharienne**) إلى الشريط الساحلي الصحراوي السينغالي الغامبي **B3S** (**Bande Sahélo-Saharo-Sénégambienne**) خاصة بعد اعلان الرئيس الغامبي **جاميه** أن دولة غامبيا أصبحت دولة اسلامية في ديسمبر 2015[310].

[308] Ministère de Défense français, « Lancement de l'Opération Barkhane », sur : http://www.defense.gouv.fr/english/layout/set/print/operations/operations/sahel/actualites/lancement-de-l-operation-barkhane (Consulté le 25.04.2017)

[309] Olivier HANNE, « Barkhane : succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahélo-saharienne », (France : Revue Res Militaris, Décembre, 2016), p.5.

[310] Op. Cit, p.11.

نظريا، تأسست عملية برخان من أجل دعم القوات الساحلية المصنفة على أنها تقاتل الارهاب الدولي إلى جانب دعم ومساندة تلك القوات، أسندت لها مهمة مراقبة الممرات الاستراتيجية الرئيسية في المنطقة مثل: أدرار ايفوغاس في شمال مالي بمساحة 250 ألف كم²، ممر سلفادور في شمال النيجر القريب من الحدود الجزائرية وبحيرة التشاد بمساحة 25 ألف كم² والتي تقع على حدود أربع دول: نيجيريا، كاميرون، التشاد والنيجر.

رغم محاولة باريس اخفاء اخفاقات عملية سرفال من تأسيس لعملية جديدة وعلى نطاق أوسع، لم تتمكن الأخيرة من تحقيق الهدف المنشود وذلك لأن عملية برخان لم تحقق، هي كذلك، الأهداف التي أسست من أجلها.

- إلى جانب 700 مليون يورو التي تنفق سنويا، يرى بعض المحللين، أن نطاق الجماعات المسلحة توسع مع توسع نطاق العمليات الفرنسية كأنما الجماعات المسلحة هي التي تكيف نشاطها مع نشاط القوات العسكرية وليس العكس. أما البعض الآخر، يرى أن القوات الفرنسية تعاني من **متلازمة خط ماجينو**. بمعنى آخر، انقلب السحر على الساحر بعد عقود من الزمن لأن في حقيقة الأمر تعتبر الحدود الحالية هي الحدود الموروثة من التقسيم الفرنسي للمنطقة والذي رسم حدودا تتناف مع الواقع الاثني واللغوي والاجتماعي للمنطقة وتلك الحدود لا زالت على حالها بحكم مبدأ الحدود الموروثة **Uti Possidetis Juris**؛

- من بين العوائق، شساعة المنطقة وينبغي، في هذه الحالة، تطبيق مبادئ استراتيجية الحرب البحرية وليس مبادئ الحروب القارية (البرية)؛

- هشاشة دول الساحل الأفريقي الخمس المرفقين إلى عملية برخان وعدم تحصلهم على التكوين الخاص والكافي لمحاربة جماعات تتمتع بخصائص قتالية تفوق خصائص بعض جيوش المنطقة؛

- عدم التنسيق المخابراتي بشكل فعال مع أجهزة الدول الاقليمية كالجزائر ونيجيريا حيث تعرف الحركات التي تنشط على طول الشريط الساحلي الصحراوي باتصالاتها مع

الجماعات الارهابية **(Continuum Djihadiste)** التي تنشط في الجزائر وفي نيجيريا.

بعد هذا السرد، نطرح سؤال منطقي عقلاني له علاقة مباشرة بالقرارات المتخذة بشأن الوسائل الموفرة لتحقيق الأهداف العلنية غير الحقيقية المسطرة في اطار التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الأفريقي: هل من المعقول أن تحقق أي قوة، سواء كانت قوة عظمى، كبرى أو اقليمية، القضاء على ذلك العدد من الجماعات المنتشرة على نطاق يفوق مساحة القارة الأوروبية بحوالي مرتين بتوفر الوسائل المذكورة أعلاه؟

الجواب المباشر العقلاني المنطقي هو: لا.

في هذا الاطار وقبل التطرق إلى تحليل استراتيجية التدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي في اطار عملية **سرفال** و**برخان** وأهدافها الحقيقية غير المعلنة، سنحاول تحليل التدخل العسكري بالاستعانة بمنهجية التحليل **PESTEL**.

المطلب الثاني: التدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي من خلال "بستل":

من خلال تقنية التحليل هذه نحاول فهم الغايات الحقيقية لصناع القرار الفرنسيين من التدخل عسكريا في المنطقة الجغرافية محل الدراسة حيث يستند هذا التحليل على العوامل الخمس المذكورة لتشريح ودراسة التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس.

- P العامل السياسي:

قلنا سابقا فيما يخص المكانة الخاصة لأفريقيا وبالخصوص منطقة دول الساحل الأفريقي الخمس في السياسة الخارجية الفرنسية وبالاستناد إلى الحقائق التاريخية يمكن أن نجزم، في حدود المعقول، أن تلك المنطقة تعتبر مسألة داخلية فرنسية.

تتجسد تلك الأهمية في السفر الأول لرؤساء فرنسا عند انتخابهم وتلك الأهمية ليست رمزية بل براغماتية واستراتيجية بأتم ما تحملها هذه المصطلحات من معاني. كما يمثل الساحل الأفريقي النقطة المحورية والمتغير الثابت الرئيسي في السياسة الخارجية الفرنسية بما تمثله من عمق استراتيجي والذي تسعى من خلال الانتشارات الجيوستراتيجية إلى تحويله إلى قفل جيوسياسي الخاص بها.

بيّنا في الخرائط السابقة أنه لم ينفك قدوم رئيس فرنسي إلى سدة الرئاسة وفي جعبته خطة للتدخل عسكريا في الساحل الأفريقي. بالإضافة إلى بروتكولات ومذكرات التعاون العسكري والتقني التي تربط فرنسا بكل مستعمراتها التقليدية ما يسمح لها في بعض الأوضاع اسال جنودها إلى تلك الدول.

- E العامل الاقتصادي:

يعتبر الساحل الأفريقي منطقة نفوذ فرنسية حصرية بامتياز وهو ما تسهى تأكيده في مل المناسبات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتعويض على السيطرة التي تقدها شيء فشيء على مستوى رقعة الشطرنج الأوروبية لصالح العملاق الألماني.

قال الرئيس الأمريكي الثاني في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية **جون أدامس** أن هناك طريقتين لاستعباد واستعمار أمة. تتمثل الطريقة الأولى عبر الأسلحة أما الثانية تعتمد على الدين. تستند الأولى على القوة الصلبة الأمر الذي سوف يدفع بأوروبا والعالم إلى الاتحاد مجددا لمواجهة صعود ألمانيا. أما الثانية فهي تعتمد على القوة الناعمة إن لم

نقل القوة الذكية التي سعت من خلالها ابعاد فرنسا من اللعبة الأوروبية بحكم الأعباء المالية الباهظة التي لا تستطيع فرنسا تحملها لمواصلة هيمنتها الأوروبية.

رغم ذلك، تحاول فرنسا التشبث بالاتحاد الأوروبي وبمنطقة اليورو باعتبارها مصدر أو احدى مقومات القوة الفرنسية في العالم بالإضافة إلى كونها عضو دائم في مجلس الأمن، عضو بالنادي النووي واحدى الجيوش العملياتية المتواجدة في ربوع الكوكب.

ضف إلى ذلك، كون الساحل الأفريقي ذات أهمية اقتصادية من الدرجة الأولى وما يمثله من استثمارات فرنسية وموارد طبيعية استراتيجية حيوية.

من جهة أخرى، نعني بالعامل الاقتصادي الجانب المالي والنفقات السنوية التي تصرفها فرنسا على العمليات العسكرية خارج الحدود الوطنية وقدرتها على تمويل تلك الحملات في الظروف الحالية المتمثلة في الاختناق المالي عقب الأزمة المالية حيث تكلف الخزينة العمومية سنويا ما يقارب المليار يورو.

فمنذ 2011 ومنذ بداية التدخل العسكري في ليبيا، واصلت تكلفة العمليات العسكرية بالصعود متجاوزة بذلك الميزانية المحددة سنويا من قبل وزارة الدفاع الفرنسية. في 2014، حددت ميزانية العمليات الخارجية ب450 مليون يورو إلا أن ما أنفق فعليا تجاوز مرتين الميزانية المحددة مسبقا لتصل إلى 1.2 مليار يورو. نفس السيناريو تجدد في 2016، اين كلفت العمليات الخارجية ما بين 1.1 و1.2 مليار يورو.

رغم النفقات المتزايدة، يبقى الشارع الفرنسي منحاز لتلك العمليات العسكرية ونفقاتها بنسبة 36% من العينة وأكثر من ذلك، ينادي البعض إلى مضاعفة ميزانية العمليات الخارجية لتواكب تطلعات فرنسا الدولية في مكافحة الارهاب والحفاظ على مكانتها العالمية.

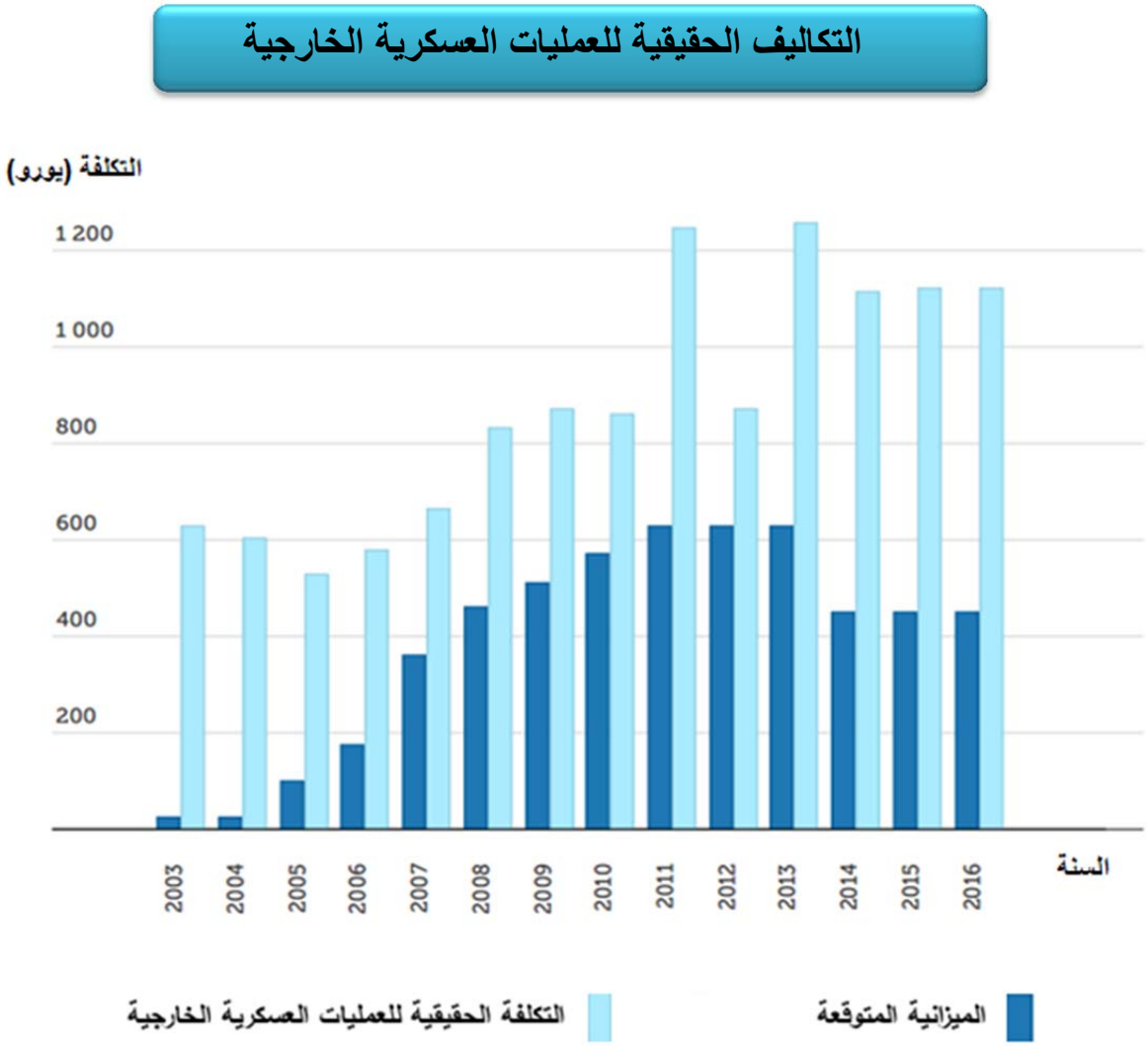

الشكل 24: *يمثل تكلفة العمليات العسكرية الخارجية الفرنسية حيث يمثل اللون الأزرق القاتم الميزانية المتوقعة فيما يمثل اللون الأزرق الفاتح التكلفة الفعلية والتي تتجاوز في أغلب الأوان التكلفة المقررة مسبقا.*

- S العامل الاجتماعي:

يتضمن العامل الاجتماعي في تحليل اتخاذ قرار ارسال قوات عسكرية خارج الحدود الوطنية شقين أساسيين.

ويتعلق الشق الأول في آراء الشارع الفرنسي والنظر اذا ما كان المواطن الفرنسي يساند سياسة بلده في التدخل خارج الوطن. أما الشق الثاني، يأخذ بعين الاعتبار الجاليات الأفريقية المقيمة في فرنسا والرعايا الفرنسيين المتواجدين في منطقة دول الساحل الأفريقي الخمس.

يعني هذا أن صناع القرار الفرنسيين لا يأخذوا في الحسبان الحسابات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للتدخل فقط بل يعمل العامل الاجتماعي كحتمية للتدخل من أجل حماية الرعايا الفرنسيين في مناطق الصراع أو الأزماتية وكطلك طمأنة الجاليات الأفريقية أن فرنسا لن تتخلى على الوطن الأم.

في شهر مارس 2017، أجرى المعهد الفرنسي للرأي العام عملية مسح على عينة مكونة من 1003 مواطن فرنسي تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة وما فوق. تبيّن أن 59% من العينة تساند العملية العسكرية **برخان** وسجل المسح زيادة بنسبة 3% مقارنة بالمسح الذي أجري في مطلع أكتوبر 2016.

نتيجة المسح تجد أهميتها في عدد الرعايا الفرنسيين المقيمين في دول الساحل الأفريقي الخمس حسب إحصائيات 2016 للسجل الفرنسي والذي يقدر أعدادهم كالتالي:

- مالي: 8056 رعية
- النيجر: 1428 رعية
- التشاد: 1454 رعية
- بوركينا فاسو: 3317 رعية
- موريتانيا: 1713 رعية

- T العامل التكنولوجي (اللوجيستي) :

تمتلك فرنسا ما يقارب 14000 ألف جندي منتشر داخليا وخارج الحدود الوطنية والمتمركز في مناطق نزاع كثيرة ومناطق حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة وكذلك في مناطق أين قواعد الاشتباك بشتى أنواعها: البرية، الجوية والبحرية أصبحت بشكل روتيني لدى الجنود. نذكر علي سبيل المثل لا الحصر العمليات الخارجية: برخان، شمال، سنغاريس، مخطط فيجي بيرات (**Vigipirate**)[311].

رغم الاعتقاد السائد كون فرنسا قوة عسكرية إلاّ أن شساعة المنطقة التي تحاول فرنسا تغطيتها من خلال **عملية برخان**، أثبت محدودية القدرات الفرنسية ما جعلها للجوء إلى الحلفاء والاتحاد الأفريقي في ممارسة مهامها الروتينية في الشريط الساحلي الصحراوي.

بالإضافة إلى أكثر من 9300 فرد من القبعات الزرقاء العاملة تحت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (**MINUSMA**)، استطاعت فرنسا الاعتماد على دعم ثمانية دول في مهمات النقل الجوي والتزود بالوقود جوا: ألمانيا، بلجيكا، كندا، دنمارك، بريطانيا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا[312].

يجب أن نذكر بأن فرنسا تعاني في العقود الأخيرة من السياسات التقشفية التي طالت ولاتزال تطال ميزانية الدفاع وذلك رغم كونها أكبر ميزانية مقارنة بالقطاعات الوزارية الفرنسية ومقارنة بميزانيات الدفاع الأوروبية. عان القطاع اللوجيستي المتعلق بتسليح الجيش الفرنسي من ويلات الأزمات الاقتصادية المتكررة وعرفت ميزانية القطاع

[311] Ian LANGDSON, « La France a-t-elle les moyens de ses ambitions militaires ? », Consulté le 01.05.2017 sur : https://www.franceinter.fr/emissions/le-telephone-sonne/le-telephone-sonne-14-juillet-2015

[312] Alain BARCONSULTÉET, « Opération «Barkhane» : le soutien indispensable du puissant allié américain », France : Le Figaro, 08.03.2017 sur : http://www.lefigaro.fr/international/2017/03/08/01003-20170308ARTFIG00304-face-aux-djihadistes-du-sahel-le-soutien-indispensable-du-puissant-allie-americain.php

تدهورا كبيرا أين انخفضت نسبة الميزانية العسكرية مقارنة بالناتج المحلي الخام منذ عام 1991 من 3.6% إلى 2% في 2015[313] إلى 1.78% مع نهاية 2016[314].

هذا ما تجلى في الكتاب الأبيض للدفاع والأمن الوطني لسنة 2008 و2013 واللذان أبرزا عدم جراية صانع القرار الفرنسي بالحقيقة الاستراتيجية على أرض الواقع وهو ما يتعارض جملة وتفصيلا مع السياسات المالية المتخذة في حق قطاع الدفاع وطموحات القادة الفرنسيين.

هذه الحقيقة أبرزها مقطع فيديو للقوات الفرنسية في اطار عملية برخان لمحاربة الارهاب العاملة في شمال النيجر اثر عملية اعداد لكمين عند **معبر سلفادور** القريب من الحدود النيجرية–الليبية–الجزائرية[315]، حيث أظهر الفيديو أن القوات الفرنسية لازالت تعمل بمعدات ووسائل لوجستية أكل منها الدهر وشرب.

لمعالجة هذا الوضع، طرح الكتاب الأبيض لسنة 2013 **مبدأ التفاضل**[316] بمعنى أن من تلك الفترة وصاعدا ومن خلال رسكلة القوات القتالية، لن يكون لها نفس القدرات العملياتية إلاّ لجزء صغير منها والتي سوف تكون منخرطة في العمليات الأكثر أهمية وذات الأولوية الاستراتيجية.

بالمقارنة بالزمن الغابر، فقدت فرنسا الكثير في مجال الانتشار العسكري الجيوستراتيجي وأبرز مثال عن ذلك التدخل العسكري في اطار عملية سرفال وبرخان

---

[313] Benoist BIHAN, « Il faut que la France se donne de nouveau les moyens de décider souverainement de sa stratégie », sur : http://www.lapConsultémelesabre.com/2015/07/09/il-faut-que-la-france-se-donne-a-nouveau-les-moyens-de-decider-souverainement-de-sa-strategie/ (Consulté le 30.04.2017)

[314] Camille Grand, Entretien avec l'IFRI, «Notre intérêt national : Diplomation et outil militaire », France : IFRI, Avril, 2017, sur : https://www.ifri.org/fr/espace-media/videos/diplomatie-outil-militaire-entretien-camille-grand (Consulté le 30.04.2017)

[315] Enquête ExcConsultésive, « Enquête ExcConsultésive Spéciale 10 ans Reportage 2016 », France : M6, Magazine Enquête ExcConsultésive, sur : https://www.youtube.com/watch?v=oi1CTXbdgPg (Consulté le 30.04.2017)

[316] Benoist BIHAN, Ibid.

ب4500 و3000 جندي، الأمر الذي يثير الشك في الطموحات العسكرية لفرنسا والميزانية المخصصة حتى أصبح الجيش الفرنسي يلقب ب"**الدرك بالنيابة**" أو "**عون الأمن**" أي نيابةً على الولايات المتحدة الأمريكية. وبدون مساهمة الحلفاء والشريك الأمريكي في مجال النقل الجوي والتزويد ووسائل الرصد والتتبع، لكان من الصعب لفرنسا قيادة هذا النوع من العمليات وتحقيق بعض الأهداف.

- E العامل المناخي (المحيط الاستراتيجي) :

يساعدنا هذا العامل على فهم التدخلات العسكرية كنتيجة لتغير المحيط الاستراتيجي للساحل الأفريقي وتدهوره عقب الأزمة الليبية التي أنشأها الغرب متواطأ مع بعض الممالك الشرق أوسطية زما يمثل هذا التدهور من تهديد للمصالح الفرنسية.

لكن، إن انتشار الجماعات الارهابية تحديدا وتهديده للمصالح الفرنسية لا يعتبر السبب الوحيد من تخوف فرنسا وإنما هناك أسباب أخرى دفعتها بالتدخل بصورة مباشرة وبسرعة لكي لا تفقد عامل المناورة والسماح لدول أخرى الانتشار أو تشكيل مركب اقليمي يفقدها السيطرة على حديقتها الأفريقية.

أولا، إن الصورة النمطية التي بنيت وترسخت في أذهان الكثير والتي مفادها أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حلفاء ليست إلا علاقة برغماتية نفعية قد تزول في أي لحظة وهي قائمة حتى زوال المصالح التي تجمعهما. تسعى الولايات المتحدة أن تجد موطأ قدم في منطقة النفوذ الفرنسية أين تحاول أن تجد دولة ما لتدشن فيها مركز للقيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا **AFRICOM**.

ثانيا، لا يجب التغاضي على الدور الصيني في القارة الأفريقية بشكل عام وفي منطقة الساحل الأفريقي بشكل خاص. بالفعل، يسعى التنين الصيني من خلال عدة مبادرات اقتصادية ومالية من التموقع والانتشار في منطقة النفوذ التقليدية الفرنسية. كما أن بناء القاعدة البحرية على ضفاف دولة جيبوتي في اطار محاربة القرصنة وحماية

الأساطيل الصينية في القرن الأفريقي وخليج عدن[317]، يرمز إلى أن الصين سوف يكون لها سلوك مغاير على السلوك الحالي المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.

ثالثا، حاولت الجزائر وهي ماضية قدما في جهدها لتحقيق غايتها والمتمثلة في التأثير على منطقة الشريط الساحلي الصحراوي دون اللجوء إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار. فالجزائر، الدولة الرائدة والمحورية في منطقة المغرب العربي وفي الشريط الساحلي الأفريقي تتأثر بكل الديناميات المرضية Poli–Pathologiques التي تعاني منها دول المنطقة[318]، ولمواجهة تلك التهديدات، عملت الجزائر على إنشاء قطب إقليمي أمني مكوّن من أربع دول ساحلية افريقية (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) الموسوم ب"**دول الميدان**" **CEMOC** والذي يتخذ من مدينة **تمنراست** الجزائرية مركزا للعمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة. هي مبادرة اعتمدتها الجزائر في أفريل 2010 تقوم على فكرة الأمن الجهوي في الساحل والتي حظيت باعتراف دولي أمريكي وجهوي بالريادة الجزائرية في معالجة الملف الأمني في الساحل الإفريقي، حيث أقر نائب وزير الشؤون الإفريقية الأمريكي **كارسون** أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في نوفمبر 2009 بأنّ الجزائر تلعب دورا ايجابيا ومحوريا في هندسة الأمن بالمغرب والساحل الإفريقي[319]. بما أننا ندرس التدخلات العسكرية الأجنبية ونحن على دراية أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات سيادة هو مبدأ أساسي ومتغير ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية

[317] روسيا اليوم، " الصين تبدأ تأهيل قاعدتها الأولى خارج حدودها"، يوم 29.04.2017 على:

https://arabic.rt.com/news/837598 –بكين–تأهيل–قاعدتها–الأولى–خارج–حدودها

[318] Mhand Berkouk par Hassan Moali, « Il faut revoir notre concept de sécurité nationale », Alger : Le quotidien El Watan, 27.07.2010. sur :
http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/concept_securite_nationale.htm

[319] محند برقوق، "لا يمكن تجاوز دور الجزائر في إدارة أمن الساحل واسرائيل دخلت كلاعب جديد في المنطقة"، الجزائر: جريدة النصر، 19.09.2010

http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4989:2010-09-19-19-58-45&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

وهي تحاول عكس القوى الدولية إلى استتبا الأمن والحفاظ على وحدة التراب الوطني للدول الجوار والتي تعتبر كامتداد جيوسياسي لها، من خلال المبادرات السياسية والحوار الوطني الذي يجمع الفرقاء حول طاولة واحدة.

في هذا الاطار، نعتقد أن الدول المستقرة هي الخطوط الدفاعية الأمامية التي تحميها وتمنع انتشار فلول الارهاب على أراضيها. رغم ذلك، نرى أن على الجزائر الأخذ بزمام المبادرة من خلال استباق التهديدات على أراضي المنبع ومنع تكرار سيناريو **تيقنتورين** في 2013 بمنطقة اليزي الجنوبية المحايدة للحدود الجزائرية الليبية. تعتبر ليبيا في هذه الحالة دولة فاشلة غير قادرة على تأمين كامل لترابها الوطني وهي تعيش أزمة تغلغل والصورة نفسها فيما يخص مالي حيث فقدت حكومة باماكو السيطرة على المناطق الشمالية ما سمح بانتشار فسيفساء الجماعات الارهابية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري. لهذا، يحق للجزائر كونها كون الدول المتأثرة مباشرة بالتهديد الارهابي، على شن عمليات عسكرية نوعية بالاستعانة بالقوات الجوية والقوات الخاصة.

رابعا، محاولة عودة ألمانيا إلى سابق عهدها كقوة اقليمية أوروبية ولما قوة عالمية بفضل التطور التكنولوجي والحالة الاقتصادية بالإضافة إلى القدرات الدبلوماسية في تشكيل الأحلاف. كما شهدنا في الآونة الأخيرة اعادة ألمانيا تشكيل قوام جيشها عدة وعددا. بالإضافة إلى كونها المتنفس المالي الأوروبي القادر على مساعدة دول الاتحاد الأوروبي الغارقين في الأزمة المالية، تسعى ألمانيا إلى تشكيل شبه أحلاف عسكرية داخل المعسكر الأوروبي والمتكون من فيالق عسكرية صغيرة لثلاثة دول أوروبية، وهي: هولندا، رومانيا وجمهورية التشيك. وفي الأشهر القليلة القادمة سيدمج كل بلد لواء واحد في القوات المسلحة الألمانية: سينضم اللواء الميكانيكي 81 في رومانيا إلى فرقة قوات التدخل السريعة التابعة للجيش الألماني، في حين أن لواء الانتشار السريع الرابع التشيكي الذي عمل في أفغانستان وكوسوفو، سوف ينضم إلى الفرقة المدرعة الألمانية العاشرة. كلا الدولتين سوف تتبع خطى اثنين من الألوية الهولندية، واحدة منها انضمت بالفعل إلى

قوات الرد السريع التابعة للبوندسفهر **Bundeswehr** وأخرى التي تم دمجها في الفرقة المدرعة الأولى للجيش الألماني[320].

بالإضافة إلى النقاط المذكورة، يجب أن نذكر مرة أخرى بالتكاليف الباهظة التي تتكبدها فرنسا في كل تدخل عسكري تقوده خارج حدودها الوطنية والعملية العسكرية **Sentinelle** التي نشرتها عقب **هجمات شارلي ايبدو** في 7 جانفي 2015 لحماية 830 أماكن حساسة حيث تقدر قوام الجيش المنتشر ب10500 جندي والتي تقدر كلفتها يوميا بمليون يورو حسب تصريح وزير الدفاع الفرنسي **جون إيف لودريان**[321].

اذا، فكل النقاط المذكورة تشكل تحديات عديدة وأعباء ثقيلة الأمر الذي يدفع بفرنسا إلى اللجوء إلى استراتيجية جديدة تقلص من تدخلاتها الخارجية بالتركيز على المناطق والتهديدات ذات أولوية قصوى ما يقلص نوعيا النفقات.

دفعت كل العوامل المذكورة أعلاه فرنسا بتبني **استراتيجية التوازن خارج المجال** والتي تهدف من خلالها إلى التخلي عن الجهود الطموحة بشن عمليات عسكرية في كلّ الاتجاهات والتركيز، في المقابل، على الهيمنة على الشريط الساحلي الصحراوي ومواجهة القوى الاقليمية والدولية التي لا تخفي رغبتها في التموقع والهيمنة على تلك المنطقة.

في اطار هذه الاستراتيجية، عملت فرنسا على انشاء تجمع أو مركب أمني اقليمي ودفعه على أخذ زمام المبادرة لمراقبة وعرقلة جهود القوى الخارجية التي تحاول الانتشار والهيمنة على الحديقة الخلفية الفرنسية في أفريقيا والتدخل، بعد ذلك، في اطار عمليات نوعية تنفذها القوات الخاصة بالتعاون مع القوات العسكرية للدول الخمس.

---

320 Elisabeth BRAW, « Germany Is Quietly Building a European Army Under Its Command », USA: Foreign Policy, May, 2017, on: https://foreignpolicy.com/2017/05/22/germany-is-quietly-building-a-european-army-under-its-command/ (Consulted on 29.04.2017)

321 6Medias, « L'opération Sentinelle coûte plus d'un million d'euros par jour », sur : http://www.lepoint.fr/societe/l-operation-sentinelle-coute-un-million-d-euros-par-jour-08-02-2015-1903314_23.php# (Consulté le 30.04.2017)

فرغم التحديات التي تواجه فرنسا على المستوى الأوروبي خاصة بعد الاشارات المنبعثة من المتنافس الألماني الذي يسعى بالصعود بصفة هادئة إلى الريادة الاقليمية من خلال عدة مبادرات، إلا أن فرنسا ترى منطقة الشريط الساحلي الصحراوي اقليم ذات أولوية ويستحق أن يبذل لأجله الدم والنفوذ الفرنسي حفاظا عنه حيث يمثل هذا الاقليم المركز الأساسي للقوة الصناعية والطاقة الفرنسية.

إن استراتيجية التوازن خارج المجال هي استراتيجية واقعية لا تهدف فقط إلى استعمال الأداة العسكرية وإنما تلجأ إلى الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية لإبقاء السيطرة على منطقة النفوذ. وتحت مظلة التوازن خارج المجال، تعمل فرنسا على توازن وضع جيشها بتوزيعه في الدول الخمس المشكلة لدول الساحل الأفريقي الخمس وبهذا الشكل، تسعى فرنسا عبر نشر القوات القتالية لتحويل التوازن لصالحها.

من جهة أخرى، تسعى فرنسا من خلال هذه الاستراتيجية على تقليص الأعباء المالية وكذلك التقليل من فكرة الاحتلال الفرنسي الجديد لأفريقيا بتحاشي الهندسة الاجتماعية والتقليل من بصمة التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة.

فتمركز القوات الفرنسية يكون فقط حينما يكون الاقليم الحيوي مهدد من قبل قوة مهيمنة محتملة أو من قبل تهديد غير تماثلي قد يكون، بصفة أو بأخرى، وسيلة في يدي القوة المهيمنة المحتملة.

في هذا الاطار، يرى المحللون أن فرنسا وبعد تدهور المحيط الاستراتيجي للشريط الساحلي الصحراوي، سوف تسعى بالتدخل أكثر فأكثر ليس دفاعا وحماية للأمن والسلم الدوليين وإنما بهدف الدفاع عن مصالحها الأمنية الحيوية ومحاربة الجماعات الارهابية في المنطقة، وهذا يدفع بفرنسا إلى عسكرة سياستها الخارجية.

الأمر الملفت للنظر، هو أن المحيط الاستراتيجي للمنطقة تدهور أكثر بعد التدخل العسكري الفرنسي حيث نلاحظ زيادة نوعية في نشاط الجماعات الارهابية وظهور أخرى

جديدة. إن العمليات النوعية التي تستطيع تلك الجماعات تنفيذها، تدفعنا إلى التساؤل عن حقيقة الدور والهدف الفرنسي في المنطقة.

- L العامل القانوني:

سبق وتطرقنا إلى الجانب القانوني للتدخلات العسكرية الأجنبية على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف (التدخل الجماعي) في اطار الأمم المتحدة أي على الدول أخذ الضوء الأخضر من مجلس الأمن للأمم المتحدة وبما يتماشى مع ميثاق الأخيرة أو الثنائية (التدخل الأحادي) أي تجمع الدول فيما ينها علاقات ثنائية حصرية تسمح للقوى المتدخلة الخوض في عمليات قتالية تحت عدة ذرائع.

نعني بالمستوى الثاني التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة دول الساحل الأفريقي الخمس حيث تتدخل الأولى في الشؤون الداخلية لتلك الدول بحكم الاتفاقيات التاريخية والتي أعادت النظر فيها في السنوات الأخيرة ما يجعل تدخلها يضفي عليه نوع من الشرعية القانونية الدولية. فجلّ الاتفاقيات والبروتوكولات الممضى عليها من طرف فرنسا من جانب ومن طرف الحكومات الأفريقية المتعاقبة من جهة أخرى، تنص على امكانية نشر قوى فرنسية على تراب تلك الدول والخوض في عمليات "محاربة الارهاب" واستتباب الأمن في كامل التراب الوطني لتلك الدول.

أما المستوى الأول، نعني به أن على فرنسا الحصول على قرار أممي تحت الفصل السابع طبقا للمادة 51 ما يسمح لاستعمال حق الردّ على اعتداء أي قوة مسلحة عليها. وتنص المادة ما يلي:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[322].

[322] ميثاق الأمم المتحدة، "الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان"، في 28.04.2017 على: http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/

لكن، هذه المادة لا تحدد طبيعة القوة المعتدية بمعنى هل هي فاعل دولي تقليدي أم لا؟ هل الاعتداء يكون على أراضيها أم على الأراضي التي ترعى فيها مصالحها الاستراتيجية؟ هل يجوز لها التدخل فرادا أم عليها الانتظار من تكوين قوة دولية جماعية؟

يجب التدقيق في هذا الشأن واعادة إلى الأذهان أن فرنسا هي احدى الدول المؤسسة والمشكلة لنادي الفيتو في الأمم المتحدة أي تعتبر من النخبة الأوليغاركية للنظام الدولي حسب المصطلح الذي يستعمله بروفيسور العلاقات الدولية الفرنسي **برتراند بادي** في كتابه الموسوم ب"**دبلوماسية التواطؤ: الانحرافات الأوليغاركية للنظام الدولي**"[323].

إن فكرة التواطؤ الدبلوماسي في تحديد وتعامل الدول في ادارة شؤون العالم انبثقت من رحم النظام الذي أسس له اجتماع **وستفاليا** في القرن السابع عشر ومنذ تلك الحقبة إلى يومنا هذا، لازالت القوى العالمية تعمل بمقتضيات نظام دبلوماسية التواطؤ ما أدى بالنظام الدولي الانحراف شيء فشيء في تصرفات أوليغاركية تجاه الفواعل الأخرى الأقل شأن وقوة. بمعنى آخر، للدول الخمس الحق في متابعة الآخرين، مع عدم الخضوع لهم في الوقت نفسه. في هذا الحال، يسعى هذا النظام وراء فكرة مفادها أن القوي سوف يزداد قوة والضعيف سوف يصبح أكثر ضعفا[324].

في مثل هذا النظام، تشق فرنسا طريقها لإعادة التموقع والانتشار في احدى مناطق النفوذ مستغلة الطرق الدبلوماسية الأممية والثنائية متواطئة في ذلك مع أعضاء النادي الأممي ومع الحكومات المتوالية التي تزيحها وتضعها وما يتماشى مع مصالحها الحيوية أو عندما تنتهي مدة صلاحيات تلك الشخصيات.

---

[323] Bertrand BADIE, « La Diplomatie de Connivence : Les dérives oligarchiques du système international », (France : Edition La Découverte, 2011), p.32.

[324] أميرة البربري، " برتران بادي يناقش هيمنة "الأوليجاركية" على النظام الدولي"، في 29.04.2017 على : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/52/2285-/أنشطة-السياسة-الدولية/حلقات-نقاش/دبلوماسية-برتران-بادي-يناقش-هيمنة-20%الأوليج.Cالتواطؤ 7%aspx

استنادا على هذا العامل، يمكن لصناع القرار الفرنسي قياس مدى حساسية الحلفاء والأصدقاء والمنافسين من جهة والرأي العام الفرنسي والأفريقي من قرار التدخل عسكريا في منطقة دول الساحل الأفريقي الخمس.

المبحث الثاني: استراتيجية التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

المطلب الأول: من التفرد Freeriding إلى تمرير المسؤولية Buckpassing

تطرقنا في الفصل الثاني إلى الاستراتيجية المنتهجة من طرف الدول المتدخلة خارج الحدود السيادية أين تبين بأن كل دولة متدخلة لها استراتيجيتها وما يتماشى مع ترتيبها على سلم القوى وقدراتها المادية والمعنوية على الانتشار العسكري ما وراء حدودها الوطنية مستعينة أو بدعم من قبل الحلفاء التقليديين أم الجدد.

في هذا الإطار، لاحظنا أن التوجهين الأساسيين ضمن المدرسة الواقعية، الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية (الجديدة) يربطنا التدخل العسكري ارتباطا وثيقا مع الأمن الوطني وبالخصوص الأمن الطاقوي ما يسمح للدول الاستقلالية وعدم الاعتماد كليا على الدول المصدرة للنفط بشكل كلي.

كما لاحظنا أن الدول تسعى إلى عقلنة التدخلات العسكرية وتجنب الخسائر بأكبر قدر ممكن سواء تعلق الأمر بالخسائر الإنسانية أو المادية وأكثر من ذلك الخسائر الاستراتيجية كإضاعة عمق استراتيجي أو حليف أو مناطق نفوذ...إلخ. لهذا، تنتهج الدول المتدخلة استراتيجية خاصة لكل حالة وحسب قدراتها على مواجهة التهديدات تماثلية كانت أم لاتماثلية.

تعتبر فرنسا من بين أكبر الدول تدخلا في الخارج وهذا راجع إلى:

1.المصالح المنتشرة في جميع أرجاء المعمورة؛

2.عضويتها في بعض التحالفات (حلف الناتو، الحلف الدولي لمحاربة الإرهاب، التحالف لمحاربة القرصنة...إلخ.)

3.الاتفاقات العسكرية المبرمة مع عدة دول والتي تسمح من خلالها إقامة قواعد عسكرية خارجية ونشر القوات الفرنسية على أراضيها؛

4.الأقاليم والإدارات الفرنسية ما وراء البحار (كاليدونيا الجديدة، غويانا الفرنسية، مايوت، لاريونيون...إلخ من المناطق).

من بين أبرز مسارح التدخل العسكري الفرنسي في الخارج هي بطبيعة الحال المسرح الأفريقي وبالخصوص المناطق التي تضم المستعمرات القديمة الفرنسية: أفريقيا الغربية والساحل الأفريقي، حيث تدخلت عسكريا منذ عملية تصفية الاستعمار إلى يومنا هذا ما يفوق سبعين تدخلا عسكريا.

في 2013، أطلقت فرنسا "عملية سرفال" لوقف زحف الحركات والجماعات القتالية نحو العاصمة المالية باماكو بعد دحرها بأسهل الطرق القوات العسكرية المتمركزة في الشمال. كما أن العامل الآخر يتعلق بتنامي تأثير فاعل إقليمي أين يعتبر الشمال المالي امتداده الجيوسياسي الطبيعي والمكمل لنفوذه في المنطقة الساحلية الصحراوية، ألا وهو الجزائر. لكن، من جهة، كهذه المسائل تعتبر مسائل مخابراتية وسرية كما لا تمثل لدى رأي العام الفرنسي دليل ملموس قاطع يبنى عليه قرار ارسال القوات العسكرية والمجازفة بهم في بيئة وعرة رغم الخبرة الفرنسية في مجابهة التهديدات في بيئة مماثلة للبيئة الساحلية الصحراوية. ومن جهة أخرى، ارسال قوات عسكرية للتعامل مع التهديدات على خط تماس الحدود المالية مع الحدود الجزائرية بناءا على تقارير لم ولن يوافق عليهم

صانع القرار الجزائري قد يجعل من الأخيرة أن ترى في التدخل الفرنسي تهديد مباشر على أمنها الوطني.

لهذا، كان على صانع القرار البحث على ذريعة ودليل قاطع بأن ما يجري في الشمال المالي يمس ويشكل تهديد مباشر على الأمن الوطني الفرنسي وفي نفس الزمن حدث الهجوم المسلح الذي نفذه الإخوان كواشي على الصحيفة الساخرة "شارلي ابدو" وأعوانهم في ضواحي باريس والذي اتخذت فرنسا منه ذريعة لإطلاق عملية عسكرية جديدة لمحاربة الإرهاب الذي يهدد المصالح والرعايا الفرنسيين في منطقة الساحل الأفريقي وامتداد نفس التهديد إلى العمق الفرنسي.

تحقيقا للغاية الفرنسية القصوى والمتمثلة في حماية مصالحها ذاتيا **Self-help** سعت فرنسا منذ البداية باللجوء إلى استراتيجية التفرد **Freeriding** والتدخل في المسرح الجيوسياسي المالي بطريقة انفرادية لمحاربة الارهاب ومن بعد أمننة شمال المالي مساندة من قبل القوات المالية والتشادية والنيجرية.

فكرة تدخل فرنسا عسكريا بطريقة انفرادية نابع من ايمانها بقدراتها الذاتية في تحقيق الأمن في تلك المنطقة بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض وعدم رغبة تدخل فواعل آخرين بحكم المصالح من جهة وبحكم القوانين السارية والتي تمنع من التدخل عسكريا بالخارج والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. كما أن استثمارات قوى أخرى تعتبر دخيلة مقارنة بالتواجد الفرنسي في المنطقة تشكل هي كذلك تهديد مباشر للمصالح الفرنسية.

أدركت فرنسا أن التحديات التي تواجهها ليست محدودة المكان وإنما تتعدى شمال مالي إلى الدول الأخرى، هذا ما دفعها إلى توسيع جهاز التدخل من رقعة جغرافية محدودة إلى فضاء واسع أين تتداخل وتتشابك مصالح عدة قوى اقليمية ودولية. كما أن

الجهاز سابق محدود مكانيا وزمانيا الأمر الذي لا يتماشى مع الأهداف والمصالح الفرنسية على طول الشريط الساحلي الصحراوي.

يتمثل توسيع جهاز التدخل في الانتقال من عملية سرفال إلى عملية برخان أي الانتقال من **استراتيجية الانغماس الانتقائي** إلى **استراتيجية الانغماس الشامل** والتي يكمن مداها الجغرافي في خمس دول لها امتداد جيوسياسي يسمح للعناصر المعادية الانتقال من دولة إلى أخرى دون حواجز طبيعية. ما يزيد الطين بلة هو شساعة المنطقة وميوعة الحدود والجغرافيا الوعرة والظروف المناخية القاسية. وفي هذا الاطار، بدأت فرنسا بالعمل بهذا الجهاز الجديد في شهر أوت 2014 بإرسال قوات اضافية إلى منطقة الساحل الأفريقي موزعة إياها على الدول الخمس بالإضافة إلى القواعد العسكرية التي أنشأتها ضمن استراتيجية اعادة توزيع القوات الفرنسية المسلحة في المنطقة، منها الدائمة في مدينة غاو المالية وقاعدة نجامينا في التشاد ومنها الظرفية: قاعدة أطار بموريتانيا، قاعدة واغادوغو في بوركينا فاسو، قاعدة تساليت في مالي، قاعدتي ماداما ونيامي بالنيجر، وقاعدتي فايا لارجو وأبيشي في التشاد. ويصل عدد القوات 4000 جندي مدعم بالوسائل: 17 مروحية، 7 طائرات حربية، 5 طائرات بدون طيار، من 6 إلى 10 طائرة للدعم اللوجيستي والاسناد، 4 عربات مجهزة بنظام مدفعي تكتيكي، 300 عربة مصفحة و300 عربة لوجيستية.

الشكل 26: خريطة ميدانية تمثل انتشار وتوزع القوات والقواعد الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس في اطار عملية برخان

بعد مرور ثلاثة سنوات من انطلاق العملية الفرنسية الاقليمية، أدرك الواقع المرّ صناع القرار والعسكريين الفرنسيين وبيّن أن محاربة والقضاء على الارهاب في منطقة تتجاوز مساحتها مساحة الاتحاد الأوروبي يعتبر من المستحيلات السبع ومن الأهداف التي لا يمكن تحقيقها لا على المدى المتوسط ولا البعيد لوحدها بدون اشراك في العملية الشركاء الاقليميين والدوليين. ضف إلى ذلك، العبء المالي الذي تتخبط فيه فرنسا وخفض ميزانية الدفاع بخضم حوالي 850 مليون يورو بعد قرار الرئيس **ايمانويل ماكرون** والذي تعهد برفع نفس الميزانية إلى 2% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول 2025[325]، الأمر الذي أثار سخط وهيجان الوسط العسكري الفرنسي من هذا الاجراء غير الملائم في ظروف مثل الظروف التي يعيشها الجندي الفرنسي في مسرح العمليات الخارجية والداخلية.

[325] RT France, « Réduction du budget de la Défense : un «reniement» et un acte «irresponsable» d'Emmanuel Macron », sur : https://francais.rt.com/france/40846-reduction-budget-defense-reniement-acte-irresponsable-emmanuel-macron (Consulté le 14.07.2017)

استنتاجا لاستراتيجية التفرد، فهي ليست بالاستراتيجية العقلانية ولا بالقرار الرشيد لمواصلة سير العمليات خاصة وأن تلك العمليات لها تأثير كبير على الميزانية الفرنسية وعلى الرأي العام الفرنسي. كما أن محاولة تأمين الشمال المالي بات بالفشل بحكم الهجمات الارهابية ضد القوات الفرنسية والاقليمية. كما أن هذه الوضعية لن يكون لها أثر الدومينو في تأمين الشريط الساحلي الصحراوي بعد اخفاقات عمليات سرفال وبرخان.

في هذا الاطار نشأت فكرة تشكيل قوة اقليمية مشكلة من قوات دول مجال دول الساحل الأفريقي الخمس والتي تعد قوامها 5000 جندي لتنظم إلى القوات الفرنسية العاملة هناك. وترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة تمرير المسؤولية Buck passing إلى الدول المعنية من خلال ادماج وتحمل مسؤولية ادارة أمن المنطقة بنفسها بإقحام قوات أكبر وأكثر لتحقيق أهداف الجهاز الفرنسي برخان أو لانقاد ما تبقى من أهداف الجهاز.

لكن، من أجل انجاح عملية تمرير سلة المسؤولية واشراك الدول الساحلية الخمس في عملية واحدة كان على فرنسا أن تصهّر تلك الدول داخل تجمع تحت اقليمي وانشاء القوة العسكرية التي تمكنها من تحمل القدرة وتكون لها المقدرة اللازمة على مواجهة التهديدات المتواصلة على غرار الهجمات المباغتة وقوافل الجريمة المنظمة.

من أجل تحقيق تلك الغاية واضفاء الشرعية على تلك القوة لأنها في الأخير ستعمل على اختراق حدود ذلت سيادة ما يتنافى مع الشرعية والاتفاقات الدولية، عملت فرنسا على تمرير تلك المبادرة عبر مجلس الأمن للسماح على تكوين قوة اقليمية تتولى مهام العمليات القتالية في مناطق النزاع والاشتباك وتأمين المنطقة من التهديدات والهجمات الارهابية.

تمثل هذه المبادرة عن مدى فشل الحكومة الفرنسية في تحقيق الأهداف المرسومة وعدم قدرتها على تحمل الأعباء لوحدها وهذا ما أقره الرئيس الفرنسي **ايمانويل ماكرون**

أن فرنسا لن تستطيع تحمل أعباء المغامرة العسكرية لوحدها وعلى الشركاء المحليين المساهمة في استتباب الأمن والسلم في المنطقة لأنها في الأخير مسألة تخص الجميع بحكم الارهاصات التي يشكلها الارهاب وعصابات الجريمة المنظمة التي تساعد على تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وتصدير الارهاب.

وتمرير سلة المسؤولية **Buck passing** لا يعود سببه فقط إلى الجانب الأمني والعسكري بل يخص الجانب المهم والأهم المتمثل في الجانب المالي والتقني للعمليات العسكرية لأن كما ذكرنا سابقا، كل عملية عسكرية خارجية تكلف للدولة المتدخلة مئات الملايين من الدولارات خاصة في حالة بلوغ المعارك أوجها.

في هذا الصدد، صرحت فرنسا بتقديم إلى جانب الدعم التقني والعسكري ثمانية (8) ملايين يورو على مدى خمس سنوات لقوة الساحل 5 بالإضافة إلى تعهد الدول الخمس الساحلية بتقديم 10 ملايين يورو لكل دولة زائد 50 مليون يورو التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي. لكن، تبقى المساهمات المالية المقدمة غير كافية حيث تساوي ما يقارب ربع التكاليف اللازمة للقوة المشتركة والمقدرة حسب تصريح الرئيس المالي **ادريس بوباكر كايتا** ب423 مليون يورو سنويا[326].

يبقى الخطر يتحذّق باستراتيجية تمرير المسؤولية للقوة الساحلية المشتركة لعدة أسباب، من بينها :

1. افتقارها للدعم المالي الكافي واللازم لتغطية كافة نفقات العمليات العسكرية خاصة بعد دعوة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** رغبته في تقليص ميزانية مشاركة بلاده في دعم

[326] Marie BOURREAU, « Aux Nations unies, Paris et Washington s'opposent sur la force antiterroriste du G5 Sahel », sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/06/16/bras-de-fer-aux-nations-unies-entre-paris-et-washington-sur-la-force-antiterroriste-du-g5-sahel_5145573_3212.html#lIB8FR1bFBHfGZLj.99 (Consulté le 27.06.2017)

العمليات العسكرية في اطار الأمم المتحدة حيث قلصت المؤسسة الأممية ب7 % من ميزانية عمليات حفظ السلام أي 600 مليون دولار؛

2. عدم اعتماد فرنسا على قوة الأمم المتحدة في مالي بعد اعلان الرئيس التشادي **ادريس ديبي** بالتنحي من البعثة الأممية وضم تلك القوات إلى القوة المشتركة الساحلية خاصة وأن التشاد لم تعد قادرة ماليا على مواصلة العمليات بعد أزمة أسعار النفط التي تضرب العالم بأكلمه[327]؛

3. افتقار جيوش القوة الساحلية المشتركة للمؤهلات التقنية والمعنوية كونها جيوش غير مدربة تدريبا كافيا وغير مسلحة كفاية؛

4. شساعة المنطقة المغطاة من قبل قوة قوامها تصلح لتغطية منطقة واحدة لدولة واحدة ما بال تغطية اقليم بالكامل ذو تضاريس وعرة ومناخ صعب؛

5. عدم اشراك الفاعل الاقليمي المحوري والرائد والمتمكن في مجال مكافحة الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة ألا وهو بطبيعة الحال: الجزائر. تحاول فرنسا على وضع الجزائر على هامش الأحداث وتسعى على عدم ضمها للقاءات التي تخص المنطقة.

في سجل جغرافي قريب، نفس الأمر حدث عندما حيث تدخلت فرنسا اطار "**عملية سنغاريس**" في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد خروج الشارع ضد الرئيس الموضوع وغير المنتخب بهدف ضبط الأوضاع في البلد. لكن الأمر ليس متعلق بمحاربة الشغب في العاصمة خصيصا وإنما يرجع إلى الامتيازات النفطية التي منحتها الحكومات المتتالية إلى الشركات الصينية في الشمال الشرقي.

[327] Cyril BENSIMONE, « Idriss Déby : « Je ne suis pas un aventurier, un guerrier, je suis un homme seul », sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/06/25/idriss-deby-le-tchad-ne-peut-pas-continuer-a-etre-partout-dans-la-Consultétte-contre-le-terrorisme_5150792_3212.html#JPRq2AakckSpb0E6.99 (Consulté le 27.06.2017)

في اطار **عملية سنغاريس**، تدخلت فرنسا متبعة استراتيجية التفرد وهذا راجع إلى كون التهديدات والتكاليف أقل من المصالح والامتيازات المتواجدة في جهمورية أفريقيا الوسطى حيث استطاعت فرنسا من استتباب الأمن في العاصمة وفض الصراع الذي اشتعل بين أنصار **جماعة السيليكا** المسلمة المدعمة من قبل الجار الشمالي التشاد وأنصار **أنتي بلاكا** المسيحية الذين طردوا من الحكم بعد الانقلاب الأخير ضد **الرئيس بوزيزي** الذي اتهم فرنسا بأنها وراء الانقلاب الذي طاله، يوم 24 مارس 2013، كعقاب من باريس بعد منحه عقودا وامتيازات لمتعاملين صينيين وأن فرنسا تسعى للعودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال هذه القضية[328].

المطلب الثاني: هندسة الأمن في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

نعني بمصطلح هندسة الأمن في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس كل المساعي والارادات الفرنسية لأقلمة أو أفرقة الأمن على مستوى طول الشريط الساحلي الصحراوي سعيا من فرنسا إلى التخفيف من تواجدها في مناطق الصراع الذي أصبح يشكل تهديد مباشر للخزينة العمومية الفرنسية وللقوات المتمركزة وخاصة أن الرأي العام الفرنسي أصبح يرى في عمليات القوات العسكرية في الخارج تهديدا مباشرا لأمن الجنود بعد التخفيضات في ميزانية الدفاع.

هذا ما سعت اليه فرنسا على قدم وساق بدفع عجلة انشاء جماعة أمنية اقليمية تتولى مهام استتباب الأمن وحفظ السلم في المنطقة الساحلية مكونة من الدول الخمس: موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر والتشاد.

[328] Zine CHERFAOUI, « La Centrafrique s’enfonce dans la crise », Alger : Quotidien El Watan, 26.12.2013. sur : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=239962 (Consulté le 14.06.2017)

إن فكرة هندسة الأمن ليست بالجديدة وإنما كانت هناك مبادرات من قبل الحكومات السابقة على أفرقة الأمن الأفريقي وذلك منذ تسعينيات القرن العشرين. بالفعل، لجأت فرنسا إلى بلورة مشروع Recamp "**تعزيز القدرات الافريقية لحفظ السلام**" منذ 1994 والذي تم الاعلان عنه في سنة 1997 وهو مشروع موجه لتكوين وتدريب الجيوش الأفريقية بصورة تدريجية لتمكينهم من ضمان أمن القارة وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[329]. وخصص للمشروع حوالي 20% من ميزانية التعاون العسكري مع أفريقيا حيث يشمل المشروع ثلاثة مجالات وهي:

1. التكوين الذي يهدف إلى اتمام التكوين العسكري في مجال حفظ الأمن بمشاركة المدارس الفرنسية والدول الشريكة؛
2. التدريب الذي يجري على سنتين تحت اشراف المنظمات الاقليمية مثل: CEMAC، IAGD ، SADC ويوجه إلى وحدات قادرة على العمل في الاطار المتعدد الأطراف؛
3. مجال التدخل يتمثل في دعم عمليات حفظ الأمن تحت اشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كما تستفيد القوات الأفريقية من التجهيزات والمعدات الفرنسية ومن الدعم في المواصلات الاستراتيجية الذي تقدمه الدول الشريكة[330].

ويتشابه برنامج هندسة الأمن السابق Recamp والصيغة الجديدة له قوات دول الساحل الأفريقي الخمس في الأهداف حيث يسعى كلا البرنامجين:

1. كسر صورة فرنسا الاستعمارية الجديدة **Françafrique** واعادة بعث برسالة تأكيد على حصرية الفناء الخلفي الفرنسي Stratégie de Déni d'Avance؛

[329] شمسة بوشنافة، "دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد"، الأردن: درا الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016، ص.378.

[330] شمسة بوشنافة، مرجع سبق ذكره.

2. تأمين منطقة الساحل الافريقي من التهديدات المختلفة والتي تأثر على الأمن الوطني الفرنسي على مستوى كل القطاعات (السياسي والعسكري، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والثقافي)؛
3. عقلنة وتخفيف الأعباء المالية التي تولدها العمليات الخارجية والتي أصبحت محل انتقاد من قبل الفرنسيين خاصة بعد الأزمات المتتالية التي تتعرض لها فرنسا.

في اطار هندسة أمن دول دول الساحل الأفريقي الخمس، اجتمع رؤساء الدول الخمس: موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر والتشاد يوم 16 فيفري 2014 بالعاصمة الموريتانية نواكشط وخلال الاعلان النهائي، صرح عن انشاء دول الساحل الأفريقي الخمس. وتهدف المجموعة، حسب الاعلان، إلى تنسيق سياسات التنمية والأمن بين الدول الأعضاء.

لكن، تَنظمُ هذه المجموعة إلى عدد كبير من الجماعات الاقليمية وتحت الاقليمية المنتمية لنفس المنطقة الجغرافية . في هذا الصدد، صرح قائد الأركان القوات الفرنسية في 7 أكتوبر 2014 أنّ هذه المنصة لا هي أحسن وسيلة لتعزيز من خلالها الأمن والاستقرار في المنطقة. إلا أن ما لم يستطع الادلاء به هو أن هذه الوسيلة لا هي إلا بمثابة العصا التي سيتكأ عليها الجهاز الفرنسي برخان لمساعدته على تجاوز المأزق الساحلي الصحراوي الذي زجت فيه القوات الفرنسية وهي في تخبط مستمر من أجل الخروج منه على أحسن وجه.

في أول اجتماع بعد تأسيس المجموعة، أيدت الدول الأعضاء في 9 أفريل 2014 فكرة استخدام المنصة لمواجهة التحديات الأمنية على طول الشريط الساحلي الصحراوي. وبعد ستة أسابيع، أي في 21 ماي من نفس السنة، اعتمد وزراء الداخلية للدول الخمس "اعلان نواكشط" وذلك، بحضور وزير الداخلية الفرنسي **برنارد كازنوف**، الذي يهدف خصوصا لتسهيل عملية تبادل المعلومات في مجال الأمن وادارة الحدود.

وبمناسبة الاجتماع الثاني لدول دول الساحل الأفريقي الخمس في يوم 19 نوفمبر 2014، أكدت الدول الخمس أنها مصممة على العمل سوية لمكافحة الجماعات المسلحة، وذلك وما يتناسب مع المقاربة الشاملة التي أعدتها فرنسا، وعلى اردتهم لتطوير شراكات استراتيجية ثنائية ومتعددة الأطراف.

بعدما أصبح للمجموعة اطار قانوني ومؤسسة ذات بعد دولي، باشرت المجموعة بتنظيم لقاءات لقيادات الأركان العامة بصفة نصف سنوية حيث تقسم بعدها القرارات على الرؤساء الفرعيين للعمليات أين تشاركهم فرنسا بطبيعة الحال في اتخاذ القرارات.

بعدما تم ترتيب الأمور وتهيئة الأرضية الخصبة لتجسيد الهيمنة الفرنسية على مجموعة دول الساحل 5، أعلن يوم 2 جويلية 2017 من العاصمة المالية باماكو بحضور الرئيس الفرنسي **ايمانويل ماكرون** على تأسيس القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل 5 بقوام 5000 جندي والتي من المرتقب أن تصبح عملياتية في شهر سبتمبر 2017 بعد اكتمال عملية جمع الأموال من قبل العرابة فرنسا والدول الأعضاء والشركاء الأوروبيين. إلا أن رغم الأموال التي توعدت مختلف الدول والشركاء تقديمها لا تكفي على تغطية سير العمليات. وفي نفس الصدد، صرح رئيس النيجر **محمدو ايسوفو** أنه اقترح على الشركاء أن يتم ادماج القوة المشتركة ضمن بعثة الأمم المتحد ة لتحقيق الاستقرار في مالي. قرار صائب لأن سيمكنها من الاستفادة من الدعم المالي الدولي المقدر بمليار دولار[331]. كما سيسمح للقوة الاستفادة من قرارات اتفاق الجزائر التي تدخل في اطار قانوني ويحض بشرعية الأمم المتحدة.

[331] Anna Sylvestre-Treiner et Nadia Lamlili, « Mahamadou Issoufou : « La force du G5 Sahel doit être intégrée à la Minusma », sur : http://www.jeuneafrique.com/453840/politique/mahamadou-issoufou-force-g5-sahel-etre-integree-a-minusma/ (Consulté le 10.07.2017)

لم تسلم هذه المجموعة من الانتقادات والتي ترى فيها مبادرة على غرار مثيلاتها في المنطقة التي لا تخلو من هذا النوع من المبادرات، نذكر على سبيل المثل لا الحصر بعضها: مبادرة دول الميدان واعلان الجزائر، مبادرة الاتحاد الأفريقي لهندسة الأمن والسلم الأفريقيين APSA في 2013، مخطط عمل طرابلس لسنة 2012، مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS ومبادرة الجماعة الاقتصادية الاقليمية CEN-SAD.[332]

تواجد وتزايد الثقل الفرنسي في اجتماعات وعلى قرارات مجموعة دول الساحل 5 والاقصاء العمدي لفواعل اقليمية محورية تؤثر وتتأثر بدينامية التهديدات ألا وهي الجزائر ونيجيريا. يجب الاشارة هنا أن فرنسا همها ليس وحيد ولا يتعلق فقط بالمحافظة على الفناء الخلفي الأفريقي وإنما يتعداه ليطال الأموال التي تقدمها الدول المانحة والتي تسيرها من بنوكها المتواجدة في تلك الدول والعلاقة الموجودة بينها وبين الفرنك الأفريقي والخزينة المركزية الفرنسية.

الانتقاد الثالث يكمن في المنطق الأفقي لقرارات المجموعة بينما تسلك عدوى الأزمات منطق عمودي بدأ من الجماعات التي تنشط في ليبيا والجزائر إلى جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا.

[332] Antonin TISSERON, « G5 Sahel : une simple organisation de pConsultés ? », (Bruxelles : Groupe de recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, Mars, 2015), p.4.

المبحث الثالث: التدخل العسكري الفرنسي لإقفال الساحل الأفريقي

لعل التدخلات العسكرية الأجنبية ليست بالحلّ الوحيد والأنسب للحفاظ على المصالح الوطنية خارج الحدود الوطنية وإنما توجد سياسات واستراتيجيات أخرى ناعمة للتموقع والولوج في منطقة، خاصة وأن تلك المنطقة تعرف على أنها منطقة نفوذ قوة دولية كبرى بكل المواصفات رغم الانتقادات الموجهة لها على اضمحلال قوتها.

لكن شدة السباق وتعدد المتنافسون وخطورة الوضع الذي يعتبر أنه وضع على شفا حفرة من النار، جعل من فرنسا التأكيد والاصرار أن الاداة العسكرية، إلى جانب المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، لا تزال الأداة الصلبة للحفاظ على ما أسسته منذ عقود في القارة الأفريقية من نفوذ ومصالح وطنية.

مع ذلك، لم تمنع التدخلات العسكرية بعض الفواعل من محاولة الانتشار في الحديقة الأفريقية لفرنسا من خلال عدة مبادرات أكثر نعومة من المبادرات الفرنسية. صحيح أن الفواعل تتعدد وأن السباق على أفريقيا أو كما يسميه الكاتب الأمريكي **جون غازفنيان** في كتابه التكالب على نفط إفريقيا **The Scramble for Africa's Oil** بمعنى أن إفريقيا جنوب الصحراء تمثل لأوروبا والولايات المتحدة "لعبة نفطية" أكثر أمانا لابتعاده عن "حقل ألغام سياسة الشرق الأوسط والاحتجاجات على العولمة".

لهذا، تم تقسيم المبحث الثالث إلى ثلاثة مطالب أين نناقش في المطلب الأول مبادرات ثلاثة فواعل مهمة في المنطقة ليس اهمالا للفواعل الأخرى وإنما لكونها الأكثر قربا جغرافيا ومصلحتيا ومنافستا للنفوذ الفرنسي، وهي: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الأول: مجال مجموعة دول الساحل 5 زمكان القوى الاقليمية والدولية

1.الجزائر وعمقها الأفريقي الاستراتيجي:

لا يختلف اثنان أن الساحل الأفريقي يمثل العمق الاستراتيجي للجزائر والفضاء الأمني المهتز لها[333]، وذلك بحكم الحدود الطويلة التي تفصل الجزائر مع جيرانها من دول الساحل والارهاصات التي تنبعث من هناك. نتكلم هنا عن التهديدات المختلفة المنتشرة في كل دول الشريط الساحلي الصحراوي: معبر للجماعات الارهابية ومركز الانطواء لها، لجماعات الجريمة المنظمة، معبر قوافل اللاجئين...إلخ.

كما تعتبر الجزائر دولة صحراوية ساحلية ليس فقط بحكم العوامل الجغرافية وإنّما بحكم، كذلك، العصبية التي تربط قبائل الطوارق وبعض السياسات الاقتصادية للتبادل التجاري بين الجزائر ومالي والنيجر.

من جهة، كلما أثارت قضية محاربة الجماعات الارهابية المتواجدة على طول الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر وليبيا، تثار معها قضية عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده الوطنية لمحاربة تلك الجماعات قبل بلوغ الأراضي أو القيام بعمليات نوعية في العمق الجزائري.

في الجهة المقابلة، تخرج الآلة السياسية المتمثلة في وزارة الشؤون الخارجية إلى جانب أحزاب الموالاة السياسية وتعيد على مسامعنا لماذا الجيش لا يستطيع التدخل خارج الحدود الوطنية استنادا على نصوص تشريعية لم يكن لأحد من هذه الفواعل التقدم بها إلى العلن. هل هذا تجاهل للقوانين الدستورية الجزائرية أم يرجع ذلك لأسباب أخرى

[333] حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص.49.

تتجاوز صانع القرار الجزائري أو تخضع لقانون سري للغاية لكونها قرارات تمس بالأمن الوطني الجزائري؟

لكن هذا لم يمنع صانع القرار الجزائري من وجود وسائل أخرى تسمح له بالولوج إلى الساحل الأفريقي بدون ارسال أي قوة عسكرية. وتعتمد تلك الوسائل على العوامل السياسية والدبلوماسية، الاقتصادية والمالية وكذلك الثقافية.

1.المبادرات السياسية الأمنية الدبلوماسية:

لعل وعسى أن من بين أفضل المبادرات التي كانت سيكتب لها نجاح لو لا التدخل العسكري الفرنسي في مالي والتشويش على الدور الجزائري بمساهمة المغرب في ذلك، لا كانت مبادرة دول الميدان. وظهرت مبادرة دول الميدان سنة 2010 على أساس مقترح جزائري. وتضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح. حيث زودت بقيادة أركان مشتركة لجيوش الدول المشاركة، مقرها مدينة تمنراست (أقصى الجنوب الجزائري)، ووحدة الإدماج والربط، وهي بنية استخباراتية، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. وتضم هذه الوحدة (مقرها الجزائر) ثمانية دول: الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ونيجيريا. وتتعاون هذه الوحدة الاستخبارية مع المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب (مقره الجزائر) التابع للاتحاد الأفريقي.

رغم عدم الادلاء علنا ما تريد الجزائر فعلا من وراء مبادرة دول الميدان، إلا أن المتمعن في شؤون المنطقة يمكن رؤية مدى رغبة الجزائر التغلغل والتحكم في الجوار القريب بدون التدخل في الشؤون الداخلية محترمة سيادتها وسياستها.

أما على المستوى الدبلوماسي، سعت الجزائر عبر كل المراحل التي مرت بها دول الساحل الأفريقي إلى تجنيد كل القوى لأفرقة الحلول محاولة في ايقاف ومنع التدخلات الأجنبية في القارة وما تنتجه من ارهاصات هدامة للسلم والأمن الأفريقيين.

نجد من بين أهم المبادرات الدبلوماسية الاقليمية، توسطها في معالجة الخلاف الناتج في الشمال النيجري والمالي في تسعينيات القرن العشرين بين مختلف الحركات والفصائل الطوارقية والحكومات المركزية في باماكو ونيامي. وبقيت الجزائر إلى جانب الحكومات الشرعية وخاصة حكومة مالي بعد الأزمة التي هزت الشمال واستقبالها لجلّ الحوارات والمنصات الهادفة إلى تهدئة الأوضاع، ليس حبا في الماليين وإنما كاستراتيجية فعالة لتأمين حدوجها ومنع انتشار موجة الأزمة إلى العمق الجزائري علما أن الصحراء، التي تشكل غالبية مساحة دولة الجزائر، هو الموطن الطبيعي للطوارق.

في اطار الشراكة والتعاون مع الشركاء القاريين والدوليين في مكافحة الارهاب، كانت الجزائر من السباقين لطرح مشروع قرار تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية نظير الافراج عن المخطوفين لديها. لم تبؤ جهود الجزائر بالفشل عندما حققت نجاحا كبيرا بعدما تبنت الدول الأفريقية ذاك المقترح في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بمدينة سرت الليبية سنة 2009[334] وتبني، بعدها، الأمم المتحدة ذات المقترح تحت قرار 19.04 في ديسمبر 2009.

[334] الاتحاد الأفريقي، " مؤتمر الاتحاد الأفريقي الدورة العادية الثالثة عشر "، على:
https://au.int/sites/default/files/treaties/32544-treaty-0050_-_statute_african_mineral_development_centre_a.pdf

ويمكن رصد أهم الجهود المبذولة من قبل الجزائر ضمن هذه المبادرات في النقاط التالية[335]:

- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين على المستوى الأفريقي والعالمي؛
- الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه في جويلية 1999؛
- اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002؛
إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004؛
- ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي 16 مارس 2010؛
- ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 7 – 8 سبتمبر 2011؛
- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: أسسته 30 دولة بمدينة نيويورك الأمريكية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- اتفاق تمنراست ومأسسة العمل الأمني: انعقد هذا الاتفاق في 12 – 13 أوت 2009 تطبيقاً لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر 2008؛
- وحدة الاتصال والتنسيق (Unité de coordination et de communication) أنشئت بالجزائر في 6 أفريل 2010؛
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة (Comité d'Etat–Major Opérationnel Conjoint) أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010؛

[335] عربي بومدين وفوزية قاسي، " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد.456، فيفري، 2017)، ص ص.137-138.

- التوقيع على اعلان الاطراف المشاركة في مسار الجزائر الهادف الى تهدئة الوضع ميدانيا وتوفير المحيط الملائم للتوصل في اقرب الآجال الى اتفاق شامل للسلام والمصالحة في جمهورية مالي في 19 مارس 2015. وقد وقع الاعلان المذكور كل من الوساطة التي تقودها الجزائر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة المتحدة المتكاملة متعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية مالي (مينوسما) مع الاطراف المالية الثلاثة المشاركة والمتمثلة في التنسيقية والارضية وحكومة جمهورية مالي.

2. المبادرات الاقتصادية والتنموية الجزائرية تجاه الساحل الأفريقي:

من بين أخطر التهديدات التي تترقب وتوعوع دول الساحل الأفريقي، هو التنمية. إن المشكلات التي تعاني منها الدول الخمس بصفة خاصة، سواء كانت مشاكل سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية ثقافية، ترتبط ارتباطا عضويا بعدم التنمية في تلك الدول وفي أغلب المناطق داخل الدول. وهي عادة ما تكون الدول البعيدة عن العواصم والمدن الكبرى. وما لا شك فيه أن هذا العامل يشكل أهم منابع الانفلات الأمني وتطور التجارة الموازية ونمو حركات الاجرام المتطفلة. تشارك الجزائر هذا الطرح وهو ما تجلى في تصريح وزير الخارجية الأسبق **مراد مدلسي:** "أن حلّ مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة ولائقة"[336].

تسعى الجزائر في اطار استراتيجية شاملة لمحاربة الفقر والحرمان في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية

[336] Liesse DJERAOUD, «Le Sahel face au terrorisme: Les Dessous d'une menace», (Algérie : Horizons de la géostratégie, N°. 01, Mars, 2010), p.9.

كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان[337] رافضة لفكرة التدخل الأجنبي وسبل التنمية تكمن في أفرقتها بدعم من طرف الشركاء الاقليميين والدوليين.

وتتجلى القرارات الهامة التي اتخذتها الجزائر في اطار مساعدة دول الساحل الأفريقي الخمس لدفع بعجلة التنمية المستدامة فيما يلي:

- مسح والغاء الديون المستحقة لتلك الدول باستثناء التشاد. وجاءت حملة مسح الديون التي بلغت قيمتها 902 مليون دولار لفائدة 14 دولة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية[338]؛
- تنمية الجنوب من خلال تمويل الهياكل القاعدية وتحرير نظام التجارة بالمقايضة مع كل من مالي والنيجر؛
- ترمي الجزائر إلى انشاء منطقة تجارة حرة من شأنها دعم اقتصاد دول الساحل الصحراوي تماشيا مع منطق السلطات الجزائرية لتنمية المناطق الصحراوية في كلا الجانبين؛
- انشاء الطريق العابر للصحراء الكبرى والذي يربط الجزائر بمدينة لاغوس النيجيرية مرورا بالنيجر مع تفرعات نحو مالي والتشاد وتونس. يقدر طول هذه الطريق بحوالي 4600 كم وقد تدخل الخدمة في 2018[339]. ومن المقرر أن يربط هذا الطريق الميناء التجاري بمنطقة الحمدانية بمدينة تيبازة الساحلية ما يسهل عملية انفتاح أسواق الدول المنعزلة على طول الشريط الساحلي الصحراوي وتنمية الاقتصاد الساحلي البيني.

---

[337] عربي بومدين وفوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص.139.

[338] عبدد الوهاب بوكروح، " الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية"، قرأ في 23.07.2017 على: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/166337.html

[339] HuffPost Algérie, « La Transaharienne Alger-Lagos opérationnelle en 2018 » Consulté le 23.07.2017 sur : http://www.huffpostmaghreb.com/2017/03/14/alger-lagos-2018_n_15355626.html

وعليه، تسعى الجزائر من خلال المبادرة الشاملة إلى التموقع والانتشار في الساحل الأفريقي بصفة ناعمة دون اللجوء إلى نشر قوات قتالية لتنفيذ ولمشاركة قوى عسكرية أخرى في مهامها الرامية على محاربة الارهاب الذي يهدد الأمن الوطني الجزائري. لعل أن عملية تغنتورين ما هي إلا سابق انذار وأنه دليل في حد ذاته أن أفضل استجابة لبعض التهديدات يكمن في الاستباقية، بمعنى معالجة التهديد والخطر خارج الحدود وليس حتى أي يصل إلى عقر الدار.

كما أن الخطابات التي طال السياسيون وصناع القرار تكرارها على مسامع الشعب الجزائري والتي تبرر أن عدم تدخل الجزائر عسكريا يرجع إلى مواد في الدستور الجزائري يمنع ذلك، في الحقيقة ليس له أساس صلب. ونجد النص المتقدم به في المادتين 28 و29 من الدستور الجزائري:

المادة 28:

" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية."

المادة 29:

" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية."

بالإضافة إلى أن ليس هناك ما يمنع، جملة وتفصيلا، تدخل القوات الجزائرية خارج الحدود الوطنية، يمكن للجزائر أن تلجأ إلى ميثاق الأمم المتحدة والتي يعطي لها الأحقية في التعامل مع كل ما يمس أمن وسلامة ترابها ومواطنيها.

واذا كان الأمر كذلك، ليس هناك ما يمنع صانع القرار والمشرع الجزائري من استحداث دستور جديد باعتبار هذا الأخير ليس بقرآن منزّل من السماء. وعليه، يمكن اضافة أو تغيير أو تحديث مواد جديدة تساعد صانع القرار في اتخاذ قرارات تضمن للجزائر أمنها واستقرارها.

لكن ما يسري على الآخر، يسري على الجزائر، بمعنى هل في مقدور الجزائر تحمل أعباء العلميات العسكرية بالخارج خاصة وأن الخزينة الجزائرية تعاني عجزا شديدا في الميزانية بسبب انهيار أسعار النفط العالمية.

كما أن التدخل خارجيا يعني تداخل مصالح الجزائر حتما بمصالح قوى أخرى تفوقها قوة وفاعلية على المسرح الدولي، ما يمكن أي يحدث زلزال عنيف في العلاقات الثنائية والتأثير عليها بشكل سلبي.

رغم ذلك، شعرت فرنسا باقشعرار شعر جلدها ورأت في المبادرات الجزائرية تهديد مباشر للمصالح الفرنسية في مجال دول الساحل 5 بالإضافة إلى تهديدات، هذه المرة، لقوى مستعصية وتتوازن معها من حيث الترتيب العالمي للقوى وأخرى تفوقها.

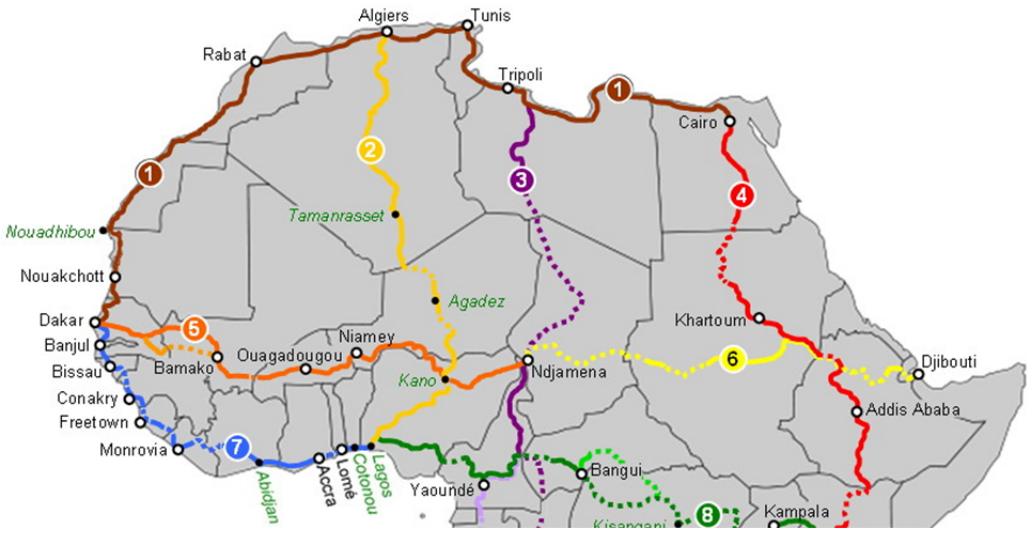

الشكل 27: تبيّن الخريطة الطريق السيار الجزائر–لاغوس مرورا بالنيجر، *المبين برقم (2).*

2. الولايات المتحدة الأمريكية ومحور الساحل الأفريقي الاستراتيجي:

مما يميّز العلاقة التي تحكم فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية كونها علاقة الصديق العدو ويطبق عليها مقولة **هنري جون تامبل:** "*ليس هناك أصدقاء أو أعداء دائمون وإنما هناك مصالح دائمة*". كل دولة ترى الأخرى على أنها الصديق الودود والعدو اللدود وهذا ما بينه التاريخ منذ قيام الولايات المتحدة الأمريكية وانتصار الثورة الفرنسية حيث أن تاريخ فرق وعمق العلاقات المتذبذبة فيما بينهما.

إن تصادم المصالح ورفض الاملاءات من جانب واحد بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأقوى فاعل على الحلبة الدولية ورجوع نفوذ الدول الأوروبية، أدى بفرنسا إلى فسخ الاتفاقية والتنحي من حلف الشمال الأطلسي في مارس من سنة 1966 بعدما وجه رسالة إلى نظيره الأمريكي **ليندون باينس جونسون** مدعيا من خلالها رغبة فرنسا استرجاع السيادة الكاملة على ترابها الوطني. إلا أن السبب المباشر من التنحي هو استرجاع حرية وحق فرنسا لامتلاك السلاح النووي والحصول على مزايا أكثر من الشركاء الأطلسيين الأخرين. كما أدى قرار التنحي إلى اخلاء 29 قاعدة عسكرية من الوجود الأمريكي على الأراضي الفرنسة. رغم التنحي، أبدت فرنسا استعدادها للحفاظ على ما تنصها المادة الخامسة من اتفاق الأطلسي والتي تنص على أن فرنسا مستعدة للدفاع على الشركاء في حلف الناتو اذا ما تم الاعتداء على أحدهم[340].

لكن بعد مرور ثلاثة وأربعون عاما، رجعت فرنسا إلى الحضن الأطلسي بعد وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى سدة الرئاسة الفرنسية في 2007. هذا على الصعيد الغربي الأطلسي.

[340] Thomas WIEDER, « 1966 : la France tourne le dos à l'OTAN », Consulté le 24.07.2017 sur :
http://www.lemonde.fr/international/article/2009/03/10/1966-la-france-tourne-le-dos-a-l-otan_1165992_3210.html#bu9lK3tiGqOR2IF3.99

أما على الصعيد الساحلي الأفريقي، لم يكن بين فرنسا والولايات المتحدة نقطة خلاف حادة كون أمريكا في ستينيات القرن العشرين كانت منشغلة في ايقاف المد الشيوعي إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط والاهتمام أكثر بما كان يدور في الحديقة الخلفية اللاتينية. كما أن منطقة الساحل الأفريقي كان ينظر لها على أنها الامتداد الجيوسياسي والحديقة الخلفية الحصرية لفرنسا.

ففي هذه الفترة كانت تركز الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه هذه المنطقة على تحقيق أربع أهداف رئيسية هي: احتواء المدّ الشيوعي, حماية خطوط التجارة البحرية, الوصول الى مناطق التعدين و المواد الخام, دعم و نشر قيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية و حقوق الانسان [341].

إلاّ أنّ بعد تفكك القطب الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي في 1991، ظهر نظام عالمي دولي جديد بمتغيرات دولية جديدة، و انفراد أمريكا بالصدارة العالمية بعد هذه التحوّلات أدّى بها الى اعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو الساحل الافريقي. كما أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يجد أبعاده أيضا في الأمن القومي الطاقوي، تمركز خلايا ارهابية دولية بالساحل الافريقي لها علاقة بالقاعدة وبروز قوى صاعدة كلاعبين جدد في الساحة الافريقية خاصة الصين وهذا ما ستعمل من أجله أمريكا لاحتواء التنين الصيني. وتتميز السياسة الأمريكية في الساحل الافريقي بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين القوة العسكرية، الدبلوماسية، الشراكات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي[342].

---

[341] "التافس الدولي في القارة الافريقية"، أطلع عليه يوم 24.07.2017 على:

http://www.asqh.org/threads/872التنافس-الدولي-في-القارة-الافريقي

[342] محمد الصالح، ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الافريقي، الجزائر: جريدة المساء، أطلع عليها يوم 28.07.2017 على: http://www.djazairess.com/elmassa/27370

يمكن التماس هذا الاهتمام بعد انتخاب الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** في 1992 وبداية مهامه في 20 جانفي 1993، حيث عمل على ترقية مجموع الدول الافريقية ودخولها في تيار الاقتصاد العالمي من قانون **AGOA** (**Africa Growth Opportunities Act**) وذلك، عن طريق تشجيع:

- المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الافريقية؛
- زيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة **(Privés)** في القارة الافريقية؛
- تخفيف ديون الدول الافريقية الأكثر فقرا وذلك حسب جهود تحرير الاقتصاد[343].

وفي منتصف سنة 1997، صدر تقرير عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بعنوان: "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا[344].

وتعد القارة الأفريقية في النظرة الاستراتيجية الأمريكية، حسب تصريح وزير التجارة **ويليام دالي** سنة 1998 اثر جولة أفريقية، " **أنها تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها امكانيات كبيرة وواعدة، وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الأفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الأوروبيين**"[345]. وفي زيارة لوزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت** سنة 1999 أين ذكرت: "**إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات**

[343] Alain FOGUE TEDOM, « Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM) : un élément du projet géostratégique américain en Afrique », Yaoundé, Université de Yaoundé 2, 2011. Consulté le 27.07.2017 sur : http://www.cahiers.cerium.ca/IMG/protege/form1/Art._AFRICOM_1_.doc

[344] Frank SAVAGE, Peggy DULANY & Salih BOOKER, « Promoting U.S. Economic Relations with Africa », USA: Council on Foreign Relations, February, 1998, p.2.

[345] جمال محمد السيد ضلع، " التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الأفريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)"، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016، ط.1، ص ص.151.

السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم"[346].

لكن لم تقتصر علاقات دول الساحل الأفريقي مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي والسياسي فقط، بل انتقلت إلى المستوى الأمني بعد الهجوم على السفارتين الأمريكيتين بنيروبي ودار السلام في 1998، والهجوم الذي هزّ أمريكا في عقر دارها وضربها في القلب النابض للاقتصاد الأمريكي في الحادي عشر من سبتمبر 2001. منذ ذلك الحين، تتبع الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية مركزة على الجانب الأمني والعسكري المتعلقة بالحرب على الارهاب العالمي **The Global War Against Terror**[347].

ما يدعم تبلور الاستراتيجية إلى واقع حقيقي، هو تدشين أول قاعدة أمريكية في القارة الأفريقية في سبتمبر 2002 مدعمة ب2000 جندي من مختلف القطاعات العسكرية والتي اتخذت من احدى دول القرن الأفريقي مركزا لهاو ألا وهي دولة جيبوتي[348]. وينبغي التذكير أن القاعدة الأجنبية الوحيدة التي كانت متمركزة في تلك الدولة بعد استقلالها سنة 1977، هي فرنسا أو المستعمر التقليدي الجديد.

بعد انشاء القاعدة الأمريكية في أفريقيا، تعددت المبادرات والسياسات الأمنية كعامل يمثل بذاته مدى رغبة الولايات المتحدة في الولوج إلى الساحل الأفريقي ومحاولة جعله قفل جيوسياسي أمريكي. فدولة جيبوتي، كما تقدمنا به سابقا، تقع ضمن الشريط الساحلي الصحراوي الممتد من القرن الأفريقي إلى الخليج الغيني أين تتمركز قوات أمريكية.

---

[346] جمال محمد السيد ضلع، المرجع نفسه، ص ص.151-152.

[347] Théophile Mirabeau NChare Nom, « Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie », Op.Cit. p.48.

[348] Jean-Marie COLLIN, « Situation à Djibouti et intérêts militaires étrangers », France : Association Cultures et progrès, Avril, 2011, p.2.

وتدعي الأخيرة أن سبب تواجدها بالمنطقة يهدف إلى محاربة القرصنة العالمية في المنطقة والجريمة المنظمة إلا أن هناك تقارير عديدة تؤكد عكس ذلك. بل، يرجع التواجد الأمريكي إلى استراتيجية تأمين مناطق ومنابع الطاقة التي تضمن لها أمنها الطاقوي في ظل تكالب دولي، غير سابق، على القارة الأفريقية.

ففي 2015، بلغ حجم ايرادات الولايات المتحدة من نفط الخليج الغيني إلى 25% والذي يعرف بأنه ذات جودة عالية وأن الحجم الكبير للحقل النفطي يسمح بعوائد ضخمة مقارنة بالحقول الأخرى.

ومن أجل وصول الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، توجب عليها بناء استراتيجية تقوم على المتطلبات التالية[349]:

1.إعطاء الأولوية لمحاربة الارهاب الدولي في أفريقيا؛

2.الاستعداد للتدخل الأمريكي المباشر في أفريقيا؛

3.مساعدة الدول الأفريقية دعمها عسكريا؛

4.زيادة المساعدات العسكرية إلى الدول الافريقية الديمقراطية؛

5.تدعيم مؤسسة قوة التدخل الأفريقية؛

6.حتمية تبعية قيادة أفريقيا إلى القيادة المركزية الأمريكية **CENTCOM**.

[349] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سبق ذكره، ص ص.169-173.

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الساحل الافريقي:

على غرار التدخلات العسكرية الأمريكية في القارة الافريقية في تسعينات القرن الماضي، في كل من الصومال، ليبيريا وسيراليون، غيّرت الادارة الأمريكية استراتيجيتها للتدخل في الدول الافريقية بالتوجه من الأمن الصلب إلى الأمن الذكي، حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الهجومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الأفريقي، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى القوى الصاعدة والقوى التقليدية. كما أنّ تدهور الأوضاع الأمنية وتشكل جماعات مقاتلة موالية لتنظيم القاعدة ولتنظيم الدولة الاسلامية يفرض على الولايات المتحدة أن تتواجد في هذا المجال الجغرافي.

1. مبادرة الساحل الافريقي: Pan Sahel Initiative

مبادرة الساحل الافريقي برنامج مموّل من طرف وزارة الخارجية الأمريكية تشمل دول الساحل الأفريقي الأربعة: موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرات حماية حدود المنطقة، إلى مكافحة تهريب الأسلحة، الاتجار بالمخدرات ومكافحة الارهاب العابر للحدود الوطنية، من خلال تدريب الوحدات العسكرية للدول الأفريقية على التنقل والتحرك، الاتصالات والملاحة البرية وتكتيكات الوحدات الصغيرة، وكل هذا بإشراف مباشر من القوات الخاصة الأمريكية التابعة للقيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا **EUCOM** ولقيادة العمليات الخاصة بأوروبا **SOCEUR**.

بدأ العمل ببرنامج مبادرة دول الساحل الأفريقي في نوفمبر 2002 وتم انشائه من أجل حماية حدود دول الساحل الأفريقي، وتعقب حركة الأشخاص، ومكافحة الارهاب، وتعزيز التعاون والاستقرار الاقليميين. وتعتبر هذه المبادرة جهد الدولة الذي قادته الولايات المتحدة لمساعدة كل من دول الساحل الأفريقي في الكشف والتعامل مع التحركات

المشبوهة للناس والبضائع عبر وداخل حدودها من خلال التعاون والدعم التقني واللوجيستي.

فمبادرة دول الساحل الأفريقي هي دعم من أجل تحقيق هدفين حفاظا على المصالح الأمريكية في أفريقيا، وهما: شن الحرب على الارهاب مع تعزيز المكانة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي.

إلاّ أن هذه المبادرة كانت مقيدة من حيث التمويل ومحدودة من حيث الزمان. فأوقفت واستبدلت ببرنامج آخر، يضم دولا أخرى من المنطقة وبتمويل أكبر. هذا البرنامج هو الشراكة لمكافحة الارهاب في دول الصحراء.

2.الشراكة لمكافحة الارهاب في دول الصحراء Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership

تعرف الشراكة لمكافحة الارهاب في دول الساحل الافريقي كامتداد لمبادرة دول الساحل الافريقي وهو برنامج عمل للحكومة الأمريكية متعدد الأبعاد وطويل المدى يشمل الدول التالية: موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد. وتم توسيعه، من بعد، إلى دول أخرى لتشمل كل من الجزائر، المغرب، السينغال ونيجيريا. أنشأ البرنامج سنة 2004 ودخل حيّز التنفيذ رسميا سنة 2005 مع بدأ تمارين ***Flintlock** أين عملت قوات العمليات الخاصة الأمريكية على تدريب نظرائهم في الدول السبع على التكتيكات العسكرية بهدف توطيد الأمن والسلم الاقليمي. ويهدف البرنامج على محاربة المنظمات الارهابية من خلال:

- تعزيز القدرات الاقليمية لمكافحة الارهاب؛
- تحسين ومأسسة التعاون بين الأجهزة الأمنية الاقليمية؛
- تشجيع الحكم الديمقراطي؛

- القضاء على أيدولوجية الارهاب؛
- تعزيز العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى غرار المبادرة السابقة، يبقى الهدف المباشر لهذه الشراكة هو تحسين قدرات الحكومات المحلية لمواجهة التحدّي الذي تمثله المنظمات الارهابية في المنطقة، بالإضافة الى ذلك، تسهيل التعاون بين دول الساحل الافريقي ودول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في مجال مكافحة الارهاب.

3. القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا U.S AfriCom :

تم انشاء القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا **United States Africa Command** في 7 فيفري 2007 من طرف الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش، ودخلت حيّز التنفيذ في أكتوبر 2007. وتعكس هذه القيادة العسكرية رغبة الولايات المتحدة على توطيد السياسة الأفريقية الخاصة بها. وتعد وسيلة استراتيجية فعالة في انتشار القوات الأمريكية في القارة الأفريقية، وذلك لما تمثله القارة من بعد جيوسياسي وذات أهمية قصوى في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت القارة رهان استراتيجي، خاصة دول الساحل الافريقي لتزايد الجماعات الارهابية المتمركزة فيها وتوسع نطاق التهديدات وترابطها فيما بينها لتصبح أكثر تعقيدا.

رغم كون القيادة العسكرية الأمريكية مخصصة لأفريقيا، إلاّ أنها لم تجد بعد دولة أفريقية لاستقبال مقرها. وإلى ذلك، فهي تدير عملياتها من خلال القاعدة العسكرية المتواجدة في شتوتغارت الألمانية. غير أنها تستعين القيادة بالقاعدة العسكرية الأمريكية بجيبوتي.

تتجلى مهمّة **الأفريكوم** في تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الافريقية، إلاّ مصر بسبب وضعها الجيوسياسي الخاص، حيث تصنف تحت مظلة القيادة الأمريكية المركزية **U.S Centcom** .

و من الأهداف الرسمية للأفريكوم هي:

- الحماية الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة من خلال تعزيز القدرات العسكرية للدول الأفريقية والمنظمات الاقليمية ؛
- خلق بيئة من السلم والأمن التي من شأنها أن تضمن الحكم الراشد والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا الاطار، لا يجب أن ننسى بأن المنطقة التي تشهد اختراقات أمنية وتزايد حركة الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة هي منطقة الساحل الأفريقي.

و على هذا النحو، هناك مبدأين يوجهان عمل الهيكل العسكري الأمريكي:

- حماية المواقع الأمريكية والمواطنين الأمريكيين والمصلحة الأمنية للدولة من كل تهديد منبعث من الساحل الأفريقي؛
- مساعدة الشركاء الأفريقيين على بناء قدرات ذاتية للحفاظ على السلم الضامن لاستقرار المنطقة، للحكم الراشد وللتنمية المستدامة.

التصادم الأمريكي الفرنسي في الساحل الأفريقي:

وصل التصادم الأمريكي الفرنسي على منطقة الساحل الأفريقي بالعموم ومنطقة مجموعة الساحل 5 بشكل خاص بعد القرار الفرنسي في مجلس الأمن الذي يرمي لإنشاء قوة عسكرية مكونة من 5000 عنصر من الدول الخمس لمحاربة الارهاب الساحلي الصحراوي. بما أن المشروع طرح في مجلس الأمن, يعني ذلك أن فرنسا تريد

ايجاد دعم أممي لمساعدتها على حمل أعباء التدخل العسكري الفرنسي الأحادي ماديا وبشريا ومعنويا.

لكن، هذا القرار سقط في توقيت زمني غير ملائم لأنه ببساطة طرأ بعد وصول الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** للبيت الأبيض وأن **ادارة ترامب الجديدة** قررت تخفيض ميزانية القبعات الزرقاء ولا تريد المساهمة في انشاء قوة عسكرية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، شكوك الإدارة الأمريكية حول فعالية العمليات المتعددة الأطراف في أفريقيا، فضلا عن حقيقة أن الولايات المتحدة تعتبر قدرات الجيش الأفريقي في منطقة الساحل محدودة في أحسن الأحوال، على الرغم من أن الولايات المتحدة أنفقت ملايين الدولارات مقابل أكثر من عقد من الزمن في محاولة لتحسينها[350].

يذكرنا الاشتباك بين فرنسا والولايات المتحدة في الأمم المتحدة حول خطة فرنسا لإقامة قوة امنية افريقية اقليمية في منطقة الساحل الأفريقي أنه بالرغم من أن التعاون الفرنسي الأمريكي يبدو أكثر صرامة ومتانة إلا أن سيناريو مجلس الأمن أعاد إلى الأذهان أن ذلك التعاون يبدي فشلا عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاستراتيجية والحيوية.

في شهر أفريل 2017، صرّح وزير الدفاع الأمريكي **جيم ماتيس** من قاعدة القوات الأمريكية في جيبوتي أنه ينبغي على فرنسا البقاء في الساحل الأفريقي ومواصلة مهامها ودورها الريادي في محاربة الارهاب في المنطقة خاصة وأنها هي أكثر دراية بالتهديدات والأخطار المنبعثة من تلك المنطقة[351].

[350] Michael SHURKIN, « The U.S.-France Dustup Over Counterterrorism in the Sahel », Consulté le 30.07.2017 sur : https://www.rand.org/blog/2017/06/the-us-france-dustup-over-counter-terrorism-in-the.html

[351] Le Figaro avec AFP, « Les USA veulent que la France reste au Sahel », Consulté le 30.07.2017 sur : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2017/04/23/97001-20170423FILWWW00246-les-usa-veulent-que-la-france-reste-au-sahel.php

إلا أن تحليلا أعمق لما يدور من صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يخص الساحل الأفريقي هو مرتبط أكثر بالصراع الأمريكي الروسي على الرقعة الأوروبية. تريد الولايات المتحدة الأمريكية اغراق فرنسا في المأزق الساحلي الصحراوي لتفادي عودة فرنسا إلى أوروبا للوقوف في وجه تهديد القوة الروسية وأطماعها في أوروبا والابقاء على الضعف الأوروبي في مجال الأمن والدفاع والبحث دائما على المظلة الأمريكية للحماية من الأمطار المحتملة للصواريخ الروسية.

3.الصين والطموح الأفريقي:

لعل أقدم المحطات التاريخية التي نسجت تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية تعود إلى حقبة **سلالة مينغ** بالتحديد إلى سنة 1418 وارساء **الأميرال تشينغ،** قائد الأسطول الامبراطوري الصيني لأكثر من 200 سفينة، على سواحل تنزانيا، كينيا والصومال. أما أهم محطة تاريخية تعود إلى 25 أكتوبر 1971 عندما دعمت الدول الأفريقية قرار دخول بكين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[352]. تعتبر هذه المحطة حجر الأساس بناء علاقات وطيدة بين الصين الاشتراكية وأفريقيا التي تبحث عن هوية سياسية واقتصادية واجتماعية.

لم تصل العلاقات بين الثنائي الصيني الأفريقي إلى ذروتها كما هو الحال في السنوات الخمس عشر الأخيرة أين بلغ مدى التزام الصين في القارة مستوى ليس له مثيل الذي يقوده كل من الشركات العامة والخاصة. لا يرجع هذا الاهتمام فقط إلى الثروات الطبيعية التي تزخر بها القارة السمراء بل يعود إلى كون أفريقيا سوقا ضخما لمستهلكي المنتوج الصيني المصنع ولشركات البناء. ما يدل على ذلك، هو الاستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب على المعادن التي تقدر ب66% مقابل 28% للصين في نفس المجال[353].

[352] Jean-Jacques LOUARN, « Chine-Afrique: une vieille histoire d'amour... », France : RFI Afrique, sur : http://www.rfi.fr/afrique/20151203-chine-afrique-vieille-histoire-amour-independancessommet?ns_campaign=reseaux_sociaux&ns_source=twitter&ns_mchannel=social&ns_linkname=editorial&aef_campaign_ref=partage_user&aef_campaign_date=2015-12-03 (Consulté le 01.08.2017)

[353] David PILLING, « Que cherche la Chine en investissant autant en Afrique ? », France : Jeune Afrique, sur : http://www.jeuneafrique.com/mag/453084/economie/cherche-chine-investissant-autant-afrique/?utm_source=Twitter&utm_medium=JAEco&utm_campaign=TweetJAEco_13072017 (Consulté le 01.08.2017)

كما أن أفريقيا تساهم في امتداد النفوذ الصيني الجيوسياسي حيث تتواجد في القارة 52 بعثة دبلوماسية صينية مقابل 49 بعثة أمريكية[354] وهذا النوع من العلاقات محوري لما يحمله من اشعاع جيوسياسي لأي دولة لها قدرات ومؤهلات وامكانيات تساعدها على تحقيق ذاك المبتغى.

الشراكة الصينية الأفريقية:

إن نموذج الشراكة الصينية الأفريقية لا يقوم على النموذج الغربي للمعونة الإنمائية وإنما على التعاون القائم على الاستثمار والبنية التحتية والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين هي القوة العالمية الوحيدة القادرة على التصدير إلى أفريقيا، في الوقت نفسه، العمالة ورأس المال والسلع والتكنولوجيا.

والصين، التي كانت قبل عشرين عاما أفقر من بعض المناطق الأفريقية اليوم، ستنقل في غضون بضعة سنوات كتلة هامة من الانتاج العالمي نحو أفريقيا بهدف التهرب من الزيادة الحتمية للأجور وتكلفة اليد العاملة والضرائب المرتفعة، الذي يتركز حاليا في مناطقها الصناعية، وسعيا منها للحفاظ على الرقابة اللوجستية من خلال محاولة إعادة تشكيل النظام العالمي لصالحها وذلك، من خلال انجاز طريق الحرير الجديد المعروف باسم "**حزام واحد، طريق واحد**"[355].

وتسعى الصين إلى القيام بدور بنّاء في اصلاح النظام الدولي وخاصة من خلال استراتيجية "المبادرة الجديدة حزام واحد، طريق واحد" التي أصبح تنفيذها السريع أولى الأولويات السياسة الخارجية الصينية.

---

[354] Ibid.

[355] Marco MASSONI, « Sahel and Sub-Saharan Africa», Italie: Observatoire Stratégique, N.2, 2017, p.61.

ومن خلال توسيع البنية التحتية للنقل الأوراسي والأفريقي، تهدف بكين إلى إرساء الأسس لشبكات الإنتاج التي تركز على الصين مع النقاط الساخنة في كل من أوراسيا وأفريقيا (جيبوتي وكينيا بالإضافة إلى اثيوبيا).

تجسدت هذه الشراكة على أرض الواقع اثر انعقاد القمة الصينية الأفريقية السادسة يومي 4 و5 ديسمبر 2015 بجوهانسبرغ أين أعلن الرئيس الصيني **شي جين بينغ** عن مشاريع ضخمة التي تعادل ظرف مالي بقيمة 60 مليار دولار أمريكي، منها 5 مليارات بدون فائدة و35 مليار دولار بسعر فائدة تفاضلي، مشروع ضخم يضم شبكة سكك حديدية للقطار السريع، شبكة طرق سريعة وشبكة اقليمية للطيران مع تكوين مائتين ألف تقني أفريقي، أربعون ألف منهم سيتم تكوينهم على الأراضي الصينية. ضف إلى ذلك، منح ثلاثين ألف منح دراسية للطلبة الأفارقة ودعوة سنوية لمائتين باحث أفريقي إلى الصين[356].

في اطار تعزيز وتوطيد الشراكة الصينية الأفريقية، تم انشاء في 2007 الصندوق الصيني الأفريقي للتنمية CADFund، أحد الاجراءات البراغماتية التي أعلنتها الحكومة الصينية منذ 2006، الذي موّل إلى يومنا هذا ما يقارب 87 مشروع في 36 دولة أفريقية مع انشاء 70 ألف منصب عمل مباشر و170 ألف منصب غير مباشر[357] بظرف مالي بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي (حوالي 1750 مليار فرنك أفريقي).

---

[356] Kako NUBUKPO, « Chine-Afrique : une coopération décomplexée », France : Jeune Afrique, sur : http://www.jeuneafrique.com/mag/286279/economie/chine-afrique-cooperation-decomplexee/?utm_content=bufferf0722&utm_medium=social&utm_source=twitter.com&utm_campaign=buffer (Consulté 01.08.2017)

[357] Samuel TANGARA, « Promotion des investissements chinois en Afrique : Le CADFUND, le bras financier », Mali : Malijet, Septembre, 2016, sur : http://malijet.com/actualite_economique_du_mali/166904-promotion-des-investissements-chinois-en-afrique-le-cadfund-le-b.html (Consulté le 03.08.2017)

مبادرة طريق الحرير الجديدة وطرق الحرير المكملة في أفريقيا:

مما لا شك فيه أن مباردة طريق الحرير الجديدة لم تستثني القارة الأفريقية من المشروع إلا أن الطريق يقف عند حدود دولتين أقصى شرق أفريقيا: جيبوتي وكينيا. لكن، يشير المنطق الاستراتيجي أن القارة سوف تخدم بشكل أفضل المصالح الصينية اذا ما تم ربط دلتين أساسيتين، هما اثيوبيا ونيجيريا. دولتان محوريتان ذات كثافة سكانية كبرى وذات موارد طبيعية تحسد عليها بالإضافة إلى الموقع الجيوسياسي في القارة. ومن أجل ربط البحر الأحمر مع الخليج الغيني، قرر الصينيون تشييد طريق سريع يربطهما. إلا أن المشروع يلاقي مشاكل أمنية وتقنية لأن المشروع، اذا ما تم تجسيده، سيمر على ثلاثة دول: جنوب السودان وجهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وتعرف كل من الألى والثانية توترات أمنية داخلية قد تعصف بالمشروع بأكمله[358].

لهذا فكر الصينيون في بديل للالتفاف عن الطريق الاثيوبي النيجيري واقترحوا شق طريق يتبع مسار آخر وهو CCS Detour[359] ، وتعبر الحروف الثلاثة على الدول التالية: السودان والتشاد والكاميرون بمعنى التفاف الطريق عن الدول الخطيرة المذكورة سابقا عن طريق المرور بالدول الأخيرة.

ومن أجل ربط نيجيريا بالالتفاف الأخير، يفكر الصينيون في انشاء ثلاثة طرق داخل نيجيريا للالتفاف عن مناطق التوتر التي تشهدها الدولة وهي:

1.طريق لاغوس– كالابار؛

2.طريق لاغوس– كانو؛

[358] Andrew KORYBKO, « The Sahelian-Saharian Silk Road is one of China's Master Plans for Africa », Moscou: Katehon, Ferbruary, 2017, sur: http://katehon.com/article/sahelian-saharan-silk-road-one-chinas-master-plans-africa (Consulté le 01.08.2017)

[359] Ibid.

3.طريق ميناء هاركورت- مايدوغوري[360].

أما الهدف الأخير من هذا الطريق، هو ربط الدول الأفريقية الساحلية الصحراوية من البحر الأحمر إلى السينغال عبر شبكات متعددة وعديدة من الطرق السريعة وشبكات القطارات السريعة مستعينة بنيجيريا كنقطة مركزية في هذا المشروع.

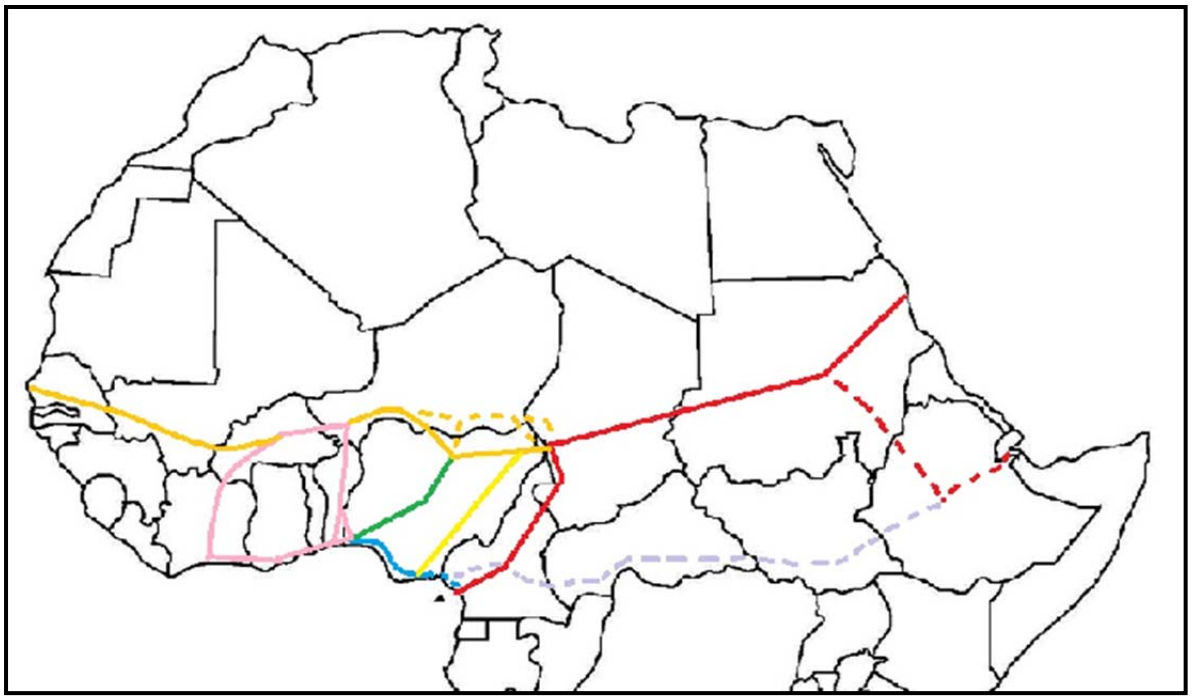

الشكل 28: *تمثل الخريطة شبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية الممولة من طرف الصين على طول الساحل الأفريقي والتي تمر عبر تراب الدول الخمس محل الدراسة*[361]

[360] Andrew KORYBKO, Op.Cit.
[361] Ibid.

القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي:

افتتحت الصين أولى قاعدة عسكرية لها خارج حدودها الوطنية لتلتحق بنادي القوى العسكرية العالمية العاملة خارج حدودها الوطنية ولعل أنها آخر دولة ضمن دول مجلس الأمن الدولي التي ليس لها تواجد عسكري في الخارج.

بالفعل، تم تدشين القاعدة في الأول من شهر أوت 2017 الذي تزامن مع الذكرى التسعين لتأسيس الجيش الصيني (جيش التحرير الشعبي). وحضر حفل الافتتاح **تيان تشونغ** نائب قائد الأسطول الصيني ووزير دفاع جيبوتي.

وتشمل القاعدة التي تقدر مساحتها ب36 هكتاران مرفأ بمصبه ومركزه الخاص بشحن الحاويات، ومخازن للأسلحة، وورشات لخدمة السفن والمروحيات وصيانتها، على أن تنتشر هناك فصائل تابعة لمشاة البحرية أو القوات الخاصة الصينية[362].

ومن بين أهم الأهداف الاقتصادية التي تريد الصين تحقيقها من خلال التواجد العسكري في شرق أفريقيا:

1. البحث عن أسواق جديدة لشركات البناء كطلب للبحث عن مشاريع البنى التحتية في الخارج؛
2. عرض المعايير والتكنولوجيات الصينية في المشاريع الخارجية لجذب فرص عمل جديدة؛
3. تحسين القدرات العسكرية الصينية من أجل حماية مواطنيها واستثماراتها في المنطق؛
4. دعم مبادرة الرئيس **شي جين بينغ** "حزام واحد، طريق واحد" الاقتصادية[363].

[362] روسيا اليوم، " الصين تبدأ تأهيل قاعدتها الأولى خارج حدودها "، اطلع عليه يوم 01.08.2017 على:
https://arabic.rt.com/news/837598 -بكين-تأهيل-قاعدتها-الأولى-خارج-حدودها

أما الأهداف الأمنية المرجوة تحقيقها بعد دخول القاعدة العسكرية المرحلة العملياتية هي:

1. مكافحة القرصنة؛
2. جمع المعلومات الاستخباراتية؛
3. عمليات الإجلاء غير القتالية؛
4. عمليات حفظ السلام؛
5. عمليات مكافحة الإرهاب[364].

المطلب الثاني: دور الانتشار العسكري في استدامة الحديقة الخلفية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس

يعتبر انهيار وإعادة تشكيل وإعادة تشكيل القيادات الجيوسياسية الناجمة عن تفعيل الانتشارات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج الغيني والقرن الأفريقي وعلى طول الشريط الساحلي الصحراوي، عن الانتشارات الاقتصادية والمالية للصين، عن الانتشارات السياسية والدبلوماسية للجزائر إلى جانب القوى والفواعل الأخرى، دفعت بفرنسا إلى التدخل عسكريا بهدف استدامة منطقة نفوذها أو الحديقة الخلفية الأفريقية لفرنسا.

ففي ستينيات القرن العشرين، لم تكن عملية تصفية الاستعمار قاتلة بالنسبة للتأثير الفرنسي على مستعمراتها القديمة. بل، جرت عملية التحول ما بعد الاستعمار في استمرارية، بمعنى استمرارية النفوذ والسيطرة على سياسات دول الساحل الأفريقي وبشكل

[363] Erica DOWNS, Jeffrey BECKER & Patrick de GATEGNO, « China's Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base», USA: CAN China Studies, July, 2017, p.3.
[364] Erica DOWNS, Jeffrey BECKER & Patrick de GATEGNO, Op.Cit.

محدد، ضمن اطار دراستنا، على دول الساحل الأفريقي الخمس. تمكنت فرنسا من تثمير وتطوير سياسة القوة والسيطرة حسب منطق الانطواء نحو منطقة محمية على المستويات الدبلوماسي، الجيوسياسي، المالي والاقتصادي وكل هذا، كان بفضل ودعم غالبية النخبة الجديدة في أفريقيا المتأثرة بالثقافة والاطار الاداري الفرنسي.

من بين أهداف التدخلات العسكرية، كما تطرقنا له سابقا، هي إما انشاء أسواق خارجية لتصدير المنتجات الوطنية، لإيجاد استثمارات خارجية للمؤسسات الوطنية، للحفاظ على مواطن المعادن والثروات المعدنية التي تخدم الاقتصادات الوطنية.

كإشارة واضحة لهذه الاستدامة على المستوى الاقتصادي، وصلت نسبة الاستثمارات الفرنسية المباشرة في تلك المنطقة إلى 40% في 1970 باستثناء موريتانيا.

أما على المستوى الجيوسياسي، كانت فرنسا قلقة من رؤية هذه الدول تسقط في شباك الاشتراكية الزاحفة آنذاك، فعملت فرنسا على الحفاظ على مواقعها بدون التردد بالتدخل عسكريا وسياسيا، ضاربة عرض الحائط القانون الدولي، في الشؤون السياسية الداخلية لتلك الدول لدعم الحكام المحليين في البقاء على عرش السلطة خدمة لمصالح باريس. كما ضاعفت الأخيرة، أيضا، التوقيع على اتفاقيات سرية عسكرية واقتصادية ودبلوماسية لم تنشر في الجريدة الرسمية، كمجال خاص للرئيس الفرنسي، من **شارل ديغول** إلى **ايمانويل ماكرون**، خضعت الحديقة الخلفية الأفريقية لمراقبة وعناية خاصة عن طريق "**خلية أفريقيا**" المتواجدة بقصر الإليزيه ورجال الظلّ من **جاك فوكار** و**روبير بورجي**.

في بداية تسعينيات القرن العشرين، ونظرا لتدني شعبية شبكات فرنسا في أفريقيا وظهور فاعلين جدد مصرين على زعزعة مناطق النفوذ التقليدية، أدى بفرنسا إلى تغيير

خطابها وتقرر تغيير نهج علاقاتها مع البلدان الأفريقية. ما تبين أنه سراب كان في حقيقة الأمر انتحار جيوسياسي.

في هذا الاطار، افتتح الرئيس الفرنسي السابق **فرانسوا ميتراند** في مدينة **بول** السياسة الفرنسية لإظهار اصلاحات فرنسا في أفريقيا ولكن دون مرافقتها ودعمها بأفعال حقيقية[365]. إلا أن وزيره الأول **ليونيل جوسبان** عرقله بعدما أدلى بمبادئ "**عدم التدخل، عدم اللامبالاة**" و "**مرافقة دون املاء**"[366] لوصف ما يمكن أن يكون، علاقات جديدة بين فرنسا والدول الأفريقية. لكن، كل هذا لم يكن فقط خطابات وشعارات رنانة مزيفة.

خلال إدارة شيراك، استعادت لوبيات النفط والغابات والصناعة الفرنسية في أفريقيا البذور التي كانت تتغذى بها في الماضي. كذلك بعد انتخاب نيكولا ساركوزي الذي أدت الحماسة بعد انتخابه بالإدلاء على نهاية سيطرة فرنسا على أفريقيا وذلك في جميع المجالات. على خطى سلفه، تبين أن ارادة ساركوزي صعبة المنال. وهذا ما أظهرته أحداث ساحل العاج، التشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي من خلالها على أن فرنسا غير مستعدة على التخلي عن المربع الأفريقي وبالخصوص المربع الذي يمتد على طول الساحل الأفريقي من القرن الأفريقي إلى الخليج الغيني مرورا بالشريط السحلي الصحراوي.

في نفس الاطار، بناءا على الجغرافيا السياسية الأفريقية لفرنسا، يذكر **شيراك** مرارا أن "أفريقيا هي قلب أولويات فرنسا". ترجع مقاومة الإصلاحات هذه إلى الشبكات التجارية والصناعية والنفطية التي ترتكز عليها القوة الفرنسية حتى أن البعض لا يتردد في القول أن فرنسا من دون أفريقيا، قد تكون قوة من الصف الثالث.

---

[365] Emmanuel DUPUY, « La politique africaine de la France : Changement dans la continuité? », (France : L'Harmattan, Janvier, 2008), p.2.
[366] Ibid.

يؤدي هذا التحليل إلى القول أن هذه الارادة الاصلاحية ما هي إلا تفعيل للاستراتيجية الفرنسية للدفاع عن مصالحها في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس. كما أن كل ما تقدم رئيس فرنسي في خطاباته لوقف التدخلات في شؤون الدول الأفريقية، نلاحظ على أرض الواقع عكس كذلك تماما كأنما صناع القرار الفرنسيين مصابون بمتلازمة ازدواجية الشخصية. ويتمثل، هنا÷ التحدي على عدم اللامبالاة لمتطلبات وانتقادات المجتمع الدولي والعلمي حول انحرافات وتجاوزات الدمقرطة والسيطرة الفرنسية على الدول الأفريقية من خلال مصطلح **Françafrique**. ويتعلق هذا الانفصال المزيف بمناورة لإرضاء الرأي العام الدولي والهائه عن القواعد الغامضة التي ترتكز عليها المصالح الفرنسية.

وعلاوة على ذلك، تسعى فرنسا لاحتواء القادة الأفارقة والابقاء عليها في صفوفها قصد مواجهة المقترحات المغرية للقوى التي تحاول الانتشار في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس. هذا ما سعت وراءه فرنسا عبر التدخلات العسكرية سواء التي كانت في مالي فحسب وفي دول الساحل وحتى التدخل العسكري الفرنسي في جمهورية افريقيا الوسطى بعدما حاول الرئيس الأسبق **فرانسوا بوزيزي** بمنح امتيازات كبيرة للمؤسسات الصينية للتنقيب لاستخراج النفط.

قلنا سابقا أن العمل العسكري ما هو إلا عمل دبلوماسي ولكن بوسائل أقل نعومة، وهذا ما ينقلنا للقول أن التدخلات العسكرية الأجنبية بصفة عامة والتدخلات العسكرية الفرنسية بصفة خاصة، ما هي إلا انقلاب على الشرعية والعملية السياسية في الدولة المستهدفة. في هذا الاطار، يميز **توماس شيلينغ** بين الدبلوماسية "الصادقة" والدبلوماسية

الرديئة أو التخريبية[367]، لهذه الأخيرة لجأت فرنسا بهدف استدامة مربعات المصالح في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس.

في أفريقيا، بشكل عام، عندما تفقد قوة أجنبية مصالحها في البلاد، تشن حملة دعاية هدامة في المجتمع الدولي وتشجب رئيس الدولة لذلك البلد، إلى غاية دعم مباشر أو بشكل غير مباشر للانقلاب العسكري. وفي الوقت نفسه، طالما تم الاحتفاظ بمصالحها، تعمل الآلة الاعلامية للدولة المتدخلة على تبييض صورة القائد ونظامه الاستبدادي تحت ستار "الاستقرار السياسي" مهما كانت سلطوية هذا الأخير وبقدر احتفاظه بمصالحها. كثيرا ما كان هذا النهج في قلب السياسة الأفريقية لفرنسا وهكذا تعاملت مع القادة الذين استجابوا لمقترحات القوى الأخرى.

لم تبقى الحديقة الخلفية الأفريقية تمثل ما كانت تمثله في حقبة ما بعد عملية تصفية الاستعمار، فمثلا سقطت الصادرات الفرنسية إلى منطقة الفرنك سقوط حرا أي من 40% في 1970 إلى 1% في 2009[368]. فرغم الاصرار على الحفاظ على الحديقة الخلفية إلا أن الفائدة الاقتصادية لتلك المنطقة ضعفت وتقلصت بسبب دخول فواعل دولية وغير دولية جديدة في المنطقة أقل تدخلا في الشأن الداخلي ولا تعتمد على المحاسبة المالية والمتابعة القضائية الدولية بسبب الرشوة المشروعة خاصة لما يتعلق الأمر بالاستثمارات الصينية في أفريقيا. كما أن القاعدة العسكرية التي دشنتها مؤخرا تعتبر تهديدا آخرا للمصالح الفرنسية وتزعزع الكيان الفرنسي في المنطقة بأكملها.

إن العلاقات الدولية تسودها الريبة والتخوف من الآخر بشكل دائم وهذا هو المبدأ الذي تعتمده فرنسا في هذه الحالة، فهي على علم أن لن يكون للصين صعودا هادئا

[367] Guillaume DEVIN, « Sociologie des relations internationales », (Paris : La Découverte, 2002), p.62.

[368] François BOST, « France, Afrique, Mondialisation : Le pré-carré français à l'épreuve de la décolonisation et de la mondialisation économique », (France : Bulletin de l'Association de géographes français, VoConsultéme.87, N°.1, 2010,), pp. 131-144.

وناعما كما يقدمه الصينيون بل سيتحول ذلك السلوك الناعم إلى سلوك صادم وعنيف بعدما يشتد الصراع على الموارد ومناطق العبور والانتشار الجيوستراتيجي.

في هذا الاطار، عادت فرنسا إلى تكثيف وجودها في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس بالتدخل عسكريا ولو تتبعنا مراحل التدخلات العسكرية لا نجد أنها بدأت فعلا في خضم الأزمة السياسية التي هزت ساحل العاج وبعدها مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى لتوسع نطاق عملياتها العسكرية على الشريط الساحلي الأفريقي.

يعتبر الواقع العسكري قضية مركزية في السياسة الأفريقي لفرنسا وذلك على الرغم من جهود فك الارتباط عسكريا بأفريقيا من خلال اغلاق القواعد العسكرية المتقدمة والحفاظ على قاعدتين أو ثلاثة مع التفاوض على المعاهدات التقنية والعسكرية بما يتناسب والكتاب الأبيض للأمن والدفاع لسنة 2008[369]. إلا أن تدهور الوضع الجيوسياسي الاقليمي وضع فرنسا أمام أمر الواقع، ما دفعها إلى مضاعفة مواقعها المتقدمة في الساحل الأفريقي.

لكن هذا الواقع يدرك خطابات القادة الفرنسيين مثل نيكولا ساركوزي وفرانسا هولاند اللذان أعلنا مخاطبان الشعوب الأفريقية أن زمن التدخلات العسكرية والسياسية في الشؤون الأفريقية الداخلية قد ولى، يبقى مجرد شعار لا محل له في الواقع الأفريقي. لتدارك الوضع، باشرت فرنسا لجعل تدخلها وتواجدها يخدم مصالح تلك الشعوب ووجهت تدخلاتها لمحاربة الارهاب العابر للحدود المهدد للكيانات السياسية.

[369] Aline LEBOEUF et Hélène QUENOT-SUAREZ, « La Politique Africaine de la France sous François HOLLANDE : Renouvellement et impensé stratégique », (Paris : Institut Français des Relations Internationales, 2014), p.62.

المطلب الثالث: تحويل مجال دول الساحل الأفريقي إلى قفل جيوسياسي فرنسي

من بين الصدمات التي هزت فرنسا في القرن العشرين هي، وبدون منازع، عملية تصفية الاستعمار التي طالت الدول الأفريقية بشكل دقيق لأنها كانت تشكل، ولا زالت تشكل، مركز ثقل وعامل قوة لفرنسا إلى جانب عوامل أخرى تم التطرق اليها في الفصول السابقة. إلا أن فرنسا تمكنت من استدامة تلك الوضعية، أي وبصريح العبارة قبضتها، عبر آليات وأدوات متعددة والحفاظ على الحديقة الخلفية الأفريقية.

للتذكير، لم تكن تمثل القارة الأفريقية بعد حقبة الاستعمار ما تمثله الآن وذلك راجع إلى الصورة المتجسدة للقارة في أذهان الدول والرأي العام على أنها قارة الأزمات، قارة الأوبئة والآفات، قارة الفقر والتدهور الحضاري. كما أن اهتمام القوى الأخرى غير فرنسا كان يصب في المناطق والأقاليم الأخرى: الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أوروبا الغربية والشرقية حتى أمريكا اللاتينية.

أما فيما يخص الساحل الأفريقي وبالتحديد مجال دول الساحل الأفريقي الخمس، أن حدة التدخلات العسكرية الفرنسية والانقلابات السياسية كانت تشير إلى أن فرنسا لن تساوم المنطقة ولن تتخلى عنها. ويرافق التدخلات العسكرية، في كثير من الأحيان، انشاء قواعد عسكرية في مناطق التدخل من أجل تمركز القوات وتوفير الدعم اللازم إذا ما اقتضى الأمر. كما تساعد القواعد العسكرية على التخفيف عن النفقات، من جهة أخرى، من خلال الحد من تنقل الحوامات والطائرات من وإلى البوارج العسكرية أو حتى القواعد المتواجدة بعيدا عن نطاق مسرح العمليات.

هذا الأمر، تم ملاحظته خلال نشر وانتشار القوات العسكرية الفرنسية خلال التدخل العسكري في اطار عمليتي سرفال وبرخان من انشاء قواعد عسكرية في دول الساحل الأفريقي الخمس.

تحاول فرنسا تشكيل حزام من الأقفال من خلال القواعد التي أنشأتها اثر التدخلات العسكرية الأخيرة أو القواعد الدائمة دول شرق وغرب أفريقيا. هذا الحزام يستجيب إلى انتشارات القوى العالمية والفواعل الاقليمية التي تسعى إلى التموقع في المنطقة.

نلاحظ أن برامج كل من الصين(مسابقة على النفوذ الاقتصادي والتجاري) والولايات المتحدة الأمريكية (مسابقة على النفوذ الأمني)، إلى جانب برامج دول أخرى كالهند واليابان وتركيا والبرازيل، التي تسعى من خلالها تحقيق مصالحها الخاصة تتداخل مع مصالح القوة الاستعمارية السابقة في عمقها الاستراتيجي الأفريقي. وهو العمق الذي يضمن الأسواق للشركات الفرنسية في المقام الأول.

الأرقام التالية تبيّن واقع الأحداث التي تعمل على طرد فرنسا شيئا فشيئا من الحديقة الخلفية التقليدية. تتمثل هذه الأرقام في حجم الصادرات الفرنسية نحو أفريقيا جنوب الصحراء التي تراجعت بحوالي 50%، من 7% في 2005 إلى 4% في 2015، بينما زادت الصادرات الصينية نحو المنطقة من 8% إلى 22%. وفي عام 2008، فقدت فرنسا مكانتها كممول رئيسي لمنطقة الفرنك في أفريقيا، حيث هبطت حصتها في التجارة من 34٪ في عام 1985 إلى 23.2٪ في عام 2005، لتستقر 11.4٪ فقط في عام 2015[370].

سواء إذا تعلق الأمر بالواردات (9.8 مليار يورو في عام 2015) أو بالصادرات (12.3 مليار يورو)، تحتل أفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة نفس المرتبة التي تحتلها أمريكا اللاتينية على قائمة الشركاء التجاريين الفرنسيين. نفس الملاحظة فيما يخص الاستثمارات. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتقارير السنوية عن التوقعات الاقتصادية الأفريقية، سجلت الأخيرة زيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي

[370] Olivier PIOT, « Les entreprises françaises défiées dans leur pré carré », (France, Le Monde Diplomatique, Avril, 2017), pp.22-23.

المباشر إلى أفريقيا سبعة أضعاف بين عامي 2000 و2015[371]، من مبلغ سنوي قدره 9.2 مليار دولار إلى ما يقرب من 60 مليار دولار أمريكي (من الحجم العالمي يقدر 1.4 تريليون دولار أمريكي)، ما يمثل أسرع نمو في العالم. ووفقا لهذه الأرقام، لا نجد أي أثر لفرنسا في المراتب الثلاثة الأولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء. لكن هذا لا يعني أن فرنسا تتراجع عن استثماراتها في القارة السمراء وإنما تحوّل تلك الاستثمارات من منطقة الصحراء الكبرى، منطقة فرنكوفونية، إلى المناطق الأفريقية غير التقليدية وغير الفرنكوفونية كمصر وأنغولا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي...إلخ. كما أن هناك شركات فرنسية جديدة، أصبحت تستثمر في القارة الأفريقية لتلتحق بالشركات القديمة وتدعم مكانة فرنسا المتذبذبة[372].

تحاول فرنسا، في هذا الاطار، اقفال مجال دول الساحل الأفريقي الخمس باللجوء إلى حلول أمنية عسكرية على مرحلتين متتاليتين ومتكاملتين. تسعى في المرحلة الأولى إلى اقفال مجال كل دولة على حدى ثم، بشكل آلي أوتوماتيكي، تعمل على اقفال مجال دول الساحل الأفريقي الخمس بشكل عام. كما نعلم أن التواجد العسكري ليس بالعامل المستقر، أي التدخلات العسكرية ومن ثم انشاء قواعد عسكرية لا يدل على أن المنطقة ستستقر وستحفظ من الهجمات الارهابية من أعمال عصابات وجماعات الجريمة المنظمة المنتشرة على نطاق واسع في منطقة الساحل الأفريقي. هذا من جهة. من جهة أخرى، يمكن للقوات الخاصة المتمركزة على طول الشريط الساحلي الصحراوي اللجوء إلى عمليات نوعية وتخريبية ضد منشآت الدول الأجنبية المستثمرة في المنطقة.

[371] Ibid.
[372] Olivier PIOT, Op.Cit.

إن الساحل الأفريقي بصفة عامة ومجال دول الساحل الأفريقي الخمس يمثلان لدى فرنسا أرض نفوذ ومصالح تنظمها وتتحكم فيهما وتحاول حمايتها من المنافسة ساء كانت تلك المنافسة تمن عن الطرق السلمية أو غيرها لكي لا نقول غير ذلك. كما يعتبر مجال الساحل 5 ذاك الزمان والمكان للمعلومات أين تختبر فرنسا مبادرات دول اقليمية أو خارجية أخرى لتزيد من فاعلية وجاهزية القوات العسكرية الفرنسية في مواجهة التهديدات التماثلية وغير التماثلية.

الخاتمـــــــــــــــــــــة

الخاتمة

تعبّر التدخلات العسكرية الأجنبية عن الحالة المرضية للنظام الدولي الفوضوي غير المستقر، وتمثل استجابة فطرية وأتوماتيكية للفواعل الدولية عندما تشعر أن نظامها المناعي المتمثل في المصالح الحيوية المتواجدة خارج الحدود الوطنية تسربت اليه خلايا معادية وخطيرة قد تفتك بكيانها وكينونتها.

وبعد ما وصلنا اليه في اليه من خلال بحثنا، سوف نشهد في المستقبل القريب، المتوسط والبعيد تدخلات عسكرية أخرى قد تكون من خلال عمليات تقليدية وجديدة آخذة بطبيعة الحال التحوّل التقني والنوعي في مجال التسلح. وهذا التدخل يرجع إلى شدة التناقضات والاختلافات في ميزان القوة بين الغرب والشرق وما نشهده من ولوج لنظام عالمي جديد تقوده القوى الشرقية أو القوى ذات الانتماء الثقافي والاجتماعي الشرقي المحافظ على قيّم وعادات مختلفة عن تلك التي يعرفها الغرب وعلى مصالح يتنافس عليها مع الغرب.

بالإضافة إلى التناقض في القيم والرؤى، وما يؤكد أنّ العالم سيشهد تدخلات عسكرية يكون أوجها احتدام عسكري هو صعود الصين كقوة اقتصادية مرتكزة على مبادرة طريق الحرير الجديد وكقوة عسكرية مرتكزة على الانفاق المتزايد في قطاع الجيش والانتشار الخارجي في اطار أممي (القبعات الزرقاء) وفردي (القوى المتمركزة في جيبوتي والجزر الاصطناعية في بحر الصين). ضف إلى ذلك، عودة روسيا إلى الواجهة والتدخل عسكريا في المناطق المحاذية لحدودها الوطنية وضمّها لأراضي جديدة: أوسيتا الجنوبية وأبخازيا، شبه جزيرة القرم، دونتسك ولوغنسك والتدخل العسكري الروسي في سوريا.

فيما يخص الشأن الفرنسي ومما يدل على أنّ فرنسا سوف تعتمد على التدخلات العسكرية في الخارج كمتغير ثابت في الاستراتيجية الفرنسية العالمية والاستمرار على هذا النهج، يؤكده الكتاب الأبيض للأمن والدفاع لسنة 2013:

" تعبر العمليات العسكرية التي أطلقتها فرنسا خارج حدودها الوطنية (أفغانستان، ساحل العاج، ليبيا، مالي...إلخ.) على أن العامل العسكري يبقى عنصر هام وثابت من عناصر أمننا للاستجابة بشكل فعال ومباشر للتهديدات الأمنية التقليدية (التماثلية) أو الجديدة (اللاتماثلية) في كل نقاط العالم ..."

فهدف التدخل العسكري الفرنسي من أجل محاربة الارهاب أو من أجل ارساء وتوطيد الديمقراطية في الدول المستهدفة على غرار دول الساحل الأفريقي الخمس هو هدف كاذب وغادر، هو الاحساس الذي يكنه مواطني تلك الدول تجاه الماضي الاستعمار الفرنسي وما تركته من جروح عميقة محليا واقليميا. لو فكرنا منطقيا في العلاقة التي تربط بين التدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي ومبدأ ارساء الديمقراطية لا تحصلنا على نتيجة أن اذا ما تجسدت فعلا النظم الديمقراطية في تلك المنطقة لما يبقى لدى فرنسا ربع شبر من الامتيازات التي تتحصل عليها تحت الأنظمة الديكتاتورية التي تضعها عند سدة الحكم. لنفترض على سبيل المثال لا الحصر لولا أن التشاد تصبح دولة ديمقراطية بكل المقاييس وعلى كافة المستويات، هل ستكون هذه الوضعية مفيدة حقا لفرنسا؟ من الصعب الجزم بنعم أو لا، لكن من السهل الجزم أن هناك مشاعر قوية مناهضة للاستعمار وللاستعمار الجديد أي غير المباشر في التشاد. اذا، يمكن الجزم أن المصالح الفرنسية الاستراتيجية والاقتصادية تكون في مأمن في ظل نظام غير ديمقراطي أكثر بكثير في ظل نظام ليبرالي منتخب من طرف أغلبية مناهضة للمستعمر القديم.

في هذا الاطار، تعمل فرنسا من خلال التدخلات العسكرية التي مهدت إلى انشاء تجمع اقليمي سياسي مدعم بقوة عسكرية إلى اضعاف المؤسسات الاقليمية المتعددة. كما أن انشاء الآلية الجديدة يعتبر خطأ استراتيجي كبير لأنه سوف يقود إلى كسر دينامية التعاون والتضامن بين الدول البحرية والقارية ويهدد مشاريع الاندماج لأفريقية الغربية. ضف إلى ذلك، المعلومات المتاحة عن دول الساحل الأفريقي الخمس لا تذكر لا المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولا الاتحاد الأفريقي كأطر سياسية مرجعية للحوار بين دول الساحل والشركاء الدوليين لأنه بصفة غير مباشرة وغير معلنة كل من يريد الحوار مع الدول الخمس ما عليه إلا المرور عبر صاحبة المبادرة أي **فرنسا**.

وتتبنى فرنسا استراتيجية شاملة لإعادة نشر قواتها العسكرية على طول شريط الساحل الأفريقي أو على طول مجال دول الساحل الأفريقي الخمس وبالتالي إعادة التموقع في مجال جيوسياسي ذات أهمية كبرى في الفكر الاستراتيجي الفرنسي والذي يحتل مرتبة أولى في العقيدة الأمنية الفرنسية. إلا أنّ القصور اللوجستي الذي مسّ القوات العسكرية بعد خفض ميزانية وزارة الدفاع الفرنسية، أدى بالأخيرة إلى التعاون مع قوى حليفة ومنافسة في آن واحد فيما يخص الدعم اللوجستي والاستخباراتي.

رغم ذلك التعاون، يبقى التنافس قائما ومحتدما بين فرنسا والحلفاء التقليديين على مناطق النفوذ ومنابع الطاقة سواء أكانت نفط، غاز، معادن حتى المياه والغابات. كما يجب الاضافة إلى القوى والفواعل الصاعدة اقليميا وعالميا والتي أشارت، بصفة مباشرة وغير مباشرة، إلى أن أفريقيا بصفة عامة والساحل الأفريقي بصفة خاصة أصبحا من بين المناطق التي صنفت أنها تمثل مصدرا حيويا لتطوير صناعتها وبالتالي أصبحت منطقة ذات أهمية استراتيجية لأمنها الطاقوي.

فيما يخص الجانب التقني للعمليتين سرفال وبرخان، ليس بإمكان النتيجة أن تكون إلا ما تركه العرب من حكمة: "اذا ما زاد الشيء عن حدّه، انقلب ضدّه". سرفال لم تكن كافية لتطلعات صناع القرار الفرنسيين بحكم التهديدات أما برخان فهي تتجاوز القدرات العسكرية الفرنسية التي تعرف نوعا من التقهقر والركود بسبب عدم تكريس تمويل كاف للعمليات العسكرية وللعتاد الحربي الخاصة بالمهمات الخارجية في المناطق الوعرة. كلا العمليتين لم تحققا إلى حدّ الساعة الأهداف التي أنشأت من أجلها بسبب التوسع الجغرافي لمسارح العمليات، افتقار الشركاء الأفريقيين للتجربة الميدانية في محاربة الارهاب، عدم وصول الدعم المالي والتقني اللازم الموعود من قبل الشركاء الأوروبيين والدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية.

كهجوم مضاد لاستراتيجيات الدول التي تحاول الانتشار والتموقع في مناطق النفوذ الفرنسية التقليدية على رقعة الشطرنج الأفريقية، ارتأت فرنسا إلى اعادة نشر القوات العسكرية في كل دولة من مجال دول الساحل الأفريقي الخمس وامتدادها الجيوسياسي كجمهورية أفريقيا الوسطى وتشييد قواعد لقواتها بهدف منع الجماعات الارهابية الموالية لنظام ما أو لآخر في المنطقة. كما يمكن للقوات الفرنسية أن تستعمل تلك المنشآت العسكرية لتنفيذ مهمات تخريبية ضد منشآت واستثمارات اقليمية أو دولية تهدد مصالحها الحيوية.

كما سبقنا وذكرنا في مقدمة الدراسة أن من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي كون الدولة التي ينتمي اليها الطالب تؤثر وتتأثر بما يحدث في منطقة مجال دول الساحل الخمس. كما أن للجزائر تاريخ دبلوماسي يكمن في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات سيادة كمبدأ تتعامل به على المستوى الاقليمي والعالمي. إلاّ أنّ التهديدات والأخطار التي تحدق بها، خاصة تلك التهديدات المنبعثة من الجوار الجيوسياسي كليبيا ومالي والنيجر، لم يدفعها إلى اعادة النظر في سياسة عدم

التدخل والاخلال بالنظام الداخلي للدول. بل بقيت مقيدة بذلك المبدأ وترجح بحلحلة الأوضاع بكل سياسة ودبلوماسية مستعينة بالآليات الاقليمية والدولية من خلال طرح مبادرات ترجح بها العودة دائما إلى طاولة المفاوضات بين الفصائل والحكومات.

وهذا ما هو عليه الحال اليوم، تصارع الجزائر اللاأمن على المستوى الداخلي والخارجي بدون أن تسمح لنفسها تغيير العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية والثبوت على مبادئها المستمدة من روح الثورة التحريرية. بالفعل، إن فلول الجماعات الارهابية التي لا تزال تنشط على المستوى الداخلي تشكل نوع من التحدي للأجهزة الأمنية الجزائرية رغم تشديد الخناق عليها وتصفية قادتها واحد تلو الآخر. أما على المستوى الخارجي، تواجه الجزائر اللاأمن على عدة جبهات أبرزها تعرف ميوعة حدودية، ما يزيد الطين بلة في استراتيجية القوات العسكرية الجزائرية المرابطة على الحدود الجنوبية والشرقية لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة.

وفي التجربة الجزائرية مثال يقتدى به على مستوى المحافل الاقليمية القارية والدولية والمتمثلة في الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي يمكن لدول الساحل الخمس الاقتداء بها وتجربتها على المستوى الوطني وبعد ذلك تعميمها على المستوى تحت الاقليمي. ونعتقد أن لو التحمت الدول الأربعة: موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو حول المبادرة الجزائرية المعروفة بدول الميدان لما وصل الأمر إلى ما هو عليه اليوم.

في هذا الصدد، طرحت الجزائر مبادرة لاستتباب الأمن واحلال السلم في شمال مالي بين الجماعات الانفصالية وحكومة باماكو قبل التدخل العسكري الفرنسي في اطار عملية سرفال في 2013. وقبل ذلك، طرحت الجزائر مبادرة متمثلة في رؤية اقليمية بحتة سعت من خلالها تجنب أي تدخل خارجي في الحديقة الخلفية الساحلية وتأزيم الوضع الاقليمي المتأزم أصلا.

وفي الأخير، يمكن تلخيص ما خلصت اليه الدراسة في جملة من النقاط التي تعد ثمرة تحليل عناصر الموضوع وهي كالآتي:

- تعبر التدخلات العسكرية عن الحالة المرضية للنظام الدولي الفوضوي وهي استجابة طبيعية للدول عندما تشعر أنّ نظاماها المناعي المتمثل في المصالح الحيوية وأمنها خارج حدودها الوطنية؛

- تبقى التدخلات العسكرية احدى الآليات المستقرة ومتغير ثابت للحفاظ ولاكتساب مصالح جديدة وكذلك إلى تعظيم قوة وقدرة الدولة وهذا يرجع إلى غياب سلطة دولية عليا تعمل على تنظيم المسرح الدولي؛

- زيادة وانتشار التدخلات العسكرية الدولية والفرنسية منها يكرس ويعزز المنظور الواقعي في العلاقات الدولية على حساب المنظور القانوني بمعنى أن! ليس هناك حارس من غير الدولة ذاتها لمصالحها الوطنية، التي تعمل على تقوية نفسها بلا هوادة وتحظّر باستمرار للعمل العسكري الخارجي اذا ما هددت مصالحها وأمنها؛

- يقوم المنظور الواقعي على أنّ الدولة تسعى لضمان مكانتها وزيادة قوتها عبر توسيع دائرة مصالحها عن طريق استعمال القوّة وذلك بسبب غياب قوة عليا ضابطة لسلوك الدول ممّا يعزز غلبة الفوضى على الواقع الدولي. وهنا، يصبح السلوك الدولي غير معني بالمستلزم الأخلاقي القانوني بقدر ما يعنى بالمستلزم المصلحتي الأمني؛

- تحدد دوافع فرنسا من التدخل العسكري في دول الساحل الخمس من خلال:

أ. المبرر الأمني

ب.توسيع دائرة المصالح

ت.استغلال المصادر الطبيعية

- تسعى فرنسا من خلال التدخلات العسكرية المتواصلة لجعل من منطقة الساحل الأفريقي قفل جيوسياسي ومنع التقدم للقوى الدولية والاقليمية التقليدية والجديدة؛

- كلما تدخلت فرنسا، كلما زادت من سقف الرهانات حيث تسعى القوى الوافدة إلى التكتل وموازنة الانتشار الفرنسي في المنطقة التي تعتبر من بين أبرز وأكبر المناطق الثرية بالموارد الطبيعية؛

- أدّى التدخل العسكري بمالي في إطار عملية سرفال ومن ثمّ بعد توسع الإقليمي للتدخل الفرنسي إلى الدول الأربع الأخرى، إلى انتشار التهديدات الارهابية في دول لم تعهد من قبل حالة اللاأمن مماثلة حيث دفعت بالتهديدات من الشمال إلى الجنوب وأدّى ذلك إلى استغلال الجماعات الارهابية المرتبطة بالقاعدة والدولة الاسلامية للنزاعات الاثنية والقبلية وضرب الدول ونخبها.

- في هذا النطاق، أظهرت مؤخرا دراسة لمنظمة **EVENT DATA PROJECT & ARMED CONFLICT** مقتل أزيد من 4700 شخص في الساحل الأفريقي بين نوفمبر 2018 ومارس 2019 وخلال لسنة فقط زادت نسبة الهجمات ضدّ المدنيين ب : 7028 % في بوركينافاسو 500% في النيجر 300 % في مالي

- نسف التدخل العسكري الفرنسي كل المحاولات والمبادرات السياسية والدبلوماسية والأمنية القارية والاقليمية والتي كانت لها الفرصة أن تكلل بالنجاح واعادة المسار الأمني إلى مجراه وتقليص حجم الدمار الذي خلفه التدخل الفرنسي ومن بينها "**مبادرة الجزائر**" خاصة بعد انهيار جدار الأمن الليبي كذلك بعد التدخل الأطلسي العربي والاطاحة بمعمر القذافي وبنظامه.

المراجع

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. جمال محمد السيد ضلع، " التنافس الفرنسي–الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الأفريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)"، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)
2. جميل مصعب محمود، " تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية "، (الأردن: دار مجدلاوي ،ط 1، 2006)
3. حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)
4. روبرت غيلبن، " الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، ترجمة سعيد الأيوبي " ، (لبنان: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009)
5. ريتشارد ليتل، ترجمة هاني تابري ، " توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج "، (لبنان: دار الكتاب العربي، بيروت،2009)
6. شحماط مراد، " تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الأفريقي وحدوده"، "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الأفريقي"، تحرير وتقديم بلهول نسيم، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)
7. شمسة بوشنافة، " دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد "، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)
8. عامر مصباح، " نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية "، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)

9. فول مراد، "الانفلات الأمني في دول الساحل...المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن "، "حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل الأفريقي"، تحرير وتقديم بلهول نسيم، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)

10. كاظم هاشم نعمة، " نظرية العلاقات الدولية "، (ليبيا: دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس، 1999)

11. محمد عبد الغني سعودي، "الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية" (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)

المحاضرات:

12. أمحند برقوق، " منهجية تحليل الأمن الوطني "، (الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2012).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

13. أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2010)

14. حكيمي توفيق، "الحوار النيوواقعي–النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، (الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007–2008)

15. حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2012)

16. خالد بشكيط، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي"، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير،2011)

17. ضمبري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، (الجزائر: جامعة باتنة الحاج لخضر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)

18. ظريف شاكر، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقي: التحديات والرهانات"، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر –باتنة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2008-2010)

19. لخميسي سيبي، " الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة – (1991–2008)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009)

المجلات العلمية:

20. أحمد علي سالم، " القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، (لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية العدد٢٠ ، بيروت ، 2008)

21. أحمد نوري النعيمي، "الواقعية العصرية في العلاقات الدولية"، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013)

22. اسماعيل دبش، " الوضع في الساحل بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، (الجزائر: مجلة استراتيجيا، العدد 1، السداسي الأول، 2015)

23. أمينة رباحي، " تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العالقات الدولية "، (الجزائر: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جوان، 2011)

24. باسم راشد، "الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوّة الصينية في النظام الدولي"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أفريل، 2014)

25. جمال محمد توفيق، " مؤتمر أفريقيا 1993: تطورات النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلية السياسة الدولية، العدد.113، جويلية، 1993)

26. حسن محدان العليكم، " العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد "، (واشنطن: المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد.413، صيف/خريف، 1993)

27. الحسين الشيخ العلوي، " منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي "، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أوت، 2015)

28. عبيد إمجين، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2014)

29. عربي بومدين وفوزية قاسي، " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد.456، فيفري، 2017)

30. محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أفريل، 2012)

31. وحدة تحليل السياسات، " أزمة مالي والتدخل الأجنبي" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)

المواقع الالكترونية:

32. http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/21/الأوديسا-اسم-حالم-لعمليات-عسكرية

33. http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4989:2010-09-19-19-58-45&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

34. - https://arabic.rt.com/news/837598بكين-تأهيل-قاعدتها-الأولى-خارج-حدودها

35. اجتماع وزراء المالية لمنطقة الفرنك، "مبادئ التعاون النقدي بمنطقة الفرنك"، باريس، على https://www.banque-france.fr/sites/default/files/principes_de_cooperation_monetaire_en_zf_0.pdf

36. أميرة البربري، " برتران بادي يناقش هيمنة "الأوليجاركية" على النظام الدولي"، على : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/52/2285/أنشطة-السياسة-الدولية/حلقات-نقاش/دبلوماسية-التواطؤ%C7برتران-بادي-يناقش-هيمنة-%20الأوليج.aspx

37. بي بي سي، " اليمن: هل تحقق عملية "عاصفة الحزم" اهدافها؟ "، على : http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/03/150325_comments_yemen_houthis

38. التافس الدولي في القارة الافريقية"، على-http://www.asqh.org/threads/872:التنافس-الدولي-في-القارة-الافريقي

39. جريدة الأخبار، " 5 دول تناقش بنواكشوط خريطة طريق مشتركة مع الأمم المتحدة " http://www.alakhbar.info/?q=node/1719

40. الجزيرة.نت، "الأوديسا.. اسم حالم لعمليات عسكرية " ، في: جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، على: https://www.youtube.com/watch?v=gh6bYUsJY6g

41. خالد حنفي علي، "ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوّة والدواعي الانسانية"، على : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3498.aspx

42. روسيا اليوم، " الصين تبدأ تأهيل قاعدتها الأولى خارج حدودها "، اطلع عليه يوم 01.08.2017 على : روسيا اليوم، " الصين تبدأ تأهيل قاعدتها الأولى خارج حدودها"، على : https://arabic.rt.com/news/837598-بكين-تأهيل-قاعدتها-الأولى-خارج-حدودها

43. روسيا اليوم، "القوة الخشنة ترسم ملامح مستقبل مضطرب"، http://arabic.rt.com/news/802150-روسيا-المستقبل-المضطرب-خبراء/

44. ستيفن كراسنر، " أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية "، على- http://www.akhbar-alkhaleej.com/13470/article/6096.html،

45. الشروق أون لاين، "الجزائر تدين الانقلاب العسكري في مالي"، في : http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

46. ظافر محمد العجمي، "الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتيجية لعاصفة الحزم" ، في : http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015467496866497.htm

47. عبد الوهاب بوكروح، " الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية"، على : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/166337.html

48. فريدوم سي أونوها وجيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، في : http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372483419596750.htm

49. فيصل أبوصليب، "تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (مقرر السياسة الخارجية الكويتية)"، على http://www.abusulaib.com/?p=1185

50. محمد الحمامصي، "التغييرات الخارجية تفرض على مصر مراجعة استراتيجياتها"، مقابلة مع الباحث أحمد أبو زيد ، مصر: صحيفة العرب، العدد. 9708، على : http://www.alarabonline.org/?id=35451

51. محمد الصالح، ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الافريقي، الجزائر: جريدة المساء، على http://www.djazairess.com/elmassa/27370 :

52. محمد بن أحمد، "القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية"، الجزائر: جريدة الخبر، في http://www.elkhabar.com/press/article/48498/ :

53. محند برقوق, لا يمكن تجاوز دور الجزائر في ادارة أمن الساحل و اسرائيل دخلت كلاعب جديد في المنطقة, الجزائر, النصر,19.09.2010،على : http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4989:2010-09-19-19-58-45&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

54. محند برقوق، "لا يمكن تجاوز دور الجزائر في إدارة أمن الساحل واسرائيل دخلت كلاعب جديد في المنطقة"، الجزائر: جريدة النصر، على :

55. ميثاق الأمم المتحدة، " إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول "، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، سبتمبر، على https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOCONSULTÉTION/GEN/NR0/402/39/IMG/NR040239.pdf?OpenElement :

56. ميثاق الأمم المتحدة، "الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان"، 28.04.2017 على http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/ :

57. وكالة أنباء سي أن آ، " ستيفن كراسنر: على الساسة في أمريكا تغيير أهدافهم إزاء الدول التي فشلوا فيها "، على http://onaeg.com/?p=2130669 :

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Books / Livres :

58. Andrew T. PRICE-SMITH, “Oil, Illiberalism, and War: An Analysis of Energy and US Foreign Policy”, (Cambridge: The MIT Press, 2015)

59. Bertrand BADIE, « La Diplomatie de Connivence : Les dérives oligarchiques du système international », (France : Edition La Découverte, 2011)

60. Christian MALIS, Raymond ARON et le concept de la puissance (Paris : Ecole Supérieur Normal, 2012)

61. Emmanuel DUPUY, « La politique africaine de la France : Changement dans la continuité ? », (France : L’Harmattan, Janvier, 2008)

62. Eric LAURENT, La face caché du pétrole (France : éditions Plon, 2006).

63. Etanislas NGODI, « Pétrole et géopolitique en Afrique centrale », (Paris : Edition l’Harmattan, 2008)

64. Geneviève DÉSIRÉ-VUILLEMIN, « Histoire de la Mauritanie : des origines à l'Indépendance », (Paris : Éditions Karhala, 1997)

65. Guillaume DEVIN, « Sociologie des relations internationales », (Paris : La Découverte, 2002)

66. Haans J.MORGENTHAU, “Politics among nations, the struggle for power and peace” (USA: Alfred .A.Knoff, New York, Fourth Edition, 1948)

67. Hans J. Morgenthau, “Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace”, (New York: Alfred A. Knopf, Fifth Edition, Revised, 1978)

68. Hedley BULL, « Introduction in intervention in world politics», (United Kingdom: Oxford, Clarendon Press, 1985)

69. James Mann, The Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet (New York: Viking Editions, 2004)

70. Jean-Marie COLLIN, « Situation à Djibouti et intérêts militaires étrangers », (France : Association Cultures et progrès, Avril, 2011)

71. Jean-Sébastien RIOUX, « Third-party Interventions in International Conflicts: Theory and Evidence» (Canada: Canadian Political Science Association, 2003)

72. Jean-Yves DORMAGEN, Daniel MOUCHARD, « Introduction à la sociologie politique», 3ème éd. (Paris : De Boeck Supérieur, 2010)

73. John J. MEARSHEIMER, « The Tragedy Of Great Power Politics», (NewYork, London: W. W. Norton & Company, 2003)

74. Jules Duval, « Les Colonies et la Politique coloniale de la France », (France : Arthus Bertrand, 1864)

75. Kenneth WALTZ, « Theory of International Politics», (New York: McGraw H.U Humanities, 1979)

76. Malek BENNABI، « Le problème de la Culture »، (Alger : Dar Samar، 2ème édition، Septembre، 2012)

77. Maman MALLAM GARBA, «Éducation bilingue au Niger : entre convivialité et conflits linguistiques» dans Penser la francophonie. Concepts, actions et outils linguistiques », (Paris : Éditions des archives contemporaines, 2004)

78. Manoj GUPTA, « Indian Ocean Region: Maritime Regimes for Regional Cooperation», (London, Springer editions, 2010)

79. Martha FINNEMORE, « The purpose of intervention: Changing beliefs about the use of force» (Ithaca, Cornel University Press, 2004)

80. Nassim MOKRANI, « Les nouvelles diplomaties : Génèse, qualifications et accompagnement» (Alger : Editions Casbah, 2009)

81. Niagalé BAGAYOKO, Frédéric RAMEL, « Francophonie et profondeur stratégique» (Paris: IRSEM, n°26, 2013)

82. Odile BIYIDI et Autres, « La France Coloniale d'Hier et d'Aujourd'hui », (Paris : Imprimerie Bambel, Octobre, 2006)

83. Pascal VENNESSON, « Le Dilemme de la Sécurité : Anciens et Nouveaux Usages » (France : Espace-Temps Editions, Vol.71, N.71-73, 1999)

84. Paul R. VIOTTI and Mark V. KAUPPI, "International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity", (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997)

85. Philip MARCHESIN, « Les Nouvelles Menaces : Les Relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours » (Paris : Editions Karthala, 2001)

86. Pierre HASSNER, Roland MARCHAL, Guerres et Sociétés : Etats et violence après la Guerre froide (Paris : CERI, Karthala Editions, 2003).

87. Richard CONNAUGHTON, "Military Interventions in the 1990's: A New Logic of War", (USA: New York's Routledge Edition, 2002)

88. Roger BOESCHE, « The First Great Political Realist : Kautilya and His Arthashastra », (USA : New York, Lexington Books, 2002)

89. Walter Russel MEAD, "Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk", (New York: Knopf Books, 2004)

90. Yves Jean Saint-Martin, « Le Sénégal sous le second empire », (Paris : Les éditons Karthala, 1989)

Thèses et travaux universitaires :

91. Antoine d'EVRY, « L'opération Serval à l'épreuve du doute : vrais succès et fausses leçons », (France : IFRI, Revue Focus Stratégique, N°. 59, Juillet 2015)

92. Antonin TISSERON, « G5 Sahel : une simple organisation de Consultés ? », (Bruxelles : Groupe de recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, Mars, 2015)

93. Fabien GUILLOT, « Villes détruites, villes construites : réflexion sur les stratégies politiques et militaires à partir de l'exemple des conflits israélo-arabes (Liban, Israël, Palestine) », Politique et Sociétés, Vol. 27, N° 1 (2008)

94. M.H.DAHESHVAR, S.M.MOUSAVI, A.SAFDARI, «Copenhagen School, Securitization and Military interventions in politics», (Iran: Teheran University, Indian.J.Sei, 2010)

95. Martin ORTEGA, « L'intervention militaire et l'Union européenne » (Paris : Institut d'Etudes de Sécurité, Union de l'Europe occidentale, Cahier Chaillot, N.45, Mars, 2001)

96. Niagalé BAGAYOKO, Frédéric RAMEL, « Francophonie et profondeur stratégique » (Paris : IRSEM, n°26, 2013)

97. Oliver JUTERSONKE, "Morgenthau, Law and Realism", (New York: Cambridge University Press, 2010)

98. Robert H.DORFF, "Some basic concepts and approaches to the study of International Politics", (USA: U.S Army War College, February, 2001)

99. Robert JERVIS, « Cooperation Under the Security Dilemma », (New York: Cambridge University Press, World Politics, Vol. 30, No. 2, January, 1978)

100. Stéphane TAILLAT, « L'impuissance de la puissance ?: l'action des militaires américains en Irak (2003-2008) » (Thèse doctorale Université Montpellier III- PAUL VALERY, Ecole doctorale langues, littératures, cultures, civilisations, 2013)

101. Théophile Mirabeau NChare Nom, « Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie », (Yaoundé : Université de Yaoundé2, DEA Sciences Politiques, 2009

102. Théophile Mirabeau NCHARE, « Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain. Etude de cas : Golfe de Guinée (2001-2008) : une approche des usages géostratégiques de la diplomatie » (Cameroun : Université de Yaoundé 2, 2009)

103. Thierry BALZACQ, « The three faces of securitization: Political Agencies, Audience and Context», (European Journal of International Relations, Vol.11, 2010)

104. Tobias Rüttershoff, « Foreign Military Intervention in Intrastate Conflicts – What determines third-party engagement in civil wars? »

(Germany: University of Mannheim, Chair for Political Science, Summer Semestre, 2010)

105. Walter GRADY ROBERSON, « British Military Intervention into Sierra Leone: A case study», (Kansas: Faculty of the U.S. Army Command and General Staff College in partial fulfillment of the requirements for the degree, 2007)

106. Yolande MARTIN, « La Libye Nouvelles : Ruptures et continuité » (France, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, Éditions du CNRS, 1975)

Revues Scientifiques:

107. Alexandros TEGOS, "Foreign Military Intervention in Intrastate Conflicts – What determines third-party engagement in civil wars?" (Mannheim: University of Mannheim, 2010)

108. Aline LEBOEUF et Hélène QUENOT-SUAREZ, « La Politique Africaine de la France sous François HOLLANDE : Renouvellement et impensé stratégique », (Paris : Institut Français des Relations Internationales, 2014)

109. Abdcelem Ikhlef, « Le Sahel défaillant : Arc de tous les risques ? », (Algérie : Géostratégie Horizon, 2010)

110. Adib BENCHERIF, « Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation », (Canada : Université des Sciences Sociales de Laval, 2013)

111. Alastair J.H MURRAY, "Reconstructing Realism: Between Power Politics and Cosmopolitan Ethics", (Edinburgh: Keele University Press, 1997)

112. Claire KUPPER et Margaux VAGHI, « Cartographie du Pétrole en Afrique de l'ouest », (Bruxelles : GRIP, Janvier, 2014)

113. Daniel BARRETEAU et Ali DAOUDA, « Systèmes éducatifs et multilinguisme au Niger. Déscolarisation et formations alternatives », (Niger : Niamey, Université Abdou Moumouni de Niamey, 1998)

114. Daniel H.Nexon, “The Struggle for Power in Early Modern Europe: Religious Conflict, Dynastic Empires, International Change”, (USA: Princeton University, Princeton Studies in International History and Politics, 2009)

115. Daniela HUBER, “Democracy Promotion and Foreign Policy: Identity and Interests in US, EU and Non-Western Democracies”, (Roma: Institute of International Affairs, Palgrave Macmillan, 2015)

116. Du PLESSIS, N. FUNKE, “The concept of foreign military intervention. (Part V: Military Intervention)” (Pretoria: University of Pretoria, Institute for Strategic Studies, Nov 1, 2000)

117. Ekedegwa ODEH, « History and International Relations: The question of additional nomenclature », (Nigeria: Ilorin Journal of Sociology, V.4, N.1, December, 2012)

118. Erica DOWNS, Jeffrey BECKER & Patrick de GATEGNO, « China’s Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China’s First Overseas Base», (USA: CAN China Studies, July, 2017)

119. François BOST, « France, Afrique, Mondialisation : Le pré-carré français à l’épreuve de la décolonisation et de la mondialisation économique », France : Bulletin de l'Association de géographes français, VoConsultéme.87, N°.1, 2010)

120. Frank SAVAGE, Peggy DULANY & Salih BOOKER, « Promoting U.S. Economic Relations with Africa », (USA: Council on Foreign Relations, February, 1998)

121. Julia DUFOUR et Claire KUPPER, « Groupes armés au nord-Mali : état des lieux. », (Bruxelles : GRIP, Juillet, 2012)

122. Jacques ATTALI, « La Francophonie et la Francophile, Moteurs de Croissance Durable », Paris : Synthèse Rapport à François HOLLANDE, Président de la République Française, Août, 2014)

123. Jacques MELITZ et Farid TOUBAL,” Native language, spoken language, translation and trade”, (Journal of International Economics, Janvier 2013)

124. Gérard-François DUMONT, « Géopolitique et populations au Tchad », (France : Outre-Terre, N°.20, Mars, 2007)

125. Graham E.FULLER, “Moscow and the Gulf War”, (USA: Foreign Affairs, Summer, 1991)

126. Guillaume Landry, « L’évoConsultétion conceptuelle de la géopolitique » (Canada : Université de York, 2008)

127. Hans J. MORGENTHAU, “To intervene or not to intervene”, (USA: Foreign Affairs, April, 1967)

128. Henri PARIS, « Echec soviétique en Afghanistan » (France : Géostratégique, N.27, 2ème Trimestre, 2010)

129. Henri Paris, «Echec soviétique en Afghanistan », (France : Géostratégiques, N°.27, 2010)

130. Jean Paul CHARNAY, « La Russie en ses Glacis Continentaux », (France : Géostratégiques, N°.9, Octobre, 2005)

131. Jean-Baptiste Jeangène VILMER, « Crimée: les contradictions du discours russe », (France : Politique Etrangère, Janvier, 2015)

132. Jean-François De RAYMAND, « L’Action Culturelle Extérieure de la France », (Paris : La Documentation Française, 2000)

133. Jeffrey Frankel, Ernesto Stein et Shang-jin Wei, « Trading Blocs and the Americas », (Journal of Development Economics, vol. 47, 1995)

134. Jeremy Patrick WHITE, “Civil Affairs in Haiti” (USA: Center for Strategic & International Studies, International Security Program, 2006)

135. Liesse DJERAOUD, «Le Sahel face au terrorisme: Les Dessous d’une menace», (Algérie : Horizons de la géostratégie, N°. 01, Mars, 2010)

136. Marc MEMIER, « AQMI et Al-Mourabitoun : Le djihad sahélien réunifié ? », (France : Institut Français des Relations Internationales, Janvier, 2017)

137. Marc-Antoine Pérouse de MONTCLOS, « Boko Haram et le terrorisme islamiste au Nigeria : Insurrection religieuse, contestation politique ou protestation sociale ? », (France : CERI, N°40, Juin, 2012)

138. Marco MASSONI, « Sahel and Sub-Saharan Africa», (Italie: Observatoire Stratégique, N.2, 2017)

139. Mark S.BELL, « The Benefits of Demonstrating Military Power: Explaining British Post-Cold War Military Interventions », (Massachusetts: MIT-Political Science, Paper N°.2013-7, 2013)

140. Mehdi Taje, « Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse », (Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, Juin, 2010)

141. Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans le Sahel africain », (Rome : Collége de défense de l'OTAN, Decembre, 2006)

142. Olivier HANNE, « Barkhane : succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahélo-saharienne », (France : Revue Res Militaris, Décembre, 2016)

143. Olivier HANNE, « Barkhane : succès, atouts et limites d'une opération originale dans la Bande sahélo-saharienne », (France : Revue Res Militaris, Décembre, 2016)

144. Regan Patrick M, "Choosing to intervene: Outside Interventions in Internal Conflicts" (Cambridge: Journal of Politics n°60, 1998)

145. Ron EMMERS, "Securitization in Collins" (Oxford: Oxford University Press, CSS, 3rd Edition)

146. Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity", (International Organization, Vol. 44, No. 2, 1990)

147. U.S EIA, « Country Analysis Brief: Sudan and South Sudan », (USA : Energy Information Administration, September)

148. « Livre Blanc sur la Défense et la Sécurité Nationale 2013 », Paris, Ministère de la Défense, 2013.

Journaux :

149. Philippe SIMONOT, « Les Tragédies du Franc », (Paris : Le Monde, 9, Février, 1996)

150. Olivier PIOT, « Les entreprises françaises défiées dans leur pré carré », (France, Le Monde Diplomatique, Avril, 2017)

Organisations Gouvernementales :

151. Office des Nations Unies contre la Drogue et le Crime, « Programme régional pour l'Afrique de l'Ouest (2010-2014) », (Viennes : UNODC, 2011)

152. United Nations Council Security, "Department of Political Affairs, Security Council resoConsultétions 1160 (1998), 1199 (1998), 1203 (1998), 1239 (1999) and 1244 (1999)", (2010-1011)

Liens internet :

149. 6Medias, « L'opération Sentinelle coûte pConsultés d'un million d'euros par jour », sur : http://www.lepoint.fr/societe/l-operation-sentinelle-coute-un-million-d-euros-par-jour-08-02-2015-1903314_23.php#

150. A.Z, « La France s'engage militairement au Mali », Alger : El Watan, sur : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=240378

151. AFP, «Amadou Toumani Touré a officiellement démissionné », Paris : Jeune Afrique, Avril, 2012 sur : http://www.jeuneafrique.com/152352/politique/mali-amadou-toumani-tour-a-officiellement-d-missionn/

152. Agence Reuters, « Le Niger veut exporter du pétrole à partir de 2016 », Paris : Les Echos, Décembre, 2013, sur : https://investir.lesechos.fr/marches/actualites/le-niger-veut-exporter-du-petrole-a-partir-de-2016-938127.php#

153. Alain BARCONSULTÉET, « Les Français sont mitigés vis-à-vis d'une intervention militaire en Syrie », sur : http://www.lefigaro.fr/international/2013/08/28/01003-20130828ARTFIG00491-les-francais-sont-mitiges-vis-a-vis-d-une-intervention-militaire.php

154. Alain BARCONSULTÉET, « Opération «Barkhane» : le soutien indispensable du puissant allié américain », France : Le Figaro, sur : http://www.lefigaro.fr/international/2017/03/08/01003-20170308ARTFIG00304-face-aux-djihadistes-du-sahel-le-soutien-indispensable-du-puissant-allie-americain.php

155. Alain FOGUE TEDOM, « Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM) : un élément du projet géostratégique américain en Afrique », Yaoundé, Université de Yaoundé 2, 2011. sur : http://www.cahiers.cerium.ca/IMG/protege/form1/Art._AFRICOM_1_.doc

156. Alexander WHYTE, "Neorealism and neoliberal institutionalism: born of the same approach?", on : http://www.e-ir.info/2012/06/11/neorealism-and-neoliberal-institutionalism-born-of-the-same-approach/

157. Algérie Press Service, « Sécurité au Sahel : les pays du champ ont réussi à créer le cadre qu'il faudra rendre opérationnel (ministre nigérien)»,sur :http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=22426

158. Andrew KORYBKO, « The Sahelian-Saharian Silk Road is one of China's Master Plans for Africa », Moscou: Katehon, Ferbruary, 2017, sur: http://katehon.com/article/sahelian-saharan-silk-road-one-chinas-master-plans-africa

159. Anna Sylvestre-Treiner et Nadia Lamlili, « Mahamadou Issoufou : « La force du G5 Sahel doit être intégrée à la Minusma », sur : http://www.jeuneafrique.com/453840/politique/mahamadou-issoufou-force-g5-sahel-etre-integree-a-minusma/

160. Anne-Laure FREMONT, « Comment sont choisis les noms des opérations militaires », France : Journal Le Figaro, le 15.12.2013. sur : http://www.lefigaro.fr/international/2013/12/05/01003-

20131205ARTFIG00662-comment-sont-choisis-les-noms-des-operations-militaires.php

161. Arash Heydarian PASHAKHANLOU, “Comparing and Contrasting Classical Realism and Neorealism”, on: http://www.e-ir.info/2009/07/23/comparing-and-contrasting-classical-realism-and-neo-realism/

162. Association pollens, « La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l’Afrique ? », sur : http://www.eleves.ens.fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index.htm.bk

163. Association Timidria, « Caste In Niger », United Kingdom: Thomas Clarkson Edition, August, 2002.

164. Bénédicte CHERON, « Opération CHAMMAL : l'envers du décor de ces opérations aériennes discrètes », sur : http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2015/09/15/31002-20150915ARTFIG00121-operation-chammal-l-envers-du-decor-de-ces-operations-aeriennes-discretes.php

165. Benoist BIHAN, « Il faut que la France se donne de nouveau les moyens de décider souverainement de sa stratégie », sur : http://www.lapConsultémelesabre.com/2015/07/09/il-faut-que-la-france-se-donne-a-nouveau-les-moyens-de-decider-souverainement-de-sa-strategie/

166. Bourdin Direct (BFM TV & RMC), Jean-Jacques BOURDIN, François BAYROU, « Attaque à Tunis : L’intervention militaire de la France en Libye a créé le chaos », sur : http://www.bfmtv.com/mediaplayer/video/attaque-a-tunis-l-intervention-militaire-de-la-france-en-libye-a-cree-un-chaos-estime-bayrou-475039.html

167. Burkina Faso, « Données Démolinguistiques », sur : http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/burkina.htm.

168. CACCF (Combined Action Combat Casualty File), sur: http://www.laguerreduvietnam.com/pages/statistiques-1/pertes-globales-sur-l-ensemble-du-conflit.html

169. Cameron G. THIES, “Progress, History and Identity in International Relations Theory: The Case of the Idealist–Realist Debate”, USA: Louisiana State University, European Journal of International Relations, V.8, N.147, 2002.

170. Camille Grand, Entretien avec l’IFRI, «Notre intérêt national : Diplomation et outil militaire », France : IFRI, Avril, 2017, sur : https://www.ifri.org/fr/espace-media/videos/diplomatie-outil-militaire-entretien-camille-grand

171. Caroline CHAVET, « Retour de la France en Afrique par les enjeux sécuritaires », Chine : Epoch Times, Edition Francophone, sur : http://www.epochtimes.fr/archive/front/13/12/12/n3509145.html

172. Conseil Constitutionnel, « Constitution du 24 Juin 1793 : Des rapports de la République française avec les nations étrangères, Article 119», sur : http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/la-constitution/les-constitutions-de-la-france/constitution-du-24-juin-1793.5084.html

173. Conseil de Sécurité, « Le Conseil de sécurité autorise le déploiement d’une force internationale au Mali », New York : ONU, CS/10870, 20, Décembre, 2012. sur : http://www.un.org/press/fr/2012/CS10870.doc.htm

174. Cyril BENSIMONE, « Idriss Déby : « Je ne suis pas un aventurier, un guerrier, je suis un homme seul », sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/06/25/idriss-deby-le-tchad-ne-peut-pas-continuer-a-etre-partout-dans-la-Consultétte-contre-le-terrorisme_5150792_3212.html#JPRq2AakckSpb0E6.99

175. David MBOUOUPDA, « La mentalité française à travers la coopération France-Afrique », (Revue mondiale des francophonies), sur : http://mondesfrancophones.com/espaces/afriques/la-mentalite-francaise-a-travers-la-cooperation-france-afrique/

176. David PILLING, « Que cherche la Chine en investissant autant en Afrique ? », France : Jeune Afrique, sur : http://www.jeuneafrique.com/mag/453084/economie/cherche-chine-investissant-autant-afrique/

177. Direction de la Communication de l'OIF, « 16ème Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernements des Pays ayant le français en partage », Madagascar : Antananarivo, 26 et 27, Novembre, 2016, sur : https://www.francophonie.org/IMG/pdf/som_xvi_membres_oif_vf.pdf

178. Edward McWHINNEY, « La déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention dans les affaires intérieures des Etats et la protection de leur indépendance et de leur souveraineté », sur : http://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_2131-xx/ga_2131-xx_f.pdf

179. Elisabeth BRAW, « Germany Is Quietly Building a European Army Under Its Command », USA: Foreign Policy, May, 2017, Read: 29.04.2017 on: https://foreignpolicy.com/2017/05/22/germany-is-quietly-building-a-european-army-under-its-command/

180. Encyclopedia Britannica, « Sahel », sur : http://www.britannica.com/EBchecked/topic/516438/Sahel

181. Enquête ExcConsultésive, « Enquête ExcConsultésive Spéciale 10 ans Reportage 2016 », France : M6, Magazine Enquête ExcConsultésive, le 30.04.2017 sur : https://www.youtube.com/watch?v=oi1CTXbdgPg

182. Eric ALDA & Joseph L.SALA, « Links Between Terrorism, Organized Crime and Crime: The Case of the Sahel Region», sur: http://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.ea/

183. Florence RICHARD, « Terrorisme au Sahel : Macron hérite du bourbier malien », Paris : France 24, sur : http://www.france24.com/fr/20170518-mali-france-emmanuel-macron-sahel-terrorisme-gao-barkhane-fidh?ref=fb_i

184. Fondation et Institut Charles de Gaules « La France face à la décolonisation de 1945 à 1962 », sur : http://www.cndp.fr/crdp-reims/cinquieme/decolonisation.htm

185. Franck DEBIÉ et al, « A quoi sert la géostratégie », sur: http://www.institut-strategie.fr/strat_050_DEBIEAQUOI.html

186. Frédéric POWELTON, « Niger : l'immigration clandestine fait toujours pConsultés de victimes », sur : http://sahel-intelligence.com/8133-niger-limmigration-clandestine-fait-toujours-pConsultés-de-victimes.html

187. Global Security, “Second Chechnya War - 1999-2006”, on: http://www.globalsecurity.org/military/world/war/chechnya2.htm

188. Guilhem DELTEIL, « Sahel: renforcer la Consultétte contre le terrorisme et l’émigration clandestine », sur : http://www.rfi.fr/afrique/20150514-sahel-g5-renforcer-Consultétte-terrorisme-immigration-clandestine-cazeneuve

189. HuffPost Algérie, « La Transaharienne Alger-Lagos opérationnelle en 2018 » sur : http://www.huffpostmaghreb.com/2017/03/14/alger-lagos-2018_n_15355626.html

190. Ian LANGDSON, « La France a-t-elle les moyens de ses ambitions militaires ? », sur : https://www.franceinter.fr/emissions/le-telephone-sonne/le-telephone-sonne-14-juillet-2015

191. Index Mundi, « Superificie de la Russie », sur : http://www.indexmundi.com/g/r.aspx?v=5&l=fr

192. Iver B. NEUMANN & Ole WAEVER, “The Future of International Relations: Masters in the Making?”, London: Taylor & Francis e-Library, 2005.

193. Jean-Baptiste NAUDET, « Surmilitarisée et sans vision : la politique française en Afrique éreintée », sur : http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20150507.OBS8615/surmilitarisee-et-sans-vision-la-politique-francaise-en-afrique-ereintee.html

194. Jean-Claude Lescure, « La guerre du Liban : l'opération Paix en Galilée », sur : http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-media/InaEdu00200/la-guerre-du-liban-l-operation-paix-en-galilee.html

195. Jean-François GUILHAUDIS, « Les accords de « défense » de deuxième génération, entre la France et divers pays africains (Inf.8/1-7) », paru dans PSEI, Numéro 4, Chronique sécurité et insécurité internationale en 2016, Les accords de « défense » de deuxième génération, entre la France et divers pays africains (Inf.8/1-7), sur : http://revel.unice.fr/psei/index.html?id=1132.

196. Jean-Jacques LOUARN, « Chine-Afrique: une vieille histoire d'amour... », France : RFI Afrique, sur :

http://www.rfi.fr/afrique/20151203-chine-afrique-vieille-histoire-amour-independances-sommet?

197. Jérôme FOURQUET, « 51% des Français favorables à une intervention militaire en Centrafrique », sur : http://www.atlantico.fr/decryptage/51-francais-favorables-intervention-militaire-en-centrafrique-jerome-fourquet-919886.html

198. John J.MERSHEIMER, « Structural Realism », on: http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/StructuralRealism.pdf

199. Joseph NYE, «The future of power», sur: https://www.youtube.com/watch?v=pHM9dyJAezw

200. Jules GRANDIN,Flavie HOLZINGER et Delphine PAPIN, « La violence de Boko Haram expliquée en carte », sur : http://www.lemonde.fr/international/visuel/2015/01/22/boko-haram-en-cartes_4561643_3210.html

201. Jules Le Gac, « Affrontements entre la Géorgie et la Russie en Ossétie du Sud », sur : http://fresques.ina.fr/jalons/fiche-media/InaEdu04828/affrontements-entre-la-georgie-et-la-russie-en-ossetie-du-sud.html

202. Kako NUBUKPO, « Chine-Afrique : une coopération décomplexée », France : Jeune Afrique, 2017 sur : http://www.jeuneafrique.com/mag/286279/economie/chine-afrique-cooperation-decomplexee/

203. Karen Ni & Kavita Shah, " Soviet invasion of Afghanistan 1979-1989", on: http://fr.slideshare.net/kni_205/soviet-afghan-war-final

204. Karim ZEIDANE, « Terrorisme : Mokhtar Belmokhtar écarté par son groupe au profit de Abderrahmane Al-Sanhadji », sur : http://afrique.le360.ma/algerie/societe/2017/05/12/11786-terrorisme-belmokhtar-ecarte-par-son-groupe-au-profit-de-abderrahmane-al-sanhadji-11786

205. Kevin DENZLER, « Francophonie: les étapes de la construction du Commonwealth à la française », Paris : RFI, Publié le 20-03-2017 Modifié le 20-03-2017, sur :

http://www.rfi.fr/afrique/20170320-francophonie-etapes-construction-commonwealth-francaise

206. Laurent FABIUS, « Déclarations officielles de politique étrangère du 25 Août 2014 » (Paris : Ministère des Affaires Etrangères), sur : http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/exl-doc/FranceDiplomatie/PDF/bafr2014-08-25.pdf

207. Laurent LARCHER, « Succès et fragilités de l'opération Serval au Mali », sur : http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Succes-et-fragilites-de-l-operation-Serval-au-Mali-2013-05-05-956515

208. Le Figaro avec AFP, « Les USA veulent que la France reste au Sahel », sur : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2017/04/23/97001-20170423FILWWW00246-les-usa-veulent-que-la-france-reste-au-sahel.php

209. Le Nouvel Observateur, « LIBYE. 21 chrétiens égyptiens décapités par l'EI : ce que l'on sait », sur : http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20150216.OBS2578/libye-21-chretiens-egyptiens-decapite-par-l-ei-ce-que-l-on-sait.html

210. Madjid ZERROUKY, « Un groupe lié à l'Etat islamique revendique une première attaque dans le Sahel », France : Le Monde, Septembre, 2016, sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/09/05/un-groupe-lie-a-l-etat-islamique-revendique-une-premiere-attaque-dans-le-sahel_4992882_3212.html

211. Margaux SCHMIT, « Boko Haram : face à sa régionalisation », France : Diploweb, Mars, 2016, sur : http://www.diploweb.com/Boko-Haram-face-a-sa.html

212. Marie BOURREAU, « Aux Nations unies, Paris et Washington s'opposent sur la force antiterroriste du G5 Sahel », sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/06/16/bras-de-fer-aux-nations-unies-entre-paris-et-washington-sur-la-force-antiterroriste-du-g5-sahel_5145573_3212.html#lIB8FR1bFBHfGZLj.99

213. Martin CAPITAINE, « Le Sahel, nouvelle cible économique de la France », sur : http://reseauinternational.net/sahel-nouvelle-cible-economique-france/

214. Mhand Berkouk par Hassan Moali, « Il faut revoir notre concept de sécurité nationale », Alger : Le quotidien El Watan, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/concept_securite_nationale.htm

215. Mhand Berkouk par Hassan Moali, « Il faut revoir notre concept de sécurité nationale », Alger : Le quotidien El Watan, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/concept_securite_nationale.htm

216. Michael LAWRENCE, "Nietzsche, Morgenthau, and the Roots of Realism", on: http://www.e-ir.info/2015/06/24/nietszche-morgenthau-and-the-roots-of-realism/

217. Michael SHURKIN, « The U.S.-France Dustup Over Counterterrorism in the Sahel », sur: https://www.rand.org/blog/2017/06/the-us-france-dustup-over-counter-terrorism-in-the.html

218. Mikhail Klimentiev, « Union eurasiatique: 40 pays et organisations intéressés par des accords de libre-échange », sur : http://fr.ria.ru/world/20141231/203349294.html

219. Ministère de Défense français, « Lancement de l'Opération Barkhane », sur :http://www.defense.gouv.fr/english/layout/set/print/operations/operations/sahel/actualites/lancement-de-l-operation-barkhane

220. Ministère de la Défense, « L'offensive Serval », sur : http://www.defense.gouv.fr/actualites/operations/l-offensive-serval#.UaWbpPkyMKU.twitter

221. Mounir Boudjema, « Al-kadhafi, les Touaregs et le « Grand-Sahara » : Le guide libyen appelle les tribus à se fédérer dans le sud », Alger : Le quotidien Liberté, 12.04.2006. sur : http://www.liberte-algerie.com/imp.php?id=55895

222. Ole R. HOLSTI, « Theories of International Relations », on: http://polisci.duke.edu/people/ole-r-holsti?qt-faculty_staff_tabs=2#qt-faculty_staff_tabs

223. Pascal Boniface, « Quelles conditions pour une intervention militaire ? », sur : http://www.la-croix.com/Articles-du-Forum/Les-conditions-d-une-intervention-militaire-2014-09-29-1213361

224. Patrice GOURDIN, « Daesh restaure le Califat », sur : http://www.diploweb.com/Daesh-restaure-le-Califat.html

225. Patrice GOURDIN, « Géopolitique du Mali : un Etat failli ? », France : Diploweb, Septembre, 2012, sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html

226. Philippe MAKINALOK, « La fin du franc CFA annoncée à l'horizon 2020 pour toute l'Afrique de l'Ouest », sur : http://info241.com/la-fin-du-franc-cfa-annoncee-a-l-horizon-2020-pour-toute-l,1494#zOvd0tiSvSTQ30M4.99

227. Reuters International/Agences, « Le président mauritanien rejette toute intervention militaire de son pays », Alger, Liberté, sur : http://www.liberte-algerie.com/international/le-president-mauritanien-rejette-toute-intervention-militaire-de-son-pays-mali-183253

228. RFI, « Corruption au Mali: 153 milliards de FCFA détournés en deux ans », sur : http://www.rfi.fr/afrique/20150507-corruption-mali-150-milliards-fcfa-detournes-deux-ans/

229. Robert KEOHAN, "Neorealism and its critics", on magistere2006.free.fr/.../neorealismanditscritics_Keohane_Consultécile.doc

230. RT France, « Réduction du budget de la Défense : un «reniement» et un acte «irresponsable» d'Emmanuel Macron », sur : https://francais.rt.com/france/40846-reduction-budget-defense-reniement-acte-irresponsable-emmanuel-macron

231. Samir AMINE, « Le colonialisme, c'est l'abolition formelle de la souveraineté nationale », Paris : RFI, Magazine Invité Afrique, sur : http://www.rfi.fr/emission/20170313-samir-amin-france-anticolonial-tiers-monde-ua-independances-colonisation-imperiali

232. Samuel TANGARA, « Promotion des investissements chinois en Afrique : Le CADFUND, le bras financier », Mali : Malijet, Septembre, 2016, sur : http://malijet.com/actualite_economique_du_mali/166904-promotion-des-investissements-chinois-en-afrique-le-cadfund-le-b.html

233. Serge DANIEL, « Mali : Signature de l'accord de paix à Bamako, sans les principaux groupes rebelles », sur :

http://information.tv5monde.com/en-continu/mali-le-gouvernement-signe-la-paix-mais-sans-la-rebellion-33304

234. Sonia Le GOURIELLEC, « Trois projets de sécession dans la Corne de l'Afrique », sur : http://geopol-soppelsa.over-blog.com/article-trois-trajectoires-de-secession-dans-la-corne-de-l-afrique-101685782.html

235. Stéphane ROSIERE, «La puissance», sur: http://www.hypergeo.eu/spip.php?article391

236. Stephen M. WALT, "Alliances: Balancing and Bandwagoning", on: http://www.ou.edu/uschina/texts/WaltAlliances.pdf

237. Stephen WALT by Max THOLL, "Iran is the main beneficiary of the Iraq War", on: http://www.theeuropean-magazine.com/stephen-walt--3/6617-ten-years-after-the-iraq-invasion

238. T. O'CONNOR, "Securitization: what makes something a security threat", on: http://www.drtomoconnor.com/2010/2010lect01a.htm

239. Thomas WIEDER, « 1966 : la France tourne le dos à l'OTAN », sur : http://www.lemonde.fr/international/article/2009/03/10/1966-la-france-tourne-le-dos-a-l-otan_1165992_3210.html#bu9lK3tiGqOR2IF3.99

240. Tirthankar CHANDA, « Rwanda : aux origines du génocide », sur : http://www.rfi.fr/afrique/20140406-rwanda-origines-genocide-habyarimana-kagame-tutsis-hutus-france/

241. Transparency, https://www.transparency.org/country/NER

242. U.S. National Intelligence Council, «The Threat to U.S. National Security Posed by Transnational Organized Crime», sur: https://www.dni.gov/files/documents/NIC_toc_foldout.pdf

243. UN Office of Drugs Crime, «Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment», sur: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013.EN.pdf

244. United Nations Organization, Security Council, "Statement by the President of Security Council", S/PRST/2013/5, sur: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_prst_2013_5.pdf

245. Vincent DUHEM، 1960-2013 : 53 ans d'interventions françaises en Afrique، sur : http://www.jeuneafrique.com/infographies/2013/carte-interventions-francaises-afrique/ (24.03.2015)

246. Walter Russell MEAD, «The seven great powers», sur: http://www.the-american-interest.com/2015/01/04/the-seven-great-powers/

247. World Bank, http://francais.doingbusiness.org/rankings

248. Yidir PLANTADE, entretien avec Bernard CONSULTÉGAN, « La nouvelle géopolitique post-Kadhafi explique les problèmes actuels" au Mali », Paris : Le Monde, sur : http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/03/12/la-nouvelle-geopolitique-post-kadhafi-explique-les-problemes-actuels-au-mali_1652756_3212.html

249. Youssouf Diallo, « Mali : Karim Kéita à propos du Traité de coopération en matière de défense : La base de Tessalit ne sera cédée à aucune puissance », sur : http://maliactu.net/mali-karim-keita-a-propos-du-traite-de-cooperation-en-matiere-de-defense-la-base-de-tessalit-ne-sera-cedee-a-aucune-puissance/

250. Zine CHERFAOUI, « La Centrafrique s'enfonce dans la crise », Alger : Quotidien El Watan, 26.12.2013. Consulté le 14.06.2017 sur : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id_sans_version=239962

فهرس الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الأول	**1**	عوامل القوة	**75**
الثاني	**2**	الحالات التي تنتهج فيها الدول سياسة المسايرة والتوازن	**118**
الثاني	**3**	مقارنة بين الاستراتيجيتين	**148**
الثالث	**4**	حجم *المبادلات التجارية بين فرنسا ومجموعة دول الساحل 5*	**206**
الثالث	**5**	التدخلات العسكرية في عهد شارل ديغول	**208**
الثالث	**6**	التدخلات العسكرية في عهد جورج بومبيدو	**209**
الثالث	**7**	التدخلات العسكرية في عهد جيسكار ديستان	**210**
الثالث	**8**	التدخلات العسكرية في عهد فرانسوا ميتران	**211**
الثالث	**9**	التدخلات العسكرية في عهد جاك شيراك	**212**
الثالث	**10**	التدخلات العسكرية في عهد نيكولا ساركوزي	**213**
الثالث	**11**	التدخلات العسكرية في عهد فرانسوا هولاند	**214**

فهرس الأشكال

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الأول	**1**	*دورة اتخاذ القرار في عملية التحليل*	**41**
الأول	**2**	*خريطة العالم مقسمة حسب نظرية سبيكمان إلى ثلاثة مناطق أساسية*	**50**
الأول	**3**	روسيا وأقفالها الجيوستراتيجية القارية	**59**
الأول	**4**	دليل المبتدئين للتدخلات العسكرية أو دورة التدخلات العسكرية	**68**
الأول	**5**	استطلاع للرأي العام الفرنسي فيما يخص التدخلات العسكرية الفرنسية الخارجية	**81**
الثاني	**6**	منطق المرتكزات الرئيسية للمدرسة الواقعية الكلاسيكية	**106**
الثاني	**7**	تأثير البنية على سلوك وحدات النظام	**137**
الثاني	**8**	منطق المرتكزات الرئيسية للمدرسة الواقعية الجديدة	**140**
الثاني	**9**	الدوائر الثلاث متحدة المركز للقوة	**153**
الثالث	**10**	خريطة لمجموعة الدول الساحل الخمس	**161**
الثالث	**11**	الهجمات التي قادتها كتيبات مختار بلمختار في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس	**180**
الثالث	**12**	الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في الساحل الأفريقي	**185**
الثالث	**13**	الأقاليم الاستعمارية الفرنسية في افريقيا قبل تصفية الاستعمار	**192**

الثالث	**14**	المجموعات المالية الأفريقية المشكلة لنظام عملة الفرنك الأفريقي	**199**
الثالث	**15**	نسبة الناطقين بالفرنسية حول العالم	**205**
الثالث	**16**	التدخلات العسكرية في عهد شارل ديغول	**208**
الثالث	**17**	التدخلات العسكرية في عهد جورج بومبيدو	**209**
الثالث	**18**	التدخلات العسكرية في عهد جيسكار ديستان	**210**
الثالث	**19**	التدخلات العسكرية في عهد فرانسوا ميتران	**211**
الثالث	**20**	التدخلات العسكرية في عهد جاك شيراك	**212**
الثالث	**21**	التدخلات العسكرية في عهد نيكولا ساركوزي	**213**
الثالث	**22**	التدخلات العسكرية في عهد فرانسوا هولاند	**214**
الثالث	**23**	حجم التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا	**215**
الرابع	**24**	التكاليف الحقيقية للعمليات العسكرية الفرنسية الأجنبية	**231**
الرابع	**26**	خريطة ميدانية تمثل انتشار القوات الفرنسية في مجال دول الساحل الخمس في اطار عملية برخان	**245**
الرابع	**27**	خريطة للطريق السيار الجزائر- نيجيريا	**263**
الرابع	**28**	خريطة شبكات السكك الحديدية في أفريقيا الممولة من طرف الصين في اطار مبادرة طريق الحرير الجديد	**279**

الفهـــــــــــــــــــرس

الفهـــــــــــــــــــــــــرس

مقدمة **1**

الفصل الأول : ماهية التدخلات العسكرية الأجنبية **19**

المبحث الأوّل: ماهية التدخل العسكري **20**

المطلب الأوّل: مفهوم التدخل العسكري 22

المطلب الثاني: عوامل التدخل العسكري 33

المطلب الثالث: نماذج التدخلات العسكرية... 42

المبحث الثاني: أهداف ومآلات التدخلات العسكرية **47**

المطلب الأوّل: التدخل العسكري ما بين الحتميات الجيوسياسية والتوقعات الجيوستراتيجية 47

المطلب الثاني: دور التدخل العسكري في انشاء العمق الاستراتيجي............................. 54

المطلب الثالث: التدخل العسكري كوسيلة لانشاء قفل جيوسياسي............................... 57

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للتدخلات العسكرية الخارجية **60**

المطلب الأوّل: مستقبل التدخلات العسكرية 60

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن التدخلات العسكرية:.. 60

الفصل الثاني: الإطار النظري للتدخلات العسكرية الأجنبية **84**

المبحث الأوّل: الواقعية الكلاسيكية والتنظير للتدخلات العسكرية **87**

المطلب الأوّل: المدرسة الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية............................... 87

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات المدرسة الواقعية الكلاسيكية:................................ 96

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الكلاسيكية للتدخلات العسكرية الأجنبية 108

المبحث الثاني: الواقعية البنيوية والتدخلات العسكرية **119**

المطلب الأول: نشأة ومحاور المدرسة الواقعية الجديدة.. 119

المطلب الثاني: فرضيات ومرتكزات المدرسة الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) 136

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الجديدة للتدخلات العسكرية الأجنبية..... 141
الفصل الثالث: الأهمية الجيوسياسية لدول الساحل الأفريقي الخمس 156
المبحث الأول: محددات التدخل الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس 157
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية..... 157
المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية..... 164
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية 168
المبحث الثاني: آليات التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي 192
المطلب الأول: اتفاقيات التعاون العسكري التقني 193
المطلب الثاني: العملة الأفريقية الموحدة Franc CFA 200
المطلب الثالث: الفرنكوفونية..... 203
المطلب الرابع: التدخلات العسكرية 209
الفصل الرابع: التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس 220
المبحث الأول: مرحلة الانتشار العسكري للتموقع الاستراتيجي ومواجهة التهديدات الأمنية . 221
المطلب الأول: سرفال وبرخان عمليتان لهدف واحد 221
المطلب الثاني: التدخلات العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي من خلال "بستل": 230
المبحث الثاني: استراتيجية التدخل العسكري الفرنسي في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس 244
المطلب الأول: من التفرد Freeriding إلى تمرير المسؤولية Buckpassing..... 244
المطلب الثاني: هندسة الأمن في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس 252
المبحث الثالث: التدخل العسكري الفرنسي لإقفال الساحل الأفريقي..... 257
المطلب الأول: مجال مجموعة دول الساحل الأفريقي الخمس زمكان القوى الاقليمية والدولية 258

المطلب الثاني: دور الانتشار العسكري في استدامة الحديقة الخلفية الفرنسية في مجال دول الساحل الأفريقي الخمس 283

المطلب الثالث: تحويل مجال دول الساحل الأفريقي إلى قفل جيوسياسي فرنسي 289

الخاتمة 294

المراجع

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الفهرس